مركز دراسات الوحدة العربية

اللجنة العربية لحقوق الإنسان

الحرب والاحتلال في العراق

تقرير للمنظمات غير الحكومية

جيمس بول
وسيلين ناهوري

ترجمة : مجد الشرع
مراجعة: هيثم مناع وعمر الأيوبي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

بول، جيمس

الحرب والاحتلال في العراق: تقرير للمنظمات غير الحكومية / جيمس بول وسيلين ناهوري؛ ترجمة مجد الشرع؛ مراجعة هيثم مناع وعمر الأيوبي.
٢٥٤ ص.
ببليوغرافية: ص ٢١٧-٢٤١.
يشتمل على فهرس.
في رأس صفحة العنوان: اللجنة العربية لحقوق الإنسان.
ISBN 978-9953-82-163-4

١. الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣). ٢. العراق ـ الاحتلال الأمريكي. أ. العنوان. ب. ناهوري، سيلين. ج. الشرع، مجد (مترجم). د. مناع، هيثم (مراجع). هـ. الأيوبي، عمر (مراجع).
956.70443

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

العنوان الأصلي بالإنكليزية

War and Occupation in Iraq
by James A. Paul and Celine Nahory
(Global Policy Forum, June 2007)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت ـ فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع للطبعة العربية محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧

يتبنى ويساهم في نشر هذا التقرير باللغات العالمية
٣٢ منظمة غير حكومية

- اللجنة العربية لحقوق الإنسان
- الرابطة النسائية العالمية للسلام والحرية
- مشروع دراسات ومعلومات الشرق الأوسط
- بلاتفورم
- المراقبة الاجتماعية
- المعهد فوق القومي
- العمال الأمريكيون ضد الحرب
- مركز الحقوق الدستورية
- منظمة كود بينك
- ودادية المصالحة
- لجنة المينونيت المركزية
- التبادل العالمي
- المتحدة للسلام والعدالة
- معهد الدراسات السياسية
- المركز الدولي للقانون في التنمية
- جماعة تحليل الوضع في العراق
- منتدى السياسات العالمية
- لجنة المحامين للسياسة النووية
- مؤسسة سلام العصر النووي
- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي
- تافولا للسلام
- الكنيسة الموحدة للميثوديست
- المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية
- مركز تنمية القانون الدولي
- مجلس الشؤون العامة والدولية
- مكتب البريسبيتاريين في الأمم المتحدة
- العمل الدولي من أجل العمر
- نداء لاهاي للسلام
- معهد العالم الثالث
- مؤسسة ويد الألمانية
- مركز المحكمة الدولية للنساء
- الصوت اليهودي من أجل السلام

المحتويـــــــــــــات

خلاصـــــة تنفيذيـــــة ٩

ـ خريطة هجمات الائتلاف الجوي، القواعد والسجون ١٧

ـ خريطة العراق السياسية ١٨

الفصل الأول : مقدمة ١٩

الفصل الثاني : تدمير التراث الثقافي ٣٩

الفصل الثالث : الأسلحة العشوائية والشديدة الإيذاء ٥٥

الفصل الرابع : الاعتقال غير المشروع ٦٩

الفصل الخامس : سوء معاملة السجناء وتعذيبهم ٨٩

الفصل السادس : الهجوم على المدن ١٠٩

الفصل السابع : قتل المدنيين والجرائم والأعمال الوحشية ١٢٧

الفصل الثامن : النزوح والوفيات ١٤٥

الفصل التاسع : الفساد والاحتيال والأعمال غير المشروعة ١٦١

الفصل العاشر : القواعد الطويلة الأمد
والمجمّع الجديد للسفارة الأمريكية ١٨٥

الفصل الحادي عشر : قضايا أخرى ٢٠١

الفصل الثاني عشر : استنتاجات وتوصيات ٢١١

المراجـــع الأجنبيـــة ٢١٧

فهـــــرس ٢٤٣

خلاصـــــــة تنفيذيـــــــة

١ ـ مقدمـة

في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، غزت الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما العراق وأسقطت حكومة صدام حسين. لقد ادعوا أنهم سيحققون السلام والازدهار والديمقراطية. لكن منذ ذلك الحين، دمر العنف والصراعات الأهلية والمعاناة الاقتصادية البلاد، على رغم أن رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش الابن، أعلن في خطابه في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ أن «المهمة تم إنجازها»، إلا أن النزاع بقي مستمراً لأكثر من أربع سنوات. آلاف الأبرياء الآن هم قتلى ومصابون، والملايين مهجرون، والعديد من المدن العراقية تحول إلى حطام، فضلاً عن القضاء على ثروات ضخمة.

يدرس هذا التقرير عدة أوجه للنزاع، مع تركيز على مسؤوليات قوات التحالف الأمريكية في ظل القانون الدولي. كما يدرس القضايا السياسية والاقتصادية في العراق، ويدعو إلى التغييرات السريعة، بما فيها الانسحاب العاجل لقوات التحالف.

لا يوضح التقرير تفاصيل عن المتمردين أو العصابات الإجرامية والميليشيات التي غالباً ما يتحدث عنها الإعلام، والتي لديها حوافز متعددة وتقوم بعمليات عنف، والبعض منها مسؤول عن العديد من القتلى والمصابين من المدنيين الأبرياء. إن تصاعد هدر الدماء والتمزق الطائفي بين العراقيين شنيع جداً، ولكن مهما كانت مسؤولية العراقيين في ذلك تبقى المسؤولية الكبرى والأساسية على عاتق الولايات المتحدة وتحالفها، لأن الاحتلال العسكري أدى إلى بروز هذه

المجموعات، كما إنه لم يستطع حماية الشعب العراقي أو يؤمن له السلام والازدهار والديمقراطية بحسب المزاعم الأولى.

من وجهة نظرنا، نجد أن مسؤولية القوات الأمريكية جسيمة لأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أعطاها تفويضاً، وعليها الالتزام بتنفيذه بحسب المعايير العليا للقوانين الدولية. وعلى رغم أن المجلس رفض السماح بالحرب في البداية، إلا أنه فوضها بعد عدة أشهر تحت اسم «القوات المتعددة الجنسيات». لقد كان أعضاء مجلس الأمن يأملون في أن تمارس الأمم المتحدة «دورها الحيوي» في العراق، وقيادة السبيل نحو السلام والشرعية الدولية، لكن لم يحدث شيء من ذلك. لم تسمح الولايات المتحدة للأمم المتحدة إلا بدور هامشي، سواء في الميدان أو في نيويورك. وعندما انفجرت شاحنة، في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أمام مقر الأمم المتحدة في بغداد ودمرته، قلصت البعثة تمثيلها في العراق، ومنذ ذلك الوقت لم يعد للأمم المتحدة دور في الرقابة، كما لم يعد مجلس الأمن يناقش ذلك الأمر.

في كل أسبوع، هناك تقارير جديدة ومربكة من العراق، وبراهين أكثر على الانتهاكات للقانون الدولي والمعاناة الإنسانية الشاملة. إن الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي تريد الانسحاب العاجل للقوات الأمريكية، وغالبية الأصوات في انتخابات الكونغرس النصفية عارضت الاحتلال، كما عبّر الرسميون والقادة العسكريون في واشنطن ولندن عن هواجسهم المتزايدة. إن تفهم النزاع يبقى ضبابياً وغير تام بسبب مسلمات الرسميين والتصورات المتعددة الخاطئة. ويأمل هذا التقرير أن يوضح معلومات جديدة وتحليلات مفيدة للنقاش العام من أجل التوصل إلى إنهاء المعاناة والعنف.

٢ ـ تدمير التراث الثقافي

تجاهلت الولايات المتحدة وحلفاؤها تحذيرات المنظمات والأكاديميين من أجل حماية التراث الثقافي للعراق بما فيه المتاحف، والمكتبات، والمواقع الأثرية، والممتلكات القيمة. لقد أشعل المرتزقة النيران في المكتبة الوطنية، ونهب اللصوص المتحف الوطني، كما دمروا العديد من المباني التاريخية والأعمال الفنية. وقد أنشأت القوات الأمريكية قاعدة عسكرية في موقع بابل القديم، ودمرت وحطمت العديد من المناطق التاريخية والمباني، بينما خرب اللصوص آلاف المواقع الأثرية النادرة غير المحمية.

٣ ـ الأسلحة الخطرة والاستخدام العشوائي

استخدمت قوات التحالف الأمريكية الأسلحة الخطرة وبشكل عشوائي على رغم أنها محرمة بحسب المواثيق الدولية، كما إنها غير مقبولة ولاإنسانية. لقد استخدمت أنواعاً من النابالم الحارق والفوسفور الأبيض ضد الأهداف الأرضية في المناطق المكتظة بالسكان. كما استخدمت خلال الغزو في عام ٢٠٠٣ اليورانيوم المنضّب والقنابل العنقودية، وهي أسلحة محظورة لأنها تؤدي إلى المعاناة الطويلة والأذى العشوائي.

٤ ـ الاعتقال غير الشرعي

احتجزت قوات التحالف الأمريكية وشريكتها الحكومة العراقية أعداداً كبيرة من المواطنين العراقيين في «معتقلات أمنية» من دون إدانة أو محاكمات، ويعدّ ذلك انتهاكاً سافراً للقانون الدولي. إن أي عراقي لا يسلم من الاعتقال التعسفي، وعدد السجناء في ازدياد مستمر منذ عام ٢٠٠٣، وهناك أكثر من ٣٠,٠٠٠ معتقل يفتقدون حقوقهم الأساسية ويعانون أوضاعاً يرثى لها ولفترات طويلة جداً. لقد سلم القادة الأمريكيون آلاف المعتقلين إلى الحكومة العراقية التي تفتقر سجونها إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتغيب عنها شروط الحدود الدنيا للسجون.

٥ ـ إيذاء وتعذيب السجناء

عذبت القوات الأمريكية وآذت بوحشية أعداداً كبيرة من السجناء العراقيين. وعانى المئات تبعات المعاملة اللاإنسانية، والبعض منهم توفي كنتيجة مباشرة للإيذاء. لقد جرى التعذيب في عدة مواقع من أنحاء العراق، ومن ضمنها السجون المركزية، مثل: أبو غريب، ومراكز التحقيق السرية، والعشرات من السجون المحلية. ويمارس التعذيب بازدياد في السجون العراقية، وبمعرفة ومشاركة الأمريكيين.

٦ ـ الهجوم على المدن

هاجمت قوات التحالف الأمريكية ودمرت عدداً من المدن المهمة في العراق بحجة ملاحقة «المتمردين». وقد أدت الهجمات إلى نزوح هائل للسكان، وإصابة أعداد كبيرة من المدنيين، ودمار ضخم للبنية التحتية. وبالإضافة إلى الفلوجة،

كانت هناك غارات على عشرات من المدن الأخرى بما فيها القائم، وتلعفر، وسامراء، والحديثة، والرمادي. تضمنت الهجمات قصفاً جوياً وأرضياً، وقطع الكهرباء والمياه، ووقف الغذاء والدواء، كما سببت تشريد مئات الآلاف من الناس أو أدت إلى التجائهم إلى المخيمات.

٧ ـ قتل المدنيين والقتل المتعمد والأعمال الوحشية

وضع القادة العسكريون الأمريكيون قوانين متساهلة لـ «الاشتباك» تسمح للجنود باستعمال «القوة المميتة» ضد أي تهديد محتمل يتم تصوره. نتيجة ذلك، يقتل الأمريكيون وحلفاؤهم المدنيين العراقيين عند حواجز التفتيش وخلال العمليات العسكرية عند أقل اشتباه، كما تقتل قوات التحالف الأمريكية العديد من العراقيين غير المقاتلين خلال العمليات العسكرية والغارات الجوية. في هذا الجو من العنف المباح ارتكب بعض الجنود جرائم قتل عن سابق إصرار وتصميم، وأعمالاً وحشية مرعبة مثل مجزرة الحديثة التي وصلت أخبارها إلى الإعلام.

٨ ـ النزوح والوفيات

النازحون واللاجئون: بيّنت التقديرات في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ أنه تم نزوح ١,٩ مليون عراقي في داخل العراق، وحوالى ٢,٢ مليون لاجئ إلى خارج البلاد. وتعتقد الحكومة العراقية أن حوالى ٥٠,٠٠٠ مواطن يهجرون بيوتهم كل شهر. إن تصاعد المشاكل وصعوبة الوصول إلى النازحين تجعل الأزمة أكبر من أن تستطيع المساعدات الدولية احتواءها.

الوفيات: توفي عدد كبير من العراقيين تحت الاحتلال، وقد ازداد معدل الوفيات بحدة، فبالإضافة إلى الوفيات الناجمة عن القتال الحربي، قتلت قوات التحالف الكثير من العراقيين المدنيين. كما توفي الكثير من المواطنين بسبب ضعف نظام العناية الصحية، وعنف الميليشيات، والعصابات، وفرق الموت، وقد بيّنت دراسة في عام ٢٠٠٦ أن هناك أكثر من نصف مليون وفاة «مفرطة» منذ عام ٢٠٠٣.

٩ ـ الفساد والاحتيال والأعمال غير المشروعة

تحت إشراف وتأثير السلطات الأمريكية تبخّر الرصيد العام في العراق بسبب الفساد المستشري والنفط المنهوب، تاركاً البلاد غير قادرة على تأمين الخدمات

الأساسية أو إعادة إعمارها. وقد اختفت البلايين من الدولارات، وتجنباً للمحاسبة، حجّمت الولايات المتحدة وبريطانيا مهام وصلاحيات المجلس الدولي للاستشارة والرقابة الذي فوّضته الأمم المتحدة. لقد عانى العراق سرقات النقد المالي، واستنزافات العقود، والمحسوبيات، والرشى، والسمسرة، والهدر في الإنفاق، وسوء تنفيذ العقود. كما أضافت الشركات الكبرى المتعاقدة، وأغلبها شركات أمريكية ذات صلات سياسية، بلايين الدولارات إلى أرباحها من العقود التي حازتها.

١٠ ـ القواعد الطويلة الأمد والمجمّع الجديد لمباني السفارة الأمريكية

تبني الولايات المتحدة عدداً من القواعد العسكرية الطويلة الأمد والمكلفة في العراق، إضافة إلى مجمّع ضخم لسفارة جديدة في بغداد. إن هذه الإنشاءات تثير جدلاً كبيراً، إذ يعارض معظم العراقيين وجود القواعد، بحسب ما بيّنت نتائج استفتاء الرأي، كما إن الكونغرس الأمريكي رفض تخصيص تمويل للقواعد «الدائمة» في العراق. وتمثل القواعد والسفارة الاستثنائية الضخمة رمزاً للخطة الأمريكية من أجل السيطرة السياسية والعسكرية على العراق لسنوات قادمة.

١١ ـ قضايا أخرى

تكاليف الحرب والاحتلال: دفع العراق ثمناً غالياً في الحرب، ويتضمن هذا الأمر الدمار الشامل، وفقدان الأرواح، والإصابات الكثيرة، والمعاناة، وفقدان الإنتاج الاقتصادي والعائدات النفطية. وقد أنفقت الولايات المتحدة حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ حوالى ٤٠٠ بليون دولار من مخصصات الحكومة مباشرة من أجل الحرب. كما تضاعفت تكاليف ميزانية الفدرالية الأمريكية من ٤ بلايين دولار في الشهر في عام ٢٠٠٣ إلى ٨ بلايين دولار في الشهر في نهاية عام ٢٠٠٦. ويصل إجمالي التكاليف، إذا تضمن النفقات المستقبلية، والفوائد على الديون الوطنية، والتكاليف الطبية للمصابين وعوامل أخرى، إلى أكثر من ٢ تريليون دولار.

الرأي العام العراقي والاحتلال: تبيّن استفتاءات الآراء في العراق أن النقمة على الاحتلال في ازدياد، حتى إن الاستفتاءات التي أجرتها الولايات المتحدة وبريطانيا تظهر انتقادات معظم العراقيين للاحتلال وتأييدهم الانسحاب العاجل. وهناك عدد كبير من العراقيين الآن يعتقدون أن الاحتلال يزيد من انعدام الأمن

والأمان، ومن حدة العنف الطائفي، وهم يريدون، أكثر من أي وقت سابق، إنهاء الاحتلال بأسرع ما يمكن.

١٢ ـ استنتاجات وتوصيات

شكلت الولايات المتحدة حصانة قانونية رحبة لجيشها في العراق، ولعناصر الأمن الخاصة، وللجيوش الأجنبية وللمتعهدين المدنيين، بل حتى لشركات النفط التي تتعامل مع العراق. ومهما ارتكبت جيوش التحالف من جرائم سيجد العراقيون، سواء الآن أو في المستقبل، عوائق قانونية تمنعهم من المطالبة بالمحاسبة. إن الأمر الرئاسي الأمريكي رقم ١٣٣٠٣، والأمر رقم ١٧ لسلطة التحالف المؤقتة، وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦، والمراسيم الرسمية الأخرى تحمي عناصر التحالف من الاحتجاز، والاعتقال، والإدانة أو العقاب. وبينما طبقت الولايات المتحدة وحلفاؤها التزامات قانونية محدودة في بعض الحالات الآثمة، إلا أن العقاب كان خفيفاً جداً، وقد بقي القادة المسؤولون فوق القانون. لذلك لا يمكن السماح باستمرار هذه الحصانة، وعلى المجتمع الدولي احترام القوانين وضمان تحقيق العدالة.

إن قوات التحالف الأمريكية هي السبب الرئيسي لمصائب العراق الجارية. ولا شك في أن العراقيين قاموا بجرائم عنف، كما أدى نزاع القادة السياسي والطائفي إلى الكثير من الأضرار الجسيمة للبلاد ومستقبلها، لكن الذين بدأوا الحرب والاحتلال ـ وهم بشكل خاص الولايات المتحدة وبريطانيا ـ هم المسؤولون عن الادعاءات الكاذبة والوعود التي قدموها، والحرب اللاشرعية التي أشعلوها، والدمار الشامل الذي سببوه. وهم أيضاً مسؤولون عن الفوضى وظروف العنف التي فجّروها، والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبوها للقانون الدولي. كما إن مجلس الأمن مسؤول عن التفويض الذي منحه للتحالف، وهو شريك في حصول هذه المأساة.

إن الطريق إلى الأمام شائك جداً، ولن يسترجع العراق قوته واستقراره بسهولة. لكن هناك خطوات واضحة للبدء بحلّ النزاع. وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التوقف عن المشاركة في مؤامرة الصمت، وأن يجتهدا في معالجة أزمة العراق. ويجب على مجلس الأمن أن يتولى مسؤولياته ويأخذ بعين الإعتبار الخيارات المستقبلية. كما يجب على الكونغرس الأمريكي أن يراعي ويعمل على تلبية

إرادة الناخبين. وأيضاً، من واجب القضاء في جميع أنحاء العالم المثابرة على تعزيز نظام العدالة والمحاسبة.

تقترح التوصيات التالية سبيلاً فورياً إلى الأمام:

- يجب على المجتمع الدولي الاهتمام الفعلي ومعالجة الأزمة الإنسانية في العراق.
- يجب على مجلس الأمن أن ينهي تفويض التحالف بأسرع فرصة، ويخطط لانتقال راسخ في العراق ومن خلال احترام القانون الدولي.
- يجب على قيادة التحالف الأمريكية سحب جميع قواتها من العراق وفوراً.
- يجب أن يتم الانسحاب طبقاً لجدول واضح وسريع، وأن يكون انسحاباً تاماً من دون ترك أي قوات أو قواعد ومن دون أية شروط.
- يمكن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المتميزة تماماً عن قوات التحالف، المساعدة في المرحلة الانتقالية عبر مراقبة وقف إطلاق النار، ودعم قوات الشرطة المحلية والنظام القضائي، وتنظيم انتخابات ذات صدقية تامة.
- يجب على قوات التحالف الأمريكية احترام القوانين الدولية كلياً خلال أي فترة لبقائهم في العراق.
- يجب على قوات التحالف الأمريكية والحكومة العراقية الإسراع في الإفراج عن «المعتقلين الأمنيين» الذين لم يدانوا بأي جريمة. وأيضاً، يجب دراسة إصدار عفو عن السجناء الآخرين الذين تم سجنهم تحت ظروف الغزو والاحتلال.
- يجب على العراقيين الانخراط في مفاوضات شاملة للوصول إلى خطة تضمن الأمن والأمان في البلاد، ويمكن أن تساعد الأمم المتحدة في هذا السياق.
- يجب على جميع الفرق والميليشيات المسلحة الاتفاق على وقف إطلاق النار ونزع السلاح. كما يجب على قوات الحكومة العراقية تأدية واجبها مع الكثير من التحفظ واحترام أحكام القانون. وحالما تنسحب قوات التحالف يجب على المقاتلين غير النظاميين تسليم أسلحتهم وحل تجمعاتهم كجزء من عملية تحقيق السلام الوطني والمصالحة.

- يجب إقامة انتخابات جديدة في العراق بعد انسحاب قوات الاحتلال، ويجب أن تجرى بحسب المعايير العالمية للانتخاب وبوجود مراقبين دوليين. وسيكون من الضروري وضع دستور جديد (أو تعديله) ليتوافق مع المصالحة المنشودة.
- يجب عدم وضع قوانين جديدة خاصة بالثروة النفطية أو إبرام عقود جديدة إلى أن يعمّ السلام بعد انتهاء الاحتلال، وضمان حوار ديمقراطي وطني حول مستقبل العراق وثرواته الطبيعية المهمة.
- يجب على المجتمع الدولي أن يساعد في إعمار وترميم البنية التحتية والمدن المدمّرة في العراق. كما يجب الإسراع في إعادة الاستقرار والأمان للنازحين.
- يجب على المحاكم الوطنية والدولية ملاحقة الذين كانوا في صلب المسؤولية لمحاسبتهم على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

خريطة هجمات الائتلاف الجوي
القواعد والسجون

Base map source: UN Cartographic Section, Vmap0.
Data source: Global Policy Forum [et al.] "War and Occupation in Iraq," (NGO Report, June 2007)
Projection: Lambert azimuthal equal-area, Central meridian 40E, Latitude of origin 40N.
Created by: Akiko Harayama, 27 April 2007.
Contact: Global Policy Forum, gpf@globalpolicy.org.
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply endorsement by Global Policy Forum.

GLOBAL POLICY FORUM

خريطــة العــراق السياسيــة

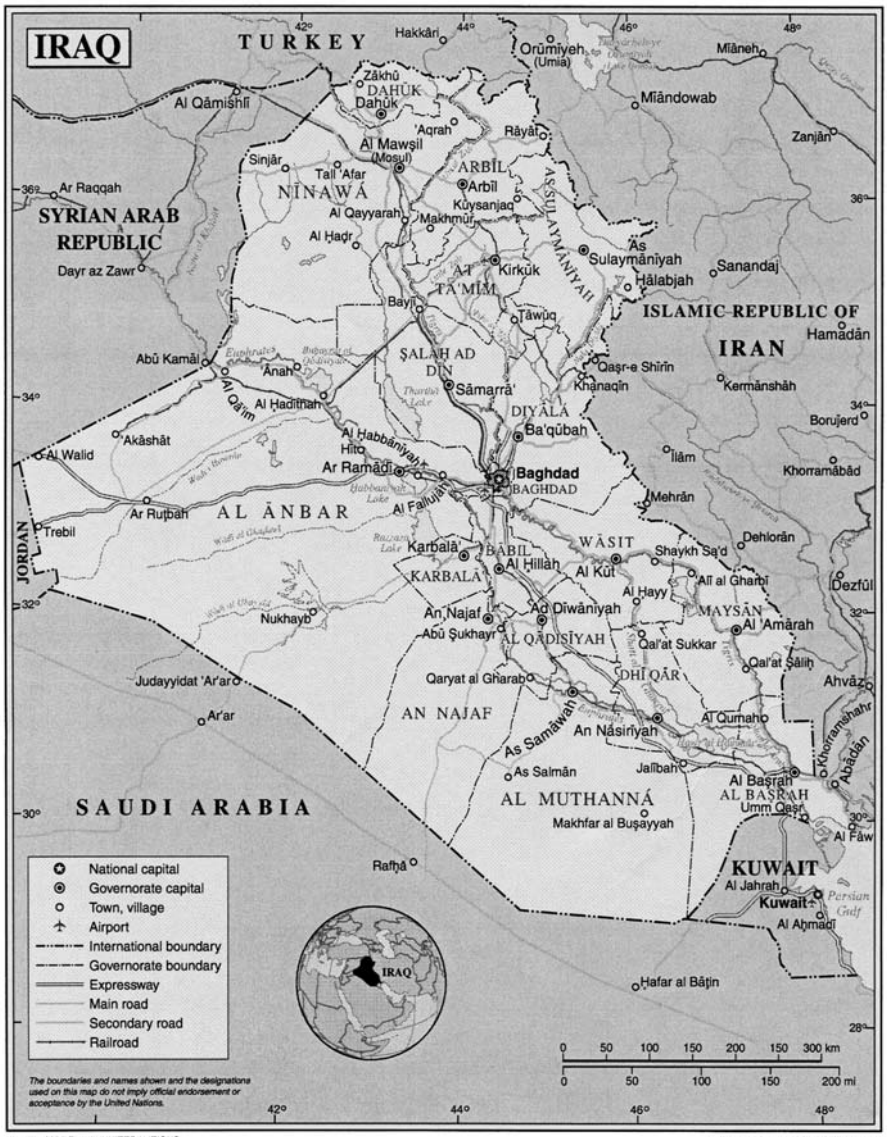

الفصل الأول

مقدمـــــة

«سوف نساعد العراقيين على بناء عراق كامل، حر وفي سلام مع نفسه ومع جيرانه . . . يحترم حقوق العراقيين وحكم القانون وسائر على طريق الديمقراطية».

ـ مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس(١)

في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، غزت الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما العراق وأسقطت حكومة صدام حسين. لقد ادعوا بأنهم سيحققون السلام والازدهار والديمقراطية. لكن منذ ذلك الحين، دمّر العنف والصراعات الأهلية والمعاناة الاقتصادية البلاد؛ وقُتل آلاف الأبرياء أو جُرحوا، ونزح الملايين، وتحوّل العديد من المدن العراقية إلى حطام، إضافة إلى تبديد موارد هائلة.

لقد كُتبَ الكثير عن الحرب والاحتلال. لكن لا يتوافر سوى القليل من المعلومات التي تعطي صورة شاملة عن الوضع وتقدّر مسؤولية قوات التحالف. وتتركز أغلبية النقاشات العامة اليوم ـ خصوصاً في الولايات المتحدة ـ على النزاعات المذهبية بين العراقيين، و«الحرب الأهلية»، والتصفيات الطائفية، والتفجيرات الإرهابية وغيرها. وغالباً ما يعزو المعلّقون مسؤولية هذه المآسي إلى تصوّرات خاطئة، كالأحقاد الطائفية القائمة منذ زمن طويل، أو التطرف الإسلامي، أو تدخّل الدول المجاورة، بمعنى أي شيء ماعدا الاحتلال.

وعلى الرغم من أن الاحتلال هو الحقيقة السياسية المركزية في العراق، فإنّ تأثير قوات التحالف وممارساتها العنف غالباً ما يتلاشى في خلفية الخطاب السياسي الغربي. مثلاً، عندما ترتكب عناصر الشرطة في وزارة الداخلية العراقية العنف، فإن قلة هم الذين يذكرون أن المئات من المستشارين الأمريكيين يعملون في

(١) White House, «Press Briefing by National Security Advisor Dr. Condoleezza Rice,» (4 April 2003).

الوزارة، ولهم تأثير قوي في جميع التحركات[٢]. ومن اللافت للنظر أن يعتبر بعض المعلقين والقادة السياسيين قوات التحالف وكلاء إنسانيين يجب السماح لهم بمتابعة عملهم لتعزيز السلام والاستقرار في هذا البلد المضطرب. وقد قدمت مجموعة دراسة العراق مثل وجهة النظر هذه، كما فعلت وسائل الإعلام الكبرى والعديد من القادة السياسيين.

يقيّم هذا التقرير الحرب والاحتلال بعد مرور أربع سنوات، وينظر في الأحداث من وجهة نظر القانون الدولي. كما يعتمد على المعلومات الموثقة في الحقل العام: تقارير الحكومات، والأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والصحافة. ويتناول أيضاً دور الأمم المتحدة، وقانونية الاحتلال، والنتائج الإنسانية للصراع. وتقدّم المعلومات المجموعة برهاناً على وجوب إنهاء الاحتلال بسرعة، وأساساً لبناء عراق مسالم ما بعد الاحتلال.

ينظر التقرير في المقام الأول في مسؤولية وأفعال الولايات المتحدة وبريطانيا، فهما بلدان قويان يزعمان أنهما يصونان أحكام القانون الدولي ويعزّزانها. وكونهما يتمتعان بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن، فإنّهما يقدمان نفسيهما كحارسين للنظام والعدالة في العالم، ويصران على «حكم القانون»، ويعاقبان الآخرين الذين ينتهكون القانون ويخرقون السلام. لذا يجب التعامل معهما على أعلى المعايير، لأنّهما يطبّقان دائماً مثل هذه المعايير على الآخرين.

هناك بالتأكيد أنواع مختلفة من المسؤوليات عن مأساة العراق. فقد كان صدام حسين طاغية خلّف وراءه مجتمعاً متصدّعاً وضعيفاً جداً. ولا شكّ في أنّ الحرب الطويلة الفظيعة مع إيران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، والثلاث عشرة سنة من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة كان لهما تأثيرهما الكبير. لكن الولايات المتحدة وبريطانيا دعمتا صدام حسين لسنوات عديدة بالسلاح والمساعدات، حتى عندما كان يرتكب أسوأ تجاوزاته[٣]. وهما اللتان صاغتا العقوبات الاقتصادية الشاملة التي فرضتها الأمم المتحدة لمدة ١٣ عاماً، الأمر الذي آذى الشعب العراقي وترك صدام في السلطة[٤].

---

(٢) Yochi J. Dreazen and Christopher Cooper, «Behind the Scenes, US Tightens Grip on Iraq's Future,» *Wall Street Journal*, 13/5/2004, and Bradley Graham and Robin Wright, «Aid to Iraq Ministries to Shift to Pentagon,» *Washington Post*, 26/9/2005.

(٣) انظر: Mark Phythian, *Arming Iraq: How the U.S. and Britain Secretly Built Saddam's War Machine*, Northeastern Series in Transnational Crime (Boston, MA: Northeastern University Press, 1997).

(٤) استمرّت العقوبات عدة سنوات ضدّ رغبات معظم أعضاء مجلس الأمن الدولي لأنّ بوسع الولايات =

وفي حين أنّ الأغلبية الساحقة من سكان العراق ضحايا أبرياء للعنف وسفك الدماء، فإنّ بعض العراقيين يشتركون في مسؤولية الأحداث الأخيرة. فقد شارك بعضهم في أعمال مستهجنة: زرع متفجرات في شوارع المدينة المزدحمة بالسكان، ومهاجمة الأماكن المقدسة، وقتل المدنيين الأبرياء، وتنظيم عصابات للسرقة والخطف والابتزاز والاغتصاب والقتل. وبعض العراقيين من داخل الحكومة وخارجها متورطون في النزاعات الطائفية والميليشيات والاغتيالات والتفجيرات وفرق الموت، إضافة إلى الفساد المستشري.

لكن جميع أفعال العراقيين لا تبرر أخطاء قوات التحالف. وعلى الذين بدأوا الحرب والاحتلال، خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا، أن يتحملوا مسؤولية الموت والدمار الذي سببوه، وانهيار النظام الاجتماعي، وتصاعد النزاعات الطائفية، والفوضى الاقتصادية. لقد دمروا دولة العراق، والآن يحصدون النتائج. لذا عليهم تحمل مسؤولية انتهاك القانون الدولي وتقويض التعاون الدولي في جوّ حالة الحرب والاحتلال.

المبررات الزائفة للحرب

قبل الغزو، ضغطت الولايات المتحدة وبريطانيا على مجلس الأمن الدولي لكي يجيز «استخدام القوة» ضد العراق. وقد بررتا هذا الطلب بضرورة منع الحكومة العراقية من تطوير أسلحة الدمار الشامل التي تمكنها من استهداف الدول المجاورة أو استخدامها. وأعلنتا أن العراق ارتكب «انتهاكات أساسية» لقرارات مجلس الأمن الدولي، لا سيما في الجلسة الشهيرة في ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣. وقال وزير الخارجية كولن باول في ذلك الوقت: «ما نقدمه لكم حقائق واستنتاجات تستند إلى معلومات استخبارية موثوقة»(٥). لكن معظم أعضاء المجلس كانت لديهم شكوك حول ذلك، بحيث لم يوافق المجلس في النهاية على استخدام القوة العسكرية. ونحن نعلم الآن أن العراق لم يكن يمتلك أسلحة من هذا النوع، وأنّه دمر كل ما لديه عام ١٩٩١، أي قبل ١٢ سنة من الغزو(٦).

= المتحدة والمملكة المتحدة استخدام حقّ النقض لمنع أي مسعى لإنهاء نظام العقوبات. انظر: Global Policy Forum [et al.], «Iraq Sanctions: Humanitarian Options and Implications for the Future,» (Report, August 2002).

(٥) الجلسة رقم ٤٧٠١ لمجلس الأمن حول العراق. انظر: Verbatim Transcript S/PV.4701 (5 February 2003), p. 5.

(٦) US Central Intelligence Agency, «Comprehensive Report of the Special Advisor to the DCI on Iraq's WMD,» (30 September 2004).

قبل الحرب، كانت كل من حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا ومخابراتهما الشهيرة تدرك إلى حدّ ما أن الدلائل المتوفرة حول وجود سلاح دمار شامل في العراق ضعيفة أو ربما غير موجودة نهائياً. وهناك مذكرات وروايات تبيّن أن المسؤولين في إدارة بوش ناقشوا موضوع الحرب ضد العراق في بداية عام ٢٠٠١ من دون أي إشارة إلى موضوع أسلحة الدمار الشامل[٧]. كما إن الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء طوني بلير تحدثا عن الهجوم على العراق في البيت الأبيض في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١[٨]. وقد علق رئيس المخابرات البريطاني، ريتشارد ديرلوف، في اجتماع مع رئيس الوزراء طوني بلير في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ قائلاً: «لقد كانت المعلومات الاستخبارية والحقائق تعدّ بما يتفق مع سياسة» القادة في واشنطن[٩]. وسرعان ما عملت لندن في حملة موازية من الادعاءات المزيّفة والمضخمة، بما فيها «الملفين» السيئي الذكر اللذين أصدرهما مكتب رئيس الوزراء[١٠]. وفي وقت لاحق، وصف وزير الخارجية الأمريكي، كولن باول، كلمته في مجلس الأمن بأنها لطخة سوداء في ملفه[١١].

ادعى البلدان أيضاً أنّهما تصرّفا بطريقة «الدفاع عن النفس» المشروعة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. مع ذلك فإنّنا نعلم الآن أن العراق لم يكن يشكل تهديداً واضحاً ومباشراً بأي هجوم عسكري، وكان صناع السياسة يعرفون ذلك[١٢]. في ما بعد أدلى كارن روس، الخبير البريطاني بشؤون العراق في بعثة

---

(٧) انظر: Richard A. Clarke, *Against all Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: Free Press, 2004).

وكان كلارك كبير خبراء مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي في السنوات الأولى من إدارة بوش.

(٨) انظر: Christopher Meyer, *DC Confidential: The Controversial Memoirs of Britain's Ambassador to the U.S. at the Time of 9/11 and the Iraq War* (London: Weidenfeld and Nicolson, 2005).

وكان ماير السفير البريطاني في واشنطن في ذلك الوقت.

(٩) انظر: «Iraq: Prime Minister's Meeting, 23 July [2002],» (Secret Memorandum of a Meeting of Senior UK Civil Servants and Ministers at 10 Downing Street).

وقد سرب ونشر في: *Sunday Times*, 1/5/2005، ولم يجادل في صحّته. انظر أيضاً: Walter Pincus, «British Intelligence 'Warned of Iraq War',» *Washington Post*, 3/5/2005.

(١٠) «Iraq's Weapons of Mass Destruction,» (Assessment of the British Government, 24 September 2002), and UK, «Iraq: Its Infrastructure of Concealment, Deception and Intimidation,» (Report, 10 Downing Street, 3 February 2003).

(١١) انظر: «Powell Calls Pre-Iraq U.N. Speech a 'Blot' on his Record,» Associated Press, 8/9/2005.

(١٢) خالف اللورد غولدسميث، كبير محامي الحكومة البريطانية، حجّة الدفاع عن النفس في نصيحته الخاصة لرئيس الحكومة (٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣) بقوله إنّ صدور قرار عن مجلس الأمن باستخدام القوة وحده الذي يجعل المشاركة العسكرية البريطانية قانونية بموجب القانون الدولي.

الأمم المتحدة، بشهادته قائلاً إنه كان يشاهد حركة المعلومات الاستخبارية الأمريكية والبريطانية عن العراق يومياً على مدى أربع سنوات ونصف، ولم يوحِ أي تقرير بأن صدام حسين لديه قدرات كبيرة تتعلّق بأسلحة الدمار الشامل أوَ يشكل تهديداً لبريطانيا أو أي بلد آخر(١٣).

ادعت واشنطن أيضاً أن صدام حسين كان يدعم القاعدة ويعزّز الإرهاب العالمي الذي يهدد الولايات المتحدة. وكان ذلك الادعاء كاذباً أيضاً، ويعرف الذين أشاعوا هذا الاتهام أنّه غير صحيح. وقد بيّن التحقيق المعمق الذي قامت به اللجنة المختارة للاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي أن تلك الادعاءات غير مسؤولة وليس لها أساس حقيقي(١٤).

أخيراً، استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا المبررات الإنسانية، مثل تحرير الشعب العراقي من دكتاتورية صدام حسين وانتهاكاته المخيفة لحقوق الإنسان(١٥).

لقد أكّدتا أن الحرب ستحقق الحرية والديمقراطية للعراق. لكن إذا كانت واشنطن ولندن مهتمتين فعلاً بذلك، فلماذا تعاونتا سابقاً مع صدام ودعمتاه وزوّدتاه بالسلاح والمعدات العسكرية، بل حتى قدّمتا له الحماية من إدانة هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان؟(١٦).

---

(١٣) عمل روس في بعثة المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة لمدة أربع سنوات ونصف، من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى حزيران/ يونيو ٢٠٠٢. وقد أبقيت شهادته سراً ولم تصبح علنية إلا بعد مرور ٣٠ شهراً على أثر ضغوط من أعضاء البرلمان. انظر: Full Transcript of Evidence Given to the Butler Inquiry, Supplementary Evidence Submitted by Mr. Carne Ross, Director, Independent Diplomat,» (Dated 9 June 2004), and Colin Brown and Andy McSmith, «Diplomat's Suppressed Document Lays Bare the Lies Behind Iraq War,» *Independent*, 15/12/2006.

(١٤) «Report of the Select Intelligence Committee on Postwar Findings on Iraq's WMD Programs and Links to Terrorism and How They Compare with Prewar Assessments,» (US Senate, 109th Congress, 2nd Session, 8 September 2006).

وتوصّل تقرير صادر عن المفتّش العام لوزارة الدفاع، سُلّم إلى الكونغرس في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ إلى النتيجة نفسها. انظر: «Hussein-Qaeda Lind 'Inappropriate' Report Says,» *Bloomberg News* (6 April 2007).

(١٥) White House Press Release, Remarks by the President to the Military Personnel and their Families Marine Corps Base Camp Lejeune, North Carolina (3 April 2003).

(١٦) انظر: Dilip Hiro, «Outside Powers,» in: Dilip Hiro, *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict* (New York: Routledge, 1991); Phythian, *Arming Iraq: How the U.S. and Britain Secretly Built Saddam's War Machine*, and *Annual Report: Iraq* (New York: Human Rights Watch, 1989).

الحرب والتحالف

عندما اقترب موعد الحرب، جمعت واشنطن «تحالفاً للراغبين» لتضفي على عملها العسكري شرعية أكبر وتمنحه مظهر الجهد المتعدّد الأطراف الذي يحظى بتأييد واسع. وأعلنت واشنطن أن «التحالف» استقطب ٤٩ دولة[١٧]. لكن بعض الأعضاء لم يسهموا بأي قوة عسكرية، في حين شارك العديد من الأعضاء الآخرين بقوات رمزية فقط. وقد بلغ عديد مفرزة كازاخستان ٢٩ جندياً في عام ٢٠٠٣، ومولدافيا ٢٤ جندياً، وأيسلندا جنديين فقط[١٨]. واقع الأمر أن القوات التي غزت العراق كانت جميعها تقريباً مؤلفة من فرق مقاتلة أمريكية وبريطانية. وقد زاد العدد الإجمالي للقوة على ٣٠٠,٠٠٠ من القوات البرية، إضافة إلى القوات البحرية والجوية[١٩].

سبق الحملة البرية قصف جوي عنيف لإيقاع «الصدمة والرعب». واستخدمت الولايات المتحدة أسلحة مدانة، مثل النابالم، وذخائر اليورانيوم المنضّب، والقنابل العنقودية، وتلك إشارة أولى إلى أن قوات التحالف غير مكترثة أخلاقياً أو مقيدة قانونياً[٢٠]. لم تكن قوات صدام حسين ندّاً للقوة العسكرية الضخمة التي استقدمتها الولايات المتحدة. وفي غضون ثلاثة أسابيع، في ٨ نيسان/أبريل، دخلت قوات التحالف بغداد. وعلى الرغم من أن الكثير من العراقيين رحبوا بسقوط النظام، لكنهم لم يستقبلوا قوات التحالف بالورود، كما توقع بعض الخبراء في واشنطن. وسرعان ما أعلن جورج بوش، في ٢ أيار/مايو، أن «المهمة أنجزت» في خطاب ألقاه على متن حاملة الطائرات أبراهام لنكولن.

تدمير الدولة العراقية وانهيار النظام العام

في الأيام الأولى للاحتلال، سرّح التحالف قوات الشرطة والجيش العراقيين، تاركاً المدن العراقية عرضة للنهب والحرائق المتعمدة فيما وقفت قواته تتفرّج عليها دون أن تتدخّل. وقد هوجمت ١٧ وزارة، بما في ذلك وزارات التعليم والصحة

---

(١٧) White House Press Release, «Iraq Coalition,» (27 March 2003).

(١٨) انظر على سبيل المثال: US Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, «Patterns of Global Terrorism,» (29 April 2004); US CENTCOM, «International Contributions to the War on Terror,» (10 January 2005); Sewell Chan, «Rumsfeld Thanks Kazakhstan,» *Washington Post*, 26/2/2004, and «Iraq Coalition Troops,» February 2007, <http://www.globalsecurity.org>.

(١٩) Jim Garamone, «More than 100,000 Coalition Troops in Iraq,» American Forces Press Service, 31/3/2003.

(٢٠) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

والثقافة والتجارة، ولم تحم قوات التحالف سوى وزارة النفط فقط[٢١]. كما التهمت الحرائق معظم ملفات الحكومة العراقية، وسلب اللصوص المفروشات والكومبيوترات وكل شيء حتى الأسلاك النحاسية داخل الجدران لبيعها خردة. في الوقت نفسه، هاجم اللصوص البنوك والشركات والمشافي أيضاً. وقد سُلبت الهيئات الثقافية بما فيها المتحف الوطني والمكتبة الوطنية وأشعلت فيها الحرائق. وناشد المهتمون من العراقيين والأكاديميين الدوليين ورؤساء المنظمات الإنسانية مسؤولي التحالف والقادة العسكريين حماية المؤسسات العراقية وثرواتها الثقافية، لكن من دون جدوى[٢٢].

وفي غياب أية سلطة مدنية، بدأت السرقات وأعمال الخطف وجرائم القتل وتصفية الحسابات مع النظام السابق، فشاعت الفوضى في الأحياء، واقتنى كثير من الناس السلاح ليدافعوا عن أنفسهم. وقد أبدت قيادة التحالف عدم اكتراث غريب لما يحدث في العراق. وقال وزير الدفاع رامسفيلد في مؤتمر صحافي في ١١ نيسان/أبريل: «الفوضى يمكن أن تحدث»، مستخفّاً بنهب المتحف الوطني[٢٣].

وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ أقدم التحالف على خطوة أخيرة لحل الجيش، وإلغاء جميع تعويضات العسكريين، فحرم ٤٠٠,٠٠٠ عائلة من سبل عيشهم الأساسي[٢٤]. وأدّى تطبيق قرار «اجتثاث البعث» الراديكالي إلى التخلّص من ٣٠,٠٠٠ عضو في الحزب الحاكم القديم من وظائفهم الحكومية من دون بذل أي جهد لاستثناء الأبرياء من جرائم النظام القديم[٢٥]. فأخرج ذلك العديدَ من أفضل الكفاءات من خدمة الحكومة، ووجّه ضربة قاصمة إلى ما تبقى من جهاز الدولة القديم.

الدور الغريب لمجلس الأمن والأمم المتحدة بعد الحرب

بعد أن رفض مجلس الأمن السماح باستخدام القوة، عكس موقفه بحدة بعد

---

(٢١) يلحظ موقع البيت الأبيض على الوب أنّ وزارة الصحة «نهبت بأكملها». وللاطلاع على تفاصيل عن وزارة النفط، انظر: Andras Riedlmayer, «Yes the Oil Ministry Was Guarded,» Iraq War and Archeology (7 May 2003).

(٢٢) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢٣) Department of Defense, «News Briefing by Secretary of Defense Donald Rumsfeld and General Richard Meyers,» (11 April 2003), and Sean Loughlin, «Rumsfeld on Looting in Iraq,» CNN, 12/4/2003.

(٢٤) انظر: Coalition Provisional Authority (CPA), «Order Number 2: Dissolution of Entities,» (23 May 2003).

(٢٥) Toby Dodge, «Staticide in Iraq,» *Le Monde diplomatique* (février 2007).

الغزو. وحرصاً على تجنب مزيد من التوتّر مع واشنطن، واقتناعاً بعدم وجود خيارات متاحة، وافق أعضاء المجلس على عدد من القرارات التي اعترفت بقانونية الاحتلال وسمحت بتمويله من عائدات النفط العراقي. وقد اعتبر القرار ١٤٨٣ في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣ الولايات المتحدة وبريطانيا «سلطات محتلة»، لضمان امتثالهما للقانون الدولي. وفي الوقت ذاته، أعطى القرار قوى التحالف الحق ببيع النفط العراقي، وأخذ بلايين الدولارات من حسابات برنامج النفط مقابل الغذاء لدى الأمم المتحدة، وإنفاق ما يرونه مناسباً لـ «فائدة الشعب العراقي»[٢٦]. كانت غالبية أعضاء المجلس المناهضين للحرب متفائلة، كما يؤكد القرار، بأن تؤدي الأمم المتحدة «دوراً حيوياً» في العراق، وتأخذ على عاتقها مسؤولية فعلية. لكن لم يكن ذلك سوى خداع للنفس، إذ لم يكن لدى الولايات المتحدة النية في التنازل عن القيادة للأمم المتحدة، ولم تترك لها سوى دور هامشي.

حاول سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمم المتحدة في بغداد، أن يوطد دوراً مستقلاً للأمم المتحدة، لكن الإدارة الأمريكية في العراق لم تسمح له بذلك، ورفضت اقتراحاته بتوسيع قاعدة التشاور مع العراقيين من كل الأطياف السياسية. لم يتحقّق «الدور الحيوي» الذي كان يتوقّعه مجلس الأمن أبداً. وفي ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، انفجرت شاحنة فدمرت مقر الأمم المتحدة في بغداد، وقتل فييرا دي ميللو وثلاثون شخصاً آخرون من موظفيه. بعد ذلك، قلصت هيئة الأمم حضورها بشكل جذري، ونقلت عملياتها في العراق إلى العاصمة الأردنية عمّان.

مع ذلك، اتخذ مجلس الأمن في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ خطوة مشؤومة أخرى في القرار رقم ١٥١١. ففي مقابل وعود الولايات المتحدة وبريطانيا بأن تؤدي العملية السياسية بسرعة إلى الانتخابات وتسليم السلطة للعراقيين، أعطى المجلس تفويضاً رسمياً من الأمم المتحدة للاحتلال، وجعل التحالف «قوات متعددة الجنسيات». وبعد ذلك زادت الولايات المتحدة وبريطانيا من ادعاءاتهما بأنهما تعملان باسم الأمم المتحدة التي فوضتهما رسمياً بما تقومان به.

منذ ذلك الوقت، وعلى الرغم من انتهاكات التحالف للقانون الدولي، جدّد المجلس التفويض مرتين[٢٧]. لكن لم يمارس المجلس أي إشراف ذي معنى على القوات المتعددة الجنسيات، ولم يناقش قضايا العراق ملياً وبصراحة. وقد حاول

---

(٢٦) أخذت الولايات المتحدة في النهاية أكثر من ٨ مليارات دولار. الأرصدة المتبقية في حساب النفط مقابل الغذاء.

(٢٧) انظر قراري مجلس الأمن الدولي رقمي ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و١٧٢٣ (٢٠٠٦).

بعض السفراء، مثل جوان غابرييل فالدس (تشيلي) وأدولفو أغيلار زينسر (المكسيك) إثارة المسألة باكراً، لكن واشنطن أجبرت حكومتيهما على استدعائهما وأوضحت بجلاء أنّها أنّها لن تتسامح مع أي اعتراض[٢٨]. ومنذ ذلك الحين، كما أفاد سفراء آخرون بأسف، لا تتقبل واشنطن أية أسئلة عندما تقدم تقاريرها الدورية إلى المجلس باسم القوات المتعددة الجنسيات[٢٩].

حكم الولايات المتحدة في العراق

أقامت الولايات المتحدة سلطة التحالف المؤقتة بديلاً للسلطة العراقية ومن دون مشاركة عراقية، برئاسة بول بريمر، الذي عيّنه البنتاغون[٣٠]. وقد أقام بريمر مكاتبه في القصر الجمهوري السابق لصدام حسين وحكم البلاد بمرسوم فوضه صلاحيات مطلقة تقريباً. ولحماية سلطة التحالف المؤقتة التي لا تحظى بتأييد شعبي من حركة المقاومة العراقية المتصاعدة، أنشأ بريمر «المنطقة الخضراء» كمنطقة أمنية ذات حراسة مشدّدة، تمتد على مساحة أربعة أميال مربعة في وسط بغداد، ليعيش ويعمل فيها القادة والعسكريون بأمان نسبي. ومن دون ناطقين باللغة العربية، وبأقل قدر من المعلومات عن البلد، عمد بريمر وفريقه من الشباب الجمهوريين المتحمسين من واشنطن إلى بناء عراق جديد بحسب مبادئ المحافظين الجدد.

أعاد بريمر هيكلة المؤسسات العراقية العامة والاقتصاد العراقي بشكل جذري. فأصدر أكثر من مئة مرسوم شامل. وفي أحد هذه «الأوامر» الأولى، علّق كل التعريفات، والرسوم الجمركية، ورسوم الاستيراد، ما فتح الاقتصاد العراقي أمام تأثيرات التجارة الحرة بعد أعوام من الحصار. وفي الوقت نفسه، كانت سلطة التحالف المؤقتة تنفق بحرية عائدات النفط والبلايين التي أخذتها من حساب الأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء. وقد وزع الموظفون في سلطة التحالف المؤقتة والقادة العسكريون الملايين نقداً أملاً بكسب صداقة العراقيين وتنشيط الاقتصاد العراقي. لكن روح الفساد استشرت بسرعة مبتدئة في أوساط سلطة التحالف المؤقتة نفسها. وأخذت الشركات الكبرى، مثل هاليبورتون،

---

(٢٨) Maggie Farley and Richard Boudreaux, «Mexico's Envoy to UN Leaves, With Defiance,» *Los Angeles Times*, 22/11/2003.

(٢٩) اتصال شخصي مع سفراء سابقين في المجلس.

(٣٠) عمل بريمر في وزارة الخارجية عدة سنوات، وكان المدير الإداري لشركة كيسنجر أسوشيتس من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٠. وتصفه بيانات السيرة بأنّه خبير في مكافحة الإرهاب. انظر السيرة الذاتية التي يعرضها موقع سلطة الائتلاف المؤقتة: <http://www.iraqcoalition.org/bremerbio.html>.

وبارسونز، وفلور، وغيرها من شركات الإنشاءات البلايين من عقود «إعادة الإعمار»[٣١]. وخلف الكواليس، كان التخطيط يجري على قدم وساق لخصخصة الموارد الفطية الهائلة للعراق، التي يتوقّع أن تحقّق منها الشركات الأمريكية والبريطانية، مثل إكسون، وشل، وبريتيش بتروليوم، فوائد ضخمة. وبينما أحاط بريمر البورصة الجديدة في العراق بدعاية واسعة، كان النظام المصرفي العراقي معطلاً والصناعة منهارة، والقطاع النفطي الحيوي نفسه متراجعاً. وارتفعت البطالة والفقر باطراد.

القمع

في غياب الشرطة المحلية، واجهت قوات التحالف استياء شعبياً متزايداً. لم يكن الجنود يألفون العادات المحلية، وغير قادرين على التواصل مع الناس بلغتهم. وكان هؤلاء الجنود المفتقرون إلى الخبرة والإعداد والخبرة في التواصل، مدجّجين بالسلاح ويحظون بإسناد جوي مدمر ومدفعية بعيدة المدى. وكانوا يندفعون أولاً إلى اتخاذ مواقع لهم في قلب المدن العراقية، ما يثير الصراع على الفور.

فور السيطرة على الفلوجة، استولت القوات الأمريكية على مدرسة في مركز المدينة وحولتها إلى ثكنة عسكرية. طالب أهالي الفلوجة بإعادة المدرسة لأبنائهم. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بعد خمسة أيام على دخول القوات الأمريكية إلى المدينة، احتشد مئات المحتجين أمام مبنى المدرسة. كانت هذه التظاهرة اختباراً رئيسياً للمعارضة الديمقراطية بعد زوال الدكتاتورية. فأطلق الجنود الأمريكيون العصبيين النار على الحشد من الأسلحة الأوتوماتيكية، فقتلوا سبعة عشر شخصاً، وجرحوا أكثر من سبعين آخرين[٣٢]. تلا ذلك حادثتان دمويتان بعد ثلاثة أيام. وسرعان ما تحوّلت الفلوجة إلى مركز لمقاومة الاحتلال. ووقعت حوادث مشابهة في الموصل ومدن أخرى.

وعندما انتشرت مثل تلك الصدامات، ردّت قوات التحالف بتصعيد القمع. فبدأت الفرق العسكرية بمداهمة المنازل وتفتيشها، وعمدت إلى خلع الأبواب وتحطيم الأثاث، وإعطاء الأوامر (باللغة الإنكليزية)، واعتقال المواطنين[٣٣]. وعند

---

(٣١) انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب.

(٣٢) في حادثة أخرى في ٣٠ نيسان/أبريل، فتحت القوات الأمريكية النار ثانية على حشد من الناس فقتلت ثلاثة وجرحت ستة عشر. انظر: Human Rights Watch, «Violent Response: The U.S. Army in al-Falluja,» (Report, 17 June 2003).

(٣٣) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

اجتياح الأحياء، كانت القوات تعتقل المئات من العراقيين وتسيء معاملتهم فيما بعد عند استجوابهم. وسرعان ما غصّت سجون التحالف ومعسكرات الاعتقال بآلاف العراقيين المحتجزين من دون أية اتهامات وفي غياب أية فرصة للدفاع عن النفس في المحاكم[٣٤]. وبدأ التعذيب في الأسابيع الأولى للاحتلال[٣٥].

وقد قامت قوات التحالف بعمليات سرية مكثفة، مستخدمة الآلاف من القوات الخاصة، بما في ذلك فوج جوّالة الجيش، وقوات العمليات الخاصة التابعة للبحرية، وقوة دلتا، والقوات الجوية الخاصة البريطانية[٣٦]. إضافة إلى ذلك، كانت هناك وحدات من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، والاستخبارات البريطانية العامة، ومجموعات خاصة من الاستخبارات العسكرية. وبحجة البحث عن صدام وملاحقة الإرهابيين، قامت تلك القوات المقنّعة بعمليات عسكرية سرية واحتجاز المشتبه بهم والتحقيق معهم بوحشية في معسكرات سرية[٣٧].

أخيراً، استقدم التحالف أعداداً كبيرة من المتعاقدين العسكريين الخاصين، وسرعان ما صاروا يعدّون بعشرات الآلاف[٣٨]. وكان بعضهم، مثل الموظفين في شركات بلاك ووتر، ودين كورب، وسي. إيه. سي. آي (CACI) إنترناشيونال، جنوداً سابقين في القوات الأمريكية الخاصة، وضباط شرطة، وعناصر استخباراتية، وآخرين ممن لديهم خبرة في الحرب السرية والاستجواب والحماية... إلخ.

كان هؤلاء المرتزقة المدجّجون بالسلاح والمستثنون من المساءلة، حتى بموجب نظام القضاء العسكري، يحصلون على مرتبات عالية جداً ويستقدمون من عدة

---

(٣٤) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٣٥) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٣٦) انظر: Seymour Hersh, «Moving Targets,» *New Yorker* (15 December 2003), and Matthew B. Stannard, «Special Forces Have Scoped Iraq for Weeks,» *San Francisco Chronicle* (12 March 2003).

(٣٧) Thom Shanker, «Special Operations in Iraq: High Profile But in the Shadow,» *New York Times*, 29/5/2007, and Human Rights First, «Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan,» (Report, February 2006).

(٣٨) قدّر مكتب مساءلة الحكومة الأمريكية وجود ما يقرب من ١٨١ شركة أمن خاصة اعتباراً من آذار/ مارس ٢٠٠٦، يعمل فيها أكثر من ٤٨,٠٠٠ موظف في العراق. انظر: US Government Accountability Office, «Rebuilding Iraq: Actions Still Needed to Improve the Use of Private Security Providers,» (Testimony Before the Subcommittee on National Security, Emerging Threats, and International Relations, Committee on Government Reform, Statement of William Solis, Director Defense Capabilities and Management, 13 June 2006).

بلدان، إضافة إلى أمريكا وبريطانيا[٣٩]. وقد نشروا كمحققين في السجون أو حراساً شخصيين للمسؤولين في التحالف داخل المنطقة الخضراء، أو في وحدات «قوة الحماية»، أو في مجموعات القتال الخاصة، أو مدربين لوحدات المغاوير العراقية وغيرها[٤٠] وقد جسّدوا العنف والقمع اللذين كانا الخيار الاستراتيجي الحازم لسلطات الاحتلال.

رعاية التحالف للميليشيات والمغاوير وفرق الموت

أنشأ التحالف قوات عراقية غير نظامية أو وسّعها. قبل الاحتلال، دعمت الولايات المتحدة وبريطانيا، قوات البشمركة الكردية (الميليشيات الحزبية/ القبلية في كردستان العراق)[٤١]. وفي عام ٢٠٠٣ بلغت أعدادها عشرات الآلاف من المقاتلين. وأعلن قادة التحالف أن قوات البشمركة تستطيع الاحتفاظ بأسلحتها والإبقاء على وحداتها باعتبار أنها تعمل «تحت إشراف التحالف»[٤٢]. وقد عزّزت البشمركة الحكم الكردي على الأقليّات غير الكردية في الشمال. واستخدمت قيادة التحالف هذه القوات في الهجوم على المتمردين في شمال ووسط البلاد، ما عزّز النزعة الانفصالية الكردية وزاد استياء السنّة والشيعة من الأكراد.

كذلك دعمت الولايات المتحدة وسلحت ومولت ودربت ميليشيا ضخمة من المؤتمر الوطني العراقي بقيادة أحمد الجلبي، وهو منفي عراقي كان مقرباً من البنتاغون، ومرشحاً ليكون رئيساً للوزراء في المستقبل. وقد أنشئت هذه الميليشيا، وهي تسمّى «قوات العراق الحرّ»، في عام ٢٠٠٢ وحظيت بتمويل من البنتاغون بعدّة ملايين من الدولارات[٤٣]. وبُعيد الغزو، نقل سلاح الجو الأمريكي الجلبي

---

(٣٩) Human Rights Watch, «Private Military Contractors and the Law,» (5 May 2004).

(٤٠) Jeremy Scahill, *Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army* (New York: Nation Books, 2007), and Amnesty International USA, «Human Rights Responsibilities of Private Companies Operating in Iraq».

(٤١) انظر: Kenneth Katzman, «Iraq: US Efforts to Change the Regime,» (Congressional Research Service, 22 March 2002); Scott Peterson, «Kurds Ready to Be Next N. Alliance,» *Christian Science Monitors* (28 March 2002), and «US Intelligence Teaming up with Kurds,» *Houston Chronicle*, 22/12/2002.

(٤٢) Patrick E. Tyler, «U.S. May Let Kurds Keep Arms, Angering Shiites,» *New York Times*, 24/ 5/2003.

(٤٣) انظر: «State Department: Issues Affecting Funding of Iraqi National Congress Support Foundation,» (Report to Congressional Requesters, US General Accounting Office, April 2004).

مع ٦٠٠ عنصر من ميليشياته إلى الناصرية في جنوب البلاد[٤٤]. وأفيد لاحقاً أنّ عقداً مع سلطة التحالف المؤقتة بعدة ملايين من الدولارات (لحراسة المنشآت النفطية اسمياً) كان يموّل هذه الميليشيا، إضافة إلى راتب شهري بقيمة ٣٤٢,٠٠٠ دولار من البنتاغون إلى المؤتمر الوطني العراقي/ الجلبي[٤٥]. وقد خاضت قوات الجلبي عدة معارك في بغداد مع الخصوم، واتهمت بسرقة السيارات والتزوير والاستيلاء غير القانوني على مقتنيات للبعثيين السابقين والقتل.

وكانت العقارب قوة عراقية أخرى غير نظامية، شكلتها وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إيه)، ومارست عملياتها منذ البداية بسرية تامة[٤٦]. وقد ظهرت وبرزت خلال الضرب الوحشي لأحد المعتقلين العراقيين (ووفاته في النهاية) في سجن أمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣[٤٧].

وفي خريف عام ٢٠٠٣، تبيّن جلياً أن واشنطن اختارت الحرب القذرة. فقد شملت فاتورة تمويل للحرب اقترحها البنتاغون ووافق عليها الكونغرس ٣ بلايين دولار للميليشيات العراقية[٤٨]. وبعد منتصف عام ٢٠٠٤، ازداد استخدام التحالف للقوات العراقية غير النظامية، إضافة إلى الوحدات الخاصة المنشأة تحت إمرة وزارة الداخلية العراقية اسمياً.

شبّهت مصادر من البنتاغون ومعلقون صحافيون هذه السياسة «بخيار السلفادور»، في إشارة إلى التكتيك الأمريكي لمكافحة التمرد في أمريكا الوسطى في الثمانينيات[٤٩]. فقد عيّن جيمس ستيل، وهو مستشار خاص في السفارة الأمريكية أدى دوراً مهماً في الحرب القذرة في أمريكا الوسطى، لتقديم المشورة إلى الكثير من الوحدات[٥٠]. وأنشئت وحدات غير نظامية جديدة في صيف

---

(٤٤) Johanna McGeary, «Who Will Call the Shots?,» *Time* (14 April 2003).

(٤٥) Knut Royce, «A Start-Up Company with Connections,» *Newsday,* 15/2/2004.

(٤٦) Dana Priest and Josh White, «Before the War, CIA Reportedly Trained a Team of Iraqis to Aid US,» *Washington Post*, 3/8/2005.

(٤٧) Human Rights First, «Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan,» p. 8.

كان المحتجز العميد عبد حامد موهوش.

(٤٨) Robert Dreyfuss, «Phoenix Rising,» *American Prospect*, vol. 15, no. 1 (January 2004).

(٤٩) Michael Hirsh and John Barry, «The Salvador Option,» *Newsweek* (14 January 2005).

(٥٠) Peter Maass, «The Way of the Commandos,» *New York Times Magazine* (1 May 2005).

كان ستيفن كاستيل من المستشارين المهمين الآخرين الضالعين في العمليات الأمريكية لمكافحة التمرّد في أمريكا اللاتينية.

وخريف ٢٠٠٤، منها وحدة الأسلحة والتكتيكات الخاصة في الحلّة، وحرس الحرية العراقي، ولواء العمارة، ومغاوير قوات الشرطة الخاصة التي تسمى أحياناً «لواء الذئاب»[٥١]. وقام التحالف بتدريب وتسليح غالبية هذه القوات[٥٢]. وقد عمل بعضها كفرق الموت، ونفّذت اغتيالات موجّهة. وكان العديد من القادة العراقيين ضباطاً سابقين في الشرطة السرية أو وحدات الجيش الخاصة للنظام السابق، لكنّهم استعادوا حظوتهم بعد التخلّص منهم جملة بموجب اجتثاث البعث[٥٣]. كما كانت بعض هذه الفرق عنيفة جداً وغير منضبطة، وفي بعض الأحيان تفلت من عقالها كالمسعور فتنهب وتحرق وتعذب وتعدم.

تضاعفت أعمال العنف، وشكلت المجموعات الإثنية والدينية والأحزاب السياسية ميليشياتها الخاصة للدفاع عن نفسها (أو لغايات سياسية عدوانية). وقد وسّع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وهو من الأحزاب السياسية الشيعية الكبرى، لواء بدر التابع له، بينما عزّز مقتدى الصدر جيش المهدي[٥٤]. وأخذ رؤساء الأحياء والقادة السياسيون يعيّنون الحراس المسلحين. واستخدم المسؤولون الحكوميون وحدات من الشرطة الرسمية والجيش كميليشيا شبه مستقلة. واتخذت العصابات المسلحة عمليات الاختطاف سبيلاً للرزق، إلى جانب السطو المسلح ومصادرة البضائع على الطرقات. وهكذا فإنّ التحالف، بلعب ورقة الميليشيات، ضاعف العنف في البلاد وزاد من إضعاف الدولة.

«عراق حر ذو سيادة»

منذ البداية، أكدت الولايات المتحدة وشركاؤها أنهم يسعون لإنشاء عراق ديمقراطي، سرعان ما يصبح نموذجاً للمنطقة بأكملها. لكنّهم حكموا، عملياً، بأقل قدر من المشورة ولم يكونوا على دراية بالبلد وشعبه. وقد حكمت السلطة المؤقتة العراق عاماً كاملاً من المنطقة الخضراء المعزولة، وأصدرت الأوامر

---

(٥١) ذكرت **وول ستريت جورنال** ستاً من هذه الوحدات. انظر على وجه الخصوص: Greg Jaffe: «New Factor in Iraq: Irregular Brigades Fill Security Void,» *Wall Street Journal,* 16/2/2005, and «Bands of Brothers-New Factor in Iraq: Irregular Brigades Fill Security Void,» *Wall Street Journal*, 23/2/2005, and A. K. Gupta: «Let a Thousand Militias Bloom,» (NYC Indymedia Center, 22 April 2005), and «Iraq: Militias and Civil War,» *Z Magazine* (December 2006).

(٥٢) Lionel Beehner, «Iraq: Militia Groups,» (Council on Foreign Relations, 9 June 2005).

(٥٣) Michael Hirsh and John Barry, «Special Forces May Train Assassins, Kidnappers in Iraq,» *Newsweek* (14 January 2005), and Maass, «The Way of the Commandos».

(٥٤) Beehner, Ibid.

والنشرات والمذكرات، الإعلانات العامّة[٥٥]. ولم تتح لمعظم الموظفين في سلطة التحالف المؤقتة الذين يعملون بموجب تعيينات لمدة ستة أشهر الفرصة لكي يتعرفوا على العراق قبل عودتهم إلى وطنهم[٥٦].

أنشأ بريمر وسلطة التحالف المؤقّتة «مجلس حكم» مؤلف من بعض العراقيين الموالين لأمريكا والراضين بالاحتلال[٥٧]. وكان العديد منهم قد قضوا سنوات في المنفى وتقلصت علاقتهم بالعراق الحاضر. كما إن بعضهم مثل إياد علاوي وأحمد الجلبي عملوا سنوات لحساب واشنطن وكانوا مدرجين على جدول رواتبها مباشرة[٥٨]. وبتسمية مجلس الحكم على أساس الانتماء الطائفي و«التوازن»، أبرزت سلطة التحالف المؤقتة البعد الطائفي في السياسة العراقية، وعمّقت الخلافات الطائفية[٥٩]. وأخذت سياسة «فرّق تسد» تفعل فعلها.

في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، سلمت سلطة التحالف المؤقتة «السيادة» إلى العراقيين وحلت نفسها. وأعلن التحالف عن أنّ حكومة مؤقّتة عراقية «سيّدة» تولّت المسؤولية الآن، ورحب مجلس الأمن الدولي في نيويورك بهذه الخطوة[٦٠]. وقد قام بريمر باختيار الحكومة المؤقتة الجديدة بمساعدة المبعوث الخاص للأمم المتحدة، الأخضر الإبراهيمي. ومع أنّ الحكومة تشكّلت من التكنوقراط كما هو مفترض، فإنّها ضمّت شخصيات معروفة اختيرت وقدمت (ثانية) وفق انتمائها المذهبي[٦١]. وقد عيّن إياد علاوي المرتبط بالسي آي إيه رئيساً للوزراء. وقد غادر بريمر وغالبية موظفيه البلاد في النهاية، لكن بقي في العراق حضور أمريكي ضخم.

لقد وضعت زخارف السيادة في مكانها. وصار للعراق وزراء، وموظفون

---

(٥٥) بين أيار/ مايو ٢٠٠٣ وحزيران/ يونيو ٢٠٠٤، أصدر مدير سلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر ١٠٠ أمر و١٢ نظاماً و١٧ مذكّرة و١٢ إشعاراً عاماً. انظر الموقع: <http://www.iraqcoalition.org>.

(٥٦) Special Inspector General for Iraq Reconstruction (SIGIR), «Lessons in Human Capital Management,» (January 2006), p. 14.

(٥٧) «Governing Council of Iraq,» (Coalition Provisional Authority Regulation, no. 6, 13 July 2003).

(٥٨) Joel Brinkley, «Ex-C.I.A. Aides Say Iraq Leader Helped Agency in 90's Attacks,» *New York Times*, 9/6/2004.

(٥٩) Raad Alkadiri and Chris Toensing, «The Iraqi Governing Council's Sectarian Hue,» (Middle East Research and Information Project, 20 August 2003).

(٦٠) انظر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ الصادر في ٢٠٠٤.

(٦١) «Members of Designated Iraqi Interim Government with Annex A,» (Coalition Provisional Authority Regulation, no. 10, 9 June 2004).

مدنيون، وقوات شرطة جديدة، وجيش جديد، بالإضافة إلى السجون، ووزير للمالية، بل حتى جهاز للمخابرات. وأجريت انتخابات بطبيعة الحال ـ بإشراف التحالف كإثبات للنجاح ومرجع نهائي للديمقراطية. لكن الواقع كان مختلفاً تماماً، فقد استمر السفير جون نيغروبونتي الذي خلف بريمر بممارسة نفوذ واسع في البلاد على رأس أكبر سفارة للولايات المتحدة في العالم. كانت كل وزارة عراقية تضمّ العشرات من «المستشارين» الأمريكيين الذين يوجّهون سياستها(٦٢). وخضع الجيش لإمرة القيادة الأمريكية، وكان جهاز المخابرات العراقي يتلقى أوامره (ورواتبه) من وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إيه) مباشرة(٦٣).

جرت الانتخابات الأولية لأعضاء المجلس الوطني العراقي، وعددهم ٢٧٥ عضواً، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وبسبب خطورة الظروف الأمنية، أشرف الخبراء الدوليون على الانتخابات من خارج العراق، معتمدين على المعلومات التي غالباً ما يزوّدهم بها المراقبون العراقيون المحازبون. وقد صرحت البعثة الدولية لانتخابات العراق أن الانتخابات «وفت عموماً بالمعايير المعترف بها»(٦٤). مع ذلك فقد اشتكى النقاد من أن الانتخابات نظمت على أساس معيب، حيث توجد دائرة انتخابية وطنية واحدة وقوائم موحّدة للمرشّحين، وأنّه لم يكن يمكن القيام بحملات انتخابية ذات معنى، وأنّ الانتخابات جرت تحت ظروف تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان(٦٥). ومن الشبهات الأخرى التي شابت الانتخابات التدني الشديد لمشاركة السنّة.

كانت عملية صياغة دستور جديد وإقراره مثيرة للمشاكل، ما أدى إلى تزايد حدة الضغائن الطائفية. فقد عدّلت في اللحظة الأخيرة قبل التصويت قوانين الاستفتاء التي نصّ عليها الدستور المؤقّت، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥(٦٦)، وألقت المخالفات في التصويت بظلالها على النتائج(٦٧).

---

(٦٢) Dreazen and Cooper, «Behind the Scenes, US Tightens Grip on Iraq's Future,» and Graham and Wright, «Aid to Iraq Ministries to Shift to Pentagon».

(٦٣) Ned Parker, «Divided Iraq Has Two Spy Agencies,» *Los Angeles Times*, 15/4/2007.

(٦٤) International Mission for Iraqi Elections, «Final Report Assessment of the January 30, 2005, Election Process,» (2005).

(٦٥) Asian National Exchange for New Alternatives, «Open Letter to UN Secretary General Kofi Annan on the Elections in Iraq,» (26 January 2005).

(٦٦) «UN Condemns Iraq Charter Change,» BBC, 4/10/2005.

(٦٧) انظر على سبيل المثال: Dexter Filkins, «Vote Totals Under Inquiry in 12 Iraqi Provinces, Panel Says,» *New York Times*, 17/10/2005, and «Iraq Vote Counts 'Points to Fraud',» BBC, 18/10/2005.

وبدل الرفض الواسع المتوقع، أُعلن عن تبني الدستور. وقد تلا ذلك انتخابات برلمانية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ومنحت النتيجة السلطة للكتل الطائفية ـ الإثنية للأحزاب الكردية. فأصبحت العملية السياسية طائفية بشكل متزايد وأدى تصاعد العنف إلى جعل إطلاق الحملات على أساس القضايا المطروحة مستحيلاً فعلياً. وحينما تسلّم البرلمان الدستوري عمله في بداية عام ٢٠٠٦، كانت الآمال العابرة التي أحدثتها الانتخابات في أوساط الشعب العراقي قد خبت بالفعل. واحتاج تشكيل الحكومة إلى أشهر من المناورات. وتبيّن أن القيادة السياسية لرئيس الوزراء نوري المالكي ضعيفة وطائفية وغير قادرة على توحيد البلاد. ولم يكن لدى البرلمان وقادة الحكومة سوى مجال ضئيل للمناورة السياسية نظراً لوجودهم الرمزيّ في المنطقة الخضراء المحصنة، إلى جانب السفارة الأمريكية الضخمة. وقد تفشّى الفساد في الوزارات، وتضاعفت أعداد الميليشيات، ولم يعد هناك أي معنى لسلطة الحكومة داخل المنطقة الخضراء أو خارجها.

مشهد للمخالفات القانونية الجسيمة

يتفحّص هذا التقرير في الفصول التالية الصورة المأساوية للاحتلال، ويبين بالتفصيل كيف استخدمت القوات الأمريكية الأسلحة العشوائية والمؤذية. كما يبرز كيف فشل التحالف في العمل على منع تدمير المؤسسات والتراث الثقافي العراقي، بما فيها المشافي والجامعات والمكتبات والمتاحف والمواقع الأثرية. ويبيّن التقرير أيضاً كيف استخدم التحالف قوة عسكرية ساحقة دمرت عشرات المدن العراقية وهجّرت مئات الآلاف من المواطنين.

احتجزت قوات التحالف آلاف العراقيين مدة غير محدودة من دون أي اتهامات أو محاكمات، وأخضعت العديد منهم للاستجواب المهين والتعذيب. وتعمد قوات التحالف إلى قتل المواطنين العراقيين بشكل روتيني عند نقاط التفتيش، وفي أثناء مداهمة المنازل، ومختلف العمليات العسكرية، كما يرتكب جنودها جرائم قتل وأعمال وحشية. وبدّد برنامج «إعادة الإعمار» بلايين الدولارات من الأموال العراقية من خلال السرقة والاحتيال والأعمال المنافية للقانون.

ويوثق التقرير كيف قضى مئات الآلاف من العراقيين نحبهم. وهناك أكثر من ٤ ملايين نازح، منهم ما يزيد على مليوني شخص هربوا إلى خارج البلاد. وقد انتشر الفقر على نطاق واسع، وارتفعت نسبة أمراض ووفيات الأطفال بشكل استثنائي، وازداد انعدام الأمن الغذائي باطراد. ويعارض العراقيون بشدة القواعد

الطويلة الأجل التي يشيدها الأمريكيون، ومجمّع السفارة الضخم الذي يرمز إلى الهيمنة. وتريد الأغلبية الساحقة من العراقيين انسحاب قوات التحالف، كما تبيّن استطلاعات الآراء المتكرّرة.

ستكون الموضوعات العريضة التي يتناولها التقرير مألوفة لدى بعض القراء. لكن الفصول تسعى لتقديم صورة أكثر عمقاً واكتمالاً عما كان متاحاً سابقاً. ويصف التقرير مشهد المخالفات الجسيمة والعنف. ومن خلال توثيق الانتهاكات الكثيرة للقانون الدولي، يناشد التقرير المجتمع الدولي التحرك لمعالجة أزمة العراق وإيجاد خيارات للمستقبل. فلن يعود السلام إلى العراق ما دام الاحتلال قائماً.

الفصل الثاني

تدميـــر التـــراث الثقافـــي

«هذه الأشياء تحدث . . . فالحرية عديمة الترتيب»

ـ وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد[١]

خلال الحرب والاحتلال، فشلت قوات التحالف في حماية التراث الثقافي العراقي الذي لا نظير له، وتركته عرضة للسارقين ولصوص الآثار. أما المكتبة الوطنية والمتحف الوطني[٢]، إلى جانب العديد من الهيئات الثقافية المهمة، فقد تعرضت لأضرار كبيرة وسُرقت محتوياتها خلال الأيام الأولى للاحتلال. منذ ذلك الوقت تقيم قوات التحالف معسكراتها في المواقع الأثرية الحساسة وتدمر المدن التاريخية في أثناء العمليات العسكرية. وعلى الرغم من المناشدات الكثيرة من جميع أنحاء العالم، فقد ترك المحتلون المواقع الأثرية في العراق طعمة للسارقين دون اكتراث بالقانون الدولي. وقد نهب اللصوص عشرات المواقع المهمة ولا تزال السرقات مستمرة يومياً.

تحذيرات وآراء أخرى عند اقتراب الحرب

عند اقتراب موعد الغزو في آذار/مارس ٢٠٠٣، اتصلت جمعيات مختصة وأكاديميون بالسلطات في واشنطن ولندن لتحذر من الخطر الذي يهدّد التراث الثقافي العراقي. فقد أنتجت ثمانية آلاف عام من التاريخ في الوادي الخصيب ما بين النهرين بعض أعظم الكنوز والمواقع الثقافية في العالم في الأرض التي تسمى اليوم بالعراق. ويتضمن هذا التراث الغني مجموعة من المتاحف المميّزة، والمكتبات، بالإضافة إلى المباني التاريخية، والمدن القديمة، ومئات من المواقع الأثرية المهمة. وقد نبّه بعض أبرز علماء العالم في علم الآثار والفن والتاريخ من

---

(١) انظر: US Department of Defense, «News Briefing by Secretary of Defense Donald Rumsfeld and General Richard Meyers,» (11 April 2003), and Sean Loughlin, «Rumsfeld on Looting in Iraq,» CNN, 12/4/2003.

(٢) الأسماء الرسمية هي: دار الكتب والوثائق العراقية، والمتحف العراقي.

أضرار العمليات العسكرية، وخاصة أخطار السرقات ما بعد الحرب[٣].

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، اجتمع وفد من العلماء ومدراء المتاحف وجامعي الفنون والمتعاملين بالتحف القديمة مع مسؤولين في البنتاغون لمناقشة مضاعفات الغزو[٤]، ونبّهوا إلى أن المتحف الوطني في بغداد هو أهم موقع في البلاد[٥]. وعاد أحد أفراد الوفد، ماكغواير غيبسون من جامعة شيكاغو، مرتين إلى البنتاغون لبحث الاحتياطات الواجب اتخاذها من قبل قوات التحالف[٦]. وأرسل هو وزملاؤه العديد من الرسائل الإلكترونية لتذكير القادة العسكريين بذلك في الأسابيع التي سبقت الحرب[٧]. وقال غيبسون في ما بعد: «اعتقدت أنهم قدّموا ضمانات بتقديم الحماية إلى المواقع والمتاحف»[٨].

وعند اقتراب الغزو، وجّه معهد الآثار الأمريكي، والمجلس العالمي للمتاحف، واللجنة الدولية للدرع الأزرق ومنظمات أخرى مختصة تحذيرات عامة وقدّمت معلومات محددة عن الكنوز الثقافية الواجب حمايتها[٩]. وذكّرت الولايات المتحدة وبريطانيا بمسؤولياتهما بموجب القانون الدولي، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب صراح مسلّح[١٠]. كما حثّت

---

(٣) Donald MacLeod, «Scholars Move to Protect 'Priceless' Iraqi Heritage,» *Guardian*, 21/3/ 2003.

(٤) انظر: Andrew Lawler, «Impending War Stokes Battle Over Iraqi Antiquities,» *Science* (31 January 2003).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) بروفسور ماكغواير غيبسون هو أستاذ علم آثار بلاد ما بين النهرين. انظر: McGuire Gibson, «Cultural Tragedy in Iraq: A Report on the Looting of Museums, Archives, and Sites,» in: «Art Loss in Iraq: An Update,» (Edited Proceedings, International Foundation for Art Research (IFAR), 28 October 2004).

(٧) Guy Gugliotta, «Pentagon Was Told of Risk to Museums: US Urged to Save Iraq's Historic Artifacts,» *Washington Post*, 14/4/2003.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) انظر مثلاً: International Committee of the Blue Shield (7 March 2003), «The Open Declaration on Cultural Heritage at Risk in Iraq,» (21 March 2003),

الموقّع من قبل ١٣ جمعية مهنية وبرنامج أبحاث بالإضافة إلى ١٨٠ عالماً، والبيان الصادر عن: The Archaeological Institute of America and the American Association for Research in Baghdad (9 April 2003).

(١٠) المصدر نفسه. انظر أيضاً: «Concern for Cultural Heritage in Iraq,» (Archaeological Institute of America, 18/12/2002); Archaeological Institute of America (AIA), «Resolution Regarding War and the Destruction of Antiquities,» *Archeology Magazine* (January-February 2003), and Guy Gugliotta, «Iraq War Could Put Ancient Treasures at Risk,» *Washington Post*, 3/3/2003.

قوّات الاحتلال على منح الأولوية لحماية المواقع والهيئات الثقافية العراقية[١١].

لكن مجموعة من المتعاملين ذوي المصالح الشخصية وجامعي القطع الفنية الأثرياء قدّمت نصائح أخرى مناقضة إلى المخططين العسكريين. وقد وجد المجلس الأمريكي للملكية الثقافية الذي تأسس في أواخر عام ٢٠٠٢ ويركّز على الفنون والتحف القديمة في الشرق الأوسط، أن الحرب تقدّم فرصاً لوصول التراث العراقي إلى المشترين العالميين[١٢]. كما رحب آشتون هوكينز، رئيس المجموعة «بالانتشار المشروع للتراث الثقافي في السوق»، معتبراً أن هذه هي «الطريقة المثلى للحفاظ عليها»[١٣].

اجتمع أعضاء المجلس مع المسؤولين في وزارة الخارجية والبنتاغون قبل بداية الحرب في نيسان/أبريل ٢٠٠٣[١٤]. وكان للمجلس علاقات قوية مع إدارة بوش، كما إنّ أحد قادته كان عضواً في اللجنة الاستشارية للملكية الثقافية التابعة للرئيس. وقد رأت مجموعة الضغط (لوبي) الجديدة أن القوانين العراقية يجب تغييرها للسماح بمزيد من الحفريات للتنقيب عن الآثار وتصدير المزيد من القطع الفنية القيّمة. وعرضت تقديم المساعدة بعد الحرب إلى الحكومة العراقية والمتاحف[١٥].

ثار خوف المنظمات الأكاديمية المهتمة من هذا اللوبي الجديد، ورأى العديد من الأكاديميين أن جمع التحف القديمة والاتجار بها سيحضّ على نهب المواقع الأثرية وتدميرها، ويعزّز السرقات من المتاحف[١٦]. وقالت دومينيك كولن من المتحف البريطاني، في بداية عام ٢٠٠٣، معلقة على الضغوط التي يمارسها جامعو الآثار: «هذا ما سيشجع السلب والنهب. فعندما يحصلون على المباركة الأمريكية، يصبح لديهم سوق لهذه التحف الفنية القديمة ويتحوّل الأمر إلى موسم مفتوح. إن آخر ما نريده هو التغاضي عن النهب»[١٧].

---

(١١) David Tresilian, «'Cultural Catastrophe' Hits Iraq,» *Al-Ahram*, 24/4/2003.

(١٢) يبدو أنّ المؤسسة الجديدة أنشئت فيما الحرب قيد التداول. انظر: Lawler, «Impending War Stokes Battle Over Iraqi Antiquities».

(١٣) نقلاً عن: David Darcy, «Legal Group to Fight 'Retentionist' Policies,» *Art Newspaper*, 24/10/2002.

(١٤) Lawler, Ibid.

(١٥) Donald MacLeod, «US Lobby Could Threaten Iraqi Heritage,» *Guardian*, 10/4/2003.

(١٦) Zainab Bahrani, «Looting and Conquest,» *Nation* (26 May 2003).

(١٧) كما ذكر في: MacLeod, Ibid.

النهب المبكر

لم يتحرك الجنود الذين استولوا على بغداد والمدن العراقية الأخرى في بداية نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ لحماية المواقع الثقافية، ولم يتخذوا مواقف دفاعية، ولم يمنعوا أعمال النهب والتدمير حتى عندما طلب المدنيون المهتمون ذلك منهم[١٨]. وبما أنّ أهم الهيئات الثقافية تتركز في منطقتين صغيرتين من المدينة، فقد كان بوسع القادة العسكريين اتخاذ خطوات بسيطة مثل تلك التي تمت لحماية وزارة النفط العراقية. فالعديد من الدبابات ومفرزة من المشاة كانوا على مقربة من المكان، وكان بإمكانهم التدخّل بسهولة، لكن الجنود قالوا إن الأوامر المعطاة لهم تمنعهم من التورّط في ذلك[١٩]. ونجم عن قرار قادة التحالف تسريح الجيش العراقي وقوات الشرطة أيضاً تعريض الكنوز الثقافية في العراق للخطر والضرر شبه المؤكّد.

بدأت الهجمات على المواقع الثقافية بُعيد انهيار النظام القديم، كجزء من النهب والتدمير الشامل للمباني الحكومية وأهداف أخرى. وكما حذّر الأكاديميون، فإن السلب يحدث في الغالب عند انهيار النظام العام، حتى في مدن مثل مونتريال ونيويورك[٢٠]. ويبدو أن اللصوص في بغداد كانت لديهم حوافز مختلفة. فقد عَبّر بعضهم بالسرقة عن غضبه من النظام السابق، وكان آخرون من لصوص الحيّ. ويبدو أنّ بعضهم كانوا مجموعات سياسية منظمة (مثل الذين أحرقوا أرشيف حقبة صدام في المكتبة الوطنية). كما كان بعضهم من لصوص الآثار الذين يعرفون ماذا يستهدفون. وقد وجد رئيس المحققين الأمريكيين في ما بعد أن اللصوص كانت لديهم «أوامر» من متعاملين دوليين. ومن الأدلة على ذلك قطع رؤوس التماثيل الحجرية الثقيلة بمنشار خاص وسرقة الأشياء القيمة فقط[٢١].

وبينما سرق لصوص الأعمال الفنية القطع المعروضة ذات المستوى العالمي والكتب النادرة وغير ذلك من الأشياء ذات القيمة العالية، نهب السكان المحليون

---

(١٨) يبدو أن أول تدبير للحماية اتخذ في ١٦ نيسان/ أبريل، في المتحف الوطني، بعد ثمانية أيام من استيلاء قوات التحالف على بغداد.

(١٩) ربما يكون هناك تقارير عن رفض وحدات من التحالف حماية المواقع الثقافية، حتى عندما تكون قريبة منها. انظر مثلاً: Nabil al-Tikriti, «Iraq Manuscript Collections, Archives & Libraries Situation Report,» (Oriental Institute, University of Chicago, 8 June 2003).

(٢٠) Jeffrey B. Spurr, «Iraqi Libraries and Archives in Peril,» (Middle East Librarians Association, April 2007), p. 9.

(٢١) Matthew Bogdanos, *Thieves of Baghdad: One Marine's Passion for Ancient Civilizations and the Journey to Recover the World's Greatest Stolen Treasures*, with William Patrick (New York: Bloomsbury Pub., 2005).

الحواسيب، والطابعات، وأجهزة النسخ، والمواد الحافظة، وأجهزة الإضاءة، والأثاث، والسجاد، والمولّدات الكهربائية ومكيّفات الهواء. وقد نزع بعض اللصوص الأشرطة النحاسية من داخل الجدران، وخلعوا النوافذ والأبواب. ثم لأسباب متعددة أشعل اللصوص الحرائق مخلفين خراباً شاملاً[٢٢].

خاطر عدد من العراقيين المهتمين وبذلوا جهوداً كبرى لمنع السرقات وحماية التراث الثقافي المهدّد. كما قام الموظفون أنفسهم بحماية القطع الأكثر قيمة وإخفائها في المخازن والمستودعات الأرضية الخاصة[٢٣]. وقد بذلت جهود للإنقاذ بينما كانت بغداد ترزح تحت القصف الجوي، بل حتى بعد بدء أعمال النهب. فقد رتّب إمام مسجد محلي مكاناً لتخزين جزء من مقتنيات المكتبة الوطنية في مسجد الحقّ للحفاظ عليها[٢٤]. وحَمل المتطوعون آلاف الكتب والمخطوطات في الشوارع على الرغم من أنّ الناهبين المسلّحين يمكن أن يهاجموهم في أي وقت. كما ساعد الإمام موظفي المكتبة بتلحيم باب فولاذي ضد الحرائق للحؤول دون وقوع مزيد السرقات[٢٥].

عند انتشار أولى الأخبار عن تدمير التراث، جدّدت الهيئات الثقافية الدولية ومجموعات الأكاديميين مناشداتهم لقادة التحالف العسكريين والمدنيين. وفي العراق، قدّم العاملون والمسؤولون في الهيئات الثقافية طلبات ملحّة لتأمين الحماية إلى الجنود المعسكرين على مقربة منهم والضباط في مقرّ القيادة في فندق فلسطين[٢٦]. لكن القادة لم يتصرّفوا بسرعة. وفي ١١ نيسان/ أبريل، وفي ذروة استشراء النهب، قال وزير الدفاع الأمريكي إن التقارير الواردة من بغداد عن التخريب الثقافي في غير محلّها ومبالغ فيها[٢٧]. وقد استمر التخريب أياماً أخرى[٢٨].

استقال ثلاثة أعضاء من لجنة البيت الأبيض الاستشارية لحماية الملكية الثقافية على الفور تقريباً احتجاجاً على مسؤولية الحكومة الأمريكية. وقال مارتين سوليفان،

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) Stephen Farrell and Rana Sabbagh-Gargour, «For Sale: A Nation's Treasures,» *Times*, 2/7/ 2005.

(٢٤) Jeffrey B. Spurr, «Indispensable yet Vulnerable: The Library in Dangerous Times, Preface to a Report on the Condition of Iraqi libraries and Efforts to Provide Assistance to them,» (Middle East Librarians Association, Iraq Crisis Website, May 2005).

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) al-Tikriti, «Iraq Manuscript Collections, Archives & Libraries Situation Report».

(٢٧) Loughlin, «Rumsfeld on Looting in Iraq».

(٢٨) يقدم التكريتي أمثلة قوية. انظر : al-Tikriti, Ibid.

رئيس اللجنة، في رسالة الاستقالة: «لم يتم تجنّب المأساة بسبب تواني أمّتنا»[٢٩].

تفاصيل الخسائر التي لحقت بمجموعات المخطوطات والأرشيف والمكتبات

وقع حريقان هائلان في المكتبة الوطنية في بغداد في ١٠ و١٢ نيسان/ أبريل أديا إلى أضرار كبيرة ودمرا قسماً رئيسياً من واجهة المبنى[٣٠]. وقد تمت سرقة نحو ربع مجموعات الكتب أو حرقها، بما في ذلك الكتب والصحف النادرة. والتهمت النيران ما يصل إلى ٦٠ في المئة من الوثائق العثمانية والملكية الهاشمية، وكل أرشيف الحكومة الأحدث عهداً تقريباً[٣١]. وقُضي على مجموعة الخرائط والصور الفوتوغرافية بأكملها[٣٢]، كما أتلف الرماد والسخام ما تبقّى من المجموعات[٣٣].

عانت المكتبات الكبرى الأخرى في بغداد أيضاً. فلحقت أضرار كبيرة بمبنى المكتبة الوطنية للمخطوطات بسبب السرقات والحرائق، لكن موظفي المكتبة وبعض السكان المحليين استطاعوا إنقاذ مقتنياتها في مستودعات خاصة تحت الأرض[٣٤]. وقد نهب اللصوص وأحرقوا جزئياً مجموعات المخطوطات في بيت الحكمة ـ دار العلم[٣٥]، كما ألحقت النيران أضراراً بليغة بمكتبة الأوقاف. وقد تمكن العاملون فيها من إنقاذ كثير من مجموعات المخطوطات، على الرغم من سرقة أكثر ١٠٠٠ مخطوطة وإحراق ما يزيد على ٥٠٠[٣٦]. وعانت مكتبات أخرى في بغداد من النهب بما فيها مكتبة الأكاديمية العراقية للعلوم، ومكتبة جامعة المستنصرية، ومكتبة كلية بغداد الطبية[٣٧]. أما مكتبة كلية الآداب بجامعة بغداد فأتت النيران عليها بأكملها[٣٨].

---

(٢٩) Robert K. McCartney, «Expert Thieves Took Artifacts, UNESCO Says,» *Washington Post*, 18/4/2003.

(٣٠) انظر: Saad Eskander, «The Tale of Iraq's 'Cemetery of Books',» *Information Today*, vol. 12, no. 21 (December 2004), and Spurr, «Iraqi Libraries and Archives in Peril,» pp. 16-18.

(٣١) انظر: Eskander, Ibid.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) انظر: Spurr, «Indispensable yet Vulnerable: The Library in Dangerous Times, Preface to a Report on the Condition of Iraqi Libraries and Efforts to Provide Assistance to them,» and May-Jane Deeb [et al.], «The Library of Congress and the U. S. Department of State Mission to Baghdad: Report on the National Library and the House of Manuscripts,» (27 October-3 November 2003).

(٣٤) انظر: Spurr, «Iraqi Libraries and Archives in Peril,» pp. 29-30.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٨- ٢٩.

(٣٧) al-Tikriti, «Iraq Manuscript Collections, Archives & Libraries Situation Report».

(٣٨) Spurr, Ibid.

وقعت كوارث مماثلة خارج بغداد، حيث لم توفّر قوات التحالف شيئاً من الحماية. فالتهمت النيران المكتبة المركزية لجامعة البصرة، وفقد ٧٠ في المئة على الأقل من محتوياتها. وواجهت مكتبات الجامعات والبلديات الأخرى المصير ذاته[٣٩]. فقد نهب المخربون المكتبة المركزية لجامعة الموصل، وضاع نحو ثلث محتوياتها[٤٠].

الخسائر في المتاحف والأضرار اللاحقة بالمباني التاريخية

هاجم اللصوص المتحف الوطني ثلاث مرات بين ١٠ و١٢ نيسان/أبريل، ولم تفعل قوات التحالف شيئاً، ونهبوا ما بين ١٤ و١٥ ألف قطعة، بما فيها القطع النقدية، والتماثيل، والسيراميك، والمشغولات المعدنية، والقطع المعمارية، والألواح المسمارية، ومعظم مجموعة المتحف من الأختام الأسطوانية السومرية القيّمة[٤١]. وقد اختفى التمثال المرمري الشهير «السيدة ورقاء»، الذي يعود تاريخه إلى عام ٣١٠٠ قبل الميلاد، إضافة إلى أربعين قطعة أثرية شهيرة أخرى. وأخيراً، في ١٦ نيسان/أبريل، بعد انتهاء السرقات بأربعة أيام، قررت قوات التحالف حراسة المبنى[٤٢]. ومن حسن الحظ أن العاملين في المتحف نقلوا معظم القطع إلى مستودعات أمينة قبل الحرب، وهكذا بقيت هذه القطع سليمة. لكن فقدت معظم فهارس البطاقات والملفات الحاسوبية في المتحف، بما في ذلك السجلات الفريدة للحفريات الأثرية.

وهاجم اللصوص مؤسسات أخرى مهمة خارج بغداد، منها متحف الموصل الذي سرقت منه مئات القطع الأثرية، ومن ضمنها ١٦ إطار باب برونزياً من بوابة مدينة بلوات (القرن التاسع قبل الميلاد) والألواح المسمارية من مواقع مهمة مثل نينوى ونمرود[٤٣]. وقد اختفت أيضاً كتب وخرائط ومخطوطات نادرة[٤٤].

حطم هؤلاء ودمروا بعض أجمل المباني التاريخية والأحياء القديمة. وفشلت القوات الأمريكية في بغداد في وضع حدّ لـ ١٢ أسبوعاً من النهب تعرض لها

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤٠) al-Tikriti, Ibid.

(٤١) John F. Burns, «Pillagers Strip Iraqi Museum of its Treasure,» *New York Times*, 12/4/2003.

(٤٢) Gibson, «Cultural Tragedy in Iraq: A Report on the Looting of Museums, Archives, and Sites,» and Milbry Park and Angela M. H. Schuster, *The Looting of the Iraq Museum, Baghdad: The Lost Legacy of Ancient Mesopotamia* (New York: Harry N. Abrams, 2005).

(٤٣) Mark Fisher, «Tomb Raiders,» *Guardian*, 19/1/2006.

(٤٤) Douglas Birch, «In North Iraq, and Ancient Past Falls Victim to a Modern War,» *Baltimore Sun* (18 April 2003).

المركز الثقافي والإداري القديم في المدينة، حيث يوجد «القصر العباسي» من القرن الثاني عشر، والمدرسة المستنصرية من القرن الرابع عشر، وجامع السراي من القرن السادس عشر (يوجد سوق مغطى لبيع الكتب القديمة)، وبناء السراي القديم منذ القرن التاسع عشر[٤٥]. فقد نهب اللصوص عدة مبانٍ وأشعلوا النيران فيها، سرقوا الأثاث والأبواب والنوافذ وألواح تكسية الجدران وبلاط الأرضيات، وانتزعوا كل شيء حتى التفاصيل المعمارية[٤٦]. وتمكن اللصوص بحرية على مدى عدة أشهر من تفكيك أجزاء من «القشلة» (الثكنة) العثمانية في بغداد طوبة طوبة[٤٧]. وقد خلص تقرير للصليب الأزرق خلال الأسابيع المتعددة للنهب أن «المناشدات المقدّمة للجنة الثقافية في سلطة التحالف المؤقتة كانت بدون جدوى»[٤٨].

نهب المواقع الأثرية

تضمّ المواقع الأثرية أكثر من ١٥٠ مدينة وبلدة سومرية قديمة، بالإضافة إلى العواصم الكبرى بابل ونمرود ونينوى التي أعقبتها زمنياً. وهناك ما مجموعه نحو ١٢،٠٠٠ موقع في البلاد[٤٩]. وقد بيّن الأكاديميون لسلطة التحالف أن النهب يدمّر السجلّ الأثري الذي يشكّل أساس فهمنا تاريخ البشرية. ولا يمكن فهم السجلّ من دون التنقيب المتأني وحفظ السجل الأثري بواسطة علماء آثار مهنيين[٥٠].

لكن التحالف لم يؤمّن أي حماية ذات معنى لتلك المواقع. ونتيجة لذلك باشر اللصوص عملياتهم على الفور. فنزل الآلاف من العراقيين، كثير منهم يعمل لحساب لصوص الآثار المختصين، إلى المواقع واستخدموا الرفوش وحتى الجرّافات للبحث عن القطع النقدية، والأختام الأسطوانية، والأواني الفخارية، والألواح الطينية، والحجارة المنحوتة، وغيرها من الأشياء[٥١]. وقد وقعت أكثر عمليات

---

(٤٥) International Committee of the Blue Cross, *Heritage at Risk 2004/2005*, Chapter on Iraq, p. 120.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) Susan Breitkopf, «Lost: The Looting of Iraq's Antiquities,» *Museum News*, American Association of Museums (January-February 2007).

(٥٠) انظر على سبيل المثال البيان الذي أصدره العديد من العلماء البارزين في ورشة العمل حول تهديد التراث الثقافي العراقي المنعقدة في المعهد الشرقي في جامعة شيكاغو في ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، وقد نشرت على الرابط: <http://oi.uchicago.edu/OI/IRAQ/ws_statement.html>.

(٥١) Guy Gugliotta, «Looted Iraqi Relics Slow to Surface,» *Washington Post*, 8/11/2005.

السرقة شدّة في الجنوب، حيث توجد أقدم المواقع الأثرية[٥٢].

في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، قال ضابط حسن الاطلاع في قوات التحالف إنه على الرغم من أنّ سلطة التحالف المؤقّتة استخدمت ١٦٧٥ حارساً عراقياً لحماية ٣٠٠٠ موقع «فإنهم لم يكونوا مدربين ومجهّزين بشكل كافٍ». كما إنهم «لم يتلقوا تدريبات أمنية رسمية، ولم يكن لديهم وسائل اتصال أو وسائط نقل»[٥٣]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، قال المستشار الثقافي في السلطة المؤقتة، د. جون مالكولم راسل، بصراحة إن «حماية المواقع الأثرية ليست أولوية» بالنسبة إلى التحالف[٥٤].

ومع مرور الزمن، أصبح النهب منظماً وأكثر جرأة، فقد استأجر اللصوص، في بعض المواقع الرئيسية، مئات الأشخاص للعمل لهم، بعد أن نقلوهم من القرى المحلية. أما الحكومة العراقية، فلم تبدِ اهتماماً كبيراً بهذه المسألة. ونضبت الأموال المخصّصة لموازنة حراسة المواقع في منتصف عام ٢٠٠٦، مع أنّ تكلفة الحماية المناسبة لا تزيد على ٣ إلى ٤ ملايين دولار[٥٥]. وقال ماكغواير غيبسون في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ لصحيفة **واشنطن بوست**: «تم نهب المواقع على نطاق صناعي، وفقدت بعض أعظم المواقع السومرية»[٥٦]. كما علق الصندوق العالمي للآثار بمرارة بأن المواقع العراقية «يخربها اللصوص الذي يعملون ليلاً ونهاراً لإمداد السوق العالمية المتعطشة للأثريات»[٥٧].

قوات التحالف وتدمير التراث

سببت العمليات العسكرية لقوات التحالف أضراراً جسيمة في المواقع التاريخية والمباني والأحياء القديمة في المدن. وكان تأثيرها قاسياً على الأحياء القديمة خاصة، بما في ذلك المنطقة المركزية في مدينة النجف المقدسة خلال المواجهة التي حصلت بين قوات التحالف وجيش المهدي في آب/ أغسطس ٢٠٠٤. وقد دمر

---

(٥٢) درست العالمة إليزابيت ستون الصور الساتلية لمنطقة في الجنوب ووجدت ما تبلغ مساحته الإجمالية ١٧ كيلو متراً مربعاً من المواقع المنهوبة (اتصال شخصي).

(٥٣) نقلاً عن العقيد ماثيو بوغدانوس في: Cindy Ho, «Heritage Lost: Looting of Archeological Sites Continues in Iraq,» Savingantiquities.org, 2004.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) Breitkopf, «Lost: The Looting of Iraq's Antiquities».

(٥٦) Sumedha Senanayake, «Iraq: Antiquities Continue to be Pillaged, Destroyed,» Radio Free Europe/Radio Liberty, 12/10/2006.

(٥٧) Farrell and Sabbagh-Gargour, «For Sale: A Nation's Treasures».

قصف التحالف ٦٥ مسجداً في الهجوم على الفلوجة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، كما قوّض القصف الجوي والهجمات البرية المباني القديمة في تلعفر، والرمادي، وسامراء، وكذلك في عدد من المدن الأخرى.

وفي بعض الحالات، سببت قوات التحالف أضراراً جسيمة يصعب ترميمها في مواقع أثرية مهمة. فقد أقام الجيش الأمريكي قواعده على المواقع القديمة لبابل وأور. واستعمل الجنود في بابل معدّات ثقيلة لجرف التربة لبناء مهبط لطائرات الهليكوبتر، وأقاموا خزانات الوقود، والجدران الإسمنتية، وحفروا عشرات الخنادق العميقة، وجلبوا أطناناً من الحصى ليفرشوا مواقف المركبات العسكرية بجانب مسرح إغريقي بني للإسكندر المقدوني[٥٨]. وأقام الجنود البولونيون معسكرهم في بابل (معسكر ألفا) من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ وحتى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

قدم الدكتور جون كورتيس، المسؤول عن دائرة الشرق الأدنى في المتحف البريطاني، تقريراً شديد الانتقاد عن جميع الأضرار[٥٩]. لقد وجد أكياس رمل للتحصينات العسكرية مليئة بالمواد الأثرية من الموقع، بما فيها شقف من أوانٍ فخارية وعظام وطوب أثري. وانهارت أجزاء من المباني القديمة[٦٠]. وناشد الأكاديميون العالميون والقادة العراقيون الضباط الأمريكيين بإخلاء المعسكر، لكن هؤلاء لم يغادروا حتى ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥. وفي ما بعد، اعتذرت الحكومة البولونية عن اشتراكها في ارتكاب تلك الجريمة[٦١].

الإهمال الثقافي ونقص الحماية خلال الاحتلال

في الأيام الأولى للاحتلال، ورداً على الاحتجاجات ضد النهب، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما ستتخذان خطوات فعالة لاسترجاع ما سلب من المتحف الوطني، وترميم الأضرار الناتجة في المكتبة الوطنية، وإحياء التراث العراقي الذي كان مهملاً خلال حقبة صدام حسين. وقد وضعت وزارة الخارجية،

---

(٥٨) Fisher, «Tomb Raiders».

(٥٩) John Curtis, «Report on Meeting at Babylon 11-13th December, 2004,» *British Museum* (2005); Joanne Farchakh Bejjaly, «History Lost in Dust of War-Torn Iraq,» BBC, 25/4/2005, and Rory McCarthy and Maev Kennedy, «Babylon Wrecked by War,» *Guardian*, 15/1/2005.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) «Poland Apologizes for Damage Troops Inflicted on Babylon,» History News Network, 3 August 2005.

ومكتبة الكونغرس، والمتحف البريطاني، والشرطة الفدرالية، والجمارك الأمريكية، وغيرها برامج خاصة لذلك[٦٢].

بعد ثلاثة أيام من بدء النهب، في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عقد المسؤولون في المتحف البريطاني مؤتمراً صحافياً لمناشدة الحكومة البريطانية وطلب المساعدات الدولية لحماية المتحف الوطني المسلوب في بغداد. ومن المفارقة أنّ مخابرة هاتفية عبر الأقمار الصناعية مع رئيس مجلس الآثار العراقي كشفت أنّ المتحف لا يزال من دون حراسة ويتعرض لمزيد من النهب[٦٣]. وبعد احتجاجات الأكاديميين، والحرج في داوننغ ستريت، وصلت قوات التحالف أخيراً لحماية المتحف في اليوم التالي.

أرسلت واشنطن في ما بعد عملاء من مكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي) وضباط الجمارك إلى بغداد ليتقصوا المعلومات عن الآثار المفقودة من المتحف. وعهد إلى ماثيو بوغدانوس، العقيد في قوات المارينز الأمريكية، إدارة حملة استرجاع الآثار بدءاً من الأحياء المحلية. وفي الوقت نفسه، شجب رجال الدين العراقيين نهب الأثريات ودعوا إلى إعادة المسروقات. وأعاد مسعى دولي في النهاية استرجاع أو إعادة شراء أو ضبط أكثر من ٥٠٠٠ قطعة[٦٤]. لكن بعد ستة أشهر، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، كلّفت القيادة بوغدانوس بمهمة أخرى. وبهذا خفّت حدة الحماسة لاسترجاع ما تبقى من مسروقات المتحف.

في الأيام الأولى للاحتلال، سمّت سلطة التحالف المؤقتة مستشارين خاصين للشؤون الثقافية. وطلب جون آغريستو، المسؤول الجديد عن التعليم العالي في سلطة التحالف تخصيص ١,٢ بليون دولار لإحياء جامعات العراق ثانية، لكنه لم يحصل إلا على ٩ ملايين دولار في موازنة عام ٢٠٠٤، إذ سرعان ما خبت الحماسة الرسمية[٦٥]. وبعدما غادر آغريستو العراق في عام ٢٠٠٥ لم يتم تعيين بديل له[٦٦]. وحصل الشيء نفسه مع رينيه تيغلر الهولندي الذي عيّن مستشاراً

---

(٦٢) من المؤسسات الأخرى المشاركة في ذلك الوقت: ناشيونال إنداومنت فور هيومانتيز (الوقف الوطني للإنسانيات) ومؤسسة العلوم القومية، وناشيونال إنداومنت فور آرتس (الوقف الوطني للفنون)، ومؤسّسة المتحف وخدمات المكتبات.

(٦٣) Martin Bailey, «After the Looting Was Over,» *Apollo* (May 2004).

(٦٤) Mark Rose, «A Conversation with Matthew F. Bogdanos,» *Archaeology Magazine* (16 October 2003), and Mary Wiltenburg, «'Pit Bull' Dogs Iraq Looters,» *Christian Science Monitor* (20 February 2004).

(٦٥) Spurr, «Iraqi Libraries and Archives in Peril,» pp. 34-35.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢١.

ثقافياً، وكانت مهمته تشمل المكتبات والمتاحف، فقد خصّصت له سلطة التحالف المؤقتة موازنة ضئيلة لا تكفي لتغطية الحالات الطارئة. ولم يكن بول بريمر مهتماً بهذا الموضوع، وحين سافر تيغلر عام ٢٠٠٥ لم يتم تعيين بديل له أيضاً[٦٧].

اقترحت مكتبة الكونغرس خطة شاملة لمكتبة وطنية جديدة، وتدريب كوادر عراقية. وتمت دراسة الخطة بعد إرسال بعثة خاصة إلى بغداد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣[٦٨]. وقرر الخبراء في واشنطن أنه يجب إقامة المكتبة الجديدة في مبنى جميل وحديث على ضفاف نهر دجلة، كان نادياً للضباط في حقبة صدام حسين. وقد رحبت سلطة التحالف المؤقتة بالفكرة، وكتبت عنها الصحف الأمريكية. لكن في النهاية، أعطى بريمر نادي الضباط إلى آخرين، ولم يسفر شيء عملياً عن جميع الوعود الأمريكية بالمساعدة على ترميم المكتبة الوطنية.

تسلم سعد إسكندر إدارة المكتبة الوطنية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣. كان المبنى لا يزال خرباً على الرغم من مرور ثمانية أشهر على الحرائق والنهب. وقال إسكندر: «لم يكن هناك تمويل، ولا مياه، ولا كهرباء، ولا أوراق، ولا أقلام، ولا أثاث»[٦٩]. وكانت سلطة التحالف المؤقتة قد خصّصت ٧٠،٠٠٠ دولار فقط عام ٢٠٠٤ لتغطية جميع النفقات من صيانة وإصلاحات وشراء أثاث ومعدات[٧٠]. وختم إسكندر قائلاً: «يبدو أن فريق مكتبة الكونغرس قد نسي وعوده»[٧١].

أطلقت وكالة التنمية الدولية الأمريكية في عام ٢٠٠٣ خمسة مشاريع لدعم المكتبات العراقية والمتاحف والآثار مصحوبة بحملة دعائية. وقد وافقت عدة جامعات على تدريب موظفي المتاحف والمكتبات، وتعزيز الأبحاث القانونية وتنظيم المصادر الأكاديمية من خلال الإنترنت وغيرها. لكن بعد البداية الإيجابية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتدريب، عجزت الوكالة عن التمويل لأكثر من عام. فانهارت معظم المشاريع[٧٢]. وعندما قدم السفير جون نيغروبونتي، انتقلت الأولوية إلى موضوع «الأمن»، وخفّضت موازنة الثقافة مع أنّ تمويلها دون المستوى المطلوب.

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٦٨) Deeb [et al.], «The Library of Congress and the U. S. Department of State Mission to Baghdad: Report on the National Library and the House of Manuscripts».

(٦٩) Eskander, «The Tale of Iraq's 'Cemetery of Book'».

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) Spurr, «Iraqi Libraries and Archives in Peril,» pp. 38-45.

قدّم البريطانيون بعض الإشارات الإيجابية، لكنهم لم يفعلوا الكثير للتعامل مع الكارثة الثقافية. وفي رد على الاحتجاجات الكثيرة على الموجة الأولى من أعمال النهب، تعهدت وزيرة الدولة للشؤون الثقافية، تيسا جويل، في ٢٩ نيسان/ أبريل، بأن تؤمن الحكومة ١٥ مليون جنيه إسترليني لمشاريع الترميم الثقافي وحماية المواقع الأثرية. لكن سرعان ما نُسي هذا الوعد، ولم تقدم الحكومة البريطانية أي مشروع بعد ذلك(٧٣).

أعلن المركز الثقافي البريطاني في عام ٢٠٠٣ أنه يجمع الكتب لشحنها إلى العراق بغية تعويض قسم من المجموعات المتضررة. كما قدمت الجامعات الإنكليزية آلاف الكتب والمجلات. لكن لم تتوفر جهود كافية لمعرفة حاجة العراق، ولا كيف ستصل هذه الكتب إلى رفوف المكتبات العراقية(٧٤). وفي النهاية شحن المركز الثقافي البريطاني ٢٥ طناً من الكتب عن طريق عمّان إلى بغداد، حيث لبثت الكتب عدة أشهر في المستودعات. وحتى الآن لا يعرف شيء عن المكان الذي انتهت إليه هذه الكتب، أو إذا كانت مفيدة للقراء العراقيين أو المكتبات التي دمّرها اللصوص(٧٥).

المتحف والمكتبة ـ تطورات لاحقة

تم استرجاع بعض مجموعات المتحف الوطني، لكن المؤسسة لم تتعافَ بعد. لقد غادر دوني جورج، رئيس المجلس العراقي للتراث والآثار ومدير المتحف الوطني إلى سوريا في آب/ أغسطس ٢٠٠٦ وقدّم استقالته من منصبه هناك(٧٦). وقبل مغادرته، طلب إغلاق أبواب المتحف الوطني بالخرسانة لحمايته من السرقة. لقد صدم جورج لعدم اكتراث الحكام العراقيين والجيش الأمريكي بحماية المواقع الأثرية(٧٧). وفي بغداد لم تعلن وزارة الثقافة عن خطط لإعادة افتتاحه، فهو محاط بالأعشاب، ويقبع خلف بوابات حديدية، وأكياس الرمل، والأسلاك الشائكة. وذلك رمز آخر من رموز الاحتلال التي تتوضّح معالمها(٧٨).

إن قصة المكتبة الوطنية كئيبة، لكنّها تبعث على مزيد من الأمل. فقد استطاع

---

(٧٣) Marie Woolf, «Desecration of the Cradle of Civilization,» *Independent*, 15/4/2007.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٣.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٧٦) تسلّم في وقت لاحق منصب باحث مقيم في جامعة ستوني بروك.

(٧٧) Ellen Knickmeyer, «Iraq's Head of Antiquities Quits After Looting of Ancient Treasures,» *Washington Post*, 28/8/2006.

(٧٨) Ellen Knickmeyer, «Iraqi Museum Sealed Against Looters,» *Washington Post*, 27/8/2006.

سعد إسكندر إعادة بناء مؤسسته على الرغم من إهمال الأمريكيين والبريطانيين. وبمساعدة من الجمهورية التشيكية، ومنظمتين غير حكوميتين، وبعض التمويل من الحكومة العراقية، تمكّن من ترميم الأضرار في مبنى المكتبة، كما تمكّن من زيادة عدد موظفيه، والبدء بالمهمة الصعبة لإعادة تنظيم الفهارس وتجديد الممتلكات[٧٩]. وقد قام بتعيين موظفيه من مختلف الطوائف والمذاهب وغير السياسيين من السنّة والشيعة والأكراد . . . الخ. وحصلت المكتبة على الحواسيب والاتصال بالإنترنت بفضل المساعدة الإيطالية واليابانية، وأعيد افتتاح المكتبة أمام الجمهور بشكل منتظم[٨٠]. لكن المكتبة لم تسلم من عنف احتلال بغداد، كما لم تتوفر الحماية الكافية لها. وقد نشر اسكندر على الانترنت أن أحد موظفيه قد قتل، وأن سيارة انفجرت أمام إحدى دور النشر المهمة[٨١]. لكن بالإصرار والتصميم، تستمر المكتبة بفتح أبوابها من دون أن نعرف إلى متى.

خاتمـة

بموجب اتفاقيات جنيف، يجب على القوات المحتلة أن تحافظ على النظام الاجتماعي وتمنع النهب. وتطلب اتفاقيات جنيف ولاهاي بالتحديد حماية الممتلكات الثقافية من الدمار والسرقة، وتحظر استخدامها لدعم الأعمال العسكرية. كما تحدّد اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح (١٩٥٤) أنّ على القوة المحتلّة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الملكية الثقافية للبلد المحتل والمحافظة عليها، وأنّ عليها أن تمنع أو توقف «أي شكل من أشكال السرقة والنهب أو الاختلاس والتخريب المتعمد للممتلكات الثقافية». لقد تجاهل التحالف هذه القوانين الدولية وانتهكها، ما أحدث أضراراً بالغة في التراث الثقافي العراقي والإنساني يتعذر إصلاحها.

---

(٧٩) Eskander, «The Tale of Iraq's 'Cemetery of Books'».

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) انظر يومية سعد اسكندر على الرابط : < http://www.bl.uk/iraqdiary.html >

الفصل الثالث

الأسلحـة العشوائيـة والشديـدة الإيـذاء

«الجنرالات يحبون النابالم لأنّه ذو تأثير نفسي قوي»

ـ العقيد في قوات المارينز الأمريكية راندولف آلس[١]

استخدمت أمريكا وبريطانيا أسلحة عشوائية مؤذية جداً تقيّدها الاتفاقيات الدولية أو تعتبر غير مقبولة ولاإنسانية على نطاق واسع. واستعملت الولايات المتحدة أجهزة حارقة «MK-77»[٢]، وهي نوع من سلاح النابالم، والذخيرة الفوسفورية البيضاء[٣]. كما استخدم الفوسفور الأبيض ضد الأهداف الأرضية في المناطق المكتظة بالمدنيين[٤]. وتعتبر هذه المواد شديدة القسوة، إذ تلتصق بالجلد وتحرق الضحايا حتى الموت. وقد أنكرت الولايات المتحدة وبريطانيا استخدام هذه الأسلحة في البداية، ثم اضطرتا إلى التراجع عن نفي استخدامها.

وخلال الغزو عام ٢٠٠٣، استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا اليورانيوم المنضّب[٥] والقنابل العنقودية[٦]. والمعروف أن الأسلحة العنقودية تقتل وتجرح عشوائياً عندما تستخدم في المناطق المأهولة، كما تترك قنيبلات تنفجر في ما بعد وتتسبب في مقتل المدنيين وجرحهم. وقد انتقد الكثيرون استعمال اليورانيوم

---

(١) James W. Crawley, «Officials Confirm Dropping Firebombs on Iraqi Troops,» *San Diego Union-Tribune*, 5/8/2003.

(٢) Iraq Analysis Group, «Fire Bombs in Iraq: Napalm by Any Other Name,» (Briefing Summary, March-April 2005).

(٣) Jason E. Levy, «TTPs for the 60mm Mortar Section,» *Infantry Magazine* (May-June 2004), and James T. Cobb, Christopher A. LaCour and William H. Hight, «The Fight for Fallujah,» *Field Artillery* (March-April 2005).

(٤) Rai News 24, «Fallujah: La Strage Nascosta,» [Fallujah: The Hidden Massacre] (November 2005).

(٥) Scott Peterson, «Remains of Toxic Bullets Litter Iraq,» *Christian Science Monitor* (15 May 2003).

(٦) Human Rights Watch, «Off Target: The Conduct of the War and Civilians Casualties in Iraq,» (December 2003).

المنضّب لأن له آثاراً صحية مؤذية على المدى الطويل، كما دعت عدة هيئات عالمية إلى وقف استخدامه. وينتهك استعمال القنابل العنقودية واليورانيوم المنضّب الحظر على استخدام الأسلحة التي تسبب أذى عشوائياً وآلاماً لا داعي لها.

قنابل النابالم الحارقة

النابالم مزيج ملتهب من الوقود والمواد اللاصقة يستخدم في القنابل الحارقة. وقد تم تطوير النابالم في الحرب العالمية الثانية، واستخدمته الولايات المتحدة بكثافة في حرب فييتنام، ما أحدث احتجاجات وانتقادات شعبية. وتمتنع معظم الدول اليوم عن استعمال مثل هذه القنابل الحارقة لأنها تعتبر سلاحاً وحشياً وعشوائياً. وتستعمل القوات المسلحة الأمريكية شكلاً متطوراً من النابالم، يسمّى «MK-77 Mod 5»[٧].

تشتعل قنابل النابالم عند اصطدامها محدثة كرة نارية، فتلتصق المادة الملتهبة بالمواد وأجساد الضحايا وتقتلهم احتراقاً أو اختناقاً. وعادة ما يعاني الناجون من الضحايا من حروق حادّة ورضوص نفسية. ويتوفّى العديد بعد فترة من جراء المعاناة والآلام الشديدة.

عند بدء العمليات العسكرية في عام ٢٠٠٣ وبعدها مباشرة، نشرت تقارير عن أنّ الولايات المتحدة استخدمت القنابل الحارقة في العراق. قال المراسلون الصحافيون إن الطائرات الأمريكية أسقطت قنابل النابالم على تلة صفوان قرب الحدود الكويتية[٨]، وفي جنوب العراق[٩]. وأكد قادة وطيارو قوات المارينز الأمريكية أنهم استخدموا النابالم قرب الجسور فوق قناة صدام ونهر دجلة في جنوب بغداد. وقال العقيد راندولف آلس، قائد في الفريق الجوي ١١ لقوات المارينز: «لقد قصفنا هذين المقتربين [الجسرين] بالنابالم... وكان هناك أشخاص للأسف... تستطيع رؤيتهم على الفيديو [في قمرة القيادة]... لقد كانوا جنوداً عراقيين. ليست هذه طريقة مثلى للموت...»[١٠].

في البداية، أنكرت القوات الأمريكية استخدام النابالم[١١]. لكن في آب/

---

(٧) Iraq Analysis Group, «Fire Bombs in Iraq: Napalm by Any Other Name».

(٨) «Dead Bodies Are Everywhere,» *Sydney Morning Herald*, 22/3/2003.

(٩) Martin Savidge, «Protecting Iraq's Oil Supply,» CNN, 22/3/2003.

(١٠) Crawley, «Officials Confirm Dropping Firebombs on Iraqi Troops».

(١١) «Dead Bodies Are Everywhere».

أغسطس ٢٠٠٣ اعترف البنتاغون باستعمال قنابل «Mark-77»[١٢]. واستند إنكارها الأولي إلى التمييز الكاذب بين النابالم والقنابل المحرقة الجديدة، إذ يختلف مزيج الوقود قليلاً [وقود الطائرات بدلاً من البنزين والغازلولين][١٣]. وقد أقرّ البنتاغون في النهاية أن نوعي الأسلحة «متشابهان بشكل ملحوظ»[١٤]، وتأثيرهما في الضحايا متشابه أيضاً. وكما أشار مدير فريق الدراسات العسكرية GlobalSecurity.org، «يمكنك تسميتها بشيء آخر غير النابالم، لكنها نابالم. لقد أعيد تركيبها بحيث يتم استخدام وقود مختلف. إن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي استخدمت النابالم منذ زمن طويل»[١٥].

في ردّ على سؤال في مجلس العموم، أنكر وزير القوات المسلحة البريطانية، آدم إنغرام، استخدام القنابل الحارقة «MK-77» في العراق[١٦]. لكن إنغرام اضطر في ما بعد إلى التراجع عن بيانه[١٧]، وادّعى أنه لم يكن يعلم بما صرح به الجنود الأمريكيون للصحافة وبما أقرّ به البنتاغون.

تعتبر منظمات حقوق الإنسان القنابل الحارقة لاإنسانية. ويقول روبرت موسل، المدير التنفيذي لأطباء من أجل الخدمة الاجتماعية: «تسبب القنابل الحارقة حروقاً يصعب علاجها»[١٨].

يوجد بند قانوني ملزم في القانون الدولي يقيّد استعمال القنابل الحارقة في القتال ويمنع بشدة استخداماتها في المناطق المأهولة بالسكان. فالبروتوكول الثالث من **اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر** (١٩٨٠) يحظر استخدام الأسلحة الحارقة ضد المدنيين أو الأهداف العسكرية الموجودة في مناطق آهلة بالمدنيين[١٩]. ويحرم القانون الإنساني

---

(١٢) Crawley, Ibid.

(١٣) MK-77750lb Napalm, < http://www.globalsecurity.org >.

(١٤) Crawley, Ibid.

(١٥) نقلاً عن: «US Admits It Used Napalm Bombs in Iraq,» *Independent*, 10/8/2003.

(١٦) British Parliament, «Defense Minister Adam Ingram Denies US Use of Firebombs,» (Written Answers to Questions, 11 January 2005).

(١٧) British Parliament, «Defense Minister Adam Ingram Admits US Use of Firebombs,» (Written Answers to Questions, 28 June 2005).

(١٨) Crawley, «Officials Confirm Dropping Firebombs on Iraqi Troops».

(١٩) تبقى الولايات المتحدة في عداد عدد صغير من البلدان غير الموقّعة على هذا البروتوكول الذي وقّعه ٩٤ بلداً، ما جعله قاعدة مقبولة على نطاق واسع في القانون الدولي. وبما أنّ التحالف يعمل بموجب تفويض من مجلس الأمن الدولي، فإنّه يجب تطبيق أعلى معايير القانون الدولي.

الدولي بشكل عام الهجمات العشوائية التي تسبب أذىً مفرطاً.

الفسفور الأبيض

الفسفور الأبيض عامل حارق شبيه بالشمع، ويستخدم لأغراض الإشارة وإحداث ستار دخاني والإحراق. وقد استخدمت الولايات المتحدة الفسفور الأبيض بانتظام في فييتنام. وعادة ما ينفجر الفسفور الأبيض في الهواء ويستخدم لإضاءة السماء في الليل أو تدمير معدّات العدو أو الحدّ من الرؤية لديها[٢٠]. وقد استُخدم في العراق أيضاً كسلاح حارق ضد الأهداف البشرية. وهو استخدام مخالف للقانون الإنساني الدولي على العموم.

يشتعل الفسفور الأبيض عندما يتعرض للأكسجين مصدراً رائحة حادة تشبه رائحة الثوم، ويستمر بالاحتراق إلى أن ينقطع عنه إمداد الأكسجين[٢١]. ويحرق أجسام الضحايا من خلال ثيابهم ويسبب جروحاً عميقة، وآلاماً في البطن، ويرقاناً، ونَخَر العظام، وقصوراً في أعضاء متعدّدة (لا سيما الكبد والكليتين)، والقليل من المصابين يبقى على قيد الحياة[٢٢].

وكما هو الأمر بالنسبة إلى النابالم، أنكرت الحكومة الأمريكية في البداية استخدام الفسفور الأبيض ضد البشر. لكن كشف فيلم وثائقي بثّه تلفزيون راي الإيطالي أن القوات الأمريكية استخدمت الفسفور الأبيض ضدّ أهداف برية في القتال التمهيدي في سنة ٢٠٠٣، وفي معركة الفلوجة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤. وأظهر الفيلم أهالي الفلوجة وهم يصفون «سقوط أمطار نارية على المدينة»، كما عرض صوراً لجثث مدنيين محروقة ومصهورة[٢٣]، تم تحديد هويّاتها في ما بعد في المقبرة بإشراف السلطات الأمريكية[٢٤]. وخلال هجوم القوات الأمريكية على المدينة ذكرت صحيفة **واشنطن بوست** أن «بعض المدافع أطلقت الفسفور الأبيض». وأضافت أن «المقاتلين أفادوا بأنّهم هوجموا بمواد أذابت جلدهم، وذلك تفاعل يتطابق مع حروق الفسفور الأبيض. وقال كمال حديثي، طبيب في مشفى المنطقة:

---

(٢٠) «Incendiary Weapons: White Phosphorus,» <http://www.globalsecurity.org>.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) US Department of Health and Human Services, Agency for Toxic Substances and Disease Registry (ATSDR) White Phosphorus.

(٢٣) Rai News 24, «Fallujah: La Strage Nascosta».

(٢٤) Marc Wells, «An Interview with Sigfrido Ranucci, Director of The Hidden Massacre,» World Socialist Website, 14/12/2005.

«كانت جثث المجاهدين التي استلمناها محروقة وبعضها مصهورة»»[٢٥].

في رسالة إلى صحيفة **الإندبندنت**، رفض سفير الأمريكي في بريطانيا، روبرت تاتل، تلك الادعاءات، وأكد أن «القوات الأمريكية المشاركة في عمليات تحرير العراق تستخدم أسلحة تقليدية قانونية ملائمة ضد أهداف مشروعة»[٢٦]. وأعلن البنتاغون عن استخدام الفسفور الأبيض للإضاءة الليلية ونشر ستار من الدخان فقط[٢٧].

غير أنّ منشورات القوات الأمريكية تتناقض مع مسعى العلاقات العامة الذي قامت به وزارة الخارجية. فقد أفادت **إنفانتري ماغازين** (مجلة المشاة) أن الفسفور الأبيض استُخدم في الهجوم المباشر، وليس لتوفير ستار من الدخان[٢٨]. وأكّد تقرير عسكري آخر في **فيلد أرتلري ماغازين** (مجلة مدفعية الميدان) أن الفسفور الأبيض «ذخيرة فعالة ومتعدّدة الاستعمالات... وأنّه سلاح نفسي قوي في مواجهة المتمردين... لقد نفّذنا هجمات «تخويف وإحراق» ضدّ المتمرّدين للتخلّص منهم...»[٢٩]. وهناك عدد من التقارير التي تؤيّد وقائع استخدام الفسفور الأبيض في المناطق المأهولة بالسكان[٣٠].

وكما ذكرت افتتاحية **نيويورك تايمز** في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، «من الجرائم العديدة التي ارتكبها صدام حسين قصف الأكراد المتمرّدين والمدنيين بالفسفور الأبيض في سنة ١٩٩١» ـ وذلك من الأسباب المتوسّلة لدعم حرب العراق[٣١].

يبيّن كتيب للجيش الأمريكي بوضوح أن «استخدام الفسفور الأبيض ضد الأهداف البشرية يتعارض مع قانون الحرب البرية»[٣٢]. ويحظر القانون الدولي، بما

---

(٢٥) Jackie Spinner, Karl Vick and Omar Fekeiki, «US Forces Battle Into Heart of Fallujah,» *Washington Post*, 10/11/2004.

(٢٦) «US Forces Used 'Chemical Weapon' in Iraq,» *Independent*, 16/11/2005.

(٢٧) US Department of Defense, Office of the Assistant Secretary of Defense (Public Affairs), News Briefing with Secretary of Defense Donald Rumsfeld and Gen. Peter Pace, 9 November 2005.

(٢٨) Jason E. Levy, «TTPs for the 60mm Mortar Section,» *Infantry Magazine* (May-June 2004).

(٢٩) James T. Cobb, Christopher A. LaCour and William H. Hight, «TF 2-2 IN FSE AAR: Indirect Fires in the Battle of Fallujah,» *Field Artillery Magazine* (March-April 2005), p. 5.

(٣٠) «Violence Subsides for Marines in Fallujah,» *North County Times* (10 April 2004).

(٣١) «Shake and Bake,» *New York Times*, 29/11/2005.

(٣٢) Army's Command and General Staff College at Fort Leavenworth, KS. *The Battle Book*. ST 100-3 (July 1999).

في ذلك البروتوكول الثالث من **اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر** (١٩٨٠) استخدام الأسلحة الحارقة ضد المدنيين أو الأهداف العسكرية الموجودة في مناطق آهلة بالمدنيين[٣٣]. لذا فإنّ القوات الأمريكية انتهكت قواعدها بالإضافة إلى القانون الدولي عندما هاجمت المدينة باستخدام المواد الحارقة والمرعبة.

اليورانيوم المنضّب

اليورانيوم المنضّب هو نفاية سامّة ضعيفة الفعالية الإشعاعية، تنتج من تخصيب اليورانيوم، وتستخدم في عدد من الأسلحة لاختراق دروع الدبابات والآليات المدرعة الأخرى من مسافات بعيدة[٣٤].

وبحسب صحيفة **الغارديان**، أحصى الخبراء أن قوات التحالف استخدمت ما بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ طن من اليورانيوم المنضّب المضاد للدبابات خلال الغزو في آذار/ مارس ٢٠٠٣ والمعارك التالية مباشرة[٣٥]. ويتطابق تقرير للبرنامج البيئي للأمم المتحدة مع هذا التقييم[٣٦].

بَيّنَ خبراء الصحة المختصون أن الغبار الناتج من انفجار اليورانيوم المنضّب له آثار سلبية في صحة الإنسان على المدى الطويل[٣٧]، بينما يصرّ الجيش الأمريكي على أن اليورانيوم المنضّب لا يهدّد الصحة. وقد عانى العديد من المحاربين القدامى في الجيش البريطاني والأمريكي في حرب الخليج الأولى أمراضاً غير مفهومة بما فيها التعب، وعدم انتظام النوم وفقدان الذاكرة (أعراض تعرف بمتلازمة حرب الخليج). وفي ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، قدّمت وزارة شؤون المحاربين القدامى الأمريكية منحة تسوية لعائلة أحد المحاربين القدامى الذين توفوا بسرطان

---

(٣٣) يمكن الاعتراض بأنّ الفوسفور الأبيض غير مصمّم أساساً لإحداث آثار حارقة وبالتالي لا يخضع للبروتوكول الثالث من اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. غير أنّها تستخدم عن عمد لإحداث مثل هذه الآثار، وذلك يعادل التملّص من البروتوكول الثالث بالتمسّك بحرفيته، وعلى أي حال فإنّ مثل هذا الاستخدام مخالف للمبادئ الأساسية التي تحظر إلحاق آلام لا داعي لها أو أذى عشوائي.

(٣٤) «Military: Depleted Uranium,» < http://www.globalsecurity.org > .

(٣٥) Paul Brown, «Uranium Hazard Prompts Cancer Check on Troops,» *Guardian*, 25/4/2003.

(٣٦) United Nations Environment Programme, «Assessment of Environmental «Hot Spots» in Iraq,» (November 2005).

(٣٧) The Royal Society, «The Health Hazards of Depleted Uranium Munitions,» (Report, 2001).

الزائدة النقيلي، لأن التحاليل الطبية بيّنت أن التعرض لليورانيوم المنضّب خلال خدمته في الجيش هو السبب في وفاته[٣٨]. وفي العراق، تزايدت أعداد الإصابات بالسرطان وحالات المواليد المشوّهين في المناطق التي استخدم فيها اليورانيوم[٣٩].

دعا المحاربون القدامى والمنظمات الطبية والهيئات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية[٤٠]، إلى إجراء دراسات علمية حول الآثار الدقيقة لليورانيوم المنضّب على الجسم البشري.

وقد أعدّت لجنة فرعية منبثقة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[٤١] ورقة عمل حول حقوق الإنسان و«أسلحة الدمار الشامل، أو الأسلحة ذات التأثير العشوائي، أو التي تسبب أضراراً مفرطة أو آلاماً لا داعي لها». وقد تضمن تقرير اللجنة عام ٢٠٠٢ دراسة عن اليورانيوم المنضّب. ويشير الكاتب إلى عدد من الحوادث «مبيّناً الوفيات والأمراض الخطيرة المتعلقة باستنشاق اليورانيوم المنضّب ـ وكانت الآثار الطبية الأساسية إصابة الذين تعرضوا له بالسرطان، والعيوب الخلقية عند مواليد من استنشقوه». ويعتبر اليورانيوم المنضّب سلاحاً «قاتلاً وعشوائياً»[٤٢].

عندما تستخدم ذخيرة اليورانيوم المنضّب عادة ضد أهداف عسكرية تترك بقايا كيميائية ومشعة يمكن أن تلوّث الهواء والمياه الجوفية، كما حصل في البوسنة والهرسك[٤٣].

بعد استعمال حلف الناتو أسلحة اليورانيوم المنضّب في كوسوفو، طالب مجلس أوروبا في عام ٢٠٠١ بحظر إنتاجها واختبارها وبيعها، زاعماً أنّ «آثارها في

---

(٣٨) ادعاء ديفيد لارسون في قضية جانيت لارسون، انظر: Docket No. 01-05 766, XSS 001 56 2047 (19 December 2005).

(٣٩) Larry Johnson, «Iraq Cancers, Births Defects Blames on US Depleted Uranium,» *Seattle Post Intelligencer* (12 November 2002), and Robert Collier, «Iraq Links Cancers to Uranium Weapons,» *San Francisco Chronicle* (13 January 2003).

(٤٠) «Health Effects of Depleted Uranium (Report by the Secretariat),» (54th World Health Assembly, Provisional Agenda Item 13.10, A54 19 Add. 1, 26 April 2001).

(٤١) اللجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

(٤٢) Commission on Human Rights: Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights, Fifty-fourth Session, Item 6 of the Provisional Agenda: «Human Rights and Weapons of Mass Destruction, or With Indiscriminate Effect, or of a Nature to Cause Superfluous Injury or Unnecessary Suffering,» (Working Paper Submitted by Y.K.J. Yeung Sik Yuen in Accordance with Sub-Commission Resolution 2001/36. E/CN.4/Sub.2/2002/38, 27 June 2002).

(٤٣) United Nations Environment Program, «Depleted Uranium in Bosnia and Herzegovina,» (March 2003).

الصحة ونوعية الحياة تدوم طويلاً وأنّها تؤثّر في الأجيال اللاحقة أيضاً»[٤٤]. وقالت كارلا دل بونتي، المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، إنّه يمكن التحقيق في استخدام اليورانيوم المنضّب كجريمة حرب محتملة[٤٥]. وفي عام ٢٠٠٥، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً يبيّن أن هناك ٣١١ موقعاً ملوثاً باليورانيوم المنضّب في العراق[٤٦]. وفي الوقت نفسه، جدّد البرلمان الأوروبي دعوته إلى وقف استخدام هذا السلاح، ورأى أن من الواجب حظره نهائياً استناداً إلى معاهدة حظر الانتشار النووي (١٩٦٨)، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتُكسينية (١٩٧٢)، واتفاقية الأسلحة الكيميائية (١٩٩٣)، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (عام ١٩٩٦)[٤٧].

في ضوء المضاعفات المحتملة على صحة الإنسان، ينتهك استخدام اليورانيوم المنضّب المبادئ والقوانين الإنسانية، ومن ضمنها اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها، وتوجيهات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية المدنيين وتجنّب ما يسبب الألم البشري الذي لا داعي له والإضرار بالبيئة.

القنابل العنقودية

تحتوي القنابل العنقودية على مئات القنابل الصغيرة المصممة للانفجار بالصدمة. ويمكن إسقاط هذه الذخيرة من الجو أو إطلاقها من الأرض، حيث تنفجر بداية في الهواء، فتنتشر القنابل الصغيرة لتصيب أهدافاً متعدّدة. إلا أن بعض هذه القنابل لا ينفجر (بين ٥ في المئة و٣٠ في المئة بحسب نوعها)[٤٨]، ما يهدّد المدنيين بعد انتهاء النزاع. وقد استخدمت قوات التحالف وقوات الحكومة العراقية القنابل العنقودية في عمليات عام ٢٠٠٣.

عندما تصيب الذخائر العنقودية الضحايا تنفجر في موجات متتالية وفقاً

---

(٤٤) Parliamentary Assembly of the Council of Europe, «Environmental Impact of the War in Yugoslavia on Southerneast Europe, Recommendation 1495 (2001),» (24 January 2001).

(٤٥) «Use of DU Weapons Could Be War Crime,» CNN, 14/1/2001.

(٤٦) UN Environment Program, «Assessment of Environmental 'Hot Spots' in Iraq,» (November 2005).

(٤٧) European Parliament, «Resolution on Non-Proliferation of Weapons of Mass Destruction: A Role for the European Parliament (2005/2139(INI)), P6_TA-PROV(2005)0439».

اعتمد البرلمان النص في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٤٨) Cluster Munitions Coalition, «Technical Analysis of Cluster Munitions,» <http://www.stopclustermunitions.org/dokumenti/dokument.asp?id=24>.

لمفعول تشظّيها. وتخترق شظاياها الجسم وتسبب جروحاً صغيرة داخلية. و«تنتقل الشظايا عبر الجلد والعضلات وتصيب العظام، فترسل موجات ضغطية في الجسم وتحدث نزيفاً داخلياً»[٤٩]. ويموت نحو ٣٠ في المئة من الضحايا نتيجة الجراح التي تحدثها القنابل العنقودية[٥٠].

ألقت القوات الأمريكية والبريطانية في الحملة الجوية عام ٢٠٠٣ آلاف القنابل العنقودية «في عدة مناطق مأهولة في أنحاء العراق، منها بغداد، والبصرة، والحلة، وكركوك، والموصل، والناصرية، ومدن وقرى أخرى»[٥١]. وبحسب بحث معمّق أجرته مجلة **يو إس إيه توداي**، استخدمت الولايات المتحدة نحو ١٠،٧٨٢ قنبلة عنقودية، وبريطانيا نحو ٢٢٠٠ قنبلة عنقودية، وذلك في أواخر آذار/ مارس وأوائل نيسان/ أبريل ٢٠٠٣[٥٢]. كما أكدت مصادر القوات الجوية الأمريكية استخدام ٦٣ قنبلة عنقودية من نوع «CBU-87» بين ١ أيار/ مايو ٢٠٠٣ و١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦[٥٣]، تحتوي على ما مجمله ١٢,٧٢٦ قنبلة صغيرة[٥٤]. وبينما يدّعي التحالف الحدّ من «الأضرار الجانبية»، فإنّه ألقى ما يقارب مليوني قنبلة عنقودية، استهدف العديد منها الأحياء السكنية مخلّفاً أكثر من ١٠٠٠ قتيل وجريح من المدنيين[٥٥].

وبحسب منظمة هيومان رايتس ووتش: «سببت الهجمات البرية بالقنابل

---

(٤٩) Medact, «The Question of the Legality of Inhumane Weapons Used During the 2003 Iraq Conflict,» (Working Paper; no. 2).

(٥٠) H. Gilbert Husum and T. M. Wisborg, «Save Lives, Save Limbs: Life Support for Victims of Mines, Wars and Accidents,» *Third World Network* (2003),

نقلاً عن: UK Working Group on Landmines, «Cluster Bombs: the Military Effectiveness and Impact on Civilians of Cluster Bombs,» (2003), p. 20.

(٥١) Landmine Monitor *Report 2003: Toward a Mine-Free World* ([n. p.]: Human Rights Watch, 2003).

(٥٢) Paul Wiseman, «Cluster Bombs Kill in Iraq, Even After Shooting Ends,» *USA Today*, 16/12/ 2003.

(٥٣) رسالة من وزارة سلاح الجوّ، الجناح المقاتل العشرون، قاعدة شو الجوية، كارولينا الجنوبية (٢٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٦) موقّعة من قبل ماري ف. هوف، مديرة قانون حرية المعلومات في القاعدة، نقلاً عن اللجنة المركزية المنونيتية.

(٥٤) Mennonite Central Committee, «Use of Cluster Munitions in Iraq after the Initial Invasion».

(٥٥) Human Rights Watch: «Minimize Civilian Casualties in Iraq,» (17 March 2006), and «Off Target: The Conduct of the War and Civilian Casualties in Iraq,» (2003), and Handicap International, «Fatal Footprint: The Global Human Impact of Cluster Munitions,» (November 2006).

العنقودية مئات الإصابات بين المدنيين في أنحاء العراق، [بما فيها] الحلة، والنجف، وكربلاء، وبغداد، والبصرة. . . . إن استهداف الأحياء السكنية بهذه الأسلحة كان أحد الأسباب الرئيسية لإصابة المدنيين خلال الحرب»[٥٦].

وتصف منظمة العفو الدولية مشاهد في مستشفى الحلة، حيث كانت «أجساد الرجال والنساء والأطفال، أحياء وموتى، منخورة بشظايا القنابل العنقودية». وأفاد أحد الأطباء أن معظم المصابين تقريباً كانوا من ضحايا القنابل العنقودية. و«أخبر المصابون الناجون كيف سقطت المتفجرات «مثل حبات العنب» من السماء، وكيف ارتدت القنابل الصغيرة واخترقت نوافذ وأبواب بيوتهم قبل أن تنفجر»[٥٧].

هناك أعداد كبيرة من القنابل الصغيرة لا تنفجر عند وصولها إلى أهدافها[٥٨]. وبحسب تقرير وزارة الدفاع إلى الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠٠٠ «تبلغ نسبة عدم انفجار هذه القنيبلات ١٦ في المئة. لذا فإن اطلاق وابل من ١٢ صاروخاً من نوع «MLRS» يؤدي إلى تناثر أكثر من ١٢٠٠ قنيبلة بشكل عشوائي على مساحة اصطدام تبلغ ما بين ١٢٠,٠٠٠ و٢٤٠,٠٠٠ متر مربع»[٥٩]. وتبقى القنابل الصغيرة غير المنفجرة على الأرض طويلاً بعد انتهاء الهجوم، مسببة تهديداً طويل الأمد للمدنيين. وتنفجر جميعها في ما بعد، عندما يلتقطها الأطفال، أو ترتطم بمعاول المزارعين. لذا يجب البحث عنها وتفجيرها واحدة واحدة. وعلى الرغم من الجهود المشتركة التي بذلتها سلطة التحالف المؤقتة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لا تزال الذخائر غير المنفجرة تتسبب بمقتل أو جرح المدنيين العراقيين، وكل من يمر في المناطق التي ألقيت فيها القنابل العنقودية[٦٠].

بما أن القنابل العنقودية تقتل عشوائياً، في الزمان والمكان، فإنّها أسلحة مثيرة للخلاف ويمكن القول إنّها تنتهك مبادئ القانون الدولي لحماية المدنيين (بما في ذلك المادة ٤٨ من البروتوكول I في اتفاقية جنيف الرابعة). كما تنتهك مبادئ القوانين التي تحرم الهجمات العشوائية وإلحاق آلام لا داعي لها، بالإضافة إلى

---

(٥٦) Human Rights Watch, «Off Target: The Conduct of the War and Civilian Casualties in Iraq,» p. 85.

(٥٧) Amnesty International, «Iraq: Civilians under Fire,» (8 April 2003).

(٥٨) B. Rappert and R. Moyes, «Out of Balance - The UK Government's Efforts to Understand Cluster Munitions and International Law,» *Landmine Action* (November 2005), p. 18.

(٥٩) نقلاً عن: Human Rights Watch, «US Using Cluster Munitions in Iraq,» (1 April 2003).

(٦٠) Medact, «The Question of the Legality of Inhumane Weapons Used During the 2003 Iraq Conflict».

المبادئ التي تتطلّب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقليل سقوط الجرحى والقتلى في صفوف المدنيين.

كرّرت العديد من المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهيومان رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، وهيئة العمل لمكافحة الألغام الأرضية (لاند ماين أكشن)، الدعوة لحظر استخدام القنابل العنقودية في المناطق المدنية بما في ذلك الأهداف العسكرية الموجودة في المناطق المأهولة. وقد ناشد يان إيغلند، نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مجلس الأمن الدولي مطالباً بإصدار قرار لمنع استخدام القنابل العنقودية، لأن استخدامها «من قبل أي كان، وأينما كان في العالم. . . عمل غير أخلاقي»[٦١]. والعراق هو أحد أكثر المناطق تلوثاً، كما هي أفغانستان، وكمبوديا، ولاووس، وكوسوفو، وفييتنام.

خاتمـــة

يضع القانون الإنساني الدولي معايير واضحة لأداء العمليات العسكرية، ويحدّد معاني وطرق القتال. وهذه المعايير تمنع استخدام الأسلحة التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وتسبب الأذى العشوائي والمعاناة التي لا داعي لها. وعلى رغم ذلك، استخدمت قوات التحالف تكراراً الأسلحة العشوائية، وبخاصة المؤذية والخطرة مثل الفوسفور الأبيض والنابالم واليورانيوم المنضّب التي تتعدّى آثارها أهدافها العسكرية. وتعدّ هذه الأسلحة لاإنسانية وغير مقبولة.

(٦١) بيان مساعد الأمين للأمم المتحدة يان إيغلند إلى مجلس الأمن الدولي بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلّح (٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦).

الفصل الرابع

الاعتقـال غيـر المشـروع

«إنهم كالكلاب، إذا سمحت لهم في أية لحظة بالاعتقاد أنهم أكثر من ذلك، ستفقد السيطرة عليهم»

ـ اللواء جيوفري ميلر[1]

تحتجز الحكومة العراقية وقوات التحالف آلاف المواطنين العراقيين بشكل تعسفي وغير مشروع. ولا تتم إدانة الغالبية العظمى من هؤلاء بأي جرم، كما لا يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم من الاتهامات، أو يجري تقديمهم إلى محاكمات قانونية.

ويقوم الجنود المدجّجون بالسلاح باعتقال المواطنين، وعادة ما يكونون قوات أمريكية ناطقة بالإنكليزية، بحيث قد لا يفهم العراقيون أوامرهم. ويسوق الجنود المحتجزين إلى السجن بالجملة خلال تمشيط الأحياء ومداهمة المنازل وعلى نقاط التفتيش وغير ذلك. وغالباً ما يعتقلون الناس من دون أوامر قضائية أو دلائل تجريم.

قدّم الصليب الأحمر وصفاً لعملية الاعتقالات في المنازل كما يلي: «تداهم السلطات المعتقِلة البيوت عادة في الليل، فتكسر الأبواب وتوقظ المقيمين بفظاظة. تصيح بالأوامر، وتجبر أفراد العائلة على التجمّع في غرفة واحدة تحت الحراسة العسكرية، بينما يتم تفتيش المنزل وتحطيم باقي الأبواب والخزائن والممتلكات. بعد ذلك يعتقلون المشتبه بهم، ويقيّدون أيديهم إلى الخلف، ويغطون أعينهم ورؤوسهم ويقتادونهم معهم. وأحياناً يُعتقل جميع البالغين من الذكور الموجودين في المنزل، بمن فيهم المسنون أو المعاقون أو المرضى. وتشمل المعاملة في الغالب دفع الأشخاص، وإهانتهم، وتصويب البنادق عليهم، ولكمهم، ورفسهم، وضربهم بأعقاب البنادق. وغالباً ما يساق الأفراد كما هم لحظة المداهمة ـ في الثياب الداخلية أو ثياب النوم ـ ولا تعطى لهم الفرصة لجمع بعض حوائجهم الضرورية، كالملابس

(١) بحسب رواية اللواء جانيس كاربينسكي، في: «Iraq Abuse Ordered From the Top,» BBC, 15/6/2004.

أو أدوات التنظيف أو الأدوية أو النظارات الطبية»[٢]. وقد ذكر الصليب الأحمر أيضاً العديد من الادعاءات عن قيام الجنود بسرقة الممتلكات الشخصية والمال والسيارات[٣]. وتبيّن أن نسبة ٧٠ في المئة إلى ٩٠ في المئة من المحتجزين تم اعتقالهم «خطأ» كما أوضح الصليب الأحمر في عام ٢٠٠٤[٤].

آلاف العراقيين محتجزون اعتباطياً

منذ الأيام الأولى للاحتلال احتجزت القوات الأمريكية آلاف العراقيين لأسباب «أمنية». وقد وصل العدد الرسمي للمعتقلين إلى ٨٥٠٠ معتقل في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤[٥]. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، أي قبل الانتخابات، جرت عمليات اعتقال واسعة زادت من أعداد السجناء[٦]. وعلى رغم إعلان التحالف عن إطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين صيف عام ٢٠٠٦، إلا أن العمليات الأمنية في بغداد في بداية عام ٢٠٠٧ زادت عدد المعتقلين إلى ١٨,٠٠٠ شخص في نهاية آذار/ مارس[٧]. بالإضافة إلى ذلك، تحتجز القوات الأمريكية وشركاؤها عدة مئات من المعتقلين الذين لم يتم تسجيلهم ولا إحصاؤهم[٨]. وهناك آخرون محتجزون في مراكز اعتقال سرية، مثل مواقع وكالة الاستخبارات الأمريكية ومواقع «شبحية» أخرى[٩].

يوجد بين المعتقلين نساء ومسنّون و٢٠٠ طفل بحسب إحصائية «*IRIN News*»

---

(٢) International Committee of the Red Cross, «Report of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on the Treatment by the Coalition Forces of Prisoners of War and Other Protected Persons by the Geneva Conventions in Iraq during Arrest, Internment and Interrogation,» (February 2004) [«ICRC Report»], p. 7.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١-٢٢.

(٤) أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنّ ضبّاط الاستخبارات لدى التحالف أعطوها هذا التقدير، انظر: المصدر نفسه، ص ٨.

(٥) كان عدد المحتجزين في ذلك الوقت أكبر مما يعتقد. انظر: Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» (March 2006), p. 17.

(٦) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (1 November-31 December 2005), and Will Dunham, «US Holds Bulging Prisoner Population in Iraq,» Reuters, 28/12/2005.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) انظر البحث الخاص بهذه المرافق أدناه وبطء عملية التسجيل. وقد قدّر في آذار/ مارس ٢٠٠٥ أنّ ١٣٠٠ كانوا محتجزين في مرافق مؤقّتة. Edward Wong, «US Jails in Iraq Are Bursting with Detainees,» *New York Times*, 4/3/2005.

(٩) يقدم تقرير هيومن رايتس ووتش معلومات موسّعة عن اثنين من مرافق الاحتجاز السرية هذه ـ معسكر ناما ومعسكر دياموند باك ـ اللذين كانا مستخدمين في سنة ٢٠٠٥. انظر: Human Rights Watch, «No Blood, No Foul,» (July 2006).

الصادرة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦[١٠]. وتتحدث التقارير عن أطفال في العاشرة من أعمارهم محتجزين لفترات طويلة[١١]، ويعاني العديد منهم من صدمات نفسية خطيرة نتيجة تجربة السجن[١٢]. وقد أخبرت الجنرال جانيس كاربينسكي، القائدة السابقة لحرس السجون في العراق، الصحافيين العسكريين أنها قابلت صبياً في السجون الأمريكية جرى تسجيله على أنه في العاشرة من عمره، بينما كان يبدو وكأنه في الثامنة من عمره فقط. وكان الصبي يبكي ويسأل عن أمه[١٣].

وقد أعلنت الولايات المتحدة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ أن متوسّط مدة الاعتقال يبلغ سنة واحدة. لكن هناك ثمانية آلاف عراقي احتجزوا أكثر من عام، و١٣٠٠ آخرين احتجزوا أكثر من عامين[١٤]. ونظراً إلى الإفراج والاعتقال المنتظم، حرمت القوات الأمريكية أعداداً ضخمة من العراقيين من حريتهم وعرّضتهم لنظام السجن القاسي منذ بداية الاحتلال. ولم يحصِ أحد العدد الإجمالي من هؤلاء، لكن منظمة العفو تعلّق بأن التقديرات تشير إلى «عشرات الآلاف من المحتجزين» تعسفياً وخارج نطاق القانون[١٥].

تلزيم الاحتجاز إلى السلطات العراقية

بعد أن نقل التحالف السيادة إلى الحكومة المؤقتة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، طلبت السلطات العراقية الإشراف على جميع المعتقلين. وقد رفض التحالف ذلك. لكن في أعقاب فضيحة أبو غريب، فرضت التطورات السياسية والقانونية في الولايات المتحدة قيوداً على ممارسات الاحتجاز العسكري في العراق[١٦]. لذا

---

(١٠) UN Integrated Regional Information Networks, «Child Prisoners Left Without Support,» (30 July 2006),

وهي مقالة تقدّم أدلة كثيرة عن السجينات. انظر أيضاً: «The Other Prisoners,» *Guardian*, 20/5/2004.

(١١) Neil Mackey, «Iraq's Child Prisoners,» *Sunday Herald*, 1/8/2004.

(١٢) UN Integrated Regional Information Networks, Ibid.

(١٣) «US Held Youngsters at Abu Ghraib,» BBC, 11/3/2005.

(١٤) Walter Pincus, «US Holds 18,000 Detainees in Iraq,» *Washington Post*, 15/4/2007.

(١٥) وتعتقد جانيس كاربينسكي التي كانت مسؤولة عن حرّاس السجن في سنة ٢٠٠٣ أنّ مدّة توقيف المحتجزين هي ٤ ـ ٦ أشهر ما يوحي بأنّ إجمالي المساجين يزيد على ١٠٠,٠٠٠ (اتصال شخصي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧). انظر: Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib».

(١٦) في تشرين الأول/ أكتوبر، مثلاً، أقرّ الكونغرس الأمريكي قانوناً يطلب من وزارة الدفاع تقديم تقرير منتظم عن عدد الموقوفين رهن الاحتجاز العسكري. انظر: Human Rights First, «Behind the Wire,» (March 2005), pp. i-ii.

وفي هذه الفترة نفسها اتخذت المحكمة العليا الأمريكية قراراً مهمّاً في قضية رايسول ضدّ بوش أثّر أيضاً في سياسة الاحتجاز.

سلم القادة العسكريون عدة مئات من السجناء إلى وزارات الدفاع والعدل والداخلية العراقية، والأخيرة وزارة شديدة العسكرة ذات خبرة شُرَطية قليلة، وسمعة طائفية منفّرة[١٧]. وعلى المستوى القانوني، لم يكن العراقيون المحتجزون خاضعين للقوات الأمريكية أو لقوات التحالف، لكنهم كانوا واقعياً تحت السيطرة والتأثير الأمريكيين[١٨]. والمعروف أن هناك أعداداً من المستشارين الأمريكيين يعملون في الإدارات العراقية بما في ذلك المعتقلات، وفي أثناء قيام العراقيين بالاستجواب، يمكن أن يكون أفراد الاستخبارات الأمريكية حاضرين، بل حتى أن يؤدّوا دوراً إشرافياً فيما يحتفظون بإمكانية الإنكار[١٩]. وكانت قوات الأمن والجيش العراقيين تقوم بعمليات الاعتقال، بينما واصلت قوات التحالف عمليات الاعتقال بسرعة وكثافة. ونتيجة لذلك، تضخّم عدد السجناء إلى أربعة أضعاف بين نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ ونيسان/ أبريل ٢٠٠٧[٢٠].

ثمة ازدحام شديد في مراكز الاعتقال التي يشرف عليها العراقيون، وهي تعمل دون اعتبار للمعايير القانونية. ولم تسمح السلطات العراقية بأي مراقبة دولية أو زيارة لمنظمات حقوق الإنسان أو الصليب الأحمر[٢١]. كما لم يسمح أيضاً للجنة عراقية حكومية قانونية بزيارة مركز الاعتقال في الكاظمية في بداية عام ٢٠٠٧[٢٢]. وعلى رغم أن القانون العراقي لا يسمح لوزارة الداخلية باحتجاز السجناء، إلا أنها مستمرة في ذلك. وقد بيّنت عدة فضائح في عام ٢٠٠٦ مدى وحشية السجون العراقية. وتشير التقارير في عام ٢٠٠٧ إلى أن الأوضاع ازدادت سوءاً[٢٣]. ووفق معلومات هيومن رايتس ووتش، لم يفعل المستشارون الأمريكيون الكثر شيئاً لتعزيز حقوق المعتقلين في هذا الجو المشحون بالعسف[٢٤].

---

(١٧) Human Rights Watch, «The New Iraq,» (January 2005) pp. 6-7,
انظر خاصة: Robert Perito, «Reforming the Iraqi Interior Ministry, Police and Facilities Protection Service» (United States Institute for Peace, February 2007).

(١٨) Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib».

(١٩) المصدر نفسه، ص ٦ و٩.

(٢٠) نقدّر أنّ الإجمالي ارتفع من ١٣,٠٠٠ إلى نحو ٢٩,٠٠٠ في هذه الفترة.

(٢١) تتفاوض اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع السلطات العراقية لدخول السجون منذ عام ٢٠٠٤. وقد أفادت بعض التقارير في أوائل ٢٠٠٧ عن قرب التوصّل إلى اتفاق. لكن في أواخر أيار/ مايو ٢٠٠٧، أبلغ رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر الصحافة أنّه غير متفائل بشأن تحقيق خرق في المباحثات. انظر: Stephanie Nebehay, «ICRC Still Seeking Access to Iraqi-Run Prisons,» Reuters, 24/5/2007.

(٢٢) Joshua Partlow, «New Detainees Strain Iraq's Jails,» *Washington Post*, 15/5/2007.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) Human Rights Watch, «The New Iraq,» p. 3.

وفي منتصف عام ٢٠٠٥ احتجزت السلطة العراقية نحو ٥٠٠٠ معتقل[٢٥]. وفي منتصف أيار/ مايو ٢٠٠٦ وصل العدد إلى ١٣,٣٠٠ معتقل[٢٦]. أما في آذار/ مارس ٢٠٠٧، وبعد العمليات الأمنية في بغداد، فبلغ العدد حوالى ٢٠،٠٠٠ معتقل في السجون العراقية ومراكز الاعتقال[٢٧]. وقد أدى هذا التضخم السريع إلى ازدحام مسيء[٢٨]. ووجد المفتشون العراقيون في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، ٨٢٧ معتقلاً تم زجّهم جميعاً في سجن المحمّدية المهيأ لقرابة ٣٠٠ سجين فقط. أما في قاعدة المثنى الجوية فقد وجد ٢٧٢ معتقلاً في سجن لا يتسع لأكثر من ٧٥ سجيناً. وفي بعض الأحيان، يوضع ستة معتقلين في زنزانة مهيأة لمعتقل واحد[٢٩]. وقد تم بناء سجون جديدة، لكن يظهر أن أعداد السجناء تفوق تقديرات برنامج البناء.

عدم وضوح الوضع القانوني

تحتجز الولايات المتحدة الغالبية العظمى من مساجينها في وضع قانوني غير واضح ـ من دون تحديد لحقوقهم. وتستخدم السلطات الأمريكية تعابير غامضة للدلالة عليهم مثل: «المقاتلين الأعداء»، و«المحتجزين الأمنيين»، و«السجناء الأمنيين»، و«أشخاص قيد الاحتجاز». وقد رفض التحالف استعمال مصطلحات قياسية مثل: «سجناء الحرب» أو «المحتجزين الجنائيين»، إذ تحدّد هذه التسميات حقوقهم القانونية بوضوح بموجب القانون الدولي والقانون المحلي الأمريكية والمبدأ العسكري لم تحدّد ذلك بوضوح. لذا لا تميز سلطات الاعتقال بين حقوق من تحتجزهم، ولا يستطيع السجناء العراقيون الاستعانة بشيء، ولا المطالبة بحقوقهم، ولا إثبات براءتهم، ولا استرداد حريتهم في بلد يغيب فيه القانون.

ونادراً ما تبرز السلطات الأمريكية لائحة اتهام ضد المعتقلين أو تقدمهم إلى محاكم عراقية. وقد ذكرت الأرقام الرسمية للتحالف في تقرير صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ أنه قد تمت محاكمة ١٣٠١ معتقل منذ بداية الاحتلال[٣٠]، ربما

---

(٢٥) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (1 January- 28 February 2006), p. 6.

(٢٦) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (1 July- 31 August 2006), p. 14.

(٢٧) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (1 January- 30 April 2007), p. 22.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢٩) Partlow, «New Detainees Strain Iraq's Jails».

(٣٠) Multinational Force in Iraq, «Central Criminal Court of Iraq,» (28 November 2005).

تقل نسبتهم عن ١ ـ ٥٠ من المعتقلين كافة حتى ذلك الوقت. وتصرّ الولايات المتحدة على حقها في احتجاز هؤلاء السجناء بناء على ما تدعوه «ضرورة عسكرية» أو «أسباباً أمنية ملحة». ولهذين المصطلحين معنى محدّد في القانون الدولي، أي لمدة قصيرة في الأحوال الطارئة في الحرب، لكن من غير المعقول الدفاع عن سجن عشرات الآلاف من الأشخاص من دون تهم أو محاكمات بموجب هذين المصطلحين.

رداً على الاحتجاجات بسبب الاعتقال التعسفي، طورت قوات التحالف نظاماً للمراجعة يسمح نظرياً بتفحص حالات السجناء. وتشكل المجلس المشترك للمراجعة والإفراج (CRRB) في آب/ أغسطس ٢٠٠٤. وهو مؤلّف من عراقيين وممثّلين عن التحالف، لكن صلاحياته تقتصر على التوصية ولا يلزم التحالف في شيء[٣١]. ويقال إنه تتم مراجعة حالات السجناء كل ستة أشهر. ويسري النظام ذاته على المحتجزين لدى القوات البريطانية. ومع أن المراجعات تتم دورياً، إلا أن المسؤولين العراقيين ليسوا جزءاً من لجان المراجعة، ولا يسمح للسجناء بالظهور أمام أي من هذه اللجان، ولا تكليف محامين لتمثيلهم. وتبقى الأدلة على التهم (إن وجدت) سرية. ولا يتم تطبيق القوانين الموجبة. لذا فإن مستوى هذه اللجان لا يتوافق مع معايير القوانين المحلية في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو متطلبات القانون الدولي[٣٢].

ويعتبر العديد من الجهات القانونية والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان أن الاحتجاز الطويل من دون محاكمة أو إجراءات قانونية، أو أي اتصال مع الأقارب، خصوصاً في السجون السرية، هو بحدّ ذاته سلوك تعسفي وغير قانوني[٣٣]. وتتعدى المعاناة المعتقل إلى محيطه، حيث تعاني العائلات القلق والكرب، إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية.

يُفرج قادة التحالف في النهاية عن معظم المعتقلين بعد شهور من الاعتقال والاستجواب والشكوك. وغالباً ما يكون الإفراج تعسفياً وفظاً كما كان حال الاعتقال. وقد يُفرَج عن سجين بعد شهر واحد، وآخر بعد ستة أشهر، وغيره بعد سنة أو أكثر من الاعتقال من دون أي تفسير أو اعتذار أو تعويض عن هذا الاحتجاز، بل إنّ طريقة الإفراج تبدو عقابية. وقد أفرجت القوات الأمريكية عن بعض السجناء الذين أصيبوا بجروح مرضوا بسبب المعاملة السيّئة. وتم اقتياد بعض السجناء في معسكر ناما، قرب بغداد، بعد أسابيع من الاستجواب والتعذيب إلى قلب الصحراء

---

(٣١) Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» pp. 22-24.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٢-٢٤. وتسمى الهيئة البريطانية «لجنة الفرق لمراجعة الاعتقال».

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨.

العراقية حيث أطلق سراحهم هناك ليلاً[٣٤]. كما أطلقت القوات البريطانية بعض السجناء المعدمين ليلاً، على طريق نائية تبعد عدة أميال عن أقرب مدينة[٣٥].

الاحتجاز السري

يطلب القانون الدولي من قوات الاحتلال تسجيل السجناء من دون توانٍ، والسماح للصليب الأحمر بزيارتهم وإعلام عائلاتهم وأصدقائهم عن مكان احتجازهم. وتمنع القوانين «الاحتجاز الانفرادي»، لأن عدم وجود إشراف مستقل يقود إلى ظروف رديئة وإساءة المعاملة في الغالب[٣٦]. لكن قادة التحالف في العراق غالباً ما يتجاهلون هذه القواعد، ويتقاعسون عن الاحتفاظ بسجل مركزي حديث ودقيق بالسجناء، ولا يكشفون عن أسماء السجناء بشكل دوري[٣٧]. كما إنّهم يحتجزون المئات وربما الآلاف من المعتقلين غير المسجلين في معسكرات سجن محلية أو مراكز استجواب سرية حيث يبقى المعتقلون مختفين في الحبس الانفرادي مدة أسابيع وأشهر. ويعتبر ذلك انتهاكاً مباشراً لمبدإ الجيش الأمريكي الذي يقضي بتسجيل السجين قبل انتهاء ١٢ ساعة على احتجازه[٣٨]. بل إنّ المحقّقين احتفظوا حتى في السجون المركزية، مثل أبو غريب، بمحتجزين «أشباح» عن طريق تغيير أماكنهم مراراً لتفادي اجتماعهم مع مفتشي الصليب الأحمر[٣٩].

---

(٣٤) Eric Schmitt and Carolyn Marshall, «In Secret Unit's 'Black Room,' a Grim Portrait of U.S. Abuse,» *New York Times*, 19/3/2006.

(٣٥) في أحد الحوادث التي وصفها رئيس الهلال الأحمر في البصرة، أطلقت السلطات البريطانية سراحه مع ٢٠٠ محتجز آخرين من معسكر بوكا في الليل على الطريق بين البصرة والزبير. وقد اضطروا للسير ٢٥ ميلاً للوصول إلى أقرب بلدة. انظر: Robert Verkaik, «Kidnap and Torture: New Claims of Army War Crimes in Iraq,» *Independent*, 18/5/2007.

(٣٦) انظر التعليقات في: Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» pp. 31 and 33-34.

(٣٧) Human Rights First, «Behind the Wire,» p. 7.

(٣٨) Josh White and Scott Higham, «Army Calls Abuses 'Aberrations',» *Washington Post*, 23/7/2004.

في بعض الحالات نقل البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية السجناء من العراق إلى أماكن أخرى، كسفن البحرية أو بلدان ثالثة للاحتجاز والاستجواب. وأفيد عن نقل أحد السجناء إلى مصر وآخرين إلى سجون في جزيرة دييغو غارسيا أو في بلدان عربية أو في أوروبا الشرقية.

(٣٩) Julian Borger, «Jailed Iraqis Hidden from Red Cross, Says US Army,» *Guardian*, 5/5/2004.

كان تقرير تاغوبا أول من أشار إلى هذه الممارسة. انظر أيضاً: Human Rights First: «Ending Secret Detentions,» (June 2004), and «American Civil Liberty Union,» *Enduring Abuse* (April 2006), esp. section 5, pp. 45-49.

ومن الواضح أنّ لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعض القدرة على الوصول إلى سجون التحالف كما بيّن التقرير المسرّب في شباط/ فبراير ٢٠٠٤ (٢٩ زيارة إلى ١٤ مرفقاً)، لكن ذلك لم يكن مرضياً أو كاملاً كما أوضح التقرير.

وثمة مزاعم عن نقل بعض السجناء إلى مراكز استجواب سرية خارج العراق في دول أجنبية[٤٠].

وفي إحدى الحالات التي تم توثيقها في مكتب رئيس الوزراء البريطاني، «فُقدت» امرأة عراقية متقدمة في السن بعد اعتقالها مع من سيقوا إلى السجن في بداية الحرب. أخيراً وبعد مرور عدة أشهر، «وجدت» المرأة في سجن تابع للإدارة الأمريكية، وقد تعرضت لإساءة معاملة جسدية ونفسية[٤١].

وعلى رغم الطلبات المتكررة للزيارة، منع القادة العسكريون منظمات حقوق الإنسان من دخول جميع السجون في العراق[٤٢]. كما رفضوا السماح لخبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بزيارة سجون التحالف[٤٣]. وسمح للصليب الأحمر بزيارة بعض السجون فقط ومنع عن البقية التي يعرف عنها تعرض السجناء فيها للأذى أكثر من غيرها[٤٤]. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٥، عبّر المحامي الأول لحقوق الإنسان عن قلق كبير بشأن السجناء الميدانيين الذين يعانون «ظروفا سيئة» ويتعرضون «لأبشع الإساءات»، في حين «حدّت» فرص وصول الصليب الأحمر إلى السجون بحيث أصبح كأنّه «غير موجود»[٤٥].

سجون التحالف

تحتجز قوات التحالف المعتقلين في عشرات السجون المختلفة في أنحاء العراق. بعضها مباني سجون تحتوي على صفوف طويلة من الزنزانات، وبعضها

---

(٤٠) انظر: Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» p. 6.

وقدّرت هيومان رايتس فيرست أنّ اثني عشر محتجزاً في العراق على الأقل نقلوا إلى الخارج. انظر: Human Rights First, «Behind the Wire,» p. 6.

(٤١) Gaby Hinsliff, «Blair Envoy Reveals Plight of Iraqis Left in Jail Maze,» *Observer* (9 April 2006).

(٤٢) معلومات من منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش. ويبدو أنّ هاتين المنظمتين دخلتا السجون في كردستان. وقد سمح لمنظمة العفو الدولية بزيارة أحد السجون في الموصل في وقت مبكّر بعد الاحتلال.

(٤٣) تقدّم خمسة خبراء مستقلين من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعدة طلبات للزيارة، انظر: Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» pp. 34-35.

(٤٤) Ed. Vulliamy, «Red Cross Denied Access to PoWs,» *Observer* (25 May 2003), and Human Rights First, «Behind the Wire».

في عام ٢٠٠٦، قالت منظمة العفو الدولية إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر «لا تملك إمكانية دخول سجون ألوية وفرق القوات المتعددة الجنسية-أي دخول قواعد عسكرية حيث يحتجز المعتقلون بشكل رئيسي خلال الأيام أو الأسابيع الأولى من اعتقالهم». انظر: Amnesty International, Ibid., p. 34.

(٤٥) Matt Kelley, «US Holds About 10,500 Prisoners in Iraq,» Associated Press, 30/3/2005.

أبنية حولت من منشآت كالمدارس والثكنات إلى سجون، لكنّ معظمها معسكرات سجن ذات خيام لإيواء المساجين، محاطة بأسلاك شائكة وأبراج للحراسة. وقد تم احتجاز معظم السجناء في خمسة سجون مركزية[٤٦].

١ ـ **سجن أبو غريب**، هو مبنى كبير قرب بغداد، وكان سجناً شهيراً في ظل النظام السابق. وقد أصبح سجن أبو غريب المركز الرئيسي الأمريكي للتحقيق. كما أصبح رمزاً عالمياً لإساءة معاملة السجناء والظروف اللاإنسانية. ويعتبر هذا السجن بزنزاناته الحجرية ومخيّماته الواسعة غير صحي ومزدحماً ويفتقد المواصفات المناسبة لاحتجاز المعتقلين[٤٧]. وقد كتب أحد الجنود الأمريكيين المكلفين بواجب الحراسة في أبو غريب في رسالة أن المحققين العسكريين «أوعزوا لنا أن نضع أحد السجناء في زنزانة منفردة مع القليل من الثياب أو من دونها لمدة ثلاثة أيام من دون حمام، أو ماء، أو تهوئة، أو نافذة»[٤٨]. وفي ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٤، خلال فترة فضيحة التعذيب، أعلن البيت الأبيض أنه سيتم هدم سجن أبو غريب قريباً[٤٩]. لكن أبو غريب بقي قائماً، وذكر أنه كان يضمّ ٤٧٠٠ معتقل في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥[٥٠]. أخيراً، تم إخلاء مباني السجن الرئيسية في صيف عام ٢٠٠٦، وسلمت إلى السلطات العراقية في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦[٥١]. ثم نقل بعض المعتقلين إلى معسكر بوكا والبقية الذين يقدر عددهم بنحو ٣٠٠٠، نقلوا إلى سجن أمريكي جديد في معسكر كروبر[٥٢].

٢ ـ **معسكر بوكا**، هو أكبر السجون الأمريكية في العراق. تبلغ مساحته ١٠٠ فدان في الصحراء، قرب أم قصر في الجنوب. خضع هذا السجن فور انتهاء بنائه في أيار/ مايو ٢٠٠٣ لأول تحقيق عسكري أمريكي رسمي في سوء المعاملة

---

(٤٦) المعلومات في هذا القسم مستقاة إلى حدّ كبير من: Amnesty International, Ibid., and Human Rights First, «Behind the Wire».

(٤٧) انظر المقالة ١٥-٦ في: «Investigation of the 800th Military Police Brigade,» (Taguba Report, March 2004), p. 38.

(٤٨) Seymour M. Hersh, «Torture at Abu Ghraib,» *New Yorker* (10 May 2004).

(٤٩) خطاب جورج بوش، بنسلفانيا في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٤.

(٥٠) Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» p. 15.
وقد أخذت منظمة العفو الدولية هذا الرقم من موقع القوة المتعددة الجنسيات على الإنترنت.

(٥١) «Inmates Transferred out of Abu Ghraib as Coalition Hands Off Control,» Associated Press, 3/9/2006, and Nancy A. Youssef, «Abu Ghraib No Longer Houses any Prisoners, Iraqi Officials Say,» *McClatchy Newspapers*, 26/8/2006.

(٥٢) Patrick Quinn, «US War Prisons Legal Vacuum for 14,000,» Associated Press, 16/9/2006.

والتعذيب[٥٣]. في البداية، بنى المخططون في الجيش الأمريكي هذا السجن ليضم ما بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ سجين[٥٤]. لكن تبين في آذار/ مارس ٢٠٠٦ أن ٨٥٠٠ عراقي محتجزون فيه[٥٥]، وفي آذار/ مارس ٢٠٠٦ تضاعف العدد إلى ١٣٨٠٠ سجين[٥٦]. وقد أوردت منظمة العفو الدولية في عام ٢٠٠٣ أن المعتقلين في معسكر بوكا «محتجزون في الخيام في الحر الشديد، من دون تزويدهم بالماء الكافي للشرب أو توفير مرافق اغتسال كافية. وقد أجبروا على استخدام الخنادق كمراحيض، ولم يتسلموا ثياباً لتغيير ملابسهم، حتى بعد مرور شهرين على الاعتقال»[٥٧]. وفي عام ٢٠٠٦، استبدل ببعض الخيام أكواخ مسقوفة بالتنك، وتحسن الصرف الصحي قليلاً. لكن هذا السجن الكبير القابع في صحراء ملتهبة، والمعرض للعواصف الرملية، يبقى جحيماً للسجناء. ينقسم المجمّع بأكمله إلى «أقسام» تحيط بها الأسلاك الشائكة وأبراج الحراسة، ويتسع كل منها لنحو ٨٠٠ سجين. وقد ثار السجناء عدة مرات احتجاجاً على سوء المعاملة، والظروف الصعبة، وإهانة الحراس للمقدسات. وفي إحدى المرات، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، أطلق الحراس النار من أبراج المراقبة على المعتقلين المحتجين، فقتلوا أربعة وجرحوا ستة آخرين[٥٨].

٣ ـ **معسكر فورت سوسة**، ثكنة عسكرية عراقية سابقة، تقع قرب السليمانية في الشمال. تمت إعادة بنائها وافتتاحها في عام ٢٠٠٥ لتستوعب الأعداد المتكاثرة للمعتقلين في ظل الاحتلال[٥٩]. وقد ضمت في أواخر عام ٢٠٠٥ نحو ١٢٠٠ نزيل[٦٠]. سلّم إلى السلطات العراقية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٤ ـ **معسكر كروبر**، يقع قرب بغداد، كان مركزاً مهماً للاستجواب خلال

---

(٥٣) «CID Report of Investigation,» Department of the Army, 10th Military Police Detachment, Third Military Police Group, Camp Bucca, Um Qasr (8 June 2003).

(٥٤) Jackie Spinner, «Remote Facility in Iraq Shows New Face of US Prison System,» *Washington Post*, 21/6/2004.

(٥٥) Global Security, «US Military Occupation Facilities - Umm Qasr,» (April 2006).

أفادت منظمة العفو الدولية عن وجود ٧٣٦٥ سجيناً في بوكا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، انظر: Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» p. 18.

(٥٦) Pincus, «US Holds 18,000 Detainees in Iraq».

(٥٧) Spinner, «Remote Facility in Iraq Shows New Face of US Prison System».

(٥٨) Bradley Graham: «Prisoner Uprising In Iraq Exposes New Risk for US,» (21 February 2005), and «US to Expand Prison Facilities in Iraq,» *Washington Post*, 10/5/2005.

(٥٩) Multinational Force in Iraq, «New Theater Internment Facility Opens in Northern Iraq,» (30 October 2005).

(٦٠) Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» p. 18.

الأشهر الأولى للاحتلال. أبلغ الصليب الأحمر عن «ما لا يقل عن ٥٠ حادث إساءة معاملة» في بداية تموز/يوليو ٢٠٠٣[٦١]. يعرف هذا السجن بأنه يضمّ السجناء ذوي «المكانة الرفيعة»، مثل السياسيين الكبار والقادة العسكريين في النظام السابق[٦٢]، الذين يسجنون في زنزانات منفردة، لا يصلها نور الشمس، وفي ظروف تشكل «انتهاكات شديدة» لاتفاقيات جنيف كما أفاد الصليب الأحمر[٦٣]. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، افتتحت قيادة السجون الأمريكية توسعة بتكلفة ٦٠ مليون دولار فأصبح قادراً على استيعاب عدة آلاف من السجناء. وقد أفيد عن نقل ٣٠٠٠ سجين من أبو غريب إليه في صيف عام ٢٠٠٦[٦٤]. وقالت سلطات السجون الأمريكية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إن العدد المحتجز يبلغ ٣٣٠٠ سجين[٦٥]. وذكرت صحيفة **نيويورك تايمز** أنه على رغم الافتراض بأن يكون معسكر كروبر رمزاً «للإصلاح» في نظام الاعتقال الأمريكي «فقد توفي عدد من المعتقلين فيه بصورة غامضة في العام الماضي»[٦٦].

٥ ـ **معسكر الشعيبة**، مركز للاعتقال يقع قرب القاعدة البريطانية الرئيسية جنوب البصرة، ويحتوي على أقل من ٢٠٠ سجين. وقد تم الإبلاغ عن ٨٥ معتقلاً في آب/أغسطس ٢٠٠٦[٦٧]. وعلى رغم أن الأعداد تبدو ضئيلة مقارنة بالسجون الخاضعة للسلطات الأمريكية، فإنّ البريطانيين لا يمتلكون سجلاً جيّداً كسجّانين. ففي عام ٢٠٠٣، أمر أحد الضباط الإنكليز «بتشغيل السجناء بقسوة» ما أدى إلى إساءة معاملة المحتجزين لدى البريطانيين في موقع قريب[٦٨]، وقد جرت العديد من التحقيقات والمحاكم العرفية نتيجة سوء معاملة السجناء. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، تحدثت التقارير عن حوادث إضراب عن الطعام و«شغب» في الشعيبة قام بها السجناء

---

(٦١) Douglas Jehl, «Earlier Jail Seen as Incubator for Abuses,» *New York Times*, 15/5/2004.

(٦٢) Amnesty International, Ibid., p. 40.

(٦٣) International Committee of the Red Cross, «Report of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on the Treatment by the Coalition Forces of Prisoners of War and Other Protected Persons by the Geneva Conventions in Iraq during Arrest, Internment and Interrogation».

(٦٤) Quinn, «US War Prisons Legal Vacuum for 14,000,» and Graham, «US to Expand Prison Facilities in Iraq».

(٦٥) Pincus, «US Holds 18,000 Detainees in Iraq».

(٦٦) Damien Cave, «American Colonel Accused of 'Aiding Enemy' at Prison in Iraq,» *New York Times*, 26/4/2007.

(٦٧) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (1 July- 31 August 2006), p. 14.

(٦٨) Audrey Gillan, «Senior Behavior Infected Soldiers,» *Guardian*, 11/2/2005.

احتجاجاً على تعرّضهم للضرب على أيدي الحراس واحتجازهم من دون محاكمة[٦٩]. في الوقت نفسه، أغلقت العائلات الطريق إلى السجن احتجاجاً على منع الزيارات العائلية[٧٠]. وأفيد عن محاولات للانتحار قام بها السجناء اليائسون[٧١].

٦ ـ **مواقع أخرى**، تشمل ستة مراكز اعتقال كبيرة نسبياً ـ مرفقاً يدعى مركز القوات المتعدّدة الجنسيات، إضافة إلى خمسة سجون أخرى تشرف عليها القوات الأمريكية على مستوى لواء أو فرقة[٧٢]. وتحتجز القوات الأمريكية المعتقلين في عشرات المواقع الأصغر حجماً، ومن ضمنها مراكز الاستجواب السرية، مثل معسكر ناما السابق قرب بغداد. لقد أُجبر المعتقلون في ناما على الوقوف عدة أيام في حاويات الشحن تحت الشمس اللافحة حيث ترتفع درجة الحرارة إلى ٥٦ درجة سلزيوس، من دون ثياب ومن دون السماح لهم بالنوم[٧٣]. أما معسكر دياموند باك في مطار الموصل، في الشمال، فهو مركز اعتقال سري آخر مشهور بسوء ظروفه[٧٤]. بالإضافة إلى ذلك، يُحتجز المعتقلون في معسكرات مرتجلة، ونقاط تجميع، ومراكز اعتقال محلية أخرى، بما فيها العديد من قواعد العمليات المتقدّمة الستين الواقعة على مقربة من مسرح العمليات العسكرية[٧٥].

أوضاع السجون

على الرغم من أن التعذيب وإساءة المعاملة هما أسوأ ما في سجون قوات

---

(٦٩) Audrey Gillan, «Allegations of Ill-Treatment After Protest by Iraqi Detainees,» *Guardian*, 24/12/2005.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) أحصت منظمة العفو الدولية ٦٥٠ شخصاً محتجزين على مستوى اللواء أو الفرقة في لائحة نشرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥. انظر: Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» p. 17.

(٧٣) Schmitt and Marshall, «In Secret Unit's 'Black Room', a Grim Portrait of U.S. Abuse,» and Human Rights Watch, «No Blood, No Foul,» pp. 6-24.

(٧٤) Human Rights Watch, Ibid., pp. 38-47.

(٧٥) انظر: International Committee of the Red Cross, «Report of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on the Treatment by the Coalition Forces of Prisoners of War and Other Protected Persons by the Geneva Conventions in Iraq during Arrest, Internment and Interrogation».

وقد جمعنا لائحة بالسجون أيضاً من تقرير منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش وهيومن رايتس فيرست. وتعدّ «قاعدة العمليات الأمامية» قاعدة مؤقّتة موجودة قرب مسرح العمليات. للاطلاع على التعليقات على المواقع المحلية، انظر: White and Higham, «Army Calls Abuses «Aberrations»».

وكان يوجد لدى globalsecurity.org لائحة بالقواعد المتقدّمة في العراق التي بلغ عددها ٦٢ عند البحث في الموقع في آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

التحالف، فإنّ السلطات أخضعت المعتقلين أيضاً لظروف سجن غير مقبولة ولاإنسانية، ما ينتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد تحدثت التقارير عن سوء الغذاء ورداءة نوعية ماء الشرب، وتعرض السجناء لدرجات الحرارة الشديدة، والازدحام في الزنزانات، وعدم كفاية ترتيبات الصرف الصحي(٧٦). وقد ذكر الجنرال بول ميكولاشك أن القمامة ومياه المجارير تغطي الأرض أمام الأبواب الخارجية للمعسكر، وأن مرافق الاغتسال جد قليلة، ومخزون مياه الشرب قليل، وطعام السجناء ملوّث بمخلّفات القوارض(٧٧). ولزيادة الضغط على السجناء من أجل «تليين مواقفهم»، يوقف الحراس في غالبية السجون تقديم الطعام أو الماء لهم، ويحدّدون تحركهم، ويعزلونهم في زنزانات منفردة نتنة من دون فراش أو أغطية أو ثياب(٧٨).

وتزداد ظروف السجناء سوءاً في سجون التحالف بسبب الحاجز اللغوي بين المعتقلين والسجانين. وهذا يسبب ما أسماه الصليب الأحمر «سوء تفاهم متكرّر يفاقمه انتشار موقف الازدراء والاحتقار لدى الحراس»(٧٩). وقد أفاد الصليب الأحمر أن «الحرّاس يفسّرون عدم الفهم أو إساءة الفهم للأوامر بالإنكليزية كنوع من المقاومة أو عدم احترام التعليمات»، ويؤدي إلى عقاب السجناء الجائر(٨٠).

ويوجد في معسكر ناما مركز اعتقال مؤقت في مطار بغداد الدولي تديره وحدة عسكرية أمريكية سرية تدعى القوة الخاصة ٦ ـ ٢٦، وقد حشر السجناء بالعشرات في زنزانات صغيرة تفوح منها روائح التغوّط، وأجبروا على اتخاذ وضع القرفصاء أو الانحناء عند النوم نتيجة الازدحام(٨١). وفي تلعفر، في محطة للشرطة بإشراف القوات الأمريكية مباشرة «حُشر ٤٧ سجيناً في زنزانة صغيرة جداً بحيث كانوا يتناوبون على النوم؛ وحُشر أربعة أو خمسة آخرون في أحد

---

(٧٦) Christian Peacemaker Teams, «Iraq: Report and Recommendations on Iraqi Detainees,» (January 2004); White and Higham, Ibid., and Department of the Army, The Inspector General, «Detainee Operations Inspection,» (The Mikolashek Report, 21 July 2004).

(٧٧) White and Higham, Ibid., and Department of the Army, The Inspector General, Ibid.

(٧٨) يوثّق تقرير تاغوبا حالة طلب فيها موظف التحقيق العسكري في سجن أبو غريب رفع الفراش والملابس ويتحدّث بخلاف ذلك عن مطالب من الاستجواب العسكري ووكالة الاستخبارات المركزية بأن يضغط الحرّاس على السجناء بإحداث ظروف لا تطاق.

(٧٩) International Committee of the Red Cross, «Report of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on the Treatment by the Coalition Forces of Prisoners of War and Other Protected Persons by the Geneva Conventions in Iraq during Arrest, Internment and Interrogation».

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) Schmitt and Marshall, «In Secret Unit's 'Black Room', a Grim Portrait of U.S. Abuse».

المراحيض»[٨٢]. وكان أحد المعتقلين في هذا السجن صبياً في الثانية عشرة، وآخر أستاذ مدرسة اعتُقل بعد انفجار قنبلة قرب التاكسي الذي كان يستقلّه. وهو لم يرَ أي محامٍ»[٨٣].

تكرّر احتجاج السجناء، وأثاروا الشغب، وأضربوا عن الطعام ليلفتوا الانتباه إلى أوضاعهم السيئة في السجن. ويوضح تقرير الجنرال أنطونيو تاغوبا، وهو المحقّق في إساءة المعاملة في السجون، في آذار/ مارس ٢٠٠٤ أن سجون التحالف شديدة الاكتظاظ، وأنّه حدث في عام ٢٠٠٣ عدة احتجاجات ردّ عليها الحراس بإطلاق النار على السجناء[٨٤]. وفي أحد هذه الحوادث في سجن أبو غريب في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، قتل الحراس ثلاثة معتقلين وجرحوا تسعة[٨٥].

نشرت اثنتان من أهم المجلات الطبية في العالم *The Lancet* and *The New England Journal of Medicine*، مقالات تفصّل السلوك اللاأخلاقي وغير القانوني للكوادر الطبية العسكرية في سجون التحالف[٨٦]. فالأطباء والممرضون والعناصر الطبية الأخرى لا تقوم بمراقبة وتصحيح الظروف غير الصحية وشروط الغذاء والمأوى[٨٧]. والأخطر من ذلك أنهم لم يهتمّوا باحتياجات السجناء كما يجب. فلم يكتفوا بعدم إجراء الفحوصات الروتينية، وإنّما لم يعالجوا جروح السجناء ويعتنوا بأوجاعهم وأطرافهم المكسورة والحالات الخطيرة الأخرى[٨٨]. كما إن العاملين الطبيين العسكريين لم يقدّموا تقارير عن أوضاع السجناء الصحية، أو قدموا تقارير وشهادات وفاة مزوّرة[٨٩]. ولم يزوّدوا المرضى بالأدوية الضرورية[٩٠]، وحوّلوا ملفاتهم الصحية إلى المحققين، وذلك لإتاحة الفرصة لاستغلال نقاط ضعف

---

(٨٢) George Packer, «The Lesson of Tal Afar,» *New Yorker* (10 April 2006).

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) «Investigation of the 800th Military Police Brigade,» (Taguba Report), pp. 27-31. تغطي هذه اللائحة مع أوصاف مختصرة الفترة بين حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٨-٢٩.

(٨٦) Robert Jay Lifton, «Doctors and Torture,» *New England Journal of Medicine* (29 July 2004), and Steven H. Miles, «Abu Ghraib: Its Legacy for Military Medicine,» *Lancet*, vol. 364 (21 August 2004), pp. 725-729.

وقد نشرت مقالة أخرى، انظر: C. Reis [et al.], «Physician Participation in Human Rights Abuses in Southern Iraq,» *Journal of the American Medical Association* (JAMA), vol. 291 (2004), pp. 1480-1486.

(٨٧) Miles, Ibid., p. 726.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٧٢٦ و٧٢٨.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٧٢٦.

المعتقلين[٩١]. إلا أن قلة من أطباء التحالف العسكريين أو المختصين بالصحة بلّغت عن هذه الانتهاكات الشديدة للأخلاق الطبية والقانون الدولي، على رغم توثيق هذه الجرائم بشكل جيد من قبل باحثين طبيين مدنيين، إلا أنه لم تجر محاكمة أي اختصاصي طبيّ عسكري بسبب هذه الأفعال المسيئة جداً للسجناء الذين يرعونهم.

الممارسات المدانة في العراق وفي الأمم المتحدة

قال وزير العدل العراقي، عبد الحسين شندل، في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥: «يجب عدم اعتقال أي مواطن من دون أمر من المحكمة. هناك إساءة [لحقوق الإنسان] بسبب الاعتقالات التي تشرف عليها القوات المتعددة الجنسية، ولا تخضع لوزارة العدل»[٩٢]. وطالما لفت الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، الانتباه إلى سياسة التحالف التعسفية في الاعتقال. وأشار في عام ٢٠٠٥ إلى «اعتقال الآلاف من الأشخاص من دون إجراءات قضائية»، كما ذَكر أن «الاعتقال الطويل الأمد من دون محامين أو محكمة ممنوع في القانون الدولي، حتى في ظل حالات الطوارئ»[٩٣]. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٦، كرر أنان ذلك موضحاً أن مسوّغات قوات التحالف للاعتقال بدواعي الأمن غير مقبولة[٩٤]. وقد ركزت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، لويز آربور، على الموضوع نفسه، وأيضاً بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق التي انتقدت مراراً عمليات الاعتقال الجماعي وارتفاع أعداد المعتقلين من دون أي مراجعة قضائية[٩٥].

خاتمـــة

وضعت اتفاقيات جنيف والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية معايير واضحة للوضع القانوني ومعاملة سجناء الحرب والمعتقلين الجنائيين. في ظل هذه المعايير، يعتبر احتجاز الأشخاص التعسفي والانفرادي غير قانوني. ولكل المعتقلين الحق في استشارة قانونية ومحاكمة عادلة، ولهم الحق خلال الاحتجاز في

---

(٩١) المصدر نفسه، ص ٧٢٨، و Lifton, «Doctors and Torture».

(٩٢) نقلاً عن: Mariam Karouny and Alastair Macdonald, «Iraq Slams US Detentions, Immunity For Troops,» Reuters, 14/9/2005.

(٩٣) تقرير الأمين العام حول الفقرة ٣٠ من القرار رقم ١٥٤٦، S/2005/373 الصادر في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، الفقرة ٧٢.

(٩٤) تقرير الأمين العام حول الفقرة ٣٠ من القرار رقم ١٥٤٦، S/2006/137 الصادر في ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

(٩٥) تقدم كل تقارير بعثة الأمم المتحدة لتقييم المساعدة إلى العراق تعليقاً على نظام الاحتجاز.

معايير حبس لائقة وإنسانية، والاتصال بالصليب الأحمر، كما يجب ألا تساء معاملتهم. إن القوانين المحلية في الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى في التحالف، وكذلك القوانين العراقية، تؤمن الحماية ضد الاحتجاز التعسفي وخارج إطار القضاء والحبس الانفرادي. أما الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، فتعتبر الممارسات الشائعة أو المنهجية للاعتقالات غير المشروعة جريمة ضد الإنسانية[٩٦].

ولا يمكن قبول منطق الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا المجال، فهما تدّعيان حيازة تصريح للقيام بالاعتقالات بلا حدود، بحسب كتاب من وزير الخارجية كولن باول مرفق بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦. ويدافع الكتاب عن منطق «الاعتقال للضرورات الأمنية». وقد رفض الأمين العام، كوفي أنان، هذا التبرير. ولا تزال الأمم المتحدة تطرح الأسئلة حول قانونية هذه السياسة.

احتُجز عشرات الآلاف من الأشخاص تعسفياً، إذ انتزعوا من عائلاتهم، واعتقلوا في حبس انفرادي فترات طويلة. وهذه السياسة ترهب الشعب العراقي وتسبب أضراراً جسيمة، وتنتهك القانون الدولي.

الجدول رقم (٤ ـ ١)
الاعتقالات في العراق (الأعداد مدوّرة إلى أقرب مئة)

	محتجز لدى التحالف	محتجز لدى الحكومة العراقية	المجموع
٤ كانون الثاني/ يناير	٨٥٠٠	ـ	٨٥٠٠
٤ حزيران/ يونيو	٦٤٠٠	ـ	٦٤٠٠
٤ تشرين الثاني/ نوفمبر	٨٣٠٠	ـ	٨٣٠٠
٥ نيسان/ أبريل	١٠,٠٠٠	ـ	١٠,٠٠٠
٥ حزيران/ يونيو	١٠,٠٠٠	٥٠٠٠	١٥,٠٠٠
٥ تشرين الأول/ أكتوبر	١١,٦٠٠	١١,٨٠٠	٢٣,٤٠٠
٥ كانون الأول/ ديسمبر	١٤,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
٦ شباط/ فبراير	١٤,٢٠٠	١٥,٣٠٠	٢٩,٥٠٠

يتبـــع

(٩٦) اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، والاتفاقية مفتوحة الآن للتصديق عليها.

تابـــع

٦ نيسان/ أبريل	١٥,٤٠٠	١٣,٣٠٠	٢٨,٧٠٠
٦ حزيران/ يونيو	١٢,٦٠٠	١٥,٢٠٠	٢٧,٨٠٠
٦ آب/ أغسطس	١٣,٦٠٠	٢٢,٠٠٠	٣٥,٦٠٠
٦ تشرين الأول/ أكتوبر	١٣,٦٠٠	١٥,٧٠٠	٢٩,٣٠٠
٦ كانون الأول/ ديسمبر	١٤,٥٠٠	١٥,٢٠٠	٢٩,٧٠٠
٧ آذار/ مارس	١٧,٩٠٠	١٩,٨٠٠	٣٧,٧٠٠

المصدران: كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥: Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» (March 2006), p. 17.

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ ـ آذار/ مارس ٢٠٠٧: تقارير حقوق الإنسان الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق باستثناء كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، وهو تقدير لمنتدى السياسة العامة.

الاعتقـالات فـي العـراق

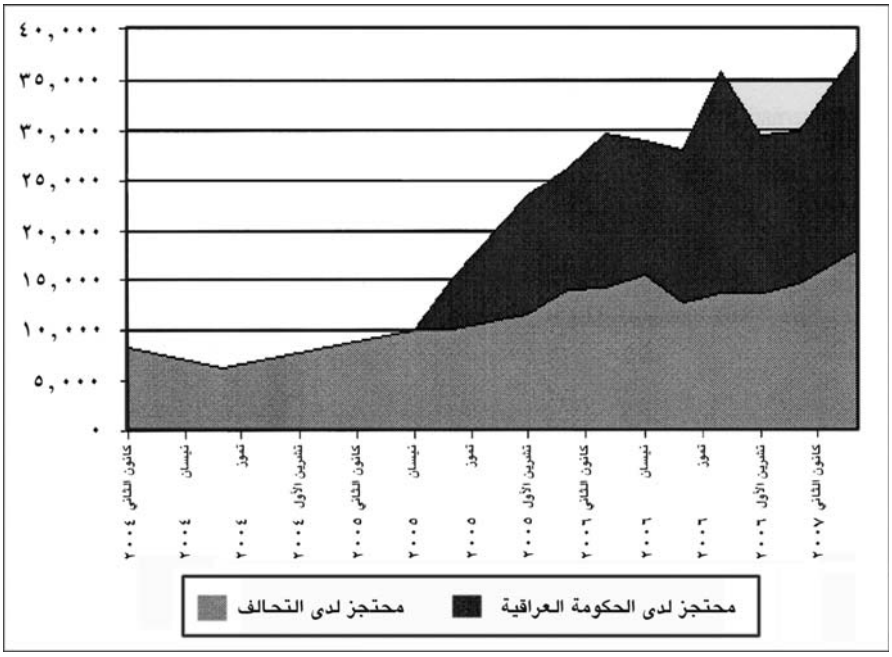

الفصل الخامس

سـوء معاملـة السجنـاء وتعذيبهـم

« . . . ما وجّه من تهم حتى الآن يتعلّق بإساءة المعاملة، وأعتقد أنّ ذلك يختلف عن التعذيب من الناحية التقنية . . . ولن أستخدم كلمة «تعذيب»»

ـ وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد(١)

أساءت قوات التحالف بشكل جرمي معاملة أعداد كبيرة من السجناء العراقيين وعذّبتهم. وعانى المئات من العراقيين هذه المعاملة اللاإنسانية، ولقي بعضهم حتفهم كنتيجة مباشرة لذلك. وقد جرى التعذيب في عدة مواقع في أنحاء العراق، بما في ذلك السجون المركزية مثل أبو غريب، ومراكز التحقيق السرية وعشرات السجون المحلية. ويتزايد ارتكاب جريمة التعذيب في السجون العراقية بمعرفة الولايات المتحدة ومشاركتها.

بداية إساءة المعاملة والتعذيب

في ربيع وصيف عام ٢٠٠٣، عندما اشتد التمرّد العراقي المسلح، شدّدت واشنطن ولندن من أساليبهما العدوانية في الاعتقال والاستجواب. وعلى الرغم من التحقيقات الرسمية التي بيّنت خطورة إساءة معاملة المعتقلين العراقيين(٢)، أرسلت القيادة العليا في بغداد في أواخر الصيف رسائل إلكترونية إلى المحققين في القوات الأمريكية تقول إن التشدّد والحزم قد بدآ، وتطلب منهم «قوائم» بأشد وأقسى طرق التحقيق(٣). وفي الوقت نفسه، أرسل البنتاغون قائد سجن غوانتنامو،

---

(١) US Department of Defense, «Remarks by Secretary of Defense Donald Rumsfeld, Update Briefing,» (4 March 2004).

(٢) «CID Report of Investigation,» Department of the Army, 10th Military Police Detachment, Third Military Police Group, Camp Bucca, Um Qasr, 8 June 2003.

(٣) Josh White, «Documents Tell of Brutal Improvisation by GI's,» *Washington Post*, 3/8/2005. أرسل البريد الإلكتروني الذي يفيد بأنّ الحزم قد بدأ في ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، انظر: Human =

الجنرال جيوفري ميلر، لتقديم المشورة إلى قوات التحالف بشأن أساليب التحقيق الأشدّ قوة[٤]. وقد اقترح ميلر أساليب جديدة، مثل استخدام كلاب الحراسة الشرسة لبثّ الرعب في نفوس السجناء العراة[٥].

وفي خريف ٢٠٠٣، ورداً على اهتمام الرأي العام العالمي المتزايد، أجرت القوات الأمريكية العديد من التحقيقات التي قَدّمَت براهين على إساءة معاملة المعتقلين وتعذيبهم[٦]. كما قدّمَت تقارير الصليب الأحمر السرية دلائل مماثلة[٧]. وقد كتب الجنرال أنطونيو تاغوبا في آذار/ مارس ٢٠٠٤ تقريراً مؤثراً يبيّن فيه أن السجّانين الأمريكيين أَخضَعوا المعتقلين العراقيين لِـ «إساءات إجرامية سادية وقحة وطائشة»[٨]. ويصف التقرير هذه الإساءات بكونها «أفعالاً مشينة وانتهاكات فاضحةً للقانون الدولي»[٩]. ورأى الجنرال تاغوبا أن توصيات الجنرال ميلر لم تكن مناسبة، وأدت إلى استخدام مفرط للقوة خلال عمليات التحقيق[١٠]. وعندما بدأت أخبار (وصور) التعذيب تتسرب إلى العلن، عَزَلَ البنتاغون قائدة الشرطة العسكرية في سجن أبو غريب، الجنرال جانيس كاربنسكي، وعيّن مكانها الجنرال جيوفري ميلر نفسه، وهو القائد الذي يعتبر على نطاق واسع مهندس أسوإ الانتهاكات القانونية.

Rights First, «Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan,» = (Report, February 2006), p. 1.

(٤) زار ميلر العراق بين ٣٠ آب/ أغسطس و٩ أيلول/ سبتمبر مع فريق مكوّن من ٢٠ شخصاً آخرين.

(٥) R. Jeffrey Smith, «General is Said to Have Urged Use of Dogs,» *Washington Post*, 27/5/2004.

(٦) بعد التحقيق الذي أُجري في بوكا في حزيران/ يونيو، أجرى الجنرال دونالد ج. رايدر (في تشرين الثاني/ نوفمبر) تحقيقاً رئيسياً وتلاه تحقيق آخر أجراه العقيد ستيوارت هرنغتون (في كانون الأول/ ديسمبر).

(٧) قدّمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عدداً من التقارير في الأشهر الأولى من الاحتلال. ويرجع أشهرها، وقد تسرّب، إلى شباط/ فبراير ٢٠٠٤، بعد وقت طويل على إهمال أولى التحذيرات إلى المسؤولين الكبار. انظر: International Committee of the Red Cross, «Report of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on the Treatment by the Coalition Forces of Prisoners of War and Other Protected Persons by the Geneva Conventions in Iraq During Arrest, Internment and Interrogation,» (February 2004) [ICRC Report].

(٨) انظر المقالة ١٥-٦ في: «Investigation of the 800th Military Police Brigade,» [Taguba Report] (March 2004), p. 16.

وقد عهد إلى تاغوبا بالتحقيق مع الحراس فقط، لا المحقّقين في الاستخبارات العسكرية أو وكالة الاستخبارات المركزية.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

تفاصيل عن منظومة التعذيب

بيّنت التقارير أفعال السجانين ومحققي التحالف التي تضمنت الضرب والخنق والشنق والتعرية الإجبارية وأشكالاً أخرى من الإذلال، وكذلك التهديد بالكلاب والتعريض الفائق للحرارة العالية أو البرودة المفرطة[١١]. وقد قدمت التقارير تفاصيل أخرى، مثل تغطية الرأس، والحرمان من النوم، والتعليق من الذراعين، والإغراق، والتحرّش الجنسي، وتقليص الطعام والشراب، والحرق، واستخدام الآلات الحادة، والأصوات العالية، والتهديد بالقتل، والضرب بالهراوات والأسلاك المعدنية، وجلسات «الضغط» المطولة، والصدمات الكهربائية وغيرها[١٢]. وقد وَصَفت تقارير البنتاغون أساليب التعذيب بوضوح تام وتفاصيل مؤلمة جداً[١٣].

إن فضائح سجن أبو غريب على مقربة من العاصمة بغداد ـ الذي تديره القوات الأمريكية ـ باتت معروفة في أنحاء العالم. لكن عناصر التحالف مارسوا الاعتداء والتعذيب بحق السجناء في عدد كبير من المواقع الأخرى بما في ذلك:

- السجون المركزية، مثل معسكر كروبر ومعسكر بوكا ومعسكر الشعيبة قرب البصرة (سجن بإشراف بريطاني).
- مواقع التحقيق السرية، مثل معسكر ناما قرب بغداد[١٤]، ومعسكر دياموندباك في مطار الموصل[١٥].
- معسكرات السجون المرتجلة.

---

(١١) من أوائل التقارير التي تقدّم تفاصيل عن أساليب التعذيب: تقرير بوكا، وتقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتقرير تاغوبا. وقد درسنا سبعة تقارير عسكرية واثني عشر تقريراً من منظمات حقوق الإنسان حيث وصفت هذه الأساليب بالتفصيل. وثمة أدلة كثيرة إضافية متاحة في الصحف والمحاكمات العسكرية كما أشير أدناه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) انظر تقرير بوكا، وتقرير تاغوبا، وتقارير الجنرال دونالد رايد، والعقيد ستيوارت هرنغتون، والجنرال بول ميكولاشك، والجنرال جورج فاي، وغيرهم.

(١٤) Human Rights Watch, «No Blood, No Foul,» (July 2006), pp. 6-25, and Eric Schmitt and Carolyn Marshall, «In Secret Unit's 'Black Room', a Grim Portrait of US Abuse,» *New York Times*, 19/3/2006.

(١٥) Human Rights Watch, Ibid., pp. 38-47.

- مراكز الاعتقال العسكرية على مستوى الألوية والفرق.
- قواعد العمليات المتقدّمة، مثل تايغر في القائم[١٦]، ومركوري في الفلوجة[١٧].
- نقاط الاحتجاز[١٨].

وقد شارك مئات الأمريكيين في إساءة معاملة السجناء في العراق وتعذيبهم[١٩]. واشتركت القوات البريطانية بذلك، كما تورطت عناصر هولندية أيضاً[٢٠]. وقد نُشِرَ العديد من القصص عن القوات العسكرية وفِرق الشرطة العسكرية في الصحافة، إضافة إلى التقارير الرسمية والمحاكم العسكرية. وكان كل من سلّطت عليهم الأضواء في فضائح أبو غريب من جنود الاحتياط في الجيش الأمريكي. وهم عناصر في لواء الشرطة العسكرية رقم ٨٠٠. لكن هذا التركيز كان مضللاً.

هناك كوادر من وراء الستار، وهي متورطة أكثر بكثير في ممارسات منهجية مذلة ومهينة بحق السجناء، وهي:

- عناصر الاستخبارات العسكرية،
- عناصر العمليات الخاصة (جوّالة الجيش الأمريكي، وعجول بحر البحرية الأمريكية، والقوات الجوية الخاصة البريطانية وغيرها)،
- وكالة الاستخبارات المركزية وعناصر أخرى من الشرطة (خصوصاً عناصر

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٣٨.

(١٧) Human Rights Watch, «Leadership Failure: Firsthand Accounts of Torture of Iraqi Detainees by the U.S. Army's 82nd Airborne Division,» (September 2005).

وقاعدة العمليات المتقدّمة قاعدة مؤقتة موجودة على مقربة من مسرح العمليات.

(١٨) يذكر تقرير ميكولاشك أنّ نصف الحالات المزعومة عن إساءة المعاملة في الفترة الممتدة حتى حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ وقعت في «نقطة الاعتقال». أي قبل نقل الأشخاص إلى مرافق الاحتجاز. انظر: Josh White and Scott Higham, «Army Calls Abuses 'Aberrations',» *Washington Post*, 23/7/2004.

(١٩) Detainee Abuse and Accountability Project (Human Rights Watch, Human Rights First and the New York University School of Law Center for Human Rights and Global Justice, «By the Numbers,» (April 2006), and American Civil Liberty Union, «Enduring Abuse,» (April 2006).

(٢٠) فيما يبرز مزيد من الأدلة من بريطانيا عن ممارسات الاحتجاز المسيئة، عبّرت اللجنة البرلمانية المشتركة لحقوق الإنسان عن قلقها وطلبت تفسيرات عن «استخدام أساليب الاستجواب اللاإنسانية والمهينة». انظر: Robert Verkaik: «Kidnap and Torture: New Claims of Army War Crimes in Iraq,» *Independent*, 18/5/2007, and «Human Rights in Iraq: A Case to Answer,» *Independent*, 29/5/2007, and «Dutch Military in Iraq Abuse Row,» BBC, 17/11/2006.

من وكالة الاستخبارات الدفاعية، ومكتب التحقيقات الفدرالية، وجهاز المخابرات السرية البريطاني)[٢١].

وفي أبو غريب، كانت المخابرات العسكرية (ووكالة الاستخبارات المركزية) تسيطر على مجموعة مباني الزنزانات ١ أ، و١ ب، حيث كانت تتم عمليات التعذيب[٢٢]. وقد حثت المخابرات العسكرية حراس الشرطة العسكرية على تهيئة الظروف (أي تهيئة المعتقلين بإساءة معاملتهم) من أجل الاستجواب[٢٣]. وكان معسكر ناما السيئ السمعة موقعاً أساسياً آخر للتحقيقات. وتتضمن عناصره: العمليات الخاصة، والمخابرات العسكرية، ووكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إيه)[٢٤]. ومن الجهات الأخرى المتورطة في جريمة التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة ما يلي:

- الكوادر العسكرية الطبية، بمن فيهم الأطباء الذين ساعدوا في تصميم الاستجوابات المسيئة ووافقوا عليها وراقبوها، كما قاموا بتقديم تقارير طبية كاذبة، بما فيها شهادات الوفيات المزورة[٢٥].

- المتعهدون العسكريون الخاصون، ومنهم موظفون في شركات عالمية، مثل تيتان، وسي إيه سي آي، اللتين استُخدمتا للحراسة والترجمة وخدمات

---

(٢١) انظر على سبيل المثال: Schmitt and Marshall, «In Secret Unit's 'Black Room', a Grim Portrait of US Abuse»; Human Rights First, «Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan,» pp. 7 and 9; Peter Beaumont, Martin Bright and Paul Harris, «British Quizzed Iraqis at Torture Jail,» *Observer* (9 May 2004), and David Johnston, «US Inquiry Falters on Civilians Accused of Detainee Abuse,» *International Herald Tribune*, 19/12/2006.

تستشهد معلومات هيومن رايتش ووتش عن معسكر ناما، وهو موقع سري مسيء جداً لاستجواب المسجونين، بقول أحد المشاركين بأنّ معظم الموجودين في المعسكر كانوا من السي آي إيه (C.I.A.) وأفراد القوات الخاصة. انظر: Human Rights Watch, «No Blood, No Foul,» p. 8.

وأفيد أيضاً عن أنّ الإف بي آي (F.B.I.) متورّطة في التحقيقات في معسكر ناما وسواه في العراق (Schmitt and Marshall, Ibid.).

(٢٢) «Investigation of the 800th Military Police Brigade,» [Taguba Report], pp. 18-19.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٨. انظر أيضاً: International Committee of the Red Cross, «Report of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on the Treatment by the Coalition Forces of Prisoners of War and Other Protected Persons by the Geneva Conventions in Iraq During Arrest, Internment and Interrogation,» p. 13.

وثمة نقص شديد في الإبلاغ عن أعمال التحقيق التي جرت فعلياً في أبو غريب.

(٢٤) Human Rights Watch, «No Blood, No Foul,» pp. 6-25.

(٢٥) Steven H. Miles, «Abu Ghraib: Its Legacy for Military Medicine,» *Lancet*, vol. 364 (August 2004), pp. 725-729.

التحقيق[٢٦]. وقد استخدمت سي إيه سي آي بمفردها نصف عدد المحللين والمحققين تقريباً في أبو غريب خلال فترة الفضيحة[٢٧]. وبعض هؤلاء الموظفين عملوا سابقاً في السجون الأمريكية المحلية، ولهم ملفات في إساءة المعاملة الجرمية للسجناء[٢٨].

استمرار التعذيب والتعسف

بدأ العالم يعرف تفاصيل عن فضائح التعذيب في العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وفي خلال فصلي الربيع والصيف، أكد المسؤولون الأمريكيون أن إساءة المعاملة ستتوقف، وأنها ليست سياسة رسمية[٢٩].

لكن إساءة المعاملة والتعذيب استمرا بشكل واضح، وإن ساد الاعتقاد بأن حدة الإساءة قد خفّت في أبو غريب والسجون المركزية الأخرى، إلا أنها بقيت مستمرة في مراكز التحقيق السرية، وقواعد العمليات المتقدّمة والسجون العسكرية المحلية، وخاصة السجون العراقية[٣٠]. لقد استمر ظهور حالات تعذيب خطيرة بشكل دوري، الأمر الذي جعل رئيس مكتب حقوق الإنسان للأمم المتحدة في بغداد، جياني ماغازيني، يصرح للأسوشييتد برس في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أن حالات التعذيب والإعدامات التعسفية «تحصل يومياً»[٣١].

يقدم تقرير لمنظمة العفو الدولية صادر في آذار/مارس ٢٠٠٦ براهين على حصول حالات تعذيب مريعة بعد زمن من الوعود الرسمية بالإصلاح. وفي أحد

---

(٢٦) «Investigation of the 800th Military Police Brigade,» [Taguba Report],
ويذكر التقرير بالاسم أربعة أشخاص من شركتين متعاقدتين متورطين في التعذيب. وتتمتع الشركات المتعاقدة بالحصانة من القانون العسكري ولم يلاحق أي منهم بموجب القانون الأمريكي على هذه الجرائم.

(٢٧) Peter Beaumont, «Abu Ghraib Abuse Firms are Rewarded,» *Observer* (16 January 2005).

(٢٨) Avery Gordon, «D'où viennent les tortionnaires d'Abu Ghraib?,» *Le Monde diplomatique* (novembre 2006), pp. 20-21.

(٢٩) انظر مثلاً: Donald Rumsfeld, Secretary of Defense, Testimony to the Senate Armed Services Committee (7 May 2004), and George W. Bush, President, Speech at the US Army War College, Carlisle, Pennsylvania, 24 May 2004.

(٣٠) للاطلاع على مواقع التحالف سيئة السمعة، انظر: Human Rights Watch, «No Blood, No Foul».
وللاطلاع على إساءة المعاملة العراقية، انظر: Human Rights Watch, «The New Iraq?,» (January 2005), and Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» (March 2006).

(٣١) Alexander G. Higgins, «UN Exec Decries Illegal Iraq Detainees,» Associated Press, 21/4/2006.

الأمثلة، قُدِمَ سبعة جنود أمريكيين إلى محكمة عسكرية في آذار/مارس ٢٠٠٥ بسبب استعمالهم الصدمات الكهربائية ضد المعتقلين العراقيين في موقع قرب بغداد[٣٢]. وفي حالة أخرى، قُدِم خمسة جنود آخرين إلى المحاكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بسبب اللكم والرفس العنيفين للمعتقلين[٣٣]. وقد عرضت منظمة العفو الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ صورة لمعتقل مقيّد على «كرسي تقييد»، في أبو غريب، وهو كرسي قالت السلطات إنّه يستخدم «كعقاب». ومثل هذا الكرسي يشكّل خطراً كبيراً على الصحة وفقاً لمنظمة العفو الدولية، واستخدامه مخالف للقوانين الدولية بوضوح[٣٤]. ولا تزال التقارير المرعبة تتوالى عن مقتل المعتقلين العراقيين.

وجد مسح أجراه البنتاغون في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ أنّ العديد من العسكريين الأمريكيين مستعدون للتغاضي عن تعذيب الموقوفين العراقيين وغير مستعدين للإبلاغ عن الإساءات التي يرتكبها زملاؤهم[٣٥]. وقد كتب الجنرال ديفيد بترايوس، القائد الأعلى للتحالف، رسالة مفتوحة إلى القوات بُعيد ذلك يعبّر فيها عن قلقه بشأن الأدلة الجديدة عن انتشار سلوك إساءة المعاملة[٣٦]. لكن يبقى معرفة إذا كانت رسالة الجنرال التي نشرت على موقع على الإنترنت ترمي إلى تغيير معاملة المحتجزين على الأرض أو أنّها تدبير علاقات عامّة.

المعتقلات السرية تغطي على التعذيب

إن عدم السماح للمعتقلين بالاتصال بالمحامين أو بعائلاتهم أو بالصليب الأحمر يعني أن هناك الآلاف من العراقيين الذين يرزحون تحت رحمة جلاديهم، من دون إشراف مستقل. ويفاقم المنع المطلق لزيارات مجموعات حقوق الإنسان وخبراء الأمم المتحدة من خطورة الوضع، خصوصاً في غياب الرقابة والتحقيق الجنائي العسكري في بعض المواقع المقيدة جداً[٣٧]. كما إن التغطية بعيداً عن الرقابة

---

(٣٢) Amnesty International, Ibid., pp. 28-29.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٥) Thomas E. Ricks and Ann Scott Tyson, «Troops at Odds with Ethics Standards,» *Washington Post*, 5/5/2007.

(٣٦) Thomas E. Ricks, «Gen. Petraeus Warns Against Using Torture,» *Washington Post*, 11/5/2007.

(٣٧) Human Rights Watch, «No Blood, No Foul,» pp. 6-25.

والمحاسبة، خصوصاً في مواقع الميدان، تركت المجال مفتوحاً أمام الضباط والجنود المحاربين الغاضبين لممارسة إساءات خطيرة ضد المعتقلين، كما فعل محققو وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات العسكرية. وفي العديد من مراكز التحقيق الميدانية أيضاً، تورّطت العناصر البريطانية، مثل مختصي التحقيق في القوى الجوية البريطانية الخاصة، في أعمال مسيئة للمعتقلين(٣٨).

وقد كشفت مقابلات هيومن رايتس ووتش مع المحاربين القدامى في الجيش الأمريكي أن الجنود أو الضباط الذين حاولوا الاستفسار أو الاحتجاج أجبروا على الصمت من قبل الضباط الأعلى رتبة أو المحامين العسكريين في مكتب مساعد القاضي العام(٣٩). وطمأن الجنود المتردّدون بأن طرق التحقيق موافق عليها بأوامر عليا، وهي قانونية تماماً(٤٠). بل إن الضباط الذين شككوا بقانونية هذه الممارسات لم يجدوا أجوبة مقنعة من التسلسل القيادي، وقد تم تذكير أحد الضباط بـ «شرف الوحدة» لكي يلتزم بالصمت(٤١). كما كشفت المقابلات التي أجريت أن صلة الجنود العاملين في سجون الاعتقال الخاصة محدودة جداً في العالم الخارجي. وبعضهم لا يعرف أسماء عائلات بعضهم الآخر، وليس لديهم أي اتصال بالمفتشين القانونيين في الجيش(٤٢). وفي معسكر ناما، أكد القادة لعناصر التحقيق أنه لن يكون هناك أية زيارات للصليب الأحمر ولا للمحققين الجنائيين في الجيش(٤٣). وقد بقي المكان سرياً وإن تم تغيير اسمه بشكل دوري(٤٤).

الوفيات في المعتقلات

لقد حصلت وفيات كثيرة في معسكرات الاعتقال الأمريكية والبريطانية في العراق، بما فيها تلك الناتجة من التعذيب وإساءة المعاملة والقتل. وعند مراجعة تقرير «حقوق الإنسان أولاً» (عام ٢٠٠٦) نجد حوادث كثيرة للسجناء الذين فارقوا الحياة في السجون الأمريكية في العراق وأفغانستان. وفي بعض الحالات،

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤.

(٣٩) المصدر نفسه، و Human Rights Watch, «Leadership Failure: Firsthand Accounts of Torture of Iraqi Detainees by the U.S. Army's 82nd Airborne Division».

(٤٠) Human Rights Watch, «No Blood, No Foul,» p. 6.

(٤١) Human Rights Watch, «Leadership Failure: Firsthand Accounts of Torture of Iraqi Detainees by the U.S. Army's 82nd Airborne Division,» p. 17.

(٤٢) Human Rights Watch, «No Blood, No Foul,» p. 8.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٦-١٧.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٧، بما في ذلك الهامش ٤.

تحصل الوفيات بعد إجراء التحقيق بوقت قصير. ويوضح التقرير أن هناك عشرات الوفيات بين السجناء منذ بداية احتلال العراق وحتى عام ٢٠٠٦. ويعزو الجيش معظم الوفيات رسمياً إلى «أسباب طبيعية» أو «أسباب غير معروفة». لكن الأطباء المختصين المستقلين يشكّون في هذه النتائج عندما يأخذون بعين الاعتبار أعمار غالبية المعتقلين وظروف اعتقالهم. وتعتقد منظمة «حقوق الإنسان أولاً» أن نصف الحالات التي تفحصتها يمكن أن تعزى أسبابها إلى القتل، أو المعاملة السيئة، أو التعذيب[٤٥]. أما الحالات في السجون البريطانية، فهي تتضمن أربع وفيات ناتجة من التعذيب أو سوء المعاملة، كما عزت أسبابها منظمة العفو الدولية في أواخر عام ٢٠٠٤[٤٦].

تعود أسباب معظم الوفيات الحاصلة في المعتقلات إلى قتل السجناء في أثناء الاحتجاج على أوضاعهم اللاإنسانية أو الشغب أو محاولات الهروب وغيرها. وفي ظروف كهذه، عادة ما يسارع الحراس إلى استخدام «القوة القاتلة». وتبيّن التقارير الرسمية إطلاق الحراس النار على العشرات من السجناء لتقتل بعضهم وتصيب آخرين[٤٧]. كما يموت السجناء أيضاً نتيجة أفعال تبدو أنها انتقام. وهناك حالتان معروفتان، ارتكب إحداهما جنود أمريكيون، وارتكب الأخرى بريطانيون، رمى فيهما الحراس المسؤولون عن الموقوفين عراقيين من على الجسور أو السدود العالية إلى النهر، ما أدى إلى موتهم غرقاً[٤٨].

استخدم المحققون الأمريكيون في إحدى الحالات التي سجلت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، والتي نشر عنها الكثير، وقدمت إلى المحكمة العسكرية، مقبض المطرقة الثقيلة للضرب خلال استجواب اللواء عبد الحميد مهاوش في قاعدة العمليات تايغر في القائم قرب الحدود السورية[٤٩]. وفي ما بعد، تم نقل

---

(٤٥) Human Rights First, «Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan,» appendix A.

(٤٦) Amnesty International, «United Kingdom Briefing for the Committee Against Torture,» (26 November 2004).

(٤٧) «Investigation of the 800th Military Police Brigade,» [Taguba Report], pp. 27-31, and International Committee of the Red Cross, «Report of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on the Treatment by the Coalition Forces of Prisoners of War and Other Protected Persons by the Geneva Conventions in Iraq During Arrest, Internment and Interrogation,» pp. 18-21.

(٤٨) Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» p. 13 (US Case) and p. 15 (UK Case).

(٤٩) Human Rights First, «Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan,» p. 7.

اللواء إلى «فندق بلاك سميث»، وهو سجن متنقل في الصحراء. وهناك، قام الضابط ويليس ويلشوفر بوضع رأس مهاوش في كيس للنوم، ولفه بأسلاك كهربائية، ثم جلس على صدره، وغطى أنفه وفمه حتى قتله. وفي الحال، أرسل الجيش بياناً يعزو فيه موت مهاوش إلى «أسباب طبيعية»، في حين بيّن تشريح الجثة أن الوفاة حدثت خنقاً نتيجة انقطاع الأكسجين والضغط على الصدر. وكانت هناك كدمات كثيرة، إضافة إلى كسر خمسة أضلاع(٥٠). وقد أظهرت التحقيقات أن أساليب التحقيق الوحشية هذه قد تمت الموافقة عليها من قبل الرائدة جيسيكا فوس. وقد استعملت أكثر من ١٢ مرة مع سجناء آخرين(٥١). وهناك فريق عراقي خفي نظمته وكالة الاستخبارات الأمريكية (السي آي إيه)، يدعى «العقرب» (سكوربيون)، متورط أيضاً في الحادث(٥٢).

وقد ذكرت صحيفة **نيويورك تايمز** في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣ أن ١٦ عنصراً من الجيش الأمريكي تمت إدانتهم بالقتل في الشهر السابق فقط، إضافة إلى عدة جرائم قتل ارتكبت ضد العراقيين في المعتقلات(٥٣). وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، قام ثلاثة جنود أمريكيين بإطلاق النار وقتل ثلاثة معتقلين عراقيين، وذلك بعد السماح لهم بالهروب أولاً من أجل تبرير قتلهم. وقد حوكم أربعة أشخاص بتهمة القتل المتعمد، أحدهم برتبة رقيب، والبقية دونه رتبة. وقد أدين أحدهم وحكم عليه بالسجن لمدة ١٨ عاماً(٥٤). وأبرزت القضية حالات أخرى أشد إيلاماً، فقد أدلى جنود بشهادتهم عن ضابطين كبيرين أعطيا أوامرهما «بقتل كل الذكور في سن الخدمة العسكرية» الذين يصادفونهم. وهذا ما أكده الضابطان نفسهما. وفي هذا السياق، فهم الجنود أنه يجب إعدام المعتقلين بسرعة(٥٥).

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٨.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) Robert F. Worth, «Lawyers for 4 Accused Soldiers Say They Acted on Orders,» *New York Times*, 23/7/2006, p. 10.

(٥٤) Catherine Philip, «US Troops Face Murder Charges,» *Times*, 20/6/2006, and Paul von Zielbauer, «G. I.'s Say Officers Ordered Killing of Young Iraqi Men,» *New York Times*, 3/8/2006, p. A13.

وقد حكم على الجندي الأول كوري كلاغيت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٥٥) Worth, Ibid.,

الضابطان هما: الكابتن جايسن سينكو (Jason A. Sienko) والكولونيل ميشال ستيل (Michael Steele).

التعذيب وإساءة المعاملة من قبل السلطات العراقية

اضطلعت الحكومة العراقية وقوات الأمن تحت سلطة القادة العسكريين الأمريكيين بدور أكبر في الاعتقال والتحقيق، خصوصاً بعد «انتقال السلطة» في منتصف عام ٢٠٠٤. ولقد وَثقت التقارير التعذيب والإفراط في إساءة المعاملة في السجون التي تشرف عليها الحكومة العراقية(٥٦). ويتضمن التعذيب إحراق الجسد، والاعتداء الجنسي، واستخدام الصدمات الكهربائية في مناطق الجسم الحساسة(٥٧).

وقد أوضح تقرير منظمة العفو الدولية في عام ٢٠٠٦ أن تحويل التحقيق إلى السلطات العراقية سيجعل قوات التحالف تبدو «إما متهاونة وإما متورطة في ما ترتكبه قوات الحكومة العراقية»(٥٨). ويبدو أن القادة العسكريين الأمريكيين أرادوا تسليم عمليات التعذيب إلى العراقيين من أجل التنصل من قضايا الممارسات الإجرامية. لكن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن العناصر الأمريكية تكون حاضرة في أثناء التحقيق المسيء في السجون العراقية (وربما يديرون التحقيق).

وقد أخبر لواء عراقي (قائد سابق في القوات الخاصة في وزارة الداخلية) منظمة العفو الدولية أن العناصر الأمريكية تقوم بزيارة سجن الوزارة الرئيسي في ساحة النصر «يومياً»، وأن «الجنود الأمريكيين كانوا يعرفون كل شيء عن التعذيب»(٥٩). كما إن الجهاز الرئيسي للمخابرات العراقية الضالع في التحقيقات يعمل تحت الإشراف المباشر لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية(٦٠). ورداً على التقارير حول التعذيب الذي تمارسه السلطات العراقية بحضور العناصر العسكرية الأمريكية، علق وزير الدفاع، دونالد رامسفيلد، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، أن الجنود الأمريكيين غير ملزمين بالتدخل عندما يشاهدون معاملة لاإنسانية للمعتقلين(٦١). ولما كانت القوات العراقية تعمل عادة بأوامر القيادة الأمريكية، فإنّه لا يمكن اعتبار العناصر الاستخباراتية والعسكرية الأمريكية الشاهدة على التعذيب في السجون العراقية بريئة.

وفي صيف عام ٢٠٠٥، ذكرت صحيفة **الأوبزرفر** أن التمويل الأمريكي

---

(٥٦) انظر مثلاً: Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib».

(٥٧) المصدر نفسه، و Human Rights Watch, «The New Iraq?».

(٥٨) Amnesty International, Ibid., p. 8.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٩.

(٦٠) Ned Parker, «Divided Iraq Has Two Spy Agencies,» *Los Angeles Times*, 15/4/2007.

(٦١) Dana Milbank, «Rumsfeld's War on 'Insurgents',» *Washington Post*, 30/11/2005.

والبريطاني لبناء مقر نظامي لقوات الشرطة العراقية «قد تم تحويله إلى وحدات المغاوير شبه العسكرية، تمارس فيها انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب والقتل»[٦٢]. وفي أواخر عام ٢٠٠٥، برزت أدلة جديدة على أن قوات وزارة الداخلية العراقية تخضع المعتقلين لتعذيب وحشي ومعاملة سيئة في عدد من السجون. أما الوحدات الخاصة للشرطة، التابعة لوزارة الداخلية، التي دربها وسلحها الأمريكيون، فهي الأسوأ والأكثر تمرداً على القانون[٦٣]. وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، وجد في أحد معتقلات وزارة الدخلية في الجادرية في بغداد أكثر من ١٧٠ معتقلاً في أوضاع مروّعة، والعديد منهم تعرض للتعذيب[٦٤]. وفي ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، برز إلى العلن سجن آخر في بغداد، بإشراف وزارة الداخلية، ووجد أن عدداً كبيراً من نزلائه الذين يبلغ عددهم ٦٢٥ معتقلاً بحاجة إلى عناية طبية ماسة نتيجة التعذيب أو سوء المعاملة[٦٥]. وقد أكد السفير الأمريكي في العراق، زلماي خليل زاد، أنه وجد «أكثر من ١٠٠» معتقل في سجن الجادرية، و٢٦ معتقلاً في مواقع اعتقال أخرى، قد تعرضوا للأذى الشديد[٦٦]. وبحسب التقارير الإعلامية، فقد تعرض السجناء للصدمات الكهربائية في جميع الحالات، وبعضهم انتزعت أظافرهم[٦٧]. ولا بد من التذكير بأن هناك المئات من المستشارين الأمريكيين والعسكريين يعملون في وزارة الداخلية، في المكاتب وبرامج التدريب مع قوات الوزارة.

وعلى رغم التقارير السابقة والإعلان عن الإصلاح، لم تتراجع إساءة المعاملة والتعذيب في السجون العراقية. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٧، أخبر مسؤول من الأمم المتحدة في بغداد صحافياً في **واشنطن بوست** عن «روتين المعاملة السيئة والإيذاء»، والضرب الشديد، والتعليق من الأطراف، والصدمات الكهربائية، وتهديد العائلات، والإيذاء بأدوات حادة[٦٨].

---

(٦٢) Peter Beaumont and Martin Bright, «UK Aid Funds Iraqi Torture Units,» *Observer* (3 July 2005).

(٦٣) انظر: Council on Foreign Relations, «Iraq: Militia Groups,» (9 June 2005), and Peter Maass, «The Way of the Commandos,» *New York Times Magazine* (1 May 2005).

(٦٤) Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» p. 4.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٤.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٤.

(٦٧) «Iraqi Detainees Tell of Torture,» BBC, 24/11/2005, and Ellen Knickmeyer, «Abuse Cited in 2nd Jail Operated by Iraqi Ministry,» *Washington Post*, 12/12/2005.

(٦٨) Joshua Partlow, «New Detainees Strain Iraq's Jails,» *Washington Post*, 15/5/2007. =

عدم تقديم المذنبين للعدالة

تملك قوات التحالف الأمريكية حصانة من الملاحقة القضائية بناء على القانون العراقي المدني والجنائي، واستناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦. وبهذا يكون الطريق الوحيد لمقاضاتهم هو عبر المحاكم الوطنية لأعضاء التحالف. وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية هذه الترتيبات القضائية «لا تتوافق مع نزاهة المعايير الدولية»[٦٩].

وقد ردّت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا على التقارير عن إساءة المعاملة واستخدام التعذيب بكثير من التحقيقات الرسمية على مستوى متدنّ وأنكرتا مسؤوليتهما. وقد تم تقديم بعض المذنبين إلى العدالة، وجاءت الأحكام مخففة، ونجا الضباط من مسؤوليتهم[٧٠].

وقد بيّن تقرير حاسم لحقوق الإنسان أن ٦٠٠ عنصر عسكري أمريكي متورطون في تعذيب السجناء في العراق وأفغانستان وغوانتانامو. ولم يطلب منهم سوى ٧٩ عنصراً إلى المحاكمة العسكرية. ويبدو أن ٦٤ عنصراً فقط هم الذين قدموا فعلياً إلى المحاكمة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦[٧١]. وقد تم الحكم على عشرة عناصر فقط بالسجن مدة تزيد على عام. وحتى في الحالات الخطيرة لوفيات المعتقلين، لم يعاقب إلا بضعة عناصر. وكانت معظم الأحكام خفيفة، ومن بين المحكومين كان هناك ضابطة برتبة رائد، وهي أعلى رتبة يتم الحكم عليها[٧٢]. ويؤكد التقرير أن «هناك حصانة ضد أسوإ الانتهاكات، والعقاب على السلوك المشين بسيط ومتأخر جداً، ومع ذلك تبقى الصورة غير كاملة عن حقيقة ما حصل»[٧٣].

وفي محاكمة ضابط الصفّ ويلشوفر، المدان بقتل اللواء مهاوش بكيس للنوم،

= وتبدو إساءة المعاملة خطيرة على وجه الخصوص في مرافق التوقيف التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية.

(٦٩) Amnesty International, «Beyond Abu Ghraib,» p. 15.

(٧٠) Detainee Abuse and Accountability Project (Human Rights Watch, Human Rights First and the New York University School of Law Center for Human Rights and Global Justice), «By the Numbers».

(٧١) المصدر نفسه، ص ٩.

(٧٢) Human Rights First, «Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan,» appendix A.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

خُفف الحكم إلى غرامة قدرها ٦٠٠٠ دولار أمريكي، إضافة إلى تقييد حركته لمدة ٦٠ يوماً بين البيت والقاعدة والكنيسة[٧٤]. وقد أشار الدفاع إلى سياسة إدارة بوش والمسؤولين عن الأوامر، وذلك لتبرير فعلته بأنه كان ينفذ الأوامر[٧٥]. ولم تقدم اتهامات إلى آخرين، ونجا عناصر وكالة الاستخبارات المركزية والوحدات الخاصة الذين كانوا متورطين أيضاً[٧٦].

وكانت المحاسبة القضائية بالنسبة إلى القوات البريطانية في العراق أيضاً هزيلة، فقد قامت عناصر القوات البريطانية بضرب وتعذيب عامل فندقي عراقي، بهاء موسى، حتى الموت. وأخيراً، عندما تم تقديم سبعة عناصر أمام المحكمة العسكرية، جرى تبرئة ستة منهم (وبينهم ضابط برتبة عقيد) وحكم على جندي واحد بالسجن لمدة عام[٧٧].

وعلى رغم أن وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إيه)، والاستخبارات البريطانية، ومكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي)، والقوات الخاصة، والمخابرات العسكرية، جميعها متورطة في جرائم التحقيق التعسفي، إلا أن إدارة التحقيقات الجنائية العسكرية الأمريكية غير مخوّلة استجواب عناصر هذه الجهات[٧٨]. وثمة مزاعم بإجراء تحقيق في جرائم القوات الخاصة من قبل القادة العسكريين ولا تزال الإجراءات المتخذة (إذا كان هناك إجراءات) سرية[٧٩]. وقد حفظت وكالة الاستخبارات المركزية جميع الحالات في ملفات سرية أيضاً. وعلى الرغم من تورط الوكالة المتكرر، لم تقاض وزارة العدل متهماً واحداً من عناصرها[٨٠]. وقد تم تشكيل فريق قضائي في فرجينيا في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، لكنه رفض الاتهامات في معظم الحالات لنقص الأدلة والشهود. وكما عُلّق في أحد تقارير حقوق الإنسان، فإن وقف الإدانة كان بسبب «قلة الفعل»

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٨.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) Verkaik, «Kidnap and Torture: New Claims of Army War Crimes in Iraq».

اعتباراً من أيار/ مايو ٢٠٠٧، بدأت جماعات الحقوق بإعداد ما يقدّر بنحو ٦٠ حالة لصالح العراقيين الذين يدّعون تعرضهم للتعذيب وإساءة المعاملة والاختطاف وأخذ الرهائن وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات البريطانية لقانون حقوق الإنسان.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٩.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) المصدر نفسه، و Johnston, «US Inquiry Falters on Civilians Accused of Detainee Abuse».

و«ضعف المبادرة» في التحقيق، إضافة إلى السرية في عمليات الوكالة[٨١].

وينطبق الأمر نفسه بالنسبة إلى عناصر الاستخبارات العسكرية. وذكرت هيومن رايتس ووتش في تقريرها الصادر في تموز/يوليو ٢٠٠٦ أنه لم ترفع أي دعوى ضد عناصر الاستخبارات العسكرية، أو ضد أي رتبة في هذا السلك[٨٢]، بينما جرت إدانة بعض الضباط في الجيش بتهمة التعذيب والإيذاء. وقد استهدفت المحاكمات الجنود ذوي المرتبة الأدنى، وتم الاستماع إلى أقوالهم في جلسات مغلقة. وجاءت أحكامهم مخففة، مثل تخفيض الراتب أو التأنيب والتوبيخ فقط[٨٣]. وقد ركزت التحقيقات الرسمية كلها على الرتب الصغيرة بين العسكريين المتهمين، ولم تبذل جهود لتقصي مسؤولية القادة في ذلك[٨٤].

حصانة المسؤولين والضباط الكبار

استمر المسؤولون الرسميون الأمريكيون بالادعاء بأن التعذيب وإساءة المعاملة يحدثان في حالات فردية على أيدي بعض «التفاح السيئ». لكن الدلائل الواضحة تبيّن أن المسؤولين الكبار والقادة العسكريين قد رفعوا القيود عن التعذيب وتجاهلوا القانون الدولي، فتركوا المجال مفتوحاً في السجون العراقية. لقد أصدر الرئيس جورج بوش في شباط/فبراير ٢٠٠٢ مذكرة بعدم إلزام القوات الأمريكية باتفاقيات جنيف تجاه المعتقلين في «الحرب على الإرهاب»[٨٥]. واستخدم المستشارون القانونيون للبيت الأبيض تعابير جديدة، مثل: «المقاتلين غير الشرعيين» و«المحتجزين الأمنيين»، بدلاً من «أسرى الحرب»، وذلك لرفع الحماية في القوانين المحلية والدولية عن المعتقلين. وأعاد المستشارون القانونيون للبيت الأبيض تعريف المعنى التقليدي للتعذيب في القانون الدولي. وقد حدّدوا الأفعال التي تعتبرها

---

(٨١) Johnston, Ibid., and Detainee Abuse and Accountability Project (Human Rights Watch, Human Rights First and the New York University School of Law Center for Human Rights and Global Justice, «By the Numbers».

(٨٢) Human Rights Watch, «No Blood, No Foul».

(٨٣) انظر تفاصيل عن الحالات في: Human Rights First, «Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan».

قدّمت حالات القوات الخاصة عدالة أقل كما تظهر حالة المعاملة التي لقيها منادل الجمادي من عجول البحرية (ص ١١-١٢).

(٨٤) Human Rights Watch, «Leadership Failure: Firsthand Accounts of Torture of Iraqi Detainees by the U.S. Army's 82nd Airborne Division,» p. 3.

(٨٥) White House, «Memorandum: Humane Treatment of Al Qaeda and Taliban Detainees,» (7 February 2002), Accessed at Human Rights First.

أمريكا تعذيباً بشكل قلّص من المقاييس التي تنطبق على من يرتكبها[٨٦]. وبالتوازي، أخبر المدّعي العام البريطاني، لورد غولدسميث، القادة الميدانيين البريطانيين في عام ٢٠٠٣ أن التحقيق مع المعتقلين في العراق لا ينضوي تحت معايير قانون حقوق الإنسان في بريطانيا. لذا عليهم استخدام نهج «واقعي» في التعامل مع السجناء[٨٧].

وأصدر القادة العسكريون الأمريكيون الذين يتلقون أوامرهم من واشنطن تعليمات جديدة لتشديد طرق الاستجواب في التحقيق[٨٨]. وتعتبر إساءة المعاملة في العراق جزءاً من عمليات واسعة في العالم بدأت في أفغانستان وغوانتانامو، وقد استمرت في البرنامج الأمريكي «الاستثنائي» والسجون السرية[٨٩].

وعندما كانت تصل أخبار المعلومات عن التعذيب إلى القادة المسؤولين، لم يحاولوا اتخاذ أي إجراءات. وقد تحدث الجنرال تاغوبا عن «الإساءات الإجرامية الطائشة»، لكن الجنرال باربارا فاست، المديرة في الاستخبارات العسكرية الأمريكية، بقيت في منصبها دون عقاب، بل أصبحت قائدة لمركز استخبارات في الجيش، ومدرسة التدريب لعناصر الاستخبارات العسكرية. وبينما حصلت تنحية كبار الضباط، مثل الجنرال جانيس كاربينسكي، قائدة فرقة الحرس في أبو غريب[٩٠]، وعين بدلاً منها الجنرال جيوفري ميلر، القائد المعروف بسوء سيرته في غوانتانامو، كقائد عام لمعتقلات العراق.

ولإبعاد المسؤولية عن المسؤولين الكبار، تحدثت التقارير عن ثغرات في تطبيق السياسة، وأشارت إلى «التدريب الخاطئ»[٩١]، و«الجهل

---

(٨٦) US Department of Justice Office of Legal Counsel: «Memo from Deputy Assistant Attorney General John Yoo to the White House Counsel on Interrogation Methods that Do Not Violate Prohibitions against Torture,» (1 August 2002), and «Memorandum for Alberto R. Gonzales, Counsel to the President,» (1 August 2002).

(٨٧) Verkaik, «Human Rights in Iraq: A Case to Answer».

(٨٨) أصدر الجنرال ريكاردو سانشيز، القائد العام في العراق أمراً واضحاً في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ يقضي بمزيد من التشدّد في الاستجواب. انظر: Seymour Hersh, «Chain of Command,» *New Yorker* (9 May 2004), and James R. Schlesinger [et al.], «Final Report of the Independent Panel to Review DoD Detention Operations,» [Schlesinger Report], (August 2004), p. 9.

(٨٩) Human Rights Watch, «The Road to Abu Ghraib,» (June 2004).

(٩٠) وُبّخت كاربينسكي وأعفيت من القيادة، وأُنزلت رتبتها درجة واحدة لتصبح برتبة عقيد. وكانت الجنرال الوحيدة التي تعاقب على الإطلاق.

(٩١) «Investigation of the 800th Military Police Brigade,» [Taguba Report].

بالقوانين»[٩٢]، و«عدم كفاية الإشراف»[٩٣]، و«التنافس بين المحققين ووحدات الشرطة العسكرية»[٩٤]، وغير ذلك. ويعتبر تقرير شليسنغر العالي المستوى الصادر عن البنتاغون في آب/أغسطس ٢٠٠٤ نموذجاً معتاداً لهذا التعتيم[٩٥]. ومنذ ذلك الوقت، تم امتداح وترقية وتكريم بعض الضباط العسكريين ذوي الرتب العالية والمسؤولين مباشرة عن جرائم التعذيب. كما تم تكريم الجنرال ميلر، المسؤول الأساسي عن عمليات التحقيق الأمريكية في العراق عند إحالته إلى التقاعد. وقد أقيم له حفل في قاعة الأبطال في البنتاغون، حيث استلم ميدالية الخدمات المتميزة، امتناناً لـ «قيادته الاستثنائية للمسؤوليات الكبرى التي كانت على عاتقه»[٩٦].

بحسب قواعد القانون الدولي الخاصة «بمسؤولية القيادة» التي طبقتها الولايات المتحدة وبريطانيا في محاكمات جرائم الحرب العالمية الثانية، يجب محاكمة الضباط والقادة على الانتهاكات الواقعة على القانون الدولي، حتى ولو لم يوعزوا بأوامر مباشرة لهذه الانتهاكات. بناء على ذلك، يجب مساءلة السلطات الأمريكية والبريطانية على أعلى مستوى حول هذه الانتهاكات[٩٧].

خاتمة

تحظر اتفاقية مناهضة التعذيب بوضوح ممارسة أي شكل من أشكال التعذيب. كما يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (عام ١٩٤٨) على ما يلي: «يجب أن لا يتعرض أحد للتعذيب أو المعاملة الوحشية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقابية». كما تكرر مواثيق الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ضمان هذه

---

(٩٢) Human Rights First, «Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan,» pp. 6-7.

(٩٣) انظر على وجه الخصوص: Schlesinger [et al.], «Final Report of the Independent Panel to Review DoD Detention Operations».

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٢ و٧٥.

(٩٥) المصدر نفسه. انظر أيضاً تقرير الجنرال بول ميكولاشك المقدّم في ٢٢ تموز/يوليو إلى مجلس الشيوخ الأمريكي.

(٩٦) Thom Shanker, «General in Abu Ghraib Case Retires After Forced Delay,» *New York Times*, 1/8/2006, p. A13.

تقاعد الجنرال ميلر في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد جرى احتفال التكريم في قاعة الأبطال في البنتاغون.

(٩٧) للاطلاع على بحث شامل للقضية، انظر: Human Rights First, «Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan».

الحماية، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقوانين لاهاي، واتفاقيات جنيف. وقد حاول المسؤولون الكبار الأمريكيون والبريطانيون تقديم حجج قانونية لإضعاف بند الحظر التام على التعذيب. لكن وجهة النظر الإنسانية السائدة تعارض التعذيب في جميع الظروف. وقد كان الجنرال الأمريكي أنطونيو تاغوبا محقاً في استنكاره الأفعال التي حصلت في أبو غريب واعتبارها «انتهاكات جسيمة للقانون الدولي». لذلك، من الواجب أن يقدم للمحاسبة المسؤولون في أعلى المستويات الذين أدت خياراتهم وقراراتهم إلى هذه الأفعال.

الفصل السادس

الهجـوم علـى المـدن

«عندما نحدد هدفاً ما للعدو، فإننا نتوجه نحوه ونستهدفه بكل وسيلة ممكنة. يروق لي أن أتذكر رأي فايكونت سْلم خلال حملة بورما عندما قال: استعمل مطرقة كبيرة لتكسر جوزة. وهذا بالضبط ما سنفعله. سنستخدم العنف والقوة الساحقة عند اللزوم»

ـ اللواء في الجيش الأمريكي تشارلز هـ. سواناك (الابن)[1]

استخدمت قوات التحالف الهجمات العسكرية الشرسة على عدد من المدن العراقية انطلاقاً من اعتبارها «محصنة ومستعصية». لقد كانت هجمات شديدة العدوانية واستُخدم فيها القصف الجوي والبري، وتلاها بطش مسلح جماعي. لقد هَجّروا مئات الآلاف من الناس، وسَبّبوا إصابات كبرى للمدنيين، ودمّروا معظم أحياء المدن.

وقد أدى الهجوم الضاري على الفلوجة في نيسان/ أبريل وتشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٤ إلى احتجاجات غاضبة واسعة. وقد هاجمت قوات التحالف أيضاً النجف بشراسة (نيسان/ أبريل وآب/ أغسطس ٢٠٠٤)، وتلعفر (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، وسامراء (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ وآذار/ مارس ٢٠٠٦)، والقائم (أيار/ مايو وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، والحديثة (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، والرمادي (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ وحزيران/ يونيو وتموز/ يوليو ٢٠٠٦) وبعقوبة (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧). لقد تسببت هذه العمليات العسكرية بالأذى لأكثر من مليوني شخص، وعمقت غضب العراقيين العارم ضد الاحتلال[2]. ولا تزال هذه الهجمات

---

(١) انظر: Charles H. Swannack, Jr., «Special Operational Briefing from Baghdad,» (18 November 2003).

واللواء تشارلز هـ. سواناك (الابن) هو قائد في الفرقة الجوية ٨٢.

(٢) بلغ عدد سكان المدن المسمّاة قبل الهجوم نحو مليوني نسمة. ولا يشمل ذلك الأهداف الحضرية الأخرى، لا سيما ضاحية مدينة الصدر المكتظة في بغداد التي تعرّضت لعدة هجمات، بما في ذلك عملية كبيرة في آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

مستمرة، خصوصاً في محافظتي الأنبار وديالا[٣]، على رغم انتهاكها الفاضح لاتفاقيات جنيف.

إغلاق المدن وفرض حظر تجول مكثف

كمقدمة للهجوم، عادة ما تحيط قوات التحالف المنطقة المستهدفة بأكياس الرمل، والألواح الإسمنتية، والحواجز الأرضية، والأسلاك الشائكة، بحيث تتحول المدن إلى معسكرات سجون. هذه العمليات الأولية تجند الآلاف من العساكر وطائرات الهليكوبتر والآليات المدرعة، فيجري إغلاق المعابر والطرقات، وتقام الحواجز ونقاط التفتيش. لقد بنت القوات المهاجمة في تلعفر سوراً رملياً بارتفاع ٨ أقدام وطول ١٢ ميلاً ليحيط بالمدينة بأكملها[٤].

يسيطر جنود التحالف على جميع التحركات من وإلى داخل المدن وخارجها بما في ذلك من بضائع، ومؤن، ومياه، وأغذية، وأدوية، ومساعدات طارئة بمختلف أنواعها. وتهدف استراتيجية «الإغلاق» هذه إلى عزل المتمرّدين وتهديد المدنيين العاديين بالثمن الباهظ المترتب عليهم من عدم تعاونهم مع قوات الاحتلال. لقد وصف المقدم ناثان ساسامان بصراحة تامة كيفية التعامل في الأشهر الأولى للاحتلال: « أعتقد أننا نستطيع إقناع الناس بأننا هنا من أجل مساعدتهم، بتقديم جرعة كثيفة من الرعب والعنف، والكثير من المال للمشاريع»[٥].

تُخضِع قوات التحالف المواطنين لتفتيش مكثف على الحواجز، حيث تطلب منهم تقديم وثائق تعريف[٦] شخصية خاصة. ويقوم الجنود بتوقيف واعتقال العراقيين على معابر الطرقات (غالباً عشوائياً)، كما يمنعون مرور آخرين بحجة عدم صحة وثائقهم. وقال مواطن من أبو حشمة إلى جريدة **نيويورك تايمز**، احتجاجاً على ما يتحمله الناس من إهانات واضطهاد: «إننا كالعصافير في القفص»[٧].

وفي الفلوجة، وقبل بداية الحصار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، فرضت

---

(٣) Internal Displacement Monitoring Center, «Iraq: A Displacement Crisis,» (30 March 2007), p. 147.

(٤) George W. Bush, «President Discusses War on Terror and Operation Iraqi Freedom,» (Speech, Renaissance Cleveland Hotel, March 2006).

(٥) Dexter Wilkins, «Tough New Tactics by US Tighten Grip on Iraq Towns,» *New York Times*, 7/12/2003. نقلاً عن:

(٦) American Friends Service Committee, «The Price of Forgetting,» (20 January 2005).

(٧) Wilkins, Ibid.

قوات التحالف حظراً مشدداً على التجوال، بما في ذلك تقييد تحركات الناس ضمن المدينة لكل من هم دون الخامسة والأربعين من العمر[٨]. كما فُرض حظر تجوال مشدد مماثل في الرمادي وتلعفر ومدن أخرى. ووفقاً لمعلومات هيئة الأمم المتحدة، تسبب إغلاق الطرق وحظر التجول في الرمادي في ارتفاع الأسعار ونقص في المواد الأساسية في بداية تموز/ يوليو ٢٠٠٦، أي قبل بداية الهجوم على المدينة[٩]. أما في أبو حشمة، فقد أغلقت القوات الأمريكية القرية لمدة ١٥ ساعة يومياً ومنعت المواطنين من الذهاب إلى المسجد للصلاة، وسببت انقطاع سبل العيش والتشرد للكثير من العائلات[١٠]. وبالطبع، فقد اعتادت قوات التحالف أن تطلق النار على أي آلية أو شخص لا يلتزم بنظام حظر التجول[١١].

الإخلاء الإجباري للسكان ووضع الباقين منهم

في التحضير لشنّ الهجوم، تصدر القوات الأمريكية وحلفاؤها تحذيرات لسكان المدينة وتحثهم على مغادرة بيوتهم وإخلاء مناطقهم، بحيث يهرب معظمهم. وهي تصرّ على أن نزوح السكان يقلل من إصابات المدنيين خلال القصف والقتال العنيف. لكن ذلك يعطي القوات مبرراً لشن عمليات عسكرية غاشمة، باعتبار أن الباقين في المدن هم المحاربون ومؤيدوهم. وهكذا تبرّر مناطق إطلاق النار بحرية ضمن المناطق المستهدفة[١٢].

لقد قامت قوات التحالف في تلعفر بتحذير السكان عبر مكبرات الصوت لإخلاء المدينة بعد أن بدأت بقصف حي السراي لإعطائهم العبرة[١٣]. وقد رحل غالبية القاطنين (٨٠ في المئة بحسب ما أعلنه جون برايان، مراسل البي. بي.

---

(٨) United Nations, «Emergency Working Group - Falluja Crisis, «Update Note»,» (11 November 2004).

(٩) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (1 July- 31 August 2006), p. 12.

(١٠) Wilkins, «Tough New Tactics by US Tighten Grip on Iraq Towns».

(١١) انظر على سبيل المثال: B. Dominick, «In Fallujah, US Declares War on Hospitals, Ambulances,» *New Standard* (12 November 2004).

(١٢) وفقاً لدليل الجيش الأمريكي الميداني FM 6-20، فإنّ منطقة إطلاق النار الحرة «منطقة محدّدة مسمّاة يمكن إطلاق أي منظومة أسلحة فيها من دون تنسيق إضافي مع مقرّ القيادة». وقد توسّع المصطلح ليشمل منطقة القتال التي يعتبر فيها كل شخص غير محدّد الهوية محارباً معادياً، أو المناطق التي يستطيع فيها الجنود إطلاق النار على كل من يتحرّك بعد فرض منع التجوّل قبل التحقّق من أنّه معادٍ.

(١٣) Jonathan Finer, «US Forces Chase Ghost Fighters Amid Iraqis,» *Washington Post*, 9/9/2005.

سي. في بغداد)[١٤]، وأخلوا مناطقهم هرباً من القتال الشرس المتوقع. كما قامت قوات التحالف بإسقاط منشورات من الجو فيها تحذير لساكني المدينة من الهجوم المنتظر[١٥].

وجد قسم من الفارين المحظوظين ملجأ عند أقارب لهم خارج المدينة. أما معظم من تبقى، فقد لجأ إلى الضواحي ليواجه ظروفاً معيشية صعبة ونقصاً في الماء والغذاء، وسارع الهلال الأحمر وهيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية الأخرى لإقامة مخيمات لمساعدتهم. لقد تم تهجير أكثر من ٢١٦,٠٠٠ شخص من الفلوجة (كان عدد سكانها حوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة) ليبحثوا عن ملاجئ في المعسكرات المزدحمة خلال أشهر الشتاء، ويعانوا تبعات نقص التزود بالماء والغذاء والعناية الطبية[١٦]. وقد هرب نحو ١٠٠,٠٠٠ شخص من القائم التي يبلغ عدد سكانها ١٥٠,٠٠٠ نسمة بحسب تقديرات جمعية الهلال الأحمر العراقية[١٧]. وفي الرمادي فرّ حوالى ٧٠ في المئة من عدد السكان البالغين ٤٠٠,٠٠٠ نسمة قبل بدء انقضاض الجيش الأمريكي[١٨]. وهذه اللحظات تؤشر إلى بدء أزمة التهجير الجماعي.

في الوقت الذي يهاجر العديد من السكان من مدنهم عند بدء التحذيرات، يبقى عدد آخر لا يستهان به. ويقدر عدد الذين بقوا في الفلوجة بنحو ٥٠,٠٠٠ شخص[١٩]، وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص في الرمادي[٢٠]. وتعتبر قوات التحالف أن الباقين هم من المتمردين ومؤيديهم. لكن الحقيقة أن عدداً كبيراً منهم مدنيون غير مقاتلين. وقد يكون ذلك لأنهم لا يرغبون في هجر بيوتهم أو لا يستطيعون، بمن فيهم الأطفال والمرضى وكبار السن الذين يخافون من ظروف أقسى تنتظرهم إذا ما غادروا مناطقهم التي يعرفونها.

---

(١٤) نقلاً عن: «Iraq to Clear 'Insurgent Town',» BBC, 9/9/2005.

(١٥) Jonathan Finer, «With Death at their Doors, Few Leave Iraqi City,» *Washington Post*, 7/9/ 2005.

(١٦) United Nations, «Emergency Working Group - Falluja Crisis,» (19 December 2004).

(١٧) كما ورد في: «Iraq: Displaced in the West Need More,» United Nations Integrated Regional Information Networks (16 November 2005).

(١٨) Yasin al-Dulaimi and Daud Salman, «Ramadi: Mass Exodus Amid Rising Tensions,» Institute for War and Peace Reporting (15 June 2006).

(١٩) United Nations, «Emergency Working Group - Falluja Crisis, «Update Note»,» (11 November 2004 and 13 November 2004).

(٢٠) al-Dulaimi and Salman, Ibid.

قطع الماء والغذاء والكهرباء

تكرر قوات التحالف قطع المياه عن السكان ضمن المدن المحاصرة، بما فيها الفلوجة وتلعفر وسامراء. وبذلك تسبب الأذى لما لا يقل عن ٧٥٠,٠٠٠ شخص من المدنيين[٢١]. والمعروف أن كثيراً من العائلات لديها مخزون ضئيل من المياه للطوارئ، لكنها لا تستطيع العيش طويلاً عند قطع المورد الأساسي للماء. وتقطع قوات التحالف الكهرباء أيضاً (بحيث تتوقف المضخات والآبار المحلية). كما توقف الغذاء والمساعدات الطبية، في ما يحدث «حالة من الحصار» ويفرض أزمة إنسانية على ما تبقى من السكان.

وبحسب ما ذكرت صحيفة **الواشنطن بوست**[٢٢]، «قطعت» القوات الأمريكية المياه عن تلعفر «ما لا يقل عن ثلاثة أيام» في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤. كما ورد في صحيفة **الإندبندنت** في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ أن «القوات التي تقودها الولايات المتحدة قطعت الماء والكهرباء»[٢٣] عن سامراء. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ أفادت الأمم المتحدة عن أعمال قطع أخرى للضروريات الحيوية في الفلوجة بحيث «أثرت مباشرة في المدنيين (بقي كما نوهنا حوالى ٥٠،٠٠٠ شخص داخل المدينة) وحرمتهم من حاجتهم الضرورية إلى الماء وحقهم الإنساني في أساسيات الحياة»[٢٤]. ولم يكن التزوّد بالضروريات متاحاً ضمن الفلوجة لعدة أيام. كما قطعتها قوات التحالف عن معسكرات المهجرين خارجها، بحسب ما ذكرت الأمم المتحدة[٢٥]. وأفادت الأمم في بداية تموز/ يوليو ٢٠٠٦ أن القوات الأمريكية فرضت «حصاراً كاملاً» على الرطبة «لمدة أربعة أيام»، تبعه حصارات أخرى «متقطعة»[٢٦].

---

(٢١) Daniel O'Huiginn and Alison Klevnas, «Denial of Water to Iraqi Cities,» (Briefing, Cambridge Solidarity with Iraq, November 2004).

(٢٢) Steve Fainaru, «After Recapturing N. Iraqi City, Rebuilding Starts from Scratch,» *Washington Post*, 19/9/2004.

(٢٣) Ken Sengupta, «Onslaught in Samarra Escalates in 'Dress Rehearsal' for Major US Assault on Rebels',» *Independent*, 3/10/2004.

(٢٤) United Nations, «Emergency Working Group - Falluja Crisis, «Update Note»,» (11 November 2004 and 13 November 2004).

(٢٥) كما في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، «The water system remains turned off, and PDS distribution has not resumed in either Falluja or for IDPs in the area».

United Nations, «Emergency Working Group - Falluja Crisis, «Update Note»,» (22 November 2004). انظر:

(٢٦) UNAMI, «Human Rights Report,» p. 12.

وتمارس هذه القوات تلك التكتيكات في الحصار لمعاقبة المواطنين باعتبار أنهم من المؤيدين للمتمردين. وبذلك يتم إجبارهم على هجر المدينة والضغط عليهم لينقلبوا عليهم[٢٧]. وفي بعض الحالات، تمارس قوات التحالف ضغوطات الحصار كوسيلة للمساومة. وفي الرمادي، هدّدت القوات الأمريكية والعراقية مراراً بقطع المياه والكهرباء والهواتف والخدمات الأخرى عن القاطنين إلا إذا سلموا «الإرهابيين»[٢٨]. وبحسب ما ذكر المقدم حسن الميدان، الناطق باسم عملية النجف: «إذا سمحنا بدخول الغذاء والمواد الطبية إلى المدينة فإننا نخدم بذلك المتمردين»[٢٩]، هذا بالرغم من وجود آلاف المدنيين ضمن المنطقة المحاصرة.

وقد أدان هذه الممارسات مقرّر الأمم المتحدة الخاص بالحقّ في الغذاء، جين زيغلر، في تقريره السنوي للجنة حقوق الإنسان الصادر في آذار/ مارس ٢٠٠٥[٣٠]. قال زيغلر في مؤتمر صحافي إن «قوات التحالف المحتلة تستخدم التجويع والحرمان من الماء كسلاح حربي ضد السكان المدنيين،» واعتبر ذلك «انتهاكاً فظيعاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان»[٣١].

اعتقال الصحافيين ومنع التغطية الإعلامية

قبل البدء بتهديدات الحصار الأساسية يمنع قادة قوات التحالف الصحافيين كافة من دخول المدن المستهدفة. كما يحظر على جميع الكوادر الإعلامية غير المرافقة للقوات الأمريكية الاقتراب خلال أوقات المعارك وبعدها بوقت طويل. وأحياناً، يتم منع الصحافيين المرافقين من الوصول. يسمح ذلك لهذه القوات بالتحكم التام بتصوّرات الرأي العام الدولي لما يحدث على أرض المعركة.

قبل بدء عمليات الجيش الأمريكي في النجف في آب/ أغسطس ٢٠٠٤، طوّقت الشرطة العراقية الفندق الذي يقيم فيه الصحافيون وأمرتهم بمغادرة المدينة وهدّدتهم بالاعتقال إذا لم يمتثلوا للأوامر[٣٢]. وبينما ادّعت قوات التحالف أن منع

---

(٢٧) O'Huiginn and Klevnas, «Denial of Water to Iraqi Cities».

(٢٨) Dahr Jamail, «Fallujah Delux,» *ZNet* (15 June 2006).

(٢٩) نقلاً عن: «Aid Required as Displacement Increases in Talafar,» United Nations Integrated Regional Information Networks (14 September 2004).

(٣٠) United Nations, «Report of the Special Rapporteur on the Right to Food, Jean Ziegler, to the Human Rights Commission,» (24 January 2005), Document E/CN.4/2005/47.

(٣١) «UN Food Envoy Says Coalition Breaking Law in Iraq,» Reuters, 14/10/2005.

(٣٢) Adrian Blomfield, «Police Fire at Reporters as US Tanks Roll Up To Shrine,» *Telegraph* (16 August 2004).

الصحافيين من الاقتراب هو من أجل حمايتهم، قالت الشرطة إنها ستصادر جميع الهواتف النقالة وآلات التصوير[٣٣]. لقد منعت القوات الأمريكية في الفلوجة جميع الصحافيين المصرح لهم من دخول المدينة. وذكرت التقارير أن الصحافيين وطواقم التصوير اعتقلوا جميعاً وصودرت معداتهم، من دون أي إيضاح، وتم الإفراج عنهم لاحقاً من دون توجيه أية اتهامات لهم[٣٤].

أدانت منظمة مراسلون بلا حدود، بالإشارة إلى النجف، «التعتيم الكلي غير المقبول على المعلومات»، وأصرت على أن «وجود الصحافيين في المواقع ضروري، حيث ترتكب أسوأ الأعمال الوحشية دوماً في غياب الشهود»[٣٥].

القصف الكثيف

سدّدت قوات التحالف ضربات أرضية وجوية مكثفة إلى المدن، ودمرت آلاف المنازل، والمخازن، والمساجد، والعيادات الطبية، والمدارس. وأدى ذلك من دون شك إلى قتل وإصابة الكثير من المدنيين[٣٦]. والمعروف أن استراتيجية القصف العشوائي الكثيف قبيل الهجمات الأرضية تقلص عدد الإصابات في صفوف التحالف على حساب أرواح المدنيين العراقيين الباقين في المدن.

وقد ذكرت صحيفة **واشنطن بوست** أنه في الفلوجة «تحدث مسؤول عن أوضاع التعتيم ووصف ١٢ ساعة من غارات القوات الأمريكية خلال الليل بطائرات الهليكوبتر وقاذفات القنابل ومدفعية الميدان والمدرعات كـ «عمليات تمهيد». ويستعمل قادة الجيش هذا التعبير كاختصار لعمليات تهيئة أرض المعركة والقتال التي تسقط نقاط القوة عند العدو قبل بداية الهجوم»[٣٧].

وفي الهجوم الثاني على الفلوجة بدأ القصف الجوي في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر، أي اليوم الأول من رمضان ـ الشهر المقدس عند المسلمين ـ واستمر لمدة ثلاثة أسابيع قبل بدء الهجوم في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر. أما في النجف، فقد قصفت القوات البحرية الأمريكية المقبرة المجاورة لمرقد الإمام علي الشهير، إضافة إلى مركز المدينة عبر غارات مكثفة من الطيران والمدرعات. وفي الرمادي، استهلت القوات الأمريكية هجومها بقصف كثيف استهدف محطة الكهرباء ومعامل

(٣٣) «Iraq Evicts Reporters from Najaf,» Associated Press, 16/8/2004.

(٣٤) Reporters Without Borders, Annual Report 2004.

(٣٥) Reporters Without Borders, «New Blackout in Najaf Deplored,» (15 August 2004).

(٣٦) Amnesty International, «Iraq: Civilians under Fire,» (April 2003).

(٣٧) Karl Vick, «Fallujah Strikes Herald Possible Attack,» *Washington Post*, 16/10/2004.

معالجة المياه وأنابيب الشرب. وبالإضافة إلى تدمير المنازل لم تترك أي خدمات أخرى تعمل[٣٨].

وقد دمر قصف القوات الأمريكية مناطق كبيرة من المدن. وأكدت التقارير أن أحياء بأكملها تمت تسويتها بالأرض، وفي مناطق أخرى لم يبق سوى هياكل أبنية. وعلقت صحيفة **إندبندنت** اللندنية: «إن الذين شهدوا القصف الصاروخي للطيران الأمريكي على المجمعات السكنية المزدحمة في مدينة الصدر، ورأوا نتائج المجازر، يتعاملون مع مزاعم «دقة الغارات»... بتشكيك عميق»[٣٩].

تتمّ الغارات الجوية والقصف المدفعي عادة بشكل عشوائي من دون تمييز. وهي، وفق دراسة تقدمت بها «هيئة إحصاء قتلى العراق»، حول أنواع مختلفة من الأسلحة، تبيّن أن القصف الجوي كان المسؤول الرئيسي عن مقتل أكبر عدد من الأطفال[٤٠]. وبالإضافة إلى القصف المكثف والانفجارات الضخمة، هناك دليل واضح على عشوائية الهجمات، وخصوصاً استخدام الأسلحة المؤذية والحارقة في الحملات العنيفة والوحشية[٤١].

الغارات على المدن والقناصة والتفتيش العنيف

بعد القصف العنيف، تداهم قوات التحالف المسلحة المدن بأرتال من الدبابات والآليات المدرعة. كما تطلق قاذفات الدبابات اللهب على المباني لتزيد من دمار المدينة.

ويستولي الجنود على ما تبقى من المباني ويبدأون حملات التفتيش للمنازل التي لم تدمر نهائياً. كما يستخدمون طرقاً عنيفة لدخول المنازل، مثل تفجير المداخل أو تحطيم الجدران بآليات عسكرية[٤٢].

تعتمد القوات الأمريكية بشكل مطرد على القناصة لحماية دوريات جنود المشاة. ويقول قادة الجيش إن الاعتماد على القناصة يحدّد دقة الهدف لتجنب إصابات المدنيين. لكن الحقيقة أن فريق القناصة يصوّب على أي هدف يتحرك في

---

(٣٨) Brian Conley, «Ramadi Becomes Another Fallujah,» Inter Press Service, 5/6/2006.

(٣٩) Sengupta, «Onslaught in Samarra Escalates in «Dress Rehearsal» for Major US Assault on Rebels»».

(٤٠) Iraq Body Count, «A Dossier on Civilian Casualties in Iraq,» (2003-2005).

(٤١) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٤٢) World Health Organization, «Detailed Situation Report in Talafar,» (19 August 2005).

الشارع أو في الملعب وحتى داخل الأبنية. وكل شخص موجود ضمن المدن المحاصرة يعتبر عدواً.

وباستخدام المناظير الليلية وأجهزة التلسكوب المتطورة، يصوّب القناصة نحو أي هدف متحرك. وربما يكون المستهدف مدنياً يائساً يحاول البحث عن لقمة غذاء أو ماء أو إسعافات طبية، أو يكون فاراً من مبنى يتهدم عليه، أو هارباً إلى خارج المدينة. وقد ذكرت صحيفة **الغارديان**، خلال حصار الفلوجة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، أن القناصة الأمريكيين أطلقوا النار على سيارة إسعاف، وسيدة مسنّة تحمل علماً أبيض، ومتطوع كان ينقل مساعدات طبية مشياً(٤٣). وذكرت الأمم المتحدة في تقريرها في آب/ أغسطس ٢٠٠٦ أنّ القناصة أطلقوا الرصاص في حي واحد في الرمادي على ثلاثة عشر مدنياً انتهكوا حظر التجول، فقتلوا ستة أشخاص وأصابوا سبعة منهم(٤٤).

مداهمة المرافق الطبية ومنع المساعدات الإنسانية

استهدفت قوات التحالف الخدمات الطبية خلال الهجوم على المدن. كما صادرت سيارات الإسعاف ودمّرتها، حتى غدت العناية الطبية شبه مستحيلة. وفي الفلوجة «دمرت القوات الأمريكية مستشفى للمدنيين بعد أن شنّت عليه غارات جوية كثيفة، واستولت على المبنى ومنعت استخدام سيارات الإسعاف»(٤٥). ثم اعتقلت الكوادر الطبية وأخرجت المرضى(٤٦). حدث ذلك ثانية عندما بدأت القوات الأمريكية بالتحضير للهجوم على النجف، فقد اقتحمت مشفى الحكيم واتخذته «قاعدة عسكرية لقوات التحالف، ومنعت المدنيين عنه»(٤٧).

وفي صيف عام ٢٠٠٦، خلال الهجوم على الرمادي، استولت قوات التحالف على المشفى العام، وعرّضت المرضى للخطر وحظّرت العناية الطبية فيه(٤٨). وبحسب تقارير الأمم المتحدة، استولى الجنود على المستشفى الرئيسي لأكثر من أسبوع، من ٥

---

(٤٣) Jo Wilding, «Getting Aid Past US Snipers Is Impossible,» *Guardian*, 17/4/2004.

(٤٤) UNAMI, «Human Rights Report,» p. 13.

والحي هو حي «الإسكان الجديدة».

(٤٥) Brian Dominick, «In Fallujah, US Declares War on Hospitals, Ambulances,» *New Standard* (12 November 2004).

(٤٦) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (1 November- 31 December 2005), p. 5.

(٤٧) Scott Baldauf, «The Battle of Najaf,» *Christian Science Monitor* (9 August 2004).

(٤٨) UNAMI, «Human Rights Report,» (1 November- 31 December 2005), p. 5.

تموز/ يوليو حتى ١٣ من الشهر نفسه، وبعد الانسحاب منه تركوا أمامه دورية عسكرية[٤٩]. وفي ما بعد، ذكرت تقارير الأمم المتحدة أن القناصة المتمركزين على سطح مستشفى الرمادي العام والجنود المرابطين في حديقة المشفى أرهبوا المواطنين، الأمر الذي دعاهم إلى تجنب الاقتراب من المستشفى[٥٠]. كما ذكرت التقارير أنه تم «احتلال» مشفى تلعفر من قبل قوات التحالف لمدة ستة أشهر[٥١].

وقد منعت قوات التحالف دخول قوافل المساعدات الإنسانية والطبية إلى المدن. وعرقلت عمل الهيئات الإنسانية التي حاولت تقديم الخدمات الضرورية والمواد والإسعاف للمدنيين[٥٢]. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٦، أعادت القوات الأمريكية في سامراء قوافل مساعدات الهلال الأحمر تاركة المئات من العائلات، بمن فيهم الأطفال، من دون المواد الطبية والحاجات الضرورية[٥٣].

وقد أعلن المسؤول الصحي الرئيسي في النجف، فلاح المعاني، أن الهجمات سببت «كارثة حقيقية» للخدمات الصحية المحلية، حيث «تمنع سيارات الإسعاف من الوصول إلى المصابين». كما قال إن «عاملينا غير قادرين على الوصول إلى المستشفى، ونحن مشلولون تماماً»[٥٤]. نتيجة ذلك، توفي عدد كبير من المصابين، وتضاعفت خطورة إصابات عدد آخر لعدم توفر العناية الصحية. وهذا ما يزيد في تصعيد معدل الوفيات في العراق.

إصابات المدنيين

أدت العمليات العسكرية الأمريكية في المناطق السكانية إلى ارتفاع أعداد القتلى والمصابين. ويقتل الناس نتيجة الانفجارات، وانهيار المباني، والحرائق، وطلقات القناصة، وأسباب عنف كثيرة أخرى. وبينما تدّعي قوات التحالف أن

---

(٤٩) UNAMI, «Human Rights Report,» (1 July-31 August 2006), p. 12.

(٥٠) UNAMI, «Human Rights Report,» (1 November- 31 December 2005), p. 27.

(٥١) UNAMI, «Human Rights Report,» (1 July-31 August 2006), p. 5.

(٥٢) انظر مثلاً: «Medical Need Massive in Fallujah - Red Crescent,» United Nations Integrated Regional Information Networks (10 November 2004).

وأضافت الناطقة باسم جمعية الهلال الأحمر العراقي فردوس العبادي، «لدينا المؤن والأشخاص الراغبون في المساعدة. الناس يموتون بسبب نقص المواد الطبية والغذاء والماء، لكن لا يسعك سوى التفرّج عليهم وهم يموتون لأنّ القوات الأمريكية لا تسمح لك بالدخول».

(٥٣) «Aid Agencies Unable to Enter Samarra,» United Nations Integrated Regional Information Networks (22 March 2006).

(٥٤) نقلاً عن: Chris Shumway, «More Reports of US War Crimes in Najaf as Major Assault Looms,» *New Standard* (11 August 2004).

معظم ضحايا الهجمات هم رجال في سن القتال، تبيّن التقارير الموثوقة أن الكثير من ضحايا العمليات العسكرية هم من المدنيين غير المقاتلين، إن لم تكن غالبيتهم. وقد تحدث تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في عام ٢٠٠٥ عن الموضوع بالقول: «لم تكن الأمم المتحدة قادرة على تحديد هوية ضحايا الهجمات العسكرية، لكن التقارير الواردة من منظمات المجتمع المدني والمصادر الطبية وجهات أخرى أكدت التعرف على نساء وأطفال»(٥٥).

وخلال الأسبوع الأول من الهجوم على الفلوجة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، قال مدير المستشفى العام، رفيع العيساوي، إن أكثر من ٦٠٠ شخص لاقوا حتفهم، معظمهم من النساء والأطفال والمسنّين(٥٦). وفي النجف أيضاً «بلغ العدد الكلي للقتلى ٥٧٠ شخصاً، إضافة إلى ٧٨٥ شخصاً من المصابين. وقد أُخذت هذه الإحصاءات من المشافي المحلية، ولم تتضمن القتلى الذين دفنوا في البيوت أو أماكن أخرى خلال المعارك»(٥٧). وبالاعتماد على إحصاءات رؤساء القبائل والعاملين الطبيين والشهود المحليين، وجدت صحيفة **واشنطن بوست** أن «عملية الستار الحديدي»، وهي هجوم أمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، شملت قصفاً عنيفاً أدى إلى مقتل ٩٧ مدنياً في الحصيبة، و٨٠ إلى ٩٠ شخصاً في القائم، و١٨ طفلاً في الرمادي، والكثير من المدنيين الآخرين في المدن والقرى المختلفة(٥٨).

وأعربت منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى عن قلقها إزاء تزايد أعداد إصابات المدنيين بسبب عمليات القوات الأمريكية العشوائية العنيفة(٥٩). إن الاستخدام المتصاعد للغارات الجوية، والذي تضاعف خمس مرات عام ٢٠٠٥، أدى إلى ازدياد أعداد القتلى من المدنيين في المعارك التي تجري في المدن والمناطق الآهلة بالسكان(٦٠).

---

(٥٥) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (1 September- 31 October 2005).

(٥٦) Abdul-Qader Saadi, «Fallujah Death Toll for Week More than 600,» Associated Press, 12/ 4/2004.

(٥٧) «Cost of Iraq Reconstruction Calculated,» United Nations Integrated Regional Information Networks (8 September 2004).

(٥٨) Ellen Knickmeyer, «US Airstrikes Take Toll on Civilians,» *Washington Post*, 24/12/2005.

(٥٩) انظر مثلاً: Amnesty International, «Iraq: End Bloodshed and Killing of Children,» (1 October 2004).

(٦٠) Knickmeyer, Ibid.

التدمير الهائل

أدى القصف الكثيف إلى دمار شامل في المدن التي تعرضت للهجوم، بما في ذلك المواقع التاريخية والأماكن الدينية، إضافة إلى منشآت الماء والكهرباء وتمديدات الصرف الصحي. لقد قامت القوات تحت القيادة الأمريكية بتفجير وتدمير أعداد كبيرة من المباني، إما كجزء من الهجوم أو انتقاماً من المدنيين الذين لا يقدمون معلومات كافية عن المقاتلين(٦١).

وفي الفلوجة، أدت عملية «غضب الشبح» إلى تدمير المدينة حتى أصبحت أشبه بـ «مدينة الأشباح». وقد أورد مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، وهو منظمة غير حكومية في الفلوجة، أن الهجمات دمرت حوالى ٧٠ في المئة من المباني والبيوت والمخازن(٦٢). أما عن نسبة الدمار الحاصلة في النجف، فقد قال وزير الدولة لشؤون الأمن الوطني، قاسم داوود، في مؤتمر صحافي: «إنها مرعبة، ومن الصعب تحديد من أين نبدأ»(٦٣). وأخبر مسؤولون في النجف مركز أنباء الأمم المتحدة أنه تم «تدمير ٧٢ مخزناً، و٥٠ فندقاً، و٩٠ منزلاً، و٣ مدارس، والعشرات من السيارات في الهجوم»(٦٤). كما وقع «تدمير هائل للمناطق التاريخية في المدينة القديمة، وبعضها يستحيل ترميمه»(٦٥).

وقد أفادت صحيفة **نيويورك تايمز** عن عمليات الهجوم على الرمادي عام ٢٠٠٦ أنه «بدلاً من القتال من أجل مركز المدينة، أو إعادة بنائه» أرادت قوات التحالف «التخلص منه أو من جزء كبير منه على الأقل»(٦٦). وأوردت صحيفة وزارة الدفاع الأمريكية (**ستارز أند سترايبس**) أنه تم تهديم ثمانية مربعات من الأبنية على الأقل. وقد أقر الملازم الأول في القوات البحرية، بن كلاي، الذي شارك في عمليات التدمير في الرمادي: «إننا معتادون على هدم الجدران ودكّ

---

(٦١) انظر مثلاً: Patrick Cockburn, «US Soldiers Bulldoze Farmers' Crops,» *Independent*, 12/10/ 2003.

(٦٢) نقلاً عن: Dahr Jamail and Ali Fadhil, «Rebuilding? Not for Fallujah,» Inter Press Service (25 June 2006).

(٦٣) «Clean-up Process Starts in Najaf Following Fighting,» United Nations Integrated Regional Information Networks (31 August 2004).

(٦٤) «Cost of Iraq Reconstruction Calculated».

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) Dexter Wilkins, «In Ramadi, Fetid Quarters and Unrelenting Battles,» *New York Times*, 5/7/ 2006.

الأبواب والنوافذ، لكن تدمير ما لا يقل عن ثمانية مربعات من المباني أمر جديد علينا»[٦٧].

ومع تعطل الكهرباء والماء والصرف الصحي وتدمير معظم المباني، ستبقى هذه المدن صالحة للسكن بشكل هامشي لزمن طويل، على رغم ما يعلن عن برامج إعادة الإعمار (التي لا تنفذ على مستويات عالية).

العمليات العسكرية «المشتركة» وانتقادات السلطات العراقية

يصف القادة الأمريكيون على نحو متزايد العمليات العسكرية ضد المدن العراقية بأنّها عمليات مشتركة بين القوات الأمريكية والعراقية. ويأتي هذا الوصف ضمن جهودهم لجعل الحصار مقبولاً أكثر للعراقيين والرأي العام العالمي. ويعلن رسمياً أن القوات الأمريكية تشكل «حماية» للقوات العراقية في هجماتها أو أنها عمليات مشتركة. ومع ذلك يقول المراقبون إن القوات الأمريكية هي القائدة دوماً.

في الحقيقة، غالباً ما انتقدت السلطات العراقية وأدانت سلوك قيادة عمليات القوات الأمريكية، بعد أسبوع من المعارك الضارية في آب/ أغسطس ٢٠٠٤، دعا رئيس الوزراء، إبراهيم الجعفري، القوات المتعددة الجنسيات لمغادرة النجف وبقاء القوات العراقية فقط[٦٨]. وقد استقال نائب محافظ مدينة النجف، جودت كاظم نجم القريشي، وتبعه ١٦ عضواً من مجلس المحافظة (من أصل ٣٠ عضواً) احتجاجاً على الهجمات الوحشية[٦٩].

في حالة الفلوجة، ثارت مشاعر الكثيرين والعديد من أعضاء مجلس الحكم العراقي وانتقدوا تلك الهجمات وهددوا بالاستقالة ما لم يوقف الضباط الأمريكيون عملياتهم. واعتبر عدنان الباجه جي، عضو مجلس الحكم العراقي، أن العمليات «غير قانونية وغير مقبولة بتاتاً»[٧٠]. أما غازي الياور، وهو عضو آخر بارز في مجلس الحكم، فقال: «كيف يمكن قوة عظمى مثل الولايات

---

(٦٧) Monte Morin, «US Troops Razing Ramadi Buildings to Renew Security,» *Stars and Stripes* (2 September 2006).

(٦٨) نقلاً عن: Maher Mohammad, «Iraq Urges US Troops to Leave Najaf,» Reuters, 11/8/2004.

(٦٩) «Najaf Officials Quit in Protest,» al-Jazeera, 13/8/2004.

(٧٠) «Iraqi Governing Council Members Denounce US Action,» Radio Free Europe, 9/4/2004.

المتحدة الأمريكية أن تضع نفسها في حالة حرب مقابل مدينة صغيرة مثل الفلوجة؟»[٧١].

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، انتقد رئيس الوزراء، نوري المالكي، في بيان رسمي على التلفاز، الغارات الأمريكية ـ العراقية على مدينة الصدر في بغداد بشدّة، وقال إن عمليات كهذه «تنتهك حقوق المواطنين». وقبل أن يعتذر للشعب العراقي، صرح بأنه «استُخدم في هذه العملية أسلحة غير معقولة لاعتقال شخص، مثل الطائرات»، ووعد بأن ذلك «لن يتكرّر ثانية»[٧٢].

وتدل التصريحات الرسمية على اختلافات جدية بين القادة السياسيين العراقيين والقادة العسكريين الأمريكيين، وكيف لا تملك الحكومة العراقية المنتخبة السيطرة على هذه الهجمات العدوانية. غير أنّ البيانات العراقية الرسمية لم توقف القوات الأمريكية عن تكرار هذه الحملات الشرسة حتى في العاصمة بغداد.

خاتمــة

قبل بداية الهجوم على الفلوجة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كتب الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، إلى الرئيس الأمريكي بوش ورئيس الوزراء البريطاني بلير معبراً عن «اهتمامه الخاص بأمن وحماية المدنيين». وأضاف أن «المعارك تجري في أحياء من المدن المأهولة بالسكان وتشكل خطراً أكيداً على المدنيين...»[٧٣]. بعد ذلك بفترة قصيرة، وخلال حصار الفلوجة، دعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، لويز آربور، إلى إجراء تحقيق في جرائم الحرب المرتكبة[٧٤]. وقد تجاهلت أمريكا وحلفاؤها هذه التحذيرات عن تعريض حياة المواطنين للخطر وجرائم الحرب، واستمرت الهجمات.

يضع القانون الدولي معايير واضحة لسير العمليات الحربية. وتمنع اتفاقيات جنيف الهجمات التي لا تميز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو تحدث تأثيرات

---

(٧١) «Governing Council Blasts Fallujah 'Genocide',» *Financial Times,* 10/4/2004.

(٧٢) نقلاً عن: Qassim Abdul-Zahra, «Iraq PM Criticizes US-Led Attack,» Associated Press, 7/8/2006.

(٧٣) «Kofi Annan's Letter: Fallujah Warning,» BBC, 6/11/2004.

(٧٤) Office of the High Commissioner for Human Rights, «Statement Read by José Luis Dias, Spokesperson, at the Regular Press Briefing Held at the UN Office in Geneva,» 16 November 2004.

غير متناسبة بالمدنيين. لقد انتهكت عمليات قوات التحالف العسكرية هذه القوانين بوضوح من خلال النزوح الجماعي للسكان، والقتل العشوائي للمدنيين، والتدمير الهائل للمساكن والبنية التحتية، بما فيها المواقع الأثرية والأماكن المقدسة. كما انتهكت قوات التحالف مزيداً من أحكام الاتفاقيات من خلال الاستهداف المتعمّد للمشافي، وإيقاف الإعانات الطبية، ومنع المساعدات الإنسانية.

وفي انتهاك آخر لـ «إسلوب الحصار» تم حرمان المدنيين من الغذاء والماء والكهرباء والمعدات الطبية والخدمات الحيوية. وقد أنزلت تلك الممارسات عقوبات جماعية بالعراقيين. وكل ذلك معاً يمثّل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي.

الفصل السابع

قتــل المدنييــن والجرائــم والأعمــال الوحشيــة

«نحن نذهب ونقتل هؤلاء الناس. . . أنا أُعرّف النجاح بأنه متابعة قتل العدو. . .»

ـ أندرو ديل غاوديو، نقيب في قوات المارينز الأمريكية[١]

في حملة الردّ المضاد على التمرّد، وضع قادة التحالف «قواعد اشتباك» متساهلة من أجل ضمان سرعة استخدام القوة وتقليص الإصابات في صفوف عناصرهم. وتسمح هذه القوانين للجنود بإطلاق النار من دون تردد أو قيود في نقاط التفتيش، والحواجز على الطرقات، وفي أثناء مداهمات المنازل والعمليات الأخرى. وقد صَعَّدَ من ازدياد الإصابات أيضاً زيادة استخدام القوى الجوية، الموسومة بالعشوائية. ورأى القادة أن قتل العراقيين ـ غير المقاتلين ـ خلال العمليات العسكرية مؤسف، لكن يصعب تجنبه ولا بد منه. هذا المناخ من العنف المفرط أدى إلى تصاعد حالات القتل والاغتيال والجرائم الوحشية التي ترتكبها قوات التحالف ضد العراقيين المدنيين.

قواعد الاشتباك

تحدد قواعد الاشتباك التي وضعها القادة العسكريون متى وأين وكيف يمكن الكادر العسكري «استعمال القوة»[٢]. وعلى رغم أن قادة الميدان يضعون هذه القوانين، إلا أنها تتطلب موافقة القادة الكبار ـ أو حتى القادة المدنيين ـ عليها. لكن القوانين تترك القرار النهائي في استعمال القوة للجنود في أرض المعركة (أو الطيارين في الجو). ويبقى ذلك مرتبطاً بعلاقة مع إمكانياتهم في السيطرة على النفس، ونقص الخبرة، والاضطراب، والكراهية، والخوف والضغط النفسي.

---

(١) كما ورد في: Dexter Wilkins, «In Ramadi, Fetid Quarters and Unrelenting Battles,» *New York Times*, 5/7/2006.

(٢) انظر الفصل الخامس من دليل قانون العمليات (Operational Law Handbook) الذي وضعه المستشار القانوني للكلية العسكرية.

ونظراً إلى الإصابات الكثيرة بين المدنيين[٣]، انتقدت منظمات حقوق الإنسان قواعد الاشتباك في العراق بشدة. وقد طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش[٤]، واتحاد الحريات المدنية الأمريكي[٥]، ومنظمة العفو الدولية[٦]، وزارة الدفاع بنشر هذه القواعد، لكن الوزارة تحتفظ بها سرياً وتحدّد توزيعها. وردّ الناطق باسم البنتاغون، لورنس ديريتا، في مؤتمر صحافي، في أيار/مايو ٢٠٠٥، حين تم الاستفسار عن صور الفيديو لأحد عناصر القوات البحرية الذي أطلق النار على سجين عراقي جريح في الفلوجة: «نحن لا نناقش قواعد الاشتباك... لكن (الجنود) لهم الحق في الدفاع عن النفس في جميع الأوقات، وهذا مبدأ ثابت في قواعد الاشتباك»[٧].

وقد رأت هيومن رايتس ووتش أن المناخ العدائي «لا يعفي الجيش من التزاماته في استخدام القوة في حالات محددة ومناسبة وعند الضرورة القصوى»[٨]. مع ذلك يبدو أن القواعد متساهلة، وهناك تساهلات أكثر في تطبيقها على الواقع. ويستعمل القادة المحليون حسابات «إجمالي القتل» وطرقاً أخرى لتشجيع التنافس بين الجنود وزيادة «قتل العدو»[٩]. وكانت النتيجة تسارعاً في «تصعيد القوة» من قبل الجنود، وأعداداً كبيرة من الإصابات بين المدنيين.

حواجز الطرق ونقاط التفتيش

منذ بداية الاحتلال، كثيراً ما كان الجنود يطلقون النار عند نقاط التفتيش ويسببون وفيات بلا مبرر[١٠]. أما نقاط التفتيش التي لا يراها السائقون مسبقاً فهي الأخطر ـ تلك الموضوعة فجأة أو مؤقتاً، أو في مكان غير متوقع، أو في الليل،

---

(٣) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(٤) Human Rights Watch, «Hearts and Minds,» (October 2003).

(٥) American Civil Liberty Union, «ACLU to Seek Public Accountability in Haditha Investigations,» (22 June 2006).

(٦) Amnesty International, «Killing of Civilians in Basra and al-Amara,» (14 May 2004).

(٧) US Department of Defense, News Transcript, Defense Department Regular Briefing with Lawrence DiRita, Pentagon Spokesman; and Lieutenant General James T. Conway, Director, Operations, Joint Staff (5 May 2005).

(٨) Human Rights Watch, «Hearts and Minds».

(٩) Borzou Daragahi and Julian E. Barnes, «Officers Allegedly Pushed 'Kill Counts',» *Los Angeles Times*, 3/8/2006.

(١٠) Human Rights Watch: Ibid.; «US Checkpoints Continue to Kill,» (May 2005), and «Joint Letter from Human Rights Watch and the Committee to Protect Journalists to Secretary Rumsfeld,» (17 June 2005).

أو في الطقس السيئ، أو على الطرقات المتعرجة حيث الرؤية مشوشة، وفي هذه الحالة قد تكون قاتلة، إذ لا يرى المدنيون القادمون نقطة التفتيش ويعرفون بوجودها إلا عندما ينهمر وابل الرصاص أو يواجهون نيران أسلحة ثقيلة. وبالنسبة إلى الجنود، تمثل المركبات القادمة تهديداً محتملاً لهم. لذا فهم يطلقون النار عند أي اشتباه.

غالباً ما يقول الجنود إنهم يطلقون النار باتجاه المركبة لتعطيلها. لكن التقارير تبيّن أن التصويب يتم على السائق والركاب مباشرة، إذ يُعتقد (غالباً خطأ) أنهم أشخاص معادون. كان وليد فايع مزبان يقود سيارته مع عائلته في البصرة، في آب/أغسطس ٢٠٠٣، عندما سقط ضحية حاجز على الطريق. كانت الساعة حوالى ٨,٣٠ مساء، والظلام شديداً بسبب انقطاع الكهرباء. وقد دارت السيارة عند التقاطع قريباً من نقطة تفتيش مؤقتة بريطانية، فاشتبه بها الجنود وصرخوا بالإنكليزية «قف». وعندما لم تتوقف السيارة أطلقوا عليها الرصاص من الخلف. لم يكن وليد يفهم اللغة الإنكليزية، وربما لم يسمع الأمر، فتوفي نتيجة إصابته بعدة طلقات[١١].

وقد أثار حادث الصحافية الإيطالية، جوليانا سغرينا، موضوع العنف عند نقاط التفتيش على الملإ، ففي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، بعد مفاوضات المخابرات الإيطالية مع خاطفيها للإفراج عنها، كانت في طريقها إلى مطار بغداد برفقة ضابط عالي المستوى من المخابرات الإيطالية، نيكولا كالباري. وعند اقتراب السيارة من المطار أبلغ السائق الإيطالي القوات الأمريكية بالهاتف لتسمح له بالمرور. لكن فجأة أطلق الجنود الأمريكيون، من حاجز مؤقت، النار من بنادق عيار ٥٠ م.م. على أعلى السيارة، فجرحت سغرينا وقتل كالباري[١٢]. وقد سبب الحادث احتجاجاً كبيراً في إيطاليا، وطالبت الحكومة بالتحقيق في ذلك. وقد تبيّن أن الحاجز المؤقت أقيم يومها لأن السفير الأمريكي، جون نيغروبونتي، كان يتناول العشاء مع الجنرال جورج كيسي، قائد القوات الأمريكية في الحي المجاور[١٣]. وقد اعتذرت السلطات الأمريكية، لكنها لامت السائق الإيطالي لسرعته في القيادة وعدم وقوفه، وعدم إعطائه معلومات كافية عن اتجاه سيره[١٤]. وقال الإيطاليون إن السرعة لم

(١١) Amnesty International, «Killing of Civilians in Basra and al-Amara».

(١٢) «Hostage Recounts US Shooting,» CNN, 6/3/2005.

(١٣) Christopher Dickey, «Reality Checkpoints,» *Newsweek* (11 March 2005).

(١٤) تقرير أمريكي لم يعد سرياً.

تكن تتجاوز ٢٥ ميلاً في الساعة، وإن السائق لم يرَ الحاجز إلا في اللحظة الأخيرة، وقد أعلم السلطات بجميع المعلومات اللازمة[١٥]. وعلى رغم ذلك لم تتخذ أية إجراءات رسمية بشأن التنبيه عن وجود حواجز على الطرقات، وقام القادة الأمريكيون بتبرئة الجنود المتورطين في هذه الحوادث. وقد غطى الإعلام الحادث مطولاً، واستمرت الانتقادات أسابيع. كما إن صحافيين وموظفين إعلاميين آخرين قد قتلوا أو لحقت بهم إصابات في حوادث نقاط التفتيش.

أصدرت هيومن رايتس ووتش بياناً شديد اللهجة ينتقد إطلاق النار على الحواجز، ذكرت فيه أن العديد من المدنيين العراقيين وغيرهم يقتلون بلا مبرر لأن قوات التحالف لا تأخذ الحيطة الكافية[١٦]. وقد حثت منظمات حقوق الإنسان القادة العسكريين على تقليص القتل على الحواجز عن طريق وضع تحذيرات مسبقة ـ إشارات دائمة باللغة العربية، وعوائق تجبر المركبات على تخفيف السرعة (مثل المطبات أو المخروطات المطاطية)، وأضواء براقة وخطوط على الطريق[١٧].

وقد أشار خبراء حقوق الإنسان إلى أن الطلقات التحذيرية غير مجدية وخطيرة أيضاً، لأن السائقين يخطئون أحياناً ويعتبرونها نيراناً عدوة، فيسارعون بالفرار للنجاة. وقد اعتمد القادة الأمريكيون العديد من الاقتراحات، واتخذوا إجراءات أفضل، لكن الجنود نادراً ما يطبقونها[١٨]. واستمر القتل عند نقاط التفتيش، وما زال الإعلام يكتب عنها بانتظام[١٩].

تفتيش المنازل

تقوم قوات التحالف بتفتيش المنازل بشكل دوري بحثاً عن المقاتلين المتمردين والأسلحة المخبأة. وتستخدم هذه القوات عادة العنف المبالغ فيه لمداهمة البيوت ـ إطلاق الرصاص على أقفال الأبواب، ووضع قنبلة أو رمانة يدوية خارج الباب،

---

(١٥) «Italy Disputes US Shooting Account,» CNN, 8/3/2005.

(١٦) Human Rights Watch, «Joint Letter from Human Rights Watch and the Committee to Protect Journalists to Secretary Rumsfeld,» (17 June 2005).

(١٧) Human Rights Watch: «Hearts and Minds,» and «Iraq: Checkpoints Lack Basic Safety Measures,» (17 June 2005).

(١٨) Human Rights Watch, «Joint Letter from Human Rights Watch and the Committee to Protect Journalists to Secretary Rumsfeld».

(١٩) انظر مثلاً: Hillary Brown, «Pregnant Iraqi Woman Shot Near Security Checkpoint,» ABC News, 31/5/2006, and Trudy Rubin, «Hidden Toll: Civilians Killed Accidentally,» *Philadelphia Inquirer* (12 July 2006).

أو هدم الجدران الأمامية بالآليات العسكرية[٢٠]. وخلال الشهرين الأولين من عملية «معاً إلى الأمام» (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، حطمت القوات الأمريكية والعراقية «أكثر من ١١٠٠ باب، و٣٥ نافذة، و١٣٥٠ قفلاً» في بغداد وحدها[٢١].

عادة ما يتم التفتيش في حالة توتر قصوى، إذ يصدر الجنود الأوامر باللغة الإنكليزية التي لا يفهمها أفراد العائلة. ويُداهم الجنود الغرف بزخات نيران البنادق أو قذف قنبلة يدوية[٢٢]. وقد أدى تفتيش منزلين في الحديثة إلى مقتل ١٥ مدنياً[٢٣]. ويعتقد الجنود في بعض الأحيان أن المنزل «منطقة نيران حرة»، وربما يعطي قادتهم الأوامر بأن «يطلقوا النار أولاً ثم يسألون لاحقاً»[٢٤]. هذه الأساليب أدت إلى مقتل العديد من المدنيين، بينهم نساء وأطفال[٢٥].

الدوريات

تطلق قوات التحالف خلال الدوريات النار روتينياً على العراقيين الأبرياء خوفاً من أن يكونوا متمردين. وقال شاهد عراقي في مقابلة مع الإذاعة البريطانية (بي بي سي) إن الدوريات الأمريكية قتلت وأصابت العديد من المدنيين «عرَضاً»[٢٦]. كما ذكر عدة أمثلة. وفي الأنبار «قتل حوالى ١٠٠ شخص بهذه الطريقة خلال العام الفائت»[٢٧]. وبحسب تقديرات الشرطة العراقية في بغداد، قتلت القوات الأمريكية ٣٣ مدنياً غير مسلحين، وجرحت ٤٥ في العاصمة بين ١ أيار/ مايو و١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٥[٢٨].

ونتيجة الخوف المستمر من الكمائن، يبادر الجنود بإطلاق النار أولاً. وفي كل

---

(٢٠) انظر على سبيل المثال: World Health Organization, «Detailed Situation Report in Talafar,» (19 August 2005).

(٢١) Spc. Joshua Ramey, «Together Forward Restores Life to Ameriyah,» Official MNF-I Website (20 September 2006).

(٢٢) Gary Younge, «If Wanton Murder is Essential to the US Campaign in Iraq, It's Time to Leave,» *Guardian*, 26/6/2006.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) Josh White, «Death in Haditha,» *Washington Post*, 6/1/2006.

(٢٥) Richard Whittle, «Rules of Engagement: What Were They at Haditha?,» *Christian Science Monitor* (10 October 2006).

(٢٦) «Iraqi Viewpoint: Iraqis Fear US Troops,» BBC, 1/6/2006.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) Richard Paddock, «Shots in the Heart of Baghdad,» *Los Angeles Times*, 25/7/2005.

قافلة، يقف جندي واحد على سقف سيارة همفي مستعداً لإطلاق النار على أي سيارة تقترب مسافة تقل عن ١٠٠ ياردة. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٥ وصل صلاح جمور إلى بغداد مع أخيه لزيارة عائلته. كان يقود السيارة ولم ير القافلة العسكرية الأمريكية تدخل الطريق العام. وفجأة، انهار خلف المقود لإصابته برصاصة في رأسه. وقال أخوه إنه لم يكن هناك أي تحذير أو إشارة لتخفيف السرعة[٢٩].

إن هذا النوع من الحوادث ليس نادراً في العراق، ويشكو العراقيون من أنهم غالباً ما لا يفهمون الإشارات أو لا يرونها إلا متأخرين بعد أن يكون الرصاص قد بدأ بالانهمار.

يشعر الجنود خلال الدوريات الليلية الراجلة بتوتر أكبر من احتمالات السيارات المفخخة أو القنابل على الطرقات. وفي حالة منع التجول، يوقف الجنود جميع المركبات وهم يصرخون بالإنكليزية، ويطلقون الرصاص التحذيري. لكن غالباً ما لا يراهم السائق في الظلمة، ولا يفهم صياحهم في حال سمعه. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وقع حادث مروع قام بتوثيقه المصور الصحافي كريس هوندروس، إذ أطلقت دورية جنود أمريكية راجلة النار على سيارة قادمة تقلّ عائلة عراقية، صرخ جندي أمريكي «أوقف السيارة!»، وفي الوقت نفسه أطلق جندي آخر رصاصاً تحذيرياً. لكن السيارة لم تقف في الحال. وخلال ثوانٍ انهمرت عليها أمواج من الرصاص حتى توقفت، ثم نُقل ستة أطفال إلى الإسعاف وتوفي الوالدان[٣٠].

السير على الأقدام ليس أكثر أماناً من ركوب السيارة في الليل. وقد سجلت منظمة العفو الدولية حالة شخصين غادرا منزلهما في المجدية وذهبا إلى الشارع ليريا ما حصل بعد أن سمعا طلقات نارية في الليل. بعد دقائق سقطا جثتين هامدتين بسبب إطلاق الرصاص عليهما خطأ من قبل دورية إنكليزية. أصيب أحد الرجلين بسبع طلقات في صدره ومعدته، والآخر بخمس طلقات في ذراعه الأيمن وقدمه اليمنى وصدره وتحت بطنه. وقال الجندي لوالد أحد القتيلين: «أنا متأسف، كان هناك خطأ. إنني أعتذر»، ثم برر فعلته بالقول: «الظلمة لم تسمح بالرؤية، وتسرع أحد أصحابي. إنني متأسف...»[٣١].

---

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) Chris Hondros, «A Shooting after Nightfall,» *Newsday*, 19/1/2005.

(٣١) Amnesty International, «Killing of Civilians in Basra and al-Amara».

الغارات الجوية

تلجأ القوات الأمريكية إلى الغارات الجوية بشكل متزايد لتقليل إصابات جنودها وتقليص المخاطر في العمليات الأرضية. وبحسب إحصائية من مصادر عسكرية، ارتفعت الغارات الجوية خمسة أضعاف من كانون الثاني/ يناير إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥[٣٢]. وتبيّن التقارير الرسمية أن القوات الجوية الأمريكية والبريطانية نفّذت ١٠,٥١٠ «مهمة طيران مساعدة» في عام ٢٠٠٦. وهذا الرقم لا يتضمن جميع أشكال العمليات الجوية الهجومية الأخرى[٣٣].

وفي آذار/ مارس ٢٠٠٧ أفاد البنتاغون عن ٣٢٧ مهمة طيران في أسبوع واحد، أي حوالى ٤٨ مهمة يومياً ـ وهو معدل يزيد ٥٠ في المئة عن العام السابق[٣٤]. وقد تسبّبت كثافة الحرب الجوية في ازدحام الحركة الجوية بحيث جهزت القواعد الجوية الأمريكية في العراق بأنظمة إنارة وتحكّم جديدة تمكّنها من العمل على مدار الساعة[٣٥].

وعلى الرغم من أن القوات الجوية تزعم أنها تستخدم الذخيرة الدقيقة التوجيه تجنباً لإصابة المدنيين، فإنها تصوب الأسلحة الأوتوماتيكية على المنازل والشقق السكنية وتقتل وتجرح روتينياً العديد من المدنيين الأبرياء. وتستخدم الهجمات الجوية أيضاً قنابل تسقط بفعل الجاذبية وصواريخ لا يمكن الزعم بأنها دقيقة. وغالباً ما تكشّط الطائرات الأرض بنيران المدافع الرشاشة ذات العيار الثقيل.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، نفذت قوات التحالف هجمات جوية في محافظة الأنبار، ولم تعلن القوات الأمريكية عن أية إصابات بين المدنيين. لكن صحيفة **واشنطن بوست** ذكرت عن شهود عيان وأطباء أن العديد من المدنيين قتلوا، بمن فيهم الأطفال، نتيجة الهجوم الجوي[٣٦]. وفي الشهر نفسه، نفذت قوات التحالف غارة جوية على القائم ضد «منزلين لإرهابيين من تنظيم القاعدة». وبينما زعمت القوات العسكرية أنها تعمل على أساس عدة مصادر استخباراتية، ذكرت شبكة الأخبار الإقليمية للأمم المتحدة أن «العشرات من المدنيين، من

---

(٣٢) Ellen Knickmeyer and Salih Saif Aldin «US Raid Kills Family North of Baghdad,» *Washington Post*, 4/1/2006.

(٣٣) Nick Turse, «The Secret Air War in Iraq,» *Nation* (11 June 2007).

(٣٤) المعلومات من موقع الإنترنت CENTAF، نقلاً عن: Jeff Nygaard, «The Secret Air Wars in Iraq and Afghanistan,» *Z Magazine* (June 2007), pp. 41-44.

(٣٥) انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

(٣٦) Ellen Knickmeyer, «US Airstrikes Take Toll on Civilians,» *Washington Post*, 24/12/2005.

ضمنهم نساء وأطفال» قتلوا نتيجة الغارة[٣٧]. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، استهدفت الطائرات الحربية مزرعة في بيجي، فقتل تسعة أشخاص أبرياء من عائلة واحدة، بينهم نساء وأطفال[٣٨].

من المعروف أن الجيش الأمريكي لا يقوم بإحصاء وفيات المدنيين نتيجة الهجمات الأمريكية، زاعماً أن «القيام بتقصي أعداد الوفيات الناتجة من الهجمات غير عملي في المناطق الخطرة»[٣٩].

لكن يتضح من التقارير الإخبارية ودراسات معدل الوفيات أن الرقم بات ضخماً. وبحسب دراسة هوبكينز لنسب الوفيات تبيّن أن ١٣ في المئة منها حدثت نتيجة العمليات الجوية لقوات التحالف، أي ما يعادل إجمالي ٧٨,٠٠٠ شخص خلال شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٦[٤٠]. ولا يتردد القادة العسكريون أبداً في إصدار الأوامر بتكرار الهجمات الجوية القاتلة.

جرائم القتل والقتل المتعمد

قليلاً ما اعترف الجنود الأمريكيون بقتل المدنيين العراقيين عمداً في الظروف العادية. ويعزون معظم جرائم القتل إلى «السلوك المهدد» للضحايا. لكن عدداً من الحالات برزت إلى دائرة الضوء حالياً.

لقد وقعت في **الحديثة** حادثة معروفة في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، حيث ساد الهياج في مجموعة من قوات المارينز إثر انفجار قنبلة على ناصية الطريق قتلت واحداً منهم. وفي بداية الأمر، قام قائد المجموعة بقتل خمسة شبان غير مسلحين صادف مرورهم من هناك في تاكسي[٤١]. بعدها أغارت المجموعة على المنازل المجاورة، وأطلقت النار عشوائياً، وقتلت المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال[٤٢]. وقد قتل ٢٤ عراقياً، بينهم عشر نساء وأطفال ورجل مسن مقعد على كرسيه[٤٣]. وزعم الجنود أنهم كانوا يصدّون هجوماً مدبراً من قبل المتمردين،

---

(٣٧) «Civilians Killed Near al-Qaim in Air Strike, Doctors Say,» UN Integrated Regional Information Networks (1 November 2005).

(٣٨) Richard A. Oppel, Jr., and Omar Al-Neami, «US Strike on Home Kills 9 in Family, Iraqi Officials Say,» *New York Times*, 4/1/2006.

(٣٩) Knickmeyer and Saif Aldin «US Raid Kills Family North of Baghdad».

(٤٠) للتعليقات على دراسة هوبكينز انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(٤١) White, «Death in Haditha».

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) Richard Engel, «What Happened in Haditha,» NBC News, 30/5/2006.

وأكد محاميهم أن فعلتهم كانت «استخداماً للقوة القاتلة المبررة»[٤٤]. لكن معظم الدلائل وشهادات المحكمة تشير إلى أن المدنيين كانوا عزّلاً من السلاح، وأن الجنود قتلوا العراقيين بدم بارد، ثم حاولوا التخلص من الأدلة التي تدينهم، ومن ضمنها تسجيلات مكتب القيادة وفيلم مصور من الجو[٤٥]. ومثلما حصل في أبو غريب، وصف المسؤولون الأمريكيون مجزرة الحديثة بأنها حالة فردية من سوء التصرف. لكن الحادث قاد إلى اكتشاف أعمال وحشية أخرى أكدت أنها جزء من عنف منهجي مفرط ومستهتر سائد بين جنود التحالف.

في **المحمودية** وقعت مجزرة أخرى في ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٦ حين كان أربعة جنود في نقطة تفتيش جنوب بغداد يشربون الكحول. ثم غيّروا زيهم العسكري وارتدوا ثياباً مدنية وساروا نحو منزل مجاور تسكنه عائلة الجنابي. تركوا واحداً منهم للحراسة على الباب، ودخل البقية إلى المنزل. فقتلوا الوالدين وابنة في الخامسة من عمرها، ثم اغتصب اثنان منهم الابنة الأكبر، عبير قاسم الجنابي، وعمرها ١٤ عاماً، وقتلاها أيضاً. ووجدت الفتاة عارية وقد احترقت أجزاء من جسدها. ولعلهم أحرقوها لتمويه جريمة الاغتصاب وإخفاء الأدلة[٤٦]. وبحسب التصريحات الرسمية للشرطة الفدرالية، حاول الجنود التحرش بالفتاة قبل أسبوع من الهجوم[٤٧]. وهناك إحدى الحالات التي تورط بها الخبير، جيمس باركر، قدمت للمحاكمة وتلقى المتهم حكماً بالسجن لمدة ٩٠ عاماً. قال باركر للمحكمة: «لكي أعيش هناك، وأبقى على قيد الحياة، أصبحت مشحوناً بالغضب واللؤم. لقد أحببت أصدقائي، ورفاق السلاح وقادتي، لكنني بدأت أكره كل الناس الآخرين في العراق»[٤٨].

و**الإسحاقي** تلت المحمودية بعد ثلاثة أيام، في ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٦. لقد هاجم عناصر من قوات المارينز الأمريكية منزلاً في مزرعة تبعد حوالى ثمانية أميال شمال مدينة بلد، بعد تلقّي معلومات استخبارية عن وجود أحد المتمردين. وقد ساهمت طائرة هليكوبتر حربية بإطلاق نيرانها على المنزل إضافة إلى المهاجمين.

---

(٤٤) David S. Cloud, «Marines Have Excised Evidence on 24 Iraqi Deaths,» *New York Times*, 18/ 8/2006.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) Tim Whitmire «Ex-Soldier Charged with Rape, Murder,» Associated Press, 3/7/2006.

(٤٧) Rick Jervis and Andrea Stone, «Four More Soldiers Accused of Rape, Murder in Iraq,» *USA Today*, 9/7/2007.

(٤٨) نقلاً عن: «Iraq Rape Soldiers given Life Sentence,» *Guardian*, 17/11/2006.

وزعمت بعض البيانات أن نيراناً مضادة كانت تطلق من المنزل الذي داهمته القوات الأمريكية. وتبيّن بحسب تقرير لمركز الشرطة العراقي المشترك، بناء على تقرير تحقيق الشرطة المحلية، أن القوات الأمريكية دخلت المنزل و«جمعت أفراد العائلة في غرفة واحدة وأعدمت ١١ شخصاً، بينهم خمسة أطفال، وأربع نساء ورجلان. ثم فجرت المنزل، وأحرقت ثلاث مركبات وقتلت حيواناتها»[٤٩]. كان بين الذين قتلوا امرأة في الخامسة والسبعين من عمرها ووليد عمره ستة أشهر.

و**الحمدانية** حالة مروعة أخرى حصلت في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، فقد اقتاد فريق من المارينز الأمريكي وجندي بحار رجلاً عراقياً، هاشم إبراهيم عوض، معاقاً وأعزل من السلاح، من بيته إلى منطقة معزولة. ثم قيّدوا يديه وقدميه، وتناوبوا على إطلاق الرصاص عليه[٥٠]. كان الفريق كامناً لأحد المتمردين، وعندما لم يظهر، قرروا قتل أي عراقي آخر عوضاً عنه[٥١]، فدخلوا إلى بيت عوض، وسحبوه خارجاً، وبدأوا بتكرار إطلاق النار على رأسه وصدره. وبعد ذلك رتبوا مسرحية عن قتل أحد المتمردين. وفي ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، اتهم الجنود بالقتل المتعمد، والخطف، والتآمر، والإدلاء بمعلومات كاذبة في التحقيق. وقال أحد المشتركين في العملية، نلسون باكوس، الذي شهد ضد الآخرين في بداية المحاكمة: «لم أصدق أنهم سيرتبون خطة كهذه... لم يكن ثمة أي مبرر لذلك... لقد عرفت أن ما نفعله كان خطأً»[٥٢].

يشير القادة العسكريون والمحاكم بشكل منهجي إلى أن ما حصل في الحديثة والمجازر الأخرى هي حوادث فردية. لكن العدد الضخم من هذه الحوادث يبيّن أن الممارسات الوحشية منهجية وتعكس ثقافة عنف مفرط، غالباً ما يتغاضى القادة عنها.

التغطية على الجرائم

في معظم حالات السلوك الوحشي والقتل، يحاول الجنود المتورطون التغطية

---

(٤٩) Mathew Schofield, «Iraqi Policy Report Details Civilians' Deaths and Hands of US Troops,» *Knight Ridder (McClatchy)* (19 March 2006).

(٥٠) Josh White and Sonya Geis, «8 Troops Charged In Death Of Iraqi,» *Washington Post*, 22/6/ 2006.

(٥١) Carolyn Marshall, «Corpsman Who Failed to Halt Killing of Iraqi Receives Prison Sentence,» *New York Times*, 7/10/2006.

(٥٢) المصدر نفسه. وجد عنصر آخر في المارينز، جون جودكا الثالث، بعد التماس تسوية، مذنباً وحكم عليه بالسجن لمدة ١٨ شهراً في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦. انظر: «Marine Sentenced Over Iraq Civilian Killing,» *Guardian*, 16/11/2006.

على عملياتهم لإخفاء جرائمهم. كما إن القادة العسكريين غالباً ما يتجاهلون الأدلة البينة، ولا يكترثون بمتابعة الحوادث، حتى الخطيرة منها، ويقدمون بيانات تبرئة للمرتكبين. وفي حادثة **الحديثة**، أصدرت قوات المارينز خبراً صحافياً في اليوم التالي، ادعت فيه مقتل العديد من العراقيين بسبب انفجار قام به المتمرّدون، وهي رواية مخالفة تماماً لأقوال الشهود. وعلى الرغم من الإصابات الكثيرة بين العراقيين، لم تقم الإدارة العسكرية بتقصي الموقع، واختارت الاعتماد على تقارير الجنود أنفسهم. واكتشف المحققون في ما بعد اختفاء التقرير الحقيقي والفيديو الذي تم تصويره من الجو. ويبدو أن مرتكبي الجرم أنفسهم أو المتآمرين معهم أخفوا الأدلة أو أتلفوها(٥٣).

بالإضافة إلى ذلك، قدم المتورطون في الحادثة معلومات مضللة للتحقيق(٥٤). وقد بيّن تحقيق أجراه المارينز أن «بعض الضباط أدلوا ببيانات كاذبة لرؤسائهم» في المتابعة المبدئية للحادثة(٥٥). ووجد اللواء إيلدون بارغويل أن هناك «إهمالاً متعمداً» بين ضباط المارينز، و«محاولات لإخفاء الممارسات الإجرامية». ورأى أن الضباط الكبار «تعمدوا تجاهل حوادث السلوك الوحشي لكي يتجنبوا الاستجواب والتحقيق الذي قد ينعكس سلباً عليهم أو على جنودهم»(٥٦).

كما في **المحمودية**، حين حاول الجنود إخفاء الأدلة على اغتصاب الفتاة المراهقة وقتلها وقتل عائلتها(٥٧)، أو في **الحمدانية**، حين وضع الجنود رشاشاً أوتوماتيكياً (AK-47) إلى جانب الرجل الذي قتلوه(٥٨)، استعان مرتكبو مجزرة **الإسحاقي** بالمساندة الجوية لتفجير المنزل. لقد كانوا يأملون في إخفاء جريمتهم تحت الأنقاض(٥٩). في البداية، برّأت القيادة الأمريكية جنودها، وقالت إن ثلاثة مدنيين قتلوا نتيجة تبادل إطلاق النار في عملية عسكرية، وإثر انهيار المنزل في أثناء

---

(٥٣) David S. Cloud, «Inquiry Suggests Marines Excised Files on Killings,» *New York Times*, 18/8/2006.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) Thomas E. Ricks, «Probe Into Iraq Deaths Finds False Reports,» *Washington Post*, 1/6/2006.

(٥٦) ««Simple Failures» and «Disastrous Results»: Excerpts from Army Maj. Gen. Eldon A. Bargewell's Report,» *Washington Post*, 21/4/2007.

(٥٧) «US Military Trial Ordered in Iraq Murder Cases,» Reuters, 19/10/2006.

(٥٨) Sonya Geis, «Hearings Begin for Marines Accused of Killing Iraqi,» *Washington Post*, 31/8/2006.

(٥٩) Schofield, «Iraqi Policy Report Details Civilians' Deaths and Hands of US Troops».

القتال. لذا اعتبر مقتل المدنيين «غير متعمد»، وما قام به الجنود «تطبيقاً لقواعد الاشتباك»[٦٠]. لكن الجيران وزعماء الحي تقدموا بشكوى للشرطة العراقية أكدوا فيها أن الجنود داهموا المنزل قبل انهياره. وقد أعادت الشرطة الاستجواب، باستخدام فريق التحقيق الجنائي المدرب أمريكياً، واستطاعوا تقصي الحقائق من خلال حطام البيت المهدم[٦١]. وبعد تفحص الجثث، والأذرع المقيدة، التي كانت جميعها في غرفة واحدة، وثقوب العيارات النارية في الرؤوس، والرصاصات المتناثرة من السلاح الأمريكي، استنتج المحققون أن الأشخاص قد قتلوا بدم بارد. لقد وجدوا بين الركام ١١ جثة وليس ثلاثاً فقط[٦٢]. وأكّد تشريح الجثث في مستشفى تكريت أنّ كل الضحايا مصابون بطلقات نارية في رؤوسهم[٦٣] وقد عرضت البي. بي. سي. الفيديو المصور بعدسة مصور في الأسوشييتد برس، والذي تم في الموقع بعد حصول الحادث. وهو يشكل دليلاً واضحاً على السلوك الوحشي[٦٤]. لكن القيادة العسكرية الأمريكية رفضت إعادة فتح القضية أو التحقيق فيها مجدداً.

وقد انتقد تقرير رفعته الحكومة الإيطالية في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ اختفاء الأدلة على إطلاق النار أيضاً في قضية مقتل عنصر المخابرات الإيطالي، نيكولا كالباري. كما لم يتم التحفّظ على مكان الحادث من أجل التحقيق. وأتلفت السجلات المدوّنة في ذلك اليوم من ملفات الوحدة العسكرية. بالطبع كان ذلك لعرقلة سير العدالة والتغطية على الجرائم[٦٥].

وفي دراسة أجراها البنتاغون عن الصحة العقلية للجنود في العراق استنتج بأن «أقل من نصف الجنود وعناصر المارينز يمكن أن يبلّغوا عن عضو في الفريق بسبب سلوكه اللاأخلاقي»، مثل عدم إطاعة التعليمات العامة، وانتهاك قوانين الحرب، وإساءة معاملة المدنيين أو قتلهم[٦٦]. ونظراً إلى الإحراج الذي تقع فيه

---

(٦٠) Will Dunham, «Troops Cleared in Iraqi Deaths in Ishaqi,» Reuters, 2/6/2006.

(٦١) Schofield, Ibid.

(٦٢) Ziad Khalaf, «Raid Kills 11, Mostly Women and Children,» Associated Press/Army Times, 15/3/2006.

(٦٣) Schofield, Ibid.

(٦٤) «New «Iraq Massacre» Tape Emerges,» BBC, 2/6/2006.

(٦٥) Fitzroy Sterling, «Still Seeking Answers in US Checkpoint Killing,» Inter Press Service, 24/6/2006.

(٦٦) Multinational Force in Iraq and US Army Medical Command, Final Report: Mental Health Advisory Team IV Operation Iraqi Freedom 05-07 (17 November 2006), p. 42.

السلطات العسكرية الأمريكية من الأعمال الوحشية التي ترتكبها عناصرها، قررت دعم المزاعم الرسمية، وأصرّت على أن الضحايا قتلوا نتيجة للأضرار الجانبية المصاحبة للعمليات العسكرية. هذه التغطيات حجبت الكثير من القضايا عن الإعلام، كما قلصت قوة قرائن الإدانة ضد مرتكبي الجرائم. وقد أسهمت أيضاً في استبعاد قضايا من أساسها وخفضت الكثير من الأحكام على المتهمين.

الإفلات من العقوبة

نادراً ما قام نظام القضاء العسكري باتخاذ العقوبات في قضايا القتل والأعمال الوحشية. ومعظم هذه القضايا لم تصل إلى مرحلة الاتهامات الرسمية. حتى إنه عندما يتم تسليم قضية ما، فإنه يجري صرف النظر عنها في المرحلة الأولى من دراستها إدارياً أو في مرحلة المحكمة العسكرية اللاحقة. أو تسوّى في المرحلتين بتوبيخ أو عقاب خفيف. وهناك القليل جداً من الجرائم التي يدان من ارتكبها بالقتل العمد، حتى ولو كانت الحوادث فاضحة، كما حصل في الحديثة.

في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٦، استعرضت **واشنطن بوست** القضايا العسكرية للجنود خلال الفترة من حزيران/يونيو ٢٠٠٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد خلص التقرير إلى أنه في وقت قتل فيه الآلاف من العراقيين بأيدي الجنود الأمريكيين في ظروف مثيرة للتساؤل، لاحق نظام القضاء العسكري «حفنة قليلة من الحوادث»[٦٧]. ولم ترفع أية دعوى تتعلق بملاحقة قضايا القتل على الحواجز ونقاط التفتيش، ولم يُدَن سوى القليل من الضباط الكبار.

أما القادة العسكريون الذين يقع على عاتقهم اتخاذ قرار بدء التحقيق الجنائي ضد مرتكبي الجرائم، فغالباً ما يهملون التحقيق في مقتل المدنيين العراقيين. وهم يفضلون اعتبار الجرائم حوادث غير مقصودة نتيجة العمليات العسكرية، بحيث تصنف على أنها قضايا إدارية ومن دون عقوبات قضائية. قال المدعي العام السابق للمارينز، غاري سوليس: «أعتقد أن هناك عدداً من القضايا التي لا تصل إلى مرحلة الإبلاغ عنها، وهناك تردّد في متابعة ما يبلّغ عنه بقوة». وأضاف: «كانت هناك ملاحقات قضائية في العراق أقل بكثير مما يتوقع»[٦٨]. ونقلت صحيفة **واشنطن بوست** عن رائد في الجيش قوله: «أعتقد أنه كان هناك العديد من

(٦٧) Josh White, Charles Lane and Julie Tate, «Homicide Charges Rare In Iraq War,» *Washington Post*, 28/8/2006.

(٦٨) «Convictions in US Cases Rare in Iraq,» United Press International, 28/8/2006.

الاشتباكات التي يجب التحقيق فيها بالتأكيد، لكن لا أحد يريد التقصي أو التبليغ عنها. . . هكذا كانت تسير الأمور»[٦٩].

الانتقادات

أثار قتل الجنود الأمريكيين للمدنيين غضباً شديداً بين السكان العراقيين، وسبب شعوراً بالإهانة حرّض على صدور بيانات شديدة اللهجة من المسؤولين العراقيين. وفي تعليق على مجزرة حديثة، قال رئيس الوزراء، نوري المالكي، إنها «غير مقبولة نهائياً». واعتبر أن عنف القوات الأمريكية ضد المدنيين «ظاهرة يومية» في العراق. كما أضاف بحدة أن الجنود الأمريكيين «لا يحترمون الشعب العراقي»[٧٠]. وبعد إعلان التحقيقات الأمريكية عن تبرئة الجنود الذين ارتكبوا فعلة الإسحاقي، كانت ردة فعل الحكومة قوية جداً. قال عدنان الكاظمي، مساعد رئيس الوزراء المالكي، إن الحكومة العراقية تطالب الحكومة الأمريكية بالاعتذار والتعويض على الضحايا في عدد من الحوادث[٧١].

وقد دفع العدد الضئيل من الإدانات الحكومة العراقية إلى التساؤل عن نوعية الحصانة التي يتمتع بها أفراد قوات التحالف منذ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. قال المالكي علناً إن الحصانة المقدمة من المحاكم العراقية «شجعت (الجنود) على ارتكاب الجرائم بدم بارد»[٧٢]. ووافقت وزيرة حقوق الإنسان العراقية، وجدان ميخائيل، على ذلك، وأضافت أن تخلف القيادة الأمريكية عن محاسبة وعقاب الجنود على جرائمهم قد عزّز مناخاً من الحصانة بين الجنود: «يعود أحد الأسباب إلى قرار الأمم المتحدة الذي منح حصانة للقوات المتعددة الجنسيات. فمن دون عقوبات رادعة تقع الانتهاكات. هذا ما يحدث عندما لا يوجد قصاص»[٧٣]. كما أثارت الوزيرة ميخائيل إمكانية أن يطالب العراق مجلس الأمن الدولي بإعادة النظر في حصانة القوات المتعددة الجنسيات[٧٤].

---

(٦٩) نقلاً عن: White, Lane and Tate, Ibid.

(٧٠) Richard A. Oppel, «Iraqi Assails US for Strikes on Civilians,» *New York Times*, 2/6/2006.

(٧١) Brian Brady, «Furious Iraq Demands Apology as US Troops Are Cleared of Massacre,» *Scotland on Sunday* (4 June 2006).

(٧٢) نقلاً عن: Aaron Glantz, «GIs in Iraq Could Be Stripped of Immunity After Rape -Murder Allegations,» OneWorld, 12/7/2006.

(٧٣) Mariam Karouny, «Iraq to Ask UN to End US Immunity after Rape Case,» Reuters, 2/7/ 2006.

(٧٤) المصدر نفسه.

خاتمــة

تدّعي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها أنهم يفعلون كل ما بوسعهم لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين. ومع ذلك ثمة كثير من الحوادث التي تطلق فيها قوات التحالف النار على المدنيين العراقيين وتقتلهم من دون مبرر أو خطر وشيك. وهذا انتهاك واضح للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي العديد من حالات الدوريات، وتفتيش المنازل، وحملات التفجير من دون رحمة، استخدم الجنود القوة المفرطة في ظروف لا مبرر لها. وتبيّن دراسة إحصاء الوفيات بين المدنيين في العراق أن عشرات الآلاف من الأبرياء العراقيين قتلوا بهذه الحوادث منذ بداية الاحتلال(٧٥).

إن القتل المتعمد والأعمال الوحشية هما أقصى أشكال العنف اليومي المميت في العراق. وعندما تعتبر قوات التحالف أن كل رجل في سن الجندية هو مقاتل محتمل، وعندما يؤثر الخوف والغضب في سلوك وتصرفات الجنود، يمكن أن تقع مجازر كالتي حصلت في حديثة وغيرها. وبحسب رأي اللواء الأمريكي، إلدون بارغويل، «تميل جميع مستويات القيادة إلى اعتبار إصابات المدنيين، مهما كانت مرتفعة العدد، روتيناً طبيعياً ينتج من مناورات المتمردين». وختم بأنّ «البيانات التي أدلت بها القيادات (. . .)، تبين في مجملها أن حياة العراقيين المدنيين غير مهمة مثل حياة الأمريكيين، وليست وفياتهم إلا ثمناً لأداء الواجب، وعلى المارينز (تنفيذ مهمتهم) مهما كلّف الأمر»(٧٦).

إن مناخ العنف المفرط والحصانة يمهدان الطريق للقتل، والاغتصاب، والأعمال الوحشية. هذه الأفعال محظورة تماماً في اتفاقيات لاهاي واتفاقيات جنيف، وتعتبر جرائم حرب خطيرة.

---

(٧٥) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(٧٦) نقلاً عن: Josh White, «Report On Haditha Condemns Marines,» *Washington Post*, 21/4/2007.

الفصل الثامن

النــزوح والوفيــات

«. . . سنساعدكم في بناء عراق جديد مزدهر وحر»

ـ رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش[١]

أدى غزو العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى وقوع كثير من الإصابات بين المدنيين، لكنه لم يحدث أزمة إنسانية كبرى، أو يسبب هجرة جماعية للمواطنين. لكن عمليات قوات التحالف ضد المتمردين، بما في ذلك الهجمات الواسعة على مدن مثل الفلوجة والنجف وتلعفر، سبّبت الكثير من الوفيات البشعة، ونزوحاً ضخماً للسكان طال مئات الآلاف من العراقيين[٢]. وتصاعدت حالة البطالة والفقر بحدة نتيجة تدهور وانهيار الدولة أيضاً. ومع بداية عام ٢٠٠٦، زادت حدة الصدامات المذهبية، وأدى العنف المتبادل بين الطوائف إلى ارتفاع نسبة الإصابات والوفيات، إضافة إلى النزوح الجديد المكثف للمواطنين. لم تستطع مؤسسات الإغاثة الدولية مواكبة الأزمة الإنسانية المتصاعدة، وانسحب الكثير من المنظمات غير الحكومية، والعديد من الحكومات التي تساهم بالتمويل تنحّت جانباً. وواجهت هيئات الإغاثة الدولية نفسها مشاكل جدية في التغلّب على الضغوط السياسية، والوصول إلى العراقيين الذين تحدق بهم المخاطر، وجمع الأموال للحالة الطارئة التي تزداد سوءاً[٣].

النزوح

لقد سبب العنف والفقر انتقالاً لا سابق له للسكان في العراق[٤]. في نيسان/

(١) White House, «Remarks by the President in Address to the Nation, The Cross Hall,» (17 March 2003).

(٢) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٣) انظر مثلاً: UNHCR, «Iraq Displacement,» (3 November 2006).

(٤) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (September-October 2006), p. 3.

أبريل ٢٠٠٤ انتقل أكثر من ٤ ملايين عراقي من مناطقهم، أي ١٤ في المئة من مجمل عدد السكان. نزح ١,٩ مليون عراقي داخل العراق، ولجأ أكثر من ٢,٢ مليون إلى دول أخرى[٥]. وتحدثت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين عن «تزايد القلق بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة بوتيرة متسارعة»[٦]. وتتوقع هذه الهيئة ازدياد نسبة النازحين بسبب استمرار تصاعد العنف والصراع الطائفي[٧]. كما توجد أعداد كبيرة من السكان بحاجة ماسة إلى المساعدة والغذاء والمأوى. مع ذلك، يعتبر تجاوب المنظمات الإنسانية العالمية ضعيفاً بسبب التمويل القليل وصعوبة الوصول إلى المواطنين النازحين.

عمليات قوات التحالف

منذ عام ٢٠٠٣، تسببت عمليات قوات التحالف العسكرية في نزوح أعداد ضخمة من العراقيين، خصوصاً بفعل الهجمات الجوية والبرية على المدن. وقد أدت الهجمات على الفلوجة في عام ٢٠٠٤ إلى نزوح أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص[٨]، ونتج من الهجمات على المدن الأخرى نزوح مئات الآلاف من الناس أيضاً. ولم يستطع العديد من العائلات العودة بسبب غياب الأمان، والتهديد العسكري المستمر، ونقص المياه والكهرباء والخدمات الصحية على اختلافها. إضافة إلى أن بيوت الكثيرين وأماكن عملهم مهدمة[٩]. وبحسب تقديرات مشروع الفلوجة لإعادة الإعمار، لا يزال هناك حوالى ٦٥,٠٠٠ نازح من أهل المدينة منذ بداية عام ٢٠٠٦[١٠].

العنف الطائفي

منذ بداية ٢٠٠٦، وبينما كانت العمليات العسكرية المستمرة تدفع الناس إلى

---

(٥) UNHCR, «Statistics on Displaced Iraqis around the World,» (April 2007).

(٦) UNHCR, «Press Briefing by UNHCR Spokesperson Ron Redmond,» (13 October 2006).

(٧) UNHCR, «Iraq: A Humanitarian Crisis that Will Go for Years,» (2 February 2007).

وتتوقّع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن يصل عدد النازحين إلى ما بين ٢,٤ و٢,٧ مليون نسمة في سنة ٢٠٠٧.

(٨) United Nations, «Emergency Working Group - Falluja Crisis, «Update Note»,» (13 November 2004).

(٩) Internal Displacement Monitoring Center/Norwegian Refugee Council, «Iraq: Sectarian Violence, Military Operations Spark New Displacement, as Humanitarian Access Deteriorates,» (23 May 2006).

(١٠) نقلاً عن: «Iraq: Fallujah Situation Improving Slowly,» UN Integrated Regional Information Networks (21 March 2006).

هجر مناطقهم، أصبح العنف الطائفي سبباً رئيسياً للنزوح، خصوصاً في بغداد. وتُقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أن العنف الطائفي أدى إلى نزوح ما لا يقل عن ٧٣٠,٠٠٠ شخص بعد الهجمات على مزاري [الإمامين] العسكريين في سامراء بين شباط/فبراير ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠٠٧[١١]. ويعتبر العراقيون مهددين بسبب انتمائهم الديني أو معتقدهم، وقد هاجمت الميليشيات الطائفية والمجموعات المسلحة الجوامع، والأسواق، والقرى «المعادية». كما يزداد استهداف الأحياء المختلطة بشكل كبير.

الأقليات والمهنيون

إن الأقليات هي الأكثر تعرضاً للخطر. وتفيد التقارير أن الاضطهاد الديني أدى إلى نزوح المسيحيين، والتركمان، والسريان، والصابئة المندائيين، وآخرين. ويعتبر الصابئة المندائيون أقلية قديمة جداً، تقلص عددها من ١٣,٥٠٠ شخص في عام ٢٠٠١ إلى نحو ٤٠٠٠ شخص فقط في عام ٢٠٠٦[١٢]. وغادر البلاد نصف السريان الذين كان يبلغ عددهم ١,٥ مليون شخص في العراق قبل عام ٢٠٠٣. ونزح النصف الباقي إلى «مناطق أكثر أماناً» في زاخو وشمال نينوى[١٣]. والعديد من المسيحيين غادروا إلى سوريا والأردن، والتجأ قسم كبير إلى المناطق الكردية في العراق[١٤].

ويواجه اللاجئون الفلسطينيون في العراق ظروفاً صعبة جداً، وهم يتعرضون للتهديد والهجمات باستمرار. وقد أعلنت مصادر إعلامية فلسطينية في بداية عام ٢٠٠٧ أنه حصل أكثر من ٦٥٥ هجوماً ضد الفلسطينيين، وقُتِلَ ما لا يقل عن ١٨٦ شخصاً[١٥]. ويعيش الفلسطينيون المقيمون في بغداد في حالة خوف وتهديد دائم على حياتهم. وقد عبّروا مراراً عن رغبتهم بالمغادرة في أسرع وقت ممكن[١٦]. لكن لا يستطيع كثير منهم مغادرة العراق لأنهم لا يملكون وثائق سفر[١٧]. وقد

(١١) UNHCR, «Press Briefing by UNHCR Spokesperson Ron Redmond,» (20 March 2007).

(١٢) UNAMI, «Human Rights Report,» p. 13.

(١٣) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (November-December 2006), p. 13.

(١٤) UNAMI, «Human Rights Report,» (September-October 2006), p. 13.

(١٥) UNHCR, «Iraq: UNHCR Deeply Disturbed By Security Forces Raid in Palestinian Area,» (16 March 2007).

(١٦) UNHCR, «UNHCR Appeals to Countries to Provide Humanitarian Solution for Palestinians Fleeing Iraq,» (14 December 2006).

(١٧) UNAMI, «Human Rights Report,» (September-October 2006), p. 14.

أكدت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أن نحو ٨٥٠ فلسطينياً من العراق عالقون في المنطقة الحدودية مع سوريا[١٨]. وهناك مجموعة عددها ٣٦٥ فلسطينياً يعيشون على الحدود، حيث يرفضون العودة إلى العراق، وترفض السلطات السورية إدخالهم إلى أراضيها[١٩]. إن الدول المجاورة مثل الأردن، والكويت، والسعودية، وسوريا، لا تسمح للفلسطينيين الراغبين بالمغادرة بالعبور إليها[٢٠]. وليس لديهم أية إمكانية للعودة اليوم إلى الأراضي الفلسطينية. بقي الآن في العراق قرابة ١٥,٠٠٠ فلسطيني فقط، من أصل ٣٤,٠٠٠ سابقاً[٢١].

استُهدف العديد من المهنيين بسبب عملهم. ويشمل ذلك الأكاديميين، والمدرّسين، وأساتذة الجامعات، والأطباء، والصحافيين، والسياسيين، والمحامين، والقضاة[٢٢]. هناك الكثير منهم تعرضوا للاعتقال، أو الاختطاف، أو قتلوا، أو اضطروا إلى الهرب لحماية أنفسهم وعائلاتهم. وبحسب مصادر وزارة الصحة العراقية، قتل مئة وطبيبان، و١٦٤ ممرضاً بين نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وأيار/مايو ٢٠٠٦، واختُطِف ٢٥٠ طبيباً عراقياً بين منتصف عام ٢٠٠٤ ومنتصف عام ٢٠٠٦[٢٣]. وبحسب «مؤشّر العراق» (Iraq Index) الصادر عن معهد بروكينغز، قتل نحو ٢٠٠٠ طبيب عراقي، وغادر نحو ١٢,٠٠٠ طبيب البلاد، وذلك من آذار/مارس ٢٠٠٣ وحتى آذار/مارس ٢٠٠٧[٢٤]. وقد أحدث العنف الموجّه نحو المهنيين تأثيراً واسعاً على أنظمة التعليم والقضاء والرعاية الصحية في البلاد.

النازحون داخل البلاد

قُدِّرَ عدد العراقيين الذين هربوا من بيوتهم إلى مناطق أخرى في العراق بنحو ٧٣٠,٠٠٠ شخص نتيجة التفجيرات التي حصلت في سامراء في آذار/مارس ٢٠٠٧. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أن وتيرة النزوح قد

(١٨) UNHCR, «Iraq: UNHCR Deeply Disturbed By Security Forces Raid in Palestinian Area».

(١٩) UNHCR, «Palestinians in Iraq: More Fleeing, Statement by Jennifer Pagonis,» (30 January 2007).

(٢٠) Human Rights Watch, «Nowhere to Flee: The Perilous Situation of Palestinians in Iraq,» (September 2006).

(٢١) UNHCR, «UNHCR Appeals to Countries to Provide Humanitarian Solution for Palestinians Fleeing Iraq».

(٢٢) UNAMI, «Human Rights Report».

(٢٣) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (May-June 2006), p. 6.

(٢٤) Brookings Institutions, «Iraq Index,» (19 March 2007), p. 40.

تزايدت لتصل إلى ٥٠,٠٠٠ شخص في الشهر[٢٥].

سعى معظم هؤلاء «النازحين داخلياً» إلى ملجإ عند الأقارب، أو في الجوامع، أو المباني العامة الفارغة، أو الخيام[٢٦]. ونظراً لمحدودية الحصول على الغذاء، والخدمات الصحية، والتعليم، والتوظيف، يعيش النازحون في ظروف سيئة جداً[٢٧]. وتعتبر المباني العامة بصورة خاصة غير صحية، وغالباً ما تكون مزدحمة، تفتقد المياه النظيفة، والتمديدات الصحية المناسبة، والخدمات الأساسية في ظروف تفضي إلى الأوبئة المعدية[٢٨]. بالإضافة إلى ذلك، يبقى المقيمون مهدّدين بالطرد باستمرار، ومن دون تأمين مأوى بديل لهم. أما النازحون في الخيام، فعليهم الاختيار بين المناطق البعيدة عن نشاطات الميليشيات والعمليات العسكرية أو المجازفة بأخطار المواقع القريبة من التعليم والخدمات الصحية.

وتقوم العائلات والمعارف بمساعدة أقاربهم النازحين داخلياً، ويتقاسمون موادهم المحدودة معهم. لكن بحسب مصادر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين خلق ذلك الوضع «تصاعداً في التوتر بين العائلات بسبب ندرة الموارد»[٢٩].

وتواجه المنظمات الإنسانية صعوبات جمة في مساعدة النازحين داخل العراق. وتدار معظم عمليات الأمم المتحدة من عمّان أو الكويت. وقد حال الافتقار إلى الأمن والقيود العسكرية المفروضة دون الوصول إلى من يحتاج إلى المساعدة والحماية. ورفضت قوات التحالف السماح لمجموعات المساندة المحلية بالوصول إلى تجمعات النازحين[٣٠]. كما إن العاملين في الحقل الإنساني وقعوا ضحايا تهديد المليشيات بسبب مساعدتهم عائلات نازحة تنتمي إلى مذاهب دينية أخرى[٣١].

اللاجئون في الدول المجاورة

بالإضافة إلى ١,٩ مليون نازح داخل العراق، لجأ أكثر من ٢,٢ مليون عراقي

---

(٢٥) UNHCR, «Press Briefing by UNHCR Spokesperson Ron Redmond,» (20 March 2007).

(٢٦) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (July-August 2006), p. 13.

(٢٧) International Medical Corps, «Iraqis on the Move: Sectarian Displacement in Baghdad,» (January 2007).

(٢٨) Internal Displacement Monitoring Center/Norwegian Refugee Council, «Iraq: Sectarian Violence, Military Operations Spark New Displacement, as Humanitarian Access Deteriorates».

(٢٩) UNHCR, «Briefing Notes,» (3 November 2006).

(٣٠) Internal Displacement Monitoring Center/Norwegian Refugee Council, Ibid.

(٣١) UNAMI, «Human Rights Report,» (July-August 2006).

إلى دول أخرى؛ لجأ عبر الحدود إلى سوريا ما لا يقل عن ١,٢ مليون عراقي، و٧٥٠,٠٠٠ عراقي إلى الأردن. بالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ لاجئ عراقي في مصر، و٥٤,٠٠٠ في إيران، و٤٠,٠٠٠ في لبنان، و١٠,٠٠٠ في تركيا، ونحو ٢٠٠,٠٠٠ في منطقة الخليج، وحوالى ٢٠٠,٠٠٠ اتجهوا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية ونيوزيلندا(٣٢). وتبيّن تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أن طلبات اللجوء للعراقيين في الدول الصناعية ارتفعت بنسبة ٧٧ في المئة في عام ٢٠٠٦(٣٣).

ويزداد التوتر في الدول المجاورة لأن الأعداد المتزايدة للاجئين تربك الخدمات العامة، فقد أصدرت السلطات السورية قراراً بتشديد القيود على اللاجئين العراقيين، إذ لم تعد العناية الصحية مجانية، كما تقلصت تأشيرة الدخول من ستة أشهر إلى ثلاثة، وأصبح على اللاجئ مغادرة القطر والعودة لتجديد التأشيرة(٣٤). أما لبنان، فقد أغلق حدوده أمام اللاجئين العراقيين، وزادت السلطات اللبنانية من احتجاز الوافدين غير القانونيين، بحيث أجبرت اللاجئين على الاختيار بين السجن أو الترحيل(٣٥).

وفي الأردن، شددت السلطات قوانين الهجرة، تحسباً من عدم استقرار الأوضاع لديها، وطالبت العراقيين بحيازة نوع جديد من جوازات السفر(٣٦). هذه الإجراءات زادت من عدم شعور العراقيين بالأمان في الأردن، وبخاصة أن عمّان أغلقت حدودها في وجه الشبان اليافعين، مجبرة العائلات على الانفصال بعضها عن بعض(٣٧). كما منعت دخول الأطفال العراقيين إلى المدارس الحكومية(٣٨). كذلك ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أن موظفي الحدود يمنحون أحياناً تأشيرة عبور مؤقتة، تنتهي خلال أيام ويبقى اللاجئ العراقي عرضة للترحيل(٣٩).

---

(٣٢) UNHCR, «Statistics on Displaced Iraqis Around the World».

(٣٣) UNHCR, «Asylum Levels and Trends in Industrialised Countries, 2006,» (23 March 2007).

(٣٤) Refugees International, «Iraqi Refugee Crisis: International Response Urgently Needed,» (5 December 2006).

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) من الصعب الحصول على جوازات السفر «G» الجديدة لأنها صدرت في سنة ٢٠٠٦ فقط ويجب استلامها من بغداد. انظر: «Jordan Tightens Iraqi Immigration,» BBC, 28/2/2007.

(٣٧) Refugees International, Ibid.

(٣٨) UNHCR, «Update on the Iraq Situation,» (November 2006).

(٣٩) Refugees International, Ibid.

الأزمة الطويلة الأمد، والعواقب الأوسع

إن مئات الآلاف من النازحين العراقيين ـ داخل العراق وخارجه ـ في أمس الحاجة إلى المساعدة في المأوى، والعناية الصحية، والتعليم، والخدمات القانونية، والغذاء، والدواء. وتتوقّع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بأن أزمة العراق الإنسانية ستدوم سنوات[٤٠]. كما تتوقع أن يكون وضع معظم النازحين العراقيين «غير مؤقت»، بل «نزوح دائم»[٤١]، وللنزوح عواقب وراء حدود العراق، تؤثر في سوريا، والأردن، ومصر، وتركيا، وإيران، ودول أخرى خارج المنطقة.

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين التماساً لجمع ٦٠ مليون دولار تمويلاً لبرامجها لهذا العام[٤٢]، وهذه زيادة كبيرة بالنسبة إلى مبلغ ٢٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. مع ذلك، فإن «٦٠ مليوناً لا تكفي الكثير»[٤٣]، كما نبّه آرنولد هاربر، المدير في وحدة العمليات في العراق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. وأضاف أن تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية على المدى البعيد سيحتاج إلى «مئات الملايين، إن لم يكن البلايين من الدولارات». ثم قال «هذه عملية (إنسانية) ستستمر لسنوات»[٤٤].

الوفيات

ارتفع معدل الوفيات كثيراً منذ آذار/ مارس ٢٠٠٣. وبالتأكيد، يموت العديد من العراقيين بسبب العنف الناجم سواء من العمليات العسكرية المستمرة لقوات التحالف أو من تصاعد الصراع الطائفي. والجدل يدور حول عدد الوفيات بين العراقيين وكيف يمكن تفسير هذه الإحصاءات. وتصرّ واشنطن على أن الأرقام الأدنى هي الأدق، وترفض نشر إحصاءاتها الرسمية. كما إن الحكومة العراقية تفضل تقليص الخسائر أيضاً. لكن جميع الدراسات الجدية تبيّن أن أعداد الوفيات مرتفعة وآخذة في الازدياد. لقد دفع الشعب العراقي ثمناً فادحاً في الأرواح.

---

(٤٠) Iraq Faces Dire And Long-Term Humanitarian Crisis, Un Official Warns,» *UN News* (5 February 2007).

(٤١) UNHCR, «Q&A: Iraq: A Humanitarian Operation that Will Go on for Years. Interview with Andrew Harper, Senior Operations Manager for UNHCR's Iraq Operation Unit,» (2 February 2007).

(٤٢) UNHCR, «Supplemental Appeal Iraq Situation Response,» (January 2007).

(٤٣) UNHCR, «Q&A: Iraq: A Humanitarian Operation that Will Go on for Years. Interview with Andrew Harper, Senior Operations Manager for UNHCR's Iraq Operation Unit».

(٤٤) المصدر نفسه.

الدراسات

أكّدت الحكومتان الأمريكية والبريطانية علناً بأنهما «لا تقومان بإحصاء الوفيات». وبذلك لا توجد تقديرات للوفيات يمكن الاعتماد عليها سواء للعراقيين المدنيين أو العسكريين(٤٥). وقد أجريت عدة دراسات لقياس نسبة الوفيات في العراق خلال الاحتلال:

- تقدّم وزارة الصحة العراقية بأرقام الوفيات من خلال عدد الجثث التي تصل إلى مستودعات حفظ الجثث والمشافي(٤٦).

- تنشر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقارير دورية عن حقوق الإنسان، وفيها تبيّن الأرقام استناداً إلى «عدد الإصابات التي أحصتها وزارة الصحة العراقية من المستشفيات في جميع أنحاء البلاد والهيئة الطبية القانونية في بغداد»(٤٧).

- تتابع هيئة إحصاء الوفيات، وهي مؤسسة معلومات مستقلة، الوفيات المنشورة في مصادر الأخبار باللغة الإنكليزية(٤٨).

---

(٤٥) إجابة كتابية لكل من: Kim Howells MP, UK Foreign Office Minister, House of Commons (13 December 2005), and Bill Rammell MP, UK Foreign Office Minister, House of Commons (11 January 2005),

نقلاً عن مسؤولين في البنتاغون في: Helen Thomas, «Who's Counting the Dead in Iraq,» *Miami Herald*, 5/9/2003.

ملاحظة: أصدر البنتاغون أرقاماً عن عدد المدنيين والجنود العراقيين الذين قتلهم المتمرّدون فقط أو جرحوهم بين كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ (٢٥,٩٠٢) لكنه لم يفصح عن مصدره، انظر: Sabrina Tavernise, «US Military Now Quietly Tracking Iraqi Deaths,» *New York Times*, 30/10/2005.

وأصدر أيضاً إحصاءات تقريبية لمتوسّط أعداد العراقيين الذين قتلوا أو جرحوا في تقرير فصلي بتكليف من الكونغرس، وأفاد بأنّ المتوسّطات اليومية للقتلى والجرحى بين المدنيين والجنود والشرطة العراقيين ارتفع من ٢٦ يومياً في سنة ٢٠٠٤ إلى نحو ١٢٠ يومياً في آب/ أغسطس ٢٠٠٦. انظر: US Department of Defense, «Measuring Stability and Security in Iraq».

(٤٦) يخضع نشر التقديرات الرسمية العراقية لاعتبارات سياسية. ففي نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، استهجنت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق توقّف وزارة الصحة العراقية عن تقديم أعداد القتلى إلى الأمم المتحدة دون أي تفسير أو تبرير حقيقي. فبعد نشر التقرير السابق الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، اتهم مكتب رئيس الوزراء نور المالكي الأمم المتحدة بالمبالغة في الأرقام. وهو اتهام رفضته الأمم المتحدة بشدّة وأصرّت على أنّ الأرقام «هي في الواقع أرقام رسمية جمعتها وقدّمتها إحدى الوزارات العراقية». انظر: UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (January - March 2007), p. 5.

(٤٧) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (1 September-31 October 2006).

(٤٨) Iraq Body Count, <http://www.iraqbodycount.net>.

● أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «مسح الظروف المعيشية في العراق» (ILCS)[٤٩]، وذلك لقياس ظروف المعيشة في العراق بين نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ ونيسان/ أبريل ٢٠٠٤، وقد تضمن فصلاً كاملاً عن الوفيات.

● تبنّت كلية بلومبرغ للصحة العامة في جامعة جونز هوبكنز دراستين حول الوفيات في العراق، وقد نشرتا في أفضل مجلة طبية في بريطانيا: *(The Lancet)*. وقد ظهرت الدراسة الأولى[٥٠] في عام ٢٠٠٤، وفيها تقديرات الوفيات بين آذار/ مارس ٢٠٠٣ وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤. أما الدراسة الثانية[٥١] فقد نشرت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، وغطت فترة أطول بين آذار/ مارس ٢٠٠٣ وحزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

ويعتبر المسحان اللذان أجرتهما جامعة جونز هوبكنز في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ الدراستين الوحيدتين اللتين تحددان على وجه الحصر الوفيات في العراق منذ بداية الغزو[٥٢]. ويتبين بالمقارنة أن دراسة «مسح الظروف المعيشية في العراق» حللت ظروف المعيشة العامة[٥٣]. أما تقارير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فإنها تغطي مجموعة واسعة من قضايا حقوق الإنسان.

أثارت دراستا هوبكنز جدلاً كبيراً لأن تقديراتهما كانت عالية، ولأنهما اعتبرتا أن عنف قوات التحالف مسؤول عن قسم كبير من الوفيات. وقد وجدت الدراسة الأولى أن هناك ٩٨,٠٠٠ «وفاة زائدة» (أي وفيات فوق المعدل قبل عام ٢٠٠٣) حدثت خلال ١٨ شهراً، ما بين آذار/ مارس ٢٠٠٣ وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤. واستنتج التقرير أن «العنف كان السبب الرئيسي للوفيات» منذ الغزو، «ويعزى بشكل رئيسي إلى قوات التحالف»[٥٤].

---

(٤٩) «Iraq Living Conditions Survey,» (2004).

أجرى الدراسة الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة فافو للدراسات الدولية التطبيقية.

(٥٠) L. Roberts [et al.], «Mortality Before and After the 2003 Invasion of Iraq: Cluster Sample Survey,» *Lancet*, vol. 364, issue 9448 (November 2004), pp. 1857-1864.

(٥١) G. Burnham [et al.], «Mortality after the 2003 Invasion of Iraq: A Cross-Sectional Cluster Sample Survey,» *Lancet,* vol. 368, issue 9545 (October 2006), pp. 1421-1428.

(٥٢) «تقديرات أخرى للوفيات».

(٥٣) UNDP, *Iraq Living Conditions Survey* (2004), vol. 2, p. 55.

خلصت النتائج إلى سقوط ٢٤,٠٠٠ قتيل بسبب الحرب بين آذار/ مارس ٢٠٠٣ ونيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

(٥٤) Roberts [et al.], «Mortality Before and After the 2003 Invasion of Iraq: Cluster Sample =Survey,» pp. 1857-1864.

وقَدرَت دراسة هوبكنز الثانية أن هناك ٦٥٥،٠٠٠ وفاة زائدة حصلت منذ آذار/ مارس ٢٠٠٣ حتى حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، وهو رقم مروّع[٥٥]. وقد استند المسح إلى عينة عشوائية كبيرة تتكون من ١٨٤٩ أسرة في ٤٧ منطقة مختلفة من جميع أنحاء البلاد. وركزت الأسئلة الموجهة إلى الأهالي على عدد الوفيات في العائلة، وتحققت من ذلك بعد رؤية شهادات الوفاة التي أُبرزت في ٩٢ في المئة عند السؤال عنها[٥٦]. وقد بيّنت نتائج الدراسة تزايداً في الوفيات الناجمة عن العنف، وتحولاً متناسباً في استخدام العنف من قبل آخرين غير قوات التحالف. لكن يبقى عنف قوات التحالف هو المصدر الأكبر للعنف المبلّغ عنه ـ ٣١ في المئة من إجمالي الوفيات[٥٧].

ومن غير المستغرب أن تكون دراستا هوبكنز موضوع خلاف كبير مع البيت الأبيض، وداوننغ ستريت وعدد كبير من الجهات المدافعة عن الحرب والاحتلال. وقد رمى الرئيس بوش الدراسة الثانية من يده وقال: «لا أعتبر هذا التقرير ذا صدقية، ولن يعتبره كذلك الجنرال كاسي ولا المسؤولون العراقيون»[٥٨]. وعندما سئل الرئيس لاحقاً عن التقرير، أجاب أن عدد الذين ماتوا في العراق خلال فترة الاحتلال كان «بحدود ٣٠,٠٠٠» شخص فقط، ولم يقدّم أية براهين على ذلك[٥٩]. ثم أعلن، سكوتّ ماكليلان، الناطق الرسمي للبيت الأبيض، أن الرقم الذي ذكره الرئيس «لم يكن إحصاءً رسمياً للحكومة»[٦٠].

شكّك النقاد الآخرون، بمن فيهم المعارضون للاحتلال، في معقولية ومنهجية المسح الذي أجرته جامعة هوبكنز. ودافع الذين أعدوا التقرير عن دراستهم وأشاروا إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية اعتمدت في دراسة وفيات النزاع على فريق المحققين نفسه، والمنهجية نفسها[٦١]. كما إن الكثير من المختصين في علم الأوبئة، والصحة العامة، والإحصاءات، في الهيئات الكبرى، بما فيهم دائرة

= كان يمكن أن يظهر المسح مستويات أعلى للوفيات لو أنّ فريق البحث لم يستبعد عينة في الفلوجة ذات أرقام مرتفعة بشكل استثنائي للوفيات الناتجة عن العنف. حتى قبل الهجوم الثاني والأشدّ فتكاً على المدينة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤.

(٥٥) Burnham [et al.], «Mortality after the 2003 Invasion of Iraq: A Cross-Sectional Cluster Sample Survey,» (October 2006), pp. 1421-1428.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) White House, «Press Conference by the President,» (11 October 2006).

(٥٩) Peter Baker, «Bush Estimates Iraqi Death Toll in War at 30,000,» *Washington Post*, 12/12/ 2005.

(٦٠) نقلاً عن: «Bush: Iraqi Democracy Making Progress,» CNN, 12/12/2005.

(٦١) Medialens, «Burying the Lancet - Part 2,» (6 September 2005).

التنمية الدولية البريطانية، أكدوا أن المسح مبني على أسس جيدة ويمكن الاعتماد عليه. وعلى رغم صعوبة الظروف التي أجري فيها، فإنه يتمتع بصدقية عالية[٦٢]. ودافع المستشار العلمي لوزارة الدفاع البريطانية، سير روي أندرسون، عن الدراسة كونها «متينة»، وأكد أن منهجية المسح كانت «من أفضل ما يكون»[٦٣].

لسنا في مجال إعادة الجدل حول دراستي جامعة هوبكنز. لكن من الواضح أن خيارات المصادر الأخرى مثل هيئة العراق لإحصاء الوفيات، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، لا يمكن مقارنتها بها، لأن الجهات الأخرى جمعت أرقام الوفيات بطرق مختلفة ومقتضبة. وتحصي هيئة تعداد سكان العراق فقط عدد القتلى في المعارك، من غير المقاتلين، من مصادر الأخبار باللغة الإنكليزية[٦٤]. ولصعوبة دخول ميدان المعارك، غالباً ما تذكر مصادر الأخبار الإنكليزية قسماً فقط ممن قتلوا، وتكون ميالة على الأكثر إلى اعتبار القتلى من المحاربين. على رغم ذلك، بيّنت تقديرات هيئة العراق لإحصاء الوفيات، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، أن نحو ٥٤,٠٠٠ إلى ٦٠,٠٠٠ مدني عراقي قتلوا بسبب عمليات قوات التحالف.

أما أرقام بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق فهي مستمدة من إحصاءات مستودعات حفظ الجثث ومعلومات وزارة الصحة. وهذا يعتبر أفقاً محدوداً، حيث لا تصل جميع حالات الوفيات إلى المشافي، ولا يتم التبليغ عنها بالضرورة. وقد ذكرت بعثة الأمم المتحدة في تقريرها عن حقوق الإنسان، في تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، أن حوالى ٣٤,٠٠٠ مدني قتلوا خلال عام ٢٠٠٦، ما يجعل معدل القتلى المدنيين ٩٤ شخصاً كل يوم[٦٥]. إن طرق «التقصي السلبي» مفيدة، لكنها لا تقدم بيانات كاملة، خصوصاً في أثناء النزاعات، فتكون الحصيلة أقل من الأرقام الحقيقية للوفيات، كما تؤكد هيئة إحصاء الجثث العراق وغيرها من الجهات التي تعتمد على التقصي السلبي[٦٦]. بالإضافة إلى ذلك، كان الوقت الذي استغرقته

---

(٦٢) Iraq Analysis Group, «Reactions to the Study: What Have Scientific Experts Said about the Study?».

(٦٣) نقلاً عن: Owen Bennett-Jones, «Iraqi Deaths Survey Was Robust,» BBC, 26/3/2007.

(٦٤) Iraq Body Count, <http://www.iraqbodycount.net>.

(٦٥) UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (November - December 2006).

(٦٦) يذكر موقع إحصاء قتلى العراق (Iraq Body Count, <http://www.iraqbodycount.net>) إنّ «ما نحاول تقديمه هو المجموع المعقول للقتلى المدنيين الذين يردون في تقارير المصادر المعترف بها. لذا فإنّ الحد=

دراسات برنامج التطوير في الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أقصر بكثير مما احتاجت إليه دراستا هوبكنز.

استخدم النقاد تقديرات متباعدة ليبرهنوا على عدم دقة نتائج الدراسات. لكن جميع التقديرات تعكس معدلاً عالياً ومتصاعداً للوفيات في كل عام من زمن الاحتلال، سواء كان عدد الوفيات خلال الـ ٣٩ شهراً التي غطتها دراسة هوبكنز ٦٥٥,٠٠٠ أو ٥٠٠,٠٠٠ أو أي رقم آخر، فالحقيقة الساطعة هي أن القوات المحتلة فشلت في حماية العراقيين المدنيين من العنف بموجب اتفاقيات جنيف[٦٧]. ولا تعكس أية إحصائية للوفيات ما يمكن اعتباره تحسناً في رفاهية وسعادة العراقيين منذ بداية عملية «تحرير العراق».

أسباب الوفيات

من الصعوبة بمكان معرفة أسباب ازدياد الوفيات في العراق المحتل ـ بما فيها عوامل النزاع المسلح، وتهدم البنية التحتية، ونقص الغذاء والماء، والأوبئة، والنزوح الداخلي ـ وذلك لنقص البيانات الكافية. لقد دمرت حرب عام ٢٠٠٣ البنية التحتية الحيوية للمياه والغذاء والصحة، والتي كانت ضعيفة أساساً بسبب حرب الخليج في عام ١٩٩١، وسنوات الحصار، والعقوبات الطويلة لمدة ١٣ عاماً[٦٨]. وفي جميع الأحوال، من الواضح أن العنف المسلح هو السبب الرئيسي للوفيات منذ عام ٢٠٠٣، سواء من عمليات قوات التحالف العسكرية، أو عمليات المتمردين، أو ـ بشكل خاص منذ بداية عام ٢٠٠٦ ـ العنف المسلح للميليشيات الطائفية وفرق الموت والعصابات الإجرامية. ويبيّن تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، في أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، أن

= الأقصى لدينا يشير إلى الوفيات المبلّغ عنها. وهي عينة فقط عن أعداد الوفيات الحقيقية إلا إذا افترض المرء الإبلاغ عن كل مدني يقتل. ومن المرجّح ألا تفيد وسائل الإعلام عن العديد من الإصابات في صفوف المدنيين إذا لم يكن معظمها. انظر أيضاً البيان الصادر عن: Iraq Coalition Casualty Count and Iraq Analysis Group, «Why Is the Number of Deaths Found By the Lancet so much Larger than Other Estimates Commonly Quoted?».

(٦٧) Forth Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (12 August 1949),

المادة ٢٧: «للأشخاص المحميين. . . ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية وحمايتهم بشكل ضد جميع أعمال العنف أو التهديد».

(٦٨) Burnham [et al.], «Mortality after the 2003 Invasion of Iraq: A Cross-Sectional Cluster Sample Survey,» (October 2006), appendix E: «Health in Iraq».

هناك «أعداداً ضخمة من القتل العشوائي أو المستهدف»[٦٩]. وفي تقارير أخرى للبعثة، بناء على معلومات وزارة الصحة العراقية، يتبيّن أن «٧٠٥٤ مدنياً قتلوا بسبب العنف، وما لا يقلّ عن ٤٩٨٤ مدنياً منهم في بغداد. كما إن معظم الوفيات كانت نتيجة الإصابة بنيران البنادق»[٧٠].

كان انهيار النظام الصحي في العراق عاملاً أساسياً في تفاقم نسبة الوفيات. لقد تراجعت الخدمات الطبية، التي كانت من الأفضل في المنطقة إلى درجة لم تعد تفي باحتياجات المواطنين. وبحسب مقالة نشرت في **المجلة الطبية البريطانية**: «أكثر من نصف الذين قضوا في المستشفيات العراقية كان يمكن إنقاذهم لو وجدت الفرق الطبية المدربة والظروف المناسبة لعمل المشافي»[٧١]. لقد غادر الكثير من الأطباء العراقيين البلاد نتيجة الأزمة الأمنية[٧٢]، فتناقص عدد الكادر الطبي الكافي، أو بقي كادر من الأطباء «ذوي الخبرة المحدودة، أو غير الكافية لمعالجة الحالات الطارئة»[٧٣]. كما تفتقر المشافي والعيادات إلى المواد الطبية الأساسية والمعدات والأدوية[٧٤]. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت في بدء الاحتلال أنها ستعيد بناء وتجهيز المشافي العراقية وعيادات الإسعافات الأولية. لكن التأخير والتخطيط السيئ والفساد المنتشر وتعطل مشاريع البناء تدلل على أن واشنطن تقاعست عن تنفيذ وعودها[٧٥].

خاتمـــة

يواجه العراق حالة طوارئ إنسانية متصاعدة، إضافة إلى حالات نزوح ووفيات لم يسبق لها مثيل. وقَدرَت الأمم المتحدة، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أن هناك حوالى ٨ ملايين شخص مهددين وبحاجة إلى المساعدات الفورية[٧٦]. وقد اضطر مئات الآلاف من العراقيين إلى الفرار من بيوتهم، ومئات الآلاف أيضاً

---

(٦٩) UNAMI, «Human Rights Report,» (September - October 2006).

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) Bassim Irheim Mohammed Al Sheibani, Najah R. Hadi and Tariq Hasoon, «Iraq Lacks Facilities and Expertise in Emergency Medicine,» *British Medical Journal* (October 2006).

(٧٢) انظر: Medact, «Iraq Health Update,» (Spring 2006).

(٧٣) Al Sheibani, Hadi and Hasoon, Ibid.

(٧٤) Medact, Ibid.

(٧٥) انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب.

(٧٦) UN Country Team, in UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), «Human Rights Report,» (January - March 2007), p. 20.

سقطوا ضحايا العنف بين مصابين وقتلى. كما انهار نظام التعليم[٧٧]، ووصلت نسبة البطالة إلى ٦٦ في المئة تقريباً[٧٨]، وارتفع معدل التضخم السنوي إلى ٧٠ في المئة في تموز/يوليو ٢٠٠٦[٧٩]. وتبيّن التقديرات أن حوالى ٥٤ في المئة من السكان العراقيين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وحوالى ١٥ في المئة منهم يعانون فقراً مدقعاً[٨٠]. ويعتبر نظام الصحة العامة ضعيفاً ويفقد إمكانياته[٨١]، والطاقة الكهربائية غير كافية[٨٢]، وحوالى ٣٢ في المئة فقط من العراقيين يتمكنون من الحصول على ماء الشرب[٨٣]. وقد توقف نظام توزيع الحصص الغذائية في بعض المناطق، وبهذا بقي ٤ ملايين عراقي مهدّدين بالخطر بسبب نقص الغذاء[٨٤]. كذلك تضاعف سوء التغذية الحاد بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥[٨٥]. كما إن حالة الطوارئ الإنسانية في العراق قد وصلت في أزمتها إلى مستوى مقارنتها ببعض الأحداث العالمية الطارئة.

---

(٧٧) International Federation of the Red Cross and Red Crescent Societies, «Iraq: Response to Humanitarian Crisis,» (12 February 2007).

(٧٨) UNAMI, «Human Rights Report,» (January - March 2007), p. 21, and James A. Baker III [et al.], *The Iraq Study Group Report* (New York: Vintage Books, 2006), p. 23.

(٧٩) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، نقلاً عن: UNAMI, «Human Rights Report,» (January - March 2007), p. 21.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٨١) Medact, «Iraq Health Update»; UNAMI, «Human Rights Report,» (January-March 2007), p. 20, and International Federation of the Red Cross and Red Crescent Societies, «Iraq: Response to Humanitarian Crisis,» (2 April 2007).

(٨٢) وفقاً لـ: *Weekly Iraq Status* (US Department of State) (17 January 2007),

«في الأسبوع من ١١ ـ ١٧ كانون الثاني/يناير بلغ متوسّط ساعات التغذية بالكهرباء ٤,٤ ساعات في اليوم في بغداد و٧,٧ ساعات في كل أنحاء البلاد».

(٨٣) انظر: Government of Iraq/UNICEF, 2007-2010 Country Program Action Plan,

نقلاً عن: UNAMI, «Human Rights Report,» (January - March 2007), p. 21.

انظر أيضاً: International Federation of the Red Cross and Red Crescent Societies, «Iraq: Response to Humanitarian Crisis».

(٨٤) UNAMI, «Human Rights Report,» (January-March 2007), p. 20; World Food Programme, «Food Security and Vulnerability Analysis in Iraq,» (11 May 2006), and UNAMI, «Cluster 6: Food Security».

(٨٥) المصادر نفسها على التوالي.

الفصل التاسع

الفســاد والاحتيــال والأعمــال غيــر المشروعــة

«كل ما يمكن تخيله حدث وفي كل القطاعات»

ـ اللواء الأمريكي ويليام ماكّوي[١]

فور احتلال العاصمة العراقية بغداد، أعلن القادة الأمريكيون السياسيون منهم والعسكريون عن برنامج شامل لإعادة الإعمار وترميم خراب الحرب في العراق ودفع البلاد نحو مستوى جديد من الازدهار، بل قارن الرئيس بوش الجهود التي ستبذل في خطة مارشال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد صرفت واشنطن بلايين الدولارات من عائدات النفط العراقية ـ وبلايين بشكل منح كمساعدة أمريكية ـ لتمويل آلاف المشاريع. لكن الاحتيال والفساد والسرقة خرّب هذه المشاريع، وتحولت الأموال تدريجياً إلى العمليات «الأمنية» الملتبسة. لقد بدأت الأعمال غير المشروعة منذ الأيام الأولى للاحتلال، في أثناء حكم التحالف المؤقت، ولا تزال مستمرة حتى الآن حيث يتغاضى عنها المسؤولون والمستشارون الأمريكيون. لقد كشف الفساد طمع المحتل وتصدع نظام الحكم الذي حلّ بديلاً من السابق. وتمت محاسبة القليل من الفعلة، لكن الفساد يستشري باستمرار. وأول من يعاني عواقبه وأكثرهم تحملاً هو المواطن العراقي[٢].

صندوق التنمية للعراق

بعد مرور ثلاثة أشهر على الغزو، في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، أنشأ مجلس الأمن الدولي صندوق تنمية العراق من أجل إدارة عوائد النفط العراقي المستقبلية

---

(١) Iraq Operational Update, «Gulf Regional Division of the US Army Corps of Engineers,» (Briefing by Major General William McCoy, Commander, 10 July 2006).

(٢) من المصادر الواسعة عن هذه الفضائح تقارير المفتش العام الأمريكي لإعادة الإعمار في العراق، ومكتب المحاسبة التابع للحكومة الأمريكية، وهيئة مراقبة إيرادات العراق، والمجلس الدولي للمراقبة والاستشارات، ومصلحة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي، والمكتب العام للمحاسبة الأمريكي، بالإضافة إلى قضايا المحاكمات وتقارير وسائل الإعلام وجلسات الاستماع وتقارير لجان الكونغرس الأمريكي.

والأموال المتبقية في حساب الأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء. وقد تم تسليم الصندوق إلى سلطة التحالف المؤقتة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. واشترط مجلس الأمن أن يدار الصندوق «بشفافية» من أجل «تلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي»[٣]. كما أنشأ مجلس الأمن المجلس الدولي للاستشارة والرقابة للإشراف على الصندوق ومساءلته.

في البداية، أشرفت سلطة التحالف المؤقتة على الصندوق كلياً[٤]. وخلال ١٣ شهراً، أنفق المسؤولون في سلطة التحالف ١٩,٦ بليون دولار، أي أكثر من ٩٠ في المئة من موارد الصندوق المتاحة في ذلك الوقت[٥]. وقد وجد مدققو الحسابات في ما بعد أن العقود الرئيسية مُنحَت في عام ٢٠٠٣ كالتالي: ٧٤ في المئة للشركات الأمريكية، و١١ في المئة للشركات البريطانية، و٢ في المئة فقط للشركات العراقية. وقد استأثرت شركة الإنشاءات الأمريكية هاليبورتون بما لا يقل عن ٦٠ في المئة من العقود، من دون إجراء مناقصات نظامية[٦]. وكانت معظم السجلات المالية غير واضحة أو غير موجودة أصلاً[٧].

وعندما جرى حلّ سلطة التحالف المؤقتة، في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، تسلمت الحكومة العراقية المؤقّتة والحكومات التالية إدارة صندوق التنمية للعراق[٨]. فازداد الاشتباه في نفقات الصندوق. ولم تؤسس وزارة المالية العراقية أي وحدة محاسبة للصندوق حتى شباط/ فبراير ٢٠٠٥. وحتى نهاية عام ٢٠٠٦ لم يكن يوجد ما يسمح

---

(٣) قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، الفقرتان ١٢ و١٤.

(٤) كان مجلس مراجعة البرامج الذي أنشأته سلطة التحالف المؤقتة لإدارة صندوق تطوير العراق يتكوّن من مسؤولين في السلطة، والجيش الأمريكي، وعاملين في وكالة التنمية الدولية الأمريكية، وممثلين عن الحكومتين الأسترالية والبريطانية، وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي، وممثلين عن عدد من الوزارات العراقية. وكان الأعضاء العراقي الذين يحق لهم التصويت أقل عدداً بكثير في الفترة الأولى من الأعضاء الأمريكيين.

(٥) Development Fund for Iraq, «Financial Reporting Matrix,» (26 June 2004).

على الرغم من أنّ واشنطن لديها مصدر خاص لإعادة إعمار العراق، فقد أنفقت سلطة التحالف المؤقتة أموال صندوق إنماء العراق بشكل حصري تقريباً لأنّ الأموال العراقية لم تكن خاضعة لقوانين الكونغرس الخاصة باستدراج العروض المفتوحة ولا تشملها المسؤولية الجنائية بموجب القانون الأمريكي أو العراقي.

(٦) Iraq Revenue Watch, «Disorder, Negligence and Mismanagement: How the CPA Handled Iraq Reconstruction Funds,» (Report no. 7, September 2004), p. 2.

كانت قيمة العقود المعنية تزيد على ٥ ملايين دولار.

(٧) تستند المشاكل الواردة أدناه في السجلات المالية لسلطة التحالف المؤقتة إلى تقارير صادرة عن المجلس الدولي للاستشارة والرقابة والمفتش العام لإعادة إعمار العراق والمكتب العام للمحاسبة على وجه الخصوص.

(٨) Special Inspector General for Iraq Reconstruction, «Quarterly Report to Congress,» (30 January 2005).

بمتابعة ومراقبة المعاملات المالية للصندوق[٩]. وفي كل مرحلة، كان للمستشارين الأمريكيين تأثير حاسم في وزارة المالية العراقية بالإضافة إلى إنفاق الوزارات الأخرى. وقد زعمت برامج المساعدة الأمريكية أنّها تتعامل مع «بناء القدرات»، و«تدقيق الحسابات»، و«والحكم الرشيد»، و«فحص وتصحيح أدوار العاملين» وغير ذلك[١٠]. غير أن الفساد والاختلاسات المالية في العراق ازدادت تدهوراً[١١].

إضعاف مجلس الرقابة التابع لمجلس الأمن وعرقلة عمله

بدا المجلس الدولي للاستشارة والرقابة وسيلة محتملة للمحاسبة. لكن الولايات المتحدة فعلت ما بوسعها لإضعاف سلطة المجلس وعرقلتها. لقد كان على أعضاء المجلس ـ البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية العربي، والأمم المتحدة ـ التفاوض حول «الصلاحيات» مع سلطة التحالف المؤقتة. وقد سببت متطلبات واشنطن أشهراً من الخلافات الدبلوماسية والتأخير[١٢]. أخيراً اتفق الأطراف على المبادئ الأساسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. لكن لم يعقد الاجتماع الأول حتى كانون الأول/ديسمبر، ولم يتم توقيع عقد تدقيق الحسابات حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أي أنه مرت عشرة أشهر ولم تبدأ الرقابة[١٣].

بناء على إصرار الولايات المتحدة، لم ينل المجلس تفويضاً لمتابعة الوثائق المالية. كان للمجلس صلاحيات محددة للتحقيق من دون أي سلطة للتنفيذ أو للادعاء القانوني[١٤]. إضافة إلى ذلك، لم يكن لديه موظفون نظاميون بدوام كامل، ولم تكن

---

(٩) انظر: KPMG Iraq: «Development Fund for Iraq - Statement of Cash Receipts and Payments For the Period from 1 January 2005 to 30 June 2005,» (28 September 2005), note 3, and «Development Fund for Iraq - Management Report on Internal Controls for the period from 1 Jan 2005 to 30 June 2005,» (29 September 2005), p. 3, and Special Inspector General for Iraq Reconstruction, «Quarterly Report to Congress,» (January 2007).

(١٠) Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Ibid., esp. p. 91.

(١١) انظر مثلاً: Transparency International, «Corruption Perceptions Index for the Years 2003-2006».

في تلك السنوات تراجع العراق من المرتبة ١١٣ في المؤشر إلى المرتبة ١٦٠.

(١٢) Iraq Revenue Watch, «Racing the Deadline: The Rush to Account for Iraq's Public Funds,» (Report no. 6, April 2004), p. 1.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢ ـ ٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣. وتقول هيئة مراقبة إيرادات العراق إنّ المجلس الدولي للرقابة والتفتيش لم يكن لديه «صلاحيات لمعاقبة سلطة التحالف المؤقتة على سوء الإدارة المالية، ولا إجبارها على التعاون في التحقيقات التي يجريها».

موازنته كافية فلم تسمح سوى بتعيين المحاسبين[١٥]. و«يراقب» المجلس مبيعات النفط، والأموال الداخلة إلى صندوق تنمية العراق والخارجة منه، لكنه غير مخول بالمحاسبة. وقال رئيس المجلس الدولي للاستشارة والرقابة، جان بيير هالبواش، في مؤتمر صحافي، في نهاية عام ٢٠٠٥، مسلّماً بالوضع: «ليس لدينا سلطة لاتخاذ إجراءات في ما نعمل به»[١٦]. وشرح عضو آخر أن المجلس لم يؤسس لكي يكتشف الاحتيال، وأنّه لم يكتشف أي حالة احتيال[١٧].

عندما وصل فريق تدقيق الحسابات للمجلس الدولي للاستشارة والرقابة إلى بغداد في ربيع عام ٢٠٠٤، تم استقباله ببرود شديد. وقد أمضى الفريق أياماً للحصول على تصريح لدخول «المنطقة الخضراء» حيث توجد جميع ملفات الحكم المؤقت. وواجهتهم صعوبات أكبر للوصول إلى سجلات سلطة التحالف المؤقتة والوزارات. وعندما تم ذلك، كانت السجلات خاضعة للمراقبة وعديمة الجدوى تقريباً[١٨]. ولم يستطع المجلس نشر تقرير التدقيق الأول حتى منتصف تموز/ يوليو، أي بعد ١٤ شهراً منذ بدء التفويض بالرقابة. وفي ذلك الوقت كانت سلطة التحالف المؤقتة قد حلّت.

اشتكى المجلس مراراً من عدم وجود سجلات كافية لدى السلطات الأمريكية والعراقية، ولأنه يصعب تسوية تحويلات الصندوق الأساسية، وعدم تعاون السلطات. كما اشتكى من التجاوزات في إجراء المناقصات، والتباس سجلات التوظيف، وخصوصاً مبيعات النفط من دون ميزان[١٩]. وقد حاولت المنظمة الأمريكية غير الحكومية «مراقبة عائدات العراق» متابعة ما يجري ونشره في الصحافة، لكن مجلس الأمن لم يولِها الاهتمام اللازم، ولم يتخذ إجراءات تصحيحية لحماية «الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي».

---

(١٥) يبدو أنّ الأعضاء كان لديهم مسؤوليات منفصلة داخل مؤسساتهم. ويفترض أن يكون للمجلس الدولي للرقابة والتفتيش «سكرتاريا فعلية» (محادثة مع ماري هور، موظفة في صندوق النقد الدولي والمتحدثة باسم المجلس الدولي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧).

(١٦) International Advisory and Monitoring Board on the Developement Fund for Iraq, «Press Conference,» (New York, 28 December 2005).

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) انظر تقارير: Iraq Revenue Watch: «Disorder, Negligence and Mismanagement: How the CPA Handled Iraq Reconstruction Funds,» and «Auditors Find Poor Practices in Management of Iraqi Oil Revenue,» (Briefing no. 8, June 2004), and Gareth Smyth and Thomas Catan, «UN Auditors Attack US Occupiers over Spending of Iraq's Oil Revenues,» *Financial Times*, 22/6/2004.

(١٩) International Advisory and Monitoring Board on the Development Fund for Iraq, «Press Release,» (18 December 2006).

أموال إعادة الإعمار من الولايات المتحدة

أنفقت الحكومة الأمريكية مبالغ كبيرة من أجل «إعادة الإعمار» في العراق. في عام ٢٠٠٣، أقرّ الكونغرس مخصصات بنحو ٢١ بليون دولار لإنشاء صندوق إعادة إعمار العراق وتأهيله[٢٠]. كما أسست الولايات المتحدة صندوق القوات الأمنية العراقية الممول من وزارة الدفاع بمبلغ ١١ بليون دولار[٢١]. وأضافت برامج أخرى، بما فيها برنامج القائد للردّ الطارئ ٦ بلايين دولار، بحيث وصل الرقم الكلي إلى ٣٨ بليون دولار[٢٢]. ومنذ البداية، موّهت السلطات الأمريكية في نفقاتها بين ما يتعلق بإعادة إعمار البنية التحتية للعراق وما هو خاص بالمشاريع العسكرية. وقد تم إنفاق معظم المبالغ المالية التي خصصت خارج الحقل الأمني، ومن المرجّح تخصيص المزيد خارج القطاع الأمني[٢٣].

راقب ستيوارت بوين، المفتش العام لإعادة إعمار العراق، صندوق إعادة إعمار العراق وتأهيله منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ (كان مفتشاً عاماً لسلطة التحالف المؤقتة أيضاً). وكان يملك صلاحيات الدخول القسري إلى جميع الملفات المالية، وتفويضاً لاجتثاث جذور الفساد. وقد أصبح بوين، الذي يدعمه الرئيس بوش، أكثر انتقاداً وإحراجاً للبيت الأبيض. استخدم بوين ٥٥ مدققاً، وعدداً من المراقبين والمحققين، واستطاع في عام ٢٠٠٦ الكشف عن فضائح العقود، وقدّم شهادات متكرّرة أمام الكونغرس، وحوّل حالات للادعاء الجنائي. وقد حاولت إدارة بوش إغلاق مكتب بوين في خريف عام ٢٠٠٦ (ولم تفلح)[٢٤].

لذلك من المغري رؤية مفتش عام شجاع من دعاة الحكم النزيه. لكن اضطر بوين إلى العمل بحذر في الواقع ضمن صلاحيات التفويض المحدّدة بعناية وتحت ضغوط سياسية كبيرة. وعلى الرغم من إنجازاته الكثيرة، لم يتمكن من تقديم

---

(٢٠) Special Inspector General for Iraq Reconstruction, «Quarterly Report to Congress,» pp. 113-114.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه. ينقل الإجمالي الرسمي الأمريكي الذي يشمل الكثير من الإنفاق «الأمني» فكرة مبالغ فيها عن الإنفاق الفعلي على إعادة الإعمار.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٤) James Glanz, «Congress Tells Auditor in Iraq to Close Office,» *New York Times*, 3/11/2006.

أدرج القادة الجمهوريون إغلاق مكتب المفتش العام لإعادة الإعمار في قانون إجازة التمويل العسكري. وأعطي المكتب تفويضاً جديداً بموجب قانون محاسبة إعادة الإعمار في العراق PL109-440 الذي أصبح سارياً في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ بسبب ضغط الرأي العام في أعقاب انتخابات الكونغرس في تشرين الثاني/ نوفمبر.

المتعهدين الكبار إلى المحاسبة. كما إنه لم يتقصَّ دور المسؤولين الكبار في إدارة بوش، أو يكشف الغطاء عن فضائح نفقات «القطاع الأمني» المستورة.

اختفاء كميات النفط ولغز عدادات القياس

منذ آذار/ مارس ٢٠٠٣، سرقت وهربت إلى خارج البلاد بلايين الدولارات من الإنتاج الحيوي النفطي في العراق، ومن دون أي رد فعل من سلطات التحالف أو الحكومة العراقية[٢٥]. كما قام المهرّبون ببيع وإعادة تصدير النفط المكرر مثل البنزين والمازوت. وتستورد الحكومة هذا المنتج لتعويض نقص التكرير لديها وتبيعه بخسارة كبيرة. وعلى رغم أن هجمات المتمردين لها دور في ذلك، إلا أن معظم أسباب ضياع النفط تعود إلى فساد المسؤولين الرسميين المسيطرين على نظام النفط. وربما يكون المسؤولون الأمريكيون متورطين في ذلك إلى جانب العراقيين. سهّل عمل المهربين بغياب العدادات ـ أجهزة قياس تدفق النفط. وعادة ما تقاس عمليات استخراج النفط على نطاق واسع، بدءاً من البئر إلى المصافي إلى محطات التصدير الطرفية. لكن لا يوجد في العراق عدادات. وبهذا يستحيل مراقبة تدفق النفط الخام أو المنتجات المكررة أو تتبع عمليات التهريب وممارسات الفساد.

وقد علق مايك موريس، الخبير في صناعة النفط، الذي كان يعمل لصالح وزارة الخارجية الأمريكية في بغداد: «إنها مثل السوبرماركت من دون أمين صندوق»[٢٦]، و«لا يوجد قياس عند محطات التصدير الطرفية، ولا عند الآبار، ولا يوجد قياس عند أي من وصلات الأنابيب النفطية»[٢٧]. كما قدر موريس أن هناك «ما بين ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ برميل يومياً» لا يعرف مصيرها[٢٨].

كان بوسع سلطة التحالف المؤقتة أن تضع عدادات قياس فوراً، ومن المستغرب أنها لم تبادر إلى ذلك. وقد نصح بريمر وفريقه بضرورة حل مشكلة عدادات القياس، لكنهم كرروا تأجيل اتخاذ أي إجراءات[٢٩]. وعندما أشار

---

(٢٥) للنفط دور مركزي في الاقتصاد العراقي، حيث يستأثر بنحو ٧٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٩٥ في المئة من الإيرادات الحكومية. انظر: James A. Baker III [et al.], *The Iraq Study Group Report* (New York: Vintage Books, 2006), p. 22.

(٢٦) Robert Riggs, «Meters Cost Iraq Billions in Stolen Oil,» CBS News, 8/2/2007.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) انظر مثلاً: Rob Collier, «Black Market Drains Iraq Oil: Pentagon Out to Stop Ships Plying Booming Trade,» *San Francisco Chronicle* (22 October 2003), and Christian Aid, «Fuelling Suspicion: The Coalition and Iraq's Oil Billions,» (June 2004).

المجلس الدولي للاستشارة والرقابة إلى هذا التجاوز، لم تستطع هيئة تسويق النفط العراقية ولا السلطات الأمريكية إعطاء تفسير مقنع[٣٠]. ولاحظ المحاسبون في المجلس الدولي للاستشارة والرقابة عدم وجود عدادات على منصات تصدير النفط، وهذا يجعل من المستحيل معرفة الكميات أو قيمة الصادرات العراقية من النفط الخام[٣١]. ويبدو أن المسؤولين كانوا يحصلون على عمولات من تحميل ناقلات البترول بمئات الآلاف من براميل النفط غير الواردة في وثائق الشحن.

وتقول مصادر وزارة النفط العراقية إن المئات من السفن الصغيرة تبحر من شط العرب محملة بالنفط العراقي الخام أو المكرر المهرب[٣٢]. وتتم عمليات التهريب هذه على مرأى ومسمع من القوات البحرية الأمريكية وضمن منطقة عمليات القوات البريطانية مباشرة. وتعتقد وزارة النفط العراقية أن تهريب الإنتاج المكرر من البنزين والمازوت، في عام ٢٠٠٥، كلف الحكومة العراقية ٨٠٠ مليون دولار[٣٣]. لكن خسائر النفط الخام أكبر بكثير. وقد بلغت الخسائر كما قدرتها **بلاتس أويلغرام**، وهي نشرة اقتصادية مختصة بصناعة النفط، ما يعادل ٣ بلايين دولار في السنة[٣٤]. أما مجموعة دراسة العراق فقد قدرت، في عام ٢٠٠٦، معدل السرقة بحوالى ١٨٠ مليون برميل، لكن التقرير الذي أصدره مؤخراً مكتب المحاسبة في الحكومة الأمريكية وجد أن نهب النفط تجاوز ١١٠ ملايين برميل سنوياً، وهناك خسائر مالية تصل إلى ٥,٥ بليون دولار[٣٥].

---

(٣٠) انظر الجولة الأولى من تقارير المراقبة الصادرة عن المجلس الدولي للاستشارة والرقابة والتفتيش (١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٤) وقد ذكرت القضية في: Ed Harriman, «Where Has All the Money Gone?,» *London Review of Books* (7 July 2005), and Iraq Revenue Watch, «Audit Finds More Irregularities and Mismanagement of Iraq's Revenues,» (Briefing no. 9, December 2004).

(٣١) Colum Lynch, «US Won't Turn Over Data for Iraq Audits,» *Washington Post*, 16/7/2004.

(٣٢) يلحظ تقرير وزارة النفط أنّ عمليات المكافحة أدّت إلى ضبط ١٦٦ سفينة في سنة ٢٠٠٦ وحدها. انظر: Iraq Oil Ministry, Office of the Inspector General, «Smuggling Crude Oil and Oil Products: Second Transparency Report,» (2006), p. 5.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٢، و «Iraq Oil Hit by Graft and Attacks,» BBC, 25/4/2006.

(٣٤) نقلاً عن: Pratap Chatterjee, «Mystery of the Missing Meters,» CorpWatch, 22/3/2007. لمزيد من المعلومات عن أنواع النفط الخام الإضافية، انظر: Philip Shishkin, «Pipeline Thefts Cripple Iraqi Oil Production,» *Wall Street Journal*, 5/5/2007.

(٣٥) James A. Baker III [et al.], *The Iraq Study Group Report,* p. 22.

وقد جعلت مجموعة الدراسة تقدير الحد الأعلى ٥٠٠,٠٠٠ برميل يومياً، وللاطلاع على معلومات عن مزيد من أنماط خسارة النفط الخام، انظر: Shishkin, Ibid.

ما ينتج خسارة قدرها ٩ مليارات دولار سنوياً، استناداً إلى عائد ٥٠ دولاراً للبرميل. ويقدّر المفتش العام لإعادة إعمار العراق الخسائر الناتجة عن كل الأسباب في الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦ بنحو ١٥ مليار دولار =

لا تزال قصة عقود تركيب العدادات غامضة. وقد أعلم رئيس المجلس الدولي للاستشارة والرقابة مجلس الأمن، في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، أن العدادات ستركب في منصات تحميل النفط. وقد تعهدت العقود أولاً شركة هاليبورتون، ومن ثم شركة بارسونز. ولم يبدأ العمل في هذه العدادات حتى آذار/ مارس ٢٠٠٦[٣٦]، لكن شركة بارسونز كانت مسؤولة في ما بعد عن التأخر الخطير في تنفيذ عقودها[٣٧]. وقد أكدت هيئة المهندسين أن «محطة نفط البصرة» ستستلم العدادات في منتصف عام ٢٠٠٧[٣٨]، لكن ما تبقى من إنتاج النفط، والنقل، والتكرير، والتخزين في جميع أنحاء العراق ستبقى من دون عدادات للقياس، ولا يبدو أن هناك خطة حالية لتركيبها[٣٩].

جسر جوي للعملة النقدية (البنكنوت)

عمدت سلطات الاحتلال إلى التراخي في إدارة عائدات النفط العراقية ومراقبتها. فباستخدام طريقة غير معتادة وقابلة للفساد، سحب بريمر وسلطة التحالف المؤقتة حوالى ١٢ بليون دولار نقداً من حساب صندوق تنمية العراق في بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك. وتم نقل المبلغ النقدي إلى بغداد بواسطة طائرات الشحن هرقل «C-130» التابعة لسلاح الجو الأمريكي، لإنفاقها على إعادة الإعمار والإدارة والخدمات[٤٠].

يصعب التحقق من المصاريف بالعملة النقدية، على هذا المستوى، وتدقيق حساباتها. وفي الأيام الأولى للاحتلال، ربما كان استخدام الأموال النقدية على نطاق واسع أمراً محتوماً. لكن مع تتالي الأشهر، كان بإمكان سلطة التحالف إنشاء قنوات بنكية سليمة، وأنظمة رقابة، وتحكم وتدقيق. لكنها بدلاً من ذلك زادت من

= (Baker III [et al.], p. 44). للاطلاع على تقرير المكتب العام للمحاسبة، انظر: James Glanz, «Billions in Oil Missing in Iraq, U.S. Study Funds,» *New York Times*, 12/5/2007.

(٣٦) «Iraq Oil Metering System Mysteriously Delayed,» Reuters, 9/2/2006, and Irwin Arieff, «Work Set on Oil Metering System,» Reuters, 25/3/2006.

(٣٧) Chatterjee, «Mystery of the Missing Meters».

يتوقّع أن يصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقريراً عن الاجتماع في منتصف سنة ٢٠٠٧.

(٣٨) US Army Corps of Engineers, «ABOT Isolation Spools Installed Ahead of Time,» (20 January 2007).

وتقول المقالة إنّ الموقع سيضم ١٤ عداداً جديداً و١٠ عدّادات أعيد بناؤها كجزء من مشروع بقيمة ٥٥ مليون دولار.

(٣٩) قالت الحكومة العراقية في سنة ٢٠٠٧ إنّها تجري محادثات مع شركة شل للقيام بهذا العمل.

(٤٠) US House of Representatives, Committee on Government Reform, «Minority Staff, Rebuilding Iraq: U.S. Mismanagement of Iraqi Funds,» (June 2005), p. 10.

مصروفاتها النقدية. وفي الأسبوع الأخير من عمر سلطة التحالف المؤقتة، طلب المسؤولون شحن أكثر من ٤ بلايين دولار نقداً من نيويورك إلى بغداد لتغطية المصاريف المتراكمة في اللحظات الأخيرة[٤١]. وقد نقل جسر جوي للنقد، في ٢٤ حزيران/ يونيو، ما قيمته ٢,٤ بليون دولار إلى بغداد. وشكلت هذه الدفعة أكبر عملية سحب نقدي حصلت في تاريخ الاحتياط الفدرالي الأمريكي[٤٢].

نقل ما يعادل ٣٦٣ طناً من الأوراق النقدية الجديدة، تتكوّن من ٢٨١ مليون ورقة نقدية، خلال ثلاثة عشر شهراً، من أيار/ مايو ٢٠٠٣ وحتى حزيران/ يونيو ٢٠٠٤[٤٣]. قال فرانك ويليس، وهو موظف رسمي سابق في سلطة التحالف: «كان العراق مغموراً بالنقود ـ بأوراق الدولار النقدية. أكوام وأكوام من النقود. وكنا نلعب كرة قدم ببعض رزم المئة دولار قبل تسليمها. كانت تجربة مسعورة وجنونية نمر بها لأول مرة في حياتنا»[٤٤].

بعد وصول النقود إلى بغداد، احتفظت سلطة التحالف المؤقتة ببعض السجلات التي تبين وجهة المدفوعات. وعلى رغم أن سلطة التحالف، بحسب قوانينها، استدعت شركات محاسبة حكومية لكي «تضمن إدارة واستخدام صندوق تنمية العراق بشفافية»، غير أن المحققين اكتشفوا في ما بعد أن شركة سان دييغو الصغيرة التي تم التعاقد معها لهذا الهدف لم تكن تعمل في مجال المحاسبة، ولم تراجع السجلات المالية لسلطة التحالف أو ضوابطها[٤٥].

كان على سلطة التحالف تخزين مبالغ نقدية ضخمة، وتلك دعوة إلى الاختلاس في غياب مستودع أمين ومن دون أية إجراءات لتنظيم الإنفاق بشكل سليم. وقد اقتطع بريمر حوالى ٦٠٠ مليون دولار نقداً من دون أية وثائق تبرر عمله. وقالت بعض المصادر إن ٢٠٠ مليون دولار نقداً بقيت محفوظة في غرفة ضمن القصر الجمهوري السابق لصدام حسين، داخل المنطقة الخضراء، حيث يقع مكتب بريمر[٤٦].

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٣. سجّل الرقم القياسي السابق بسحب أجرته سلطة التحالف المؤقتة قبل ذلك.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٤) Callum Macrae and Ali Fadhil, «Iraq Was Awash in Cash. We Played Football with Bricks of $100 Bills,» *Guardian*, 20/3/2006.

(٤٥) US House of Representatives, Committee on Government Reform, «Minority Staff, Rebuilding Iraq: U.S. Mismanagement of Iraqi Funds,» p. 16.

(٤٦) Harriman, «Where Has All the Money Gone?».

وقد كشف المدقّقون عن «ضابط متعاقد احتفظ بمبلغ مليوني دولار نقداً في خزينة ضمن حمام مكتبه»، وآخر «وضع حوالى ٦٧٨,٠٠٠ دولار نقداً في صندوق تحت السرير[٤٧]. وفي حالة أخرى، ذكر تقرير المجلس الدولي للاستشارة والرقابة أنه تمت سرقة ٧٧٤,٣٠٠ دولار نقداً من مستودع الفرقة[٤٨]. وقد استلم أحد المتعاقدين دفعة مقدارها مليونا دولار في حقيبة قماشية مليئة برزم أوراق مالية ملفوفة. كما أُعطيَ مسؤول آخر ٦,٧٥ مليون دولار نقداً، وطُلِبَ منه إنفاقها خلال أسبوع، قبل أن تستلم الحكومة العراقية المؤقتة الحكم[٤٩].

وقد وزعت السلطات الأمريكية ملايين الدولارات نقداً في المجتمعات المحلية في أنحاء العراق[٥٠]. وسلم مسؤولون في سلطة التحالف المؤقتة أكواماً من الأوراق النقدية من فئة ١٠٠ دولار إلى القادة الذين يحتاجون إلى تأييدهم ومعلوماتهم الاستخبارية[٥١]. كما سلّم اسمياً مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار إلى مركز سيدات في الحلة، في حين كان التسليم الفعلي لشخص «رفيع المقام» استعمله لتمويل حملته الانتخابية[٥٢]. وبالإضافة إلى النفقات المباشرة غير المحسوبة، وزعت سلطة التحالف المؤقتة مبالغ بقيمة ٨,٨ بليون دولار للوزراء العراقيين خلال تلك الفترة. وحتى اليوم ليس بوسع أحد معرفة أوجه صرفها بدقة[٥٣].

وقد أنهى عضو الكونغرس، هنري واكسمان، التحقيق في التحويلات المالية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، مع انتهاء حكم سلطة التحالف المؤقتة[٥٤]. بعد ذلك الوقت لم يعد أحد من المطلعين على استعداد للكشف عن كيفية تحويل الأرصدة من نيويورك إلى بغداد. وعندما تم السؤال عما إذا كان النقل الجوي لحمولات الأوراق المالية عبر الأطلسي مستمراً، صرح ناطق باسم المجلس الدولي للاستشارة والرقابة،

---

(٤٧) Tim Reid, «How US Lost Billions in Wild West Gamble to Rebuild Iraq,» *Times*, 26/1/2006.

(٤٨) Iraq Revenue Watch, «Audits Find More Irregularities and Mismanagement of Iraq's Revenues».

(٤٩) Robert L. Borosage, Eric Lotke and Robert Gerson, «War Profiteers: Profits Over Patriotism in Iraq,» *Campaign for America's Future* (September 2006).

(٥٠) Harriman, «Where Has All the Money Gone?».

(٥١) Ed Harriman, «Cronyism and Kickbacks: The Economics of Reconstruction in Iraq,» *London Review of Books* (26 January 2006).

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) كان واكسمان حتى أوائل سنة ٢٠٠٧، عندما تغيّر التوازن في الكونغرس، يعمل كعضو كبير عن الأقلية في لجنة مجلس النواب للإشراف والإصلاح الحكومي، وأصبح رئيس اللجنة بعد ذلك.

في بداية عام ٢٠٠٧، أن المجلس «لا يعلم» إذا كانت النقود أو الاعتمادات المالية (أو كلاهما) مستعملين حالياً[٥٥]. ويبدو أن بعض الشحنات للعملة الأمريكية لا تزال مستمرة. وقد عثر أحد محاسبي المفتش العام لإعادة إعمار العراق، في آذار/ مارس ٢٠٠٦، على ٧,٢ مليون دولار نقداً ـ من فئة ١٠٠ دولار ـ في مركز قيادة للجيش الأمريكي في الفلوجة[٥٦].

الفشل الذريع لشركات الإعمار العملاقة في التنفيذ

منحت الحكومة الأمريكية كثيراً من العقود المبكرة من دون إجراء مناقصات أو تحديد أسعار. لذا كان للمتعاقدين حوافز قوية لرفع نفقاتهم من أجل مضاعفة أرباحهم[٥٧]. وقد ذهبت معظم العقود إلى مجموعة شركات عملاقة ترتبط بعلاقات سياسية وثيقة مع واشنطن. كانت شركة هاليبورتون التي حصدت القسم الأعظم من العقود على علاقة وثيقة مع نائب الرئيس، ديك تشيني، الذي تولى منصب الرئيس التنفيذي للشركة قبل انتقاله إلى البيت الأبيض.

كما منح سلاح المهندسين في الجيش الأمريكي شركة هاليبورتون سراً عقداً بعدة بلايين من الدولارات لإصلاح القطاع النفطي، من دون مناقصات، وبحسب المواصفات التي تقررها الشركة نفسها. وقد حاول مسؤول المشتريات في البنتاغون، والمسؤول عن هذا العقد، الاعتراض لكنه لم يستطع فعل شيء[٥٨].

حتى عند حصول المناقصات، كان التنافس يشبه التمثيلية، حيث يدفع مبلغ من المال لشركة استشارية، بيرينغ بوينت، لكي تكتب مواصفات العقد الذي ترغب فيه شركة الإنشاء. عندها يعلن عنه للمناقصة، ولا يملك المتنافسون

---

(٥٥) مكالمة هاتفية مع ماري هور العاملة في صندوق النقد الدولي والناطقة باسم المجلس الدولي للاستشارة والرقابة. وأفاد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً أنّه لا يعرف عن هذه الواقعة المهمة.

(٥٦) انظر تقرير التدقيق الصادر عن المفتش العام لإعادة إعمار العراق في إدارة أموال صندوق إنماء العراق بإشراف الجيش الأمريكي: Special Inspector General for Iraq Reconstruction, «Development Fund for Iraq Cash Accountability Review: Joint Area Support Group - Central/Falluja,» (28 April 2006).

(٥٧) في عقود التكلفة المزيدة، لا يوجد سعر ثابت مسبقاً. يتفق على المشروع وتستند الدفعات بعد ذلك إلى التكاليف التي يقدّمها المقاول مع إضافة ربح مقداره ١٥ في المئة عادة. وتلك طريقة شائعة في عقود البنتاغون لكنّها عرضة بالطبع لإساءة الاستعمال ورفع التكاليف. انظر البحث في: T. Christian Miller, *Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq* (New York: Little, Brown and Company, 2006).

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٩١. بعد ذلك بقليل فقدت مسؤولة المشتريات منصبها.

الآخرون سوى أسبوع واحد لتقديم عروضهم[٥٩]. وبشكل عام، تتجاهل الحكومة الأمريكية قوانين العقود، ولا تمارس الهيئات رقابتها على ذلك. وبالإضافة إلى شركة هاليبورتون (والشركات الفرعية المتعاقدة معها)، هناك شركة بكتيل، وفلور، وبارسونز، وبضع شركات هندسية كبرى أمريكية ذات ارتباطات وثيقة مع البنتاغون وشبكة معارف وصداقات ضمن الإدارة الأمريكية. وتوضح هذه الأمثلة بعض النتائج:

● **مراكز العناية الصحية**: كان يفترض أن تكون العنصر الأساسي لبرنامج القطاع الصحي، وتؤمن الخدمات الطبية في مدن العراق وضواحيها. وقد منحت شركة بارسونز، في آذار/ مارس ٢٠٠٤، عقداً بقيمة ٢٥٣ مليون دولار لبناء ١٥٠ عيادة محلية. وبعد سنتين، تم إنهاء خمس عيادات فقط بعد صرف مبلغ ١٨٦ مليون دولار من الميزانية المخصصة[٦٠]. وقد تنبه لذلك فيلق المهندسين العسكريين، المسؤول عن مراقبة تنفيذ العقد، لكنه لم يفعل شيئاً[٦١].

● **مستشفى الأطفال في البصرة**: هو مشروع مهم، برعاية السيدة الأولى لورا بوش ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس[٦٢]. وقد حصلت شركة بكتيل على ٥٠ مليون دولار من المساعدة الأمريكية، في آب/ أغسطس ٢٠٠٤، لإنجاز المستشفى في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥[٦٣]. وقد اكتشف المدققون، في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، أن المشروع متأخر كثيراً عن الجدول الزمني المفروض، كما إنه سيكلف ١٥٠ ـ ١٧٠ مليون دولار[٦٤]. لذا، أخرج فيلق الهندسة في الجيش الأمريكي

---

(٥٩) Seth Borenstein, «Sweetheart Deal of Iraq Contract,» *Knight Ridder* (27 March 2004).

(٦٠) Stuart W. Bowen, Jr., «Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Statement before the U.S. House Committee on Governmental Reform, Oversight Hearing on: «Reconstruction Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Contracting in Iraq»,» (28 September 2006), p. 3, and «Audit Report on Management of the Primary Healthcare Centers Construction Projects,» (29 April 2006).

أفاد المفتش العام لإعادة إعمار العراق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ أنّ ٨ مراكز صحية أولية افتتحت فقط.

(٦١) بيان صادر عن: Bowen, Jr., Ibid., pp. 3-4.

ونشأت مشكلة أخرى في هذه الحالة إذ اشتري ما قيمته ٤٣ مليون دولار من المعدّات الطبية والأثاث والمواد الطبية بموجب عقود موازية لتستخدم في هذه المرافق. ولم يكن استخدام هذه البنود ممكناً على المدى القصير فتم تخزينها وتعرّضت للسرقة وتدهورت حالتها.

(٦٢) Miller, *Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq*, pp. 46-51.

(٦٣) بيان صادر عن: Bowen, Jr., Ibid., p. 5.

والتقرير الخاص ذو الصلة مؤرّخ في ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٦٤) المصدر نفسه.

بارسونز من قائمة المتعاقدين، لأنّ عشرات المشاريع الأخرى التي تعهدتها مثل السجون، ومراكز الإطفاء، وعدادات محطة نفط البصرة، لم تنجز[٦٥].

● **إعادة إعمار قطاع النفط**: يعتبر هذا القطاع الممول الرئيسي للعراق، وقد انهار خلال ١٣ سنة من العقوبات وثلاث حروب. وكانت شركة هاليبورتون قد حازت عقداً (من دون مناقصة) بمبلغ ٢,٤ بليون دولار لتطوير تجهيزات حقول النفط، بهدف رفع مستوى التصدير وزيادة العائدات. لكن الشركة فشلت في التسليم. وقد فجر دفق المضخات القوي الأنابيب القديمة وانهارت المضخات نفسها بعد وقت قصير في وحدة حقن المياه في كرمة علي، قرب البصرة، وبقيت الوحدة المعتلّة تعمل بشكل رديء ما ألحق ضرراً خطيراً في حقول النفط الجنوبية[٦٦].

● **خط أنابيب الفتح**: مشروع آخر تعهدت هاليبورتون بإنجازه. يمر خط الأنابيب هذا من شمال بغداد ليقطع نهر دجلة عبر الجسر الذي دمره القصف الأمريكي في عام ٢٠٠٣. وقد سلمت هاليبورتون المشروع إلى إحدى الشركات التابعة لها. لكن بدلاً من إصلاح الجسر، المقدرة ميزانية ترميمه بـ ٥ ملايين دولار، أرادت الشركة المتعهدة حفر نفق تحت النهر، بميزانية ٧٥ مليون دولار. وتجاهل مهندسو الشركة التحذيرات من انزلاقات التربة وتشكيلات الصخور. وبعد إضاعة الميزانية بأكملها على عمليات الحفر الفاشلة، أوقفت الشركة العمل وتنحّت عن المشروع[٦٧].

عانى عدد كبير من المشاريع المهمة الفشل الجسيم. وإن صح الحكم على النتائج، يتبيّن أن الأعمال التي تمت لم تعد بفائدة تذكر على العراقيين[٦٨].

التزوير والسرقة والرشى

وزع بول بريمر وفريقه في سلطة التحالف المؤقتة مئات الملايين من الدولارات نقداً. وقد وجدت الشركات الصغيرة والأفراد حينها فرصة للإثراء

---

(٦٥) James Glanz, «Series of Woes Mar Iraq Project Hailed as Model,» *New York Times*, 28/7/ 2006.

(٦٦) Miller, *Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq*, pp. 100-103.

(٦٧) Special Inspector General for Iraq Reconstruction, «Al Fatah Pipe River Crossing, Al Fatah, Iraq,» (7 March 2006), and James Glanz, «Rebuilding of Iraqi Pipeline as Disaster Waiting to Happen,» *New York Times*, 25/4/2006.

(٦٨) انظر: James Glanz, «U.S. Agency Finds New Waste and Fraud in Iraqi Rebuilding Projects,» *New York Times*, 1/2/2007, and Ian Austin, «Iraq Reconstruction Is Doomed Ex-Chief of Global Fund Says,» *New York Times*, 3/5/2007.

السريع. وشعر العديد من هؤلاء بتراخي المساءلة، ووفرة السيولة النقدية، وسهولة التصرف بالقوانين، فمارسوا التزوير والسرقة والرشوة وأشكالاً أخرى من الفساد. وقد علّق جون مكّاين، السيناتور الجمهوري من أريزونا، في خريف عام ٢٠٠٣، على الوضع بالقول: «الأمر يشبه وعاء كبيراً من العسل الذي يجذب الكثير من الذباب»[٦٩].

حازت شركة كاستر باتلز، وهي شركة أمريكية صغيرة، عقوداً مبكرة لتعهد النظام الأمني في مطار بغداد وخدمات أخرى. وتلا صعود الشركة السريع نهاية سريعة خلال أقل من عام. وبعدما اجتمع مدراء الشركة مع العناصر المتعاقدة في الحكومة الأمريكية، خلفوا وراءهم لوحة جداول بيّنت أن الشركة تضخم التكاليف في عقودها القائمة على التكلفة المزيدة وتحتال على الحكومة الأمريكية بما لا يقل عن ٦,٥ ملايين دولار[٧٠]. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، أدان حكم قانوني الشركة بعد اكتشاف ٣٧ حالة تزوير. وتبيّن أن الشركة أسست شركات وهمية في عدة مواقع خارج البلاد من أجل تصدير فواتير زائفة. وكان لدى الشركة معدات مسروقة في العراق، وفشلت في تنفيذ متطلبات العقد الأساسية[٧١].

وحازت شركة زيرولاين البريطانية، في نهاية عام ٢٠٠٣، عقداً بقيمة ٨,٤٨ ملايين دولار من أجل تأمين ٥١ مركبة مصفحة لتستخدمها الحكومة العراقية. وبشراكة مع آبتكس وألكيمي تكنولوجي في هذا العقد، تم تضمين العقد بنوداً بأن تجهيز المركبات سيتم في روسيا. وعلى رغم أن قيمة العقد دفعت كاملاً في نهاية عام ٢٠٠٤ من صندوق تنمية العراق، فإنّه لم يتم استلام أي شيء حتى الآن[٧٢].

---

(٦٩) نقلاً عن: Thomas B. Edsall and Juliet Eilperin, «Lobbyists Set Sights On Money-Making Opportunities in Iraq,» *Washington Post*, 2/10/2003.

(٧٠) Charles R. Babcock, «Contractor Fraud Trial to Begin Tomorrow,» *Washington Post*, 13/2/2006.

(٧١) Laura Parker, «Jury Fines Defense Contractor in Iraq $10M,» *USA Today*, 10/3/2006.

في خطوة ذات دلالة كبيرة، رفض القاضي قرار المحلّفين وحكم بعدم إمكانية ملاحقة شركة كوستر باتلز قانونياً لأنّها تلقّت أموالاً عراقية وبالتالي لا تعمل للحكومة الأمريكية مع أنّ العقود موقّعة من قبل سلطة التحالف المؤقّتة الخاضعة للسيطرة الأمريكية. وقد تأيّد حكم القاضي في الاستئناف، لذا لم تتعرّض كوستر باتلز ومديروها للعقوبة.

(٧٢) Nick Fielding and Ian Cobain, «British Firms Face Fraud Allegations over «Phantom» Armoured Vehicles,» *Guardian*, 20/3/2007.

كانت زيرولاين برئاسة مسؤولين متقاعدين في الجيش والشرطة البريطانية. لم يسلّط الضوء على القضية إلا في سنة ٢٠٠٧.

هناك عدد من الأفراد المتورطين في التآمر، وغسيل الأموال، والرشى، وقضايا إجرامية أخرى. لقد كان روبرت ستاين، مدقق الحسابات والتمويل لدى سلطة التحالف المؤقتة في المنطقة الوسطى الجنوبية في العراق، مسؤولاً عن ٨٢ مليون دولار نقداً. وقد وزعها على أصدقائه المتعهدين مقابل بضائع، ونقود، وخدمات أخرى. لقد نفذ ستاين القليل من عقود العمل، وسرق حوالى مليوني دولار. فقد أخذ مليون دولار من الرشى، إضافة إلى ما قيمته ٦٨٣,٠٠٠ ألف دولار من المجوهرات، والسيارات، والعملة النقدية، وخدمات أخرى[٧٣]. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، حكم على ستاين بالسجن لمدة تسع سنوات[٧٤]. كما حكم بالسجن أيضاً عام ٢٠٠٧ على فيليب بلوم، وهو رجل أعمال شارك ستاين في مشاريعه، لقيامه برشوة عدد من المسؤولين الأمريكيين، من المدنيين والعسكريين، وتوزيع أموال نقدية، ومجوهرات، وسيارات وغيرها[٧٥].

وفي قضية متصلة بما سبق، اشترك المقدم في الجيش الأمريكي، بروس هوفنغاردنر، بمؤامرة للسرقة من أموال إعادة الإعمار، وتورط في الرشى، والتهريب، والخدمات الجنسية. كما اتهم هوفنغاردنر، في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، بالاحتيال وغسيل الأموال. استلم هوفنغاردنر ١٧٥,٠٠٠ ألف دولار من بلوم، إضافة إلى سيارة فخمة، ودراجة نارية، وآلة تصوير، وساعة فاخرة، وكمبيوتر[٧٦]. كذلك أدين ثلاثة ضباط آخرون بتهمة منح عقود لمتعهدين مقابل رشى نقدية وسلع فاخرة. كما تمت إدانة الكولونيل كورتيس وايتفورد، والمقدم ديبرا هاريسون، والمقدم ميشيل ويلر، الذين عملوا كضباط متعاقدين مع سلطة التحالف في بغداد، واتهموا بأخذ أموال نقدية من رصيد سلطة التحالف مباشرة[٧٧].

لن نعرف البتة عدد العناصر العسكرية والمدنية التي اشتركت في أعمال

---

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) US Department of Justice, Press Release, «Former DoD Contractor Sentenced in Case Involving Bribery, Fraud and Money-Laundering Scheme in al-Hillah, Iraq,» (29 January 2006).

(٧٥) حكم على بلوم في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٧. انظر: «Contractor Gets 46 Months for Iraq Bribery,» Associated Press, 17/2/2007.

(٧٦) Department of Justice, «Army Reserve Officer Pleads Guilty to Money Laundering Conspiracy Involving Stolen Currency and Fraud in Iraq,» (Press Release, 25 August 2006), and Griff Witte, «Reservist Pleads Guilty in Iraq Bribery Scheme,» *Washington Post*, 26/8/2006.

(٧٧) US Army Officers Accused of Reconstruction Scam in Iraq,» *Evening News*, 8/2/2007, and Miller, *Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq,* p. 200.

الفساد، أو كم هو إجمالي المبالغ المنهوبة، لكن من الواضح أن الأعمال غير المشروعة كانت متفشية. لقد كانت الكلبية عامة تقريباً، وبرر العديد سرقاتهم وغنائمهم. لقد كانت المقدّم هاريسون تشعر بأن من حقها أخذ هذا المال[٧٨]، في الوقت الذي انحدرت فيه القدرة المعيشية للمواطن العراقي إلى أدنى مستوياتها.

نفقات «الأمن»

ضاعت بلايين الدولارات من تمويل إعادة الإعمار من خلال تحويلها إلى «الأمن». وبعد تصاعد نشاط المتمردين، قدّم المتعهدون موازنات لنفقات الأمن المكثف، وصرفوا ملايين الدولارات على حماية باهظة التكلفة لمواقع البناء، والحرس الشخصي للعناصر المهمة، وحراسة مواقع البناء والمركبات المصفحة والمستلزمات الأخرى لتفادي العنف واللااستقرار[٧٩]. يكلف استئجار الحارس الشخصي حوالى ألف دولار في اليوم، إذ تطلب الشركات المتعاقدة لهذا النوع من الخدمات أسعاراً باهظة. وقد تقصى المفتش العام تسع شركات كبرى متعاقدة، فوجد أنها تنفق حوالى ١٢,٥ في المئة من قيمة العقد الإجمالية على التدابير الأمنية التي تستهلك نسبة كبيرة من رؤوس أموال المشاريع والعقود[٨٠].

وفي بداية خريف عام ٢٠٠٤، قررت واشنطن تغيير الأولويات في النفقات الأساسية لجهود إعادة الإعمار. فقد خصص أكثر من ٥ بلايين دولار من أصل ٢١ بليوناً للتدابير الأمنية[٨١]. ثم اقتطع بليونا دولار من قطاعي المياه والتمديدات الصحية، ما خفّض هذا البرنامج إلى النصف، بينما اقتطع من قطاع الكهرباء أكثر من بليون دولار[٨٢]. وتحولت معظم هذه الأموال إلى إنشاء الجيش العراقي الجديد، والقادة العسكريين، ووحدات الشرطة، وبرامج التدريب، والتسلح

---

(٧٨) Miller, Ibid., p. 200.

(٧٩) Peter Grier, «Funds for Iraq Run Low,» *Christian Science Monitor* (15 June 2006).

(٨٠) Special Inspector General for Iraq Reconstruction (SIGIR), «Fact Sheet on Major U.S. Contractors' Security Costs Related to Iraq Relief and Reconstruction Fund Contracting Activities,» (30 January 2007).

(٨١) أثّرت البرمجة في صندوق إعادة إعمار العراق وإعادة تطويره. انظر: SIGIR, «Quarterly Report to Congress,» (January 2007), p. 6, and Charles J. Hanley, «Can Iraq Fill the Reconstruction Gap?,» Associated Press, 15/10/2006.

(٨٢) أظهر السجل النهائي للتغيّرات ١,٣٢ بليون دولار للكهرباء و٢,٢٠ بليون دولار للماء/ الصرف الصحي. انظر: Special Inspector General for Iraq Reconstruction (SIGIR), «Quarterly Report to Congress,» (April 2007), pp. 18 and 36.

وغيرها، إضافة إلى برامج السجون ومعسكرات التدريب والإمدادات العسكرية[٨٣].

لم يخرج بعض هذه الموازنات التي تم إعادة برمجتها والمدفوعة من أجل الأبنية والإنشاءات الأخرى في مجال القطاع الأمني، بالنتائج المتوقعة. فقد تم تلزيم عقد بمبلغ ٧٥ مليون دولار لشركة بارسونز لبناء كلية بغداد للشرطة، وكان من المفترض أن ينجز «المشروع المدني الأكثر أهمية في البلاد»، وفق المفتش العام الأمريكي الخاص بإعادة بناء العراق[٨٤]. لكن ما إن وصل المتطوعون الجدد، حتى احتجوا على الظروف غير المقبولة. واكتشف المفتش وضع المراحيض المكشوفة على أحياء سكنية آهلة، وانهيارات وتصدعات في الأساسات[٨٥]. كما قرر المهندسون أن المبنى يعاني تصدعات خطيرة، ومن الضروري هدم بعض الأقسام وإعادة البناء[٨٦]. وقد أخفقت على نحو مثير كذلك، عمليات إنجاز عشرات مشاريع البناء «الأمني»، كمراكز الشرطة والسجون والمراكز الحدودية والثكنات[٨٧].

تزايدت برامج «الأمن»، وصار السياسيون والوزراء يتهافتون على صندوق تنمية العراق من أجل مشاريعهم الخاصة. فمنح اتحاد ينتمي إلى أحمد الجلبي المرتبط بعلاقة وثيقة مع البنتاغون عقداً بمبلغ ٣٢٧ مليون دولار، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، لتأمين أسلحة وشاحنات وملابس وغيرها من التجهيزات. لكن لم يتم تسليم أية بضاعة[٨٨]. وقد حصل الجنرال حازم الشعلان، وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة كذلك على ١,٣ مليار دولار لشراء دبابات جديدة وطائرات هليكوبتر وعربات مصفحة . . . إلخ. وأظهرت التحقيقات اللاحقة انتشار نطاق الفساد واتساعه[٨٩]،

---

(٨٣) SIGIR, «Quarterly Report to Congress,» (January 2007), p. 6.

(٨٤) Special Inspector General for Iraq Reconstruction (SIGIR), «Quick Reaction Report on the Baghdad Police Academy, Baghdad, Iraq,» (27 September 2006); Amit Paley, «Heralded Iraq Police Academy a 'Disaster',» *Washington Post*, 28/9/2006, and Griff Witte, «Iraq Contractor's Work is Further Criticized,» *Washington Post*, 29/9/2006.

(٨٥) SIGIR, Ibid.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) كانت بارسونز مسؤولة عن كثير من هذه المشاريع كما تفصّل تقارير المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

(٨٨) Knut Royce, «Start-Up Company with Connections,» *Newsday*, 15/2/2004.

ووفقاً لبعض التقارير، لم يتم التسليم بسبب إلغاء العقد، إذ تقاتلت الفصائل العراقية على الوصول إلى هذه العقود المربحة.

(٨٩) Miller, *Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq*, pp. 236-237, and Harriman, «Cronyism and Kickbacks: The Economics of Reconstruction in Iraq».

فقد جرى تحويل الأموال عبر وسطاء وحسابات سرية، وقليل من المستندات بقيت في هذا الشأن.

وفي ١٦/ ٥/ ٢٠٠٥، صدرت مذكرة توقيف بحق وزير الدفاع السابق الشعلان وزياد قطان وعدد من مسؤولي الوزارة، وفق ما عثرت عليه الهيئة العليا العراقية للمراقبة[٩٠]. لكن الشعلان كان في ذلك الوقت في المنفى بين لندن وعمّان.

كذلك غادر البلاد عدد من الوزراء المتهمين[٩١]. ويقدر علي علاوي، وزير المالية السابق، أن هناك حوالى ٨٠٠ مليون دولار تمت سرقتها، في حين أنفق حوالى ٤٠٠ مليون دولار لشراء معدات بمواصفات متدنية إلى درجة عالية الخطورة[٩٢]. وقد أخبر القاضي راضي الراضي، المحقق الرسمي في قضايا الفساد، الصحافيين قائلاً: «لدينا خبراء أمريكيون في وزارة الدفاع، فلماذا لم يحركوا ساكناً عندما رأوا كل ما حدث؟»[٩٣].

يبقى الأكثر جدية «قطاع الأمن» الذي ينفق المخصصات الدفينة في انتهاكات قوات الأمن وممارساتها غير النظامية في السجون. وعندما أعادت واشنطن برنامج إعادة البناء، تم رصد المبلغ الأهم (٤,١ بليون دولار) لمشاريع وزارة الداخلية. وهي المشهورة بالظلال القاتمة لممارساتها ضد المتمردين وعملها الذي يهمل تماماً معايير حقوق الإنسان[٩٤].

وتصرف هذه المبالغ للمعدات والنقل والتدريب والعمليات، وتعزيز قوات الوزارة غير المحددة الهوية. كما تؤكد عدة تقارير بأن هذه المخصصات تقدم، كما هو حال المساعدات الموازية من مالية القوات البريطانية، لدعم وحدات متورطة في

---

(٩٠) Harriman, Ibid.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) «Iraqi Officials «Stole Millions»,» BBC, 24/10/2006.

(٩٣) Miller, *Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq*, p. 241.
لاحظ وزير المالية علي علاوي أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا لم تفعلا الكثير لاستعادة الأموال المسروقة أو إلقاء القبض على المتهمين. انظر: «Iraqi Officials «Stole Millions»».

(٩٤) SIGIR, «Quarterly Report to Congress,» (January 2007).
وللاطلاع على عيوب وزارة الداخلية، انظر: Robert Perito, «Reforming the Iraqi Interior Ministry, Police and Facilities Protection,» *US Institute for Peace* (February 2007).
انظر أيضاً الفصل المتعلّق بإساءة معاملة السجناء وتعذيبهم في هذا التقرير لمزيد من التفاصيل عن هذه الوزارة وسجونها السرية.

نشاطات تعسفية، مثل القوات الخاصة في الشرطة المنبثقة عن وزارة الداخلية والمتورطة في أعمال التعذيب والفظائع[٩٥]. وهناك تقرير صادر عن المعهد الأمريكي للسلام يصف قوات الداخلية بـ «الخليط من منظمة على نمط الكوماندو ومقاومة التمرد وفرق الموت»[٩٦]. كما تم صرف ٧٣ مليون دولار من مخصصات إعادة البناء على عمليات الاعتقال في الوزارة المعروف عنها تورطها في حالات إساءة معاملة السجناء. وبشق النفس، حاول المفتش العام الخاص بالعراق التحقيق في هذه العقود. ولم يقم أحد بإجراء تقييم حتى اليوم.

المساءلة

بعد أربع سنوات من الفساد المستشري في العراق ثمة استغراب من هزالة المساءلة عن الأخطاء. لم يتابع المجلس الدولي للاستشارة والرقابة، الذي أنشأته الأمم المتحدة والذي أقره مجلس الأمن، حالة واحدة للاحتيال أو السرقة أو الفساد تتعلق بصندوق إعادة إعمار العراق. ولم يقدم جواباً عن السؤال فيم إذا كان الصندوق قد قام بأي دور لـ «لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي»[٩٧]. وبسبب الضغوط الكبيرة من الولايات المتحدة وبريطانيا، لم يقم مجلس الأمن بتقييم هذا القصور أو البحث عن وسائط لتقوية هذا المجلس وتعزيز صلاحياته[٩٨].

كان المفتش العام الأمريكي الخاص بإعادة إعمار العراق أكثر نشاطاً. لقد قام حتى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦، بالتحقيق في ٨٥ عقداً[٩٩]، وبالتدقيق والتفتيش والتحليل. وتوصل إلى عدد من حالات الفساد، كما جرى في ١/ ٥/ ٢٠٠٧ عندما أحال إلى

---

(٩٥) Peter Beaumont and Martin Bright, «UK Air Funds Iraqi Torture Unit,» *Observer* (3 July 2005).

للاطلاع على معلومات عن قوات الشرطة الخاصة، انظر: Peter Maass, «The Way of the Commandos,» *New York Times Magazine* (1 May 2005).

(٩٦) Robert Perito, «Reforming the Iraqi Interior Ministry, Police and Facilities Protection Service,» *US Institute of Peace* (February 2007).

(٩٧) في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر و٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، كشفت غارات في بغداد عن سجون لوزارة الداخلية تضمّ أعداداً كبيرة من المحتجزين الذين تعرّضوا لإساءة معاملة خطيرة، وأفاد بعضهم بأنّهم تعرّضوا للصدمات الكهربائية أو اقتُلعت أظافرهم. انظر: Ellen Knickmeyer, «Abuse Cited in 2nd Jail Operated by Iraqi Ministry,» *Washington Post*, 12/12/2005.

(٩٨) كشفت نقاشات شخصية للمؤلّفين مع وفود في المجلس عن أنّ هذا الضغط كان شديداً ومتواصلاً ويشمل ليّ أذرع رؤساء حكومات ووزراء خارجية.

(٩٩) SIGIR, «Quarterly Report to Congress,» (January 2007), appendix J, pp. 1-4.

وزارة العدل الأمريكية ٢٨ قضية للمحاسبة، اعتقل إثرها عشرة أشخاص وجرّم خمسة[١٠٠].

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار انتشار الاحتيال، فإن الملاحقات قليلة جداً. والخطير في الأمر أن المفتش العام لإعادة إعمار العراق فشل في استدعاء أي مسؤول عالي المستوى في الحكومة، ومسؤولي الشركات. ومن طالتهم الملاحقة من المدنيين والعسكريين كانوا أصحاب العقود الصغيرة والبعيدين عن مواقع القرار المهمة.

وقد أنشأت الحكومة العراقية من طرفها عدة هيئات لمناهضة الفساد، بما فيها لجنة النزاهة العامة، وهيئة عليا للمحاسبة، ومفتشو الوزارات، ومجلس لمناهضة الفساد. لكن كل هذه الهيئات والمسؤوليات لم تتمكن من وقف انتشار الفساد أو ملاحقة وكشف الممارسات الفاسدة، بما في ذلك تلك التي يرتكبها المتعاقدون الأمريكيون والأجانب.

وهكذا، لم تجر محاكمة أو متابعة أو تجريم أو توجيه تهمة لأي متعاقد أساسي مثل هاليبورتون أو بارسونز. كما لم توجه أية ملاحظات أو إجراءات عقابية أو حتى توبيخ لأي من الشركات، وحتى تلك التي أخفقت في عقودها أو قدمت كشوفاً كاذبة بالتكاليف، على رغم أن هذه الممارسات التعيسة كانت متكررة، فإنها تبدو واضحة للعيان ومنهجية[١٠١].

ولم توجه تهمة جنائية إلى أي مسؤول مدني أو عسكري أمريكي عالي المستوى بسبب الإهمال أو التقصير، أو كل الممارسات الأخرى التي أدت إلى انتشار الفساد بهذا الشكل. ولم يطلب من أحد أن يقدم حساباً بالإخفاقات التي حدثت في الوزارات العراقية، على الرغم من مئات الخبراء وملايين الدولارات التي خصصتها الإدارة الأمريكية لهذا الغرض. ويفترض في هذه البرامج دقة المحاسبات والأمانة والإدارة الرشيدة وإجراءات سليمة في توقيع العقود[١٠٢].

---

(١٠٠) اتصال للمفتش العام لإعادة إعمار العراق مع المؤلفين (١ أيار/ مايو ٢٠٠٧).

(١٠١) كان الحرمان من العقود في المستقبل أو تعليقها العقوبة الوحيدة التي تفرضها الحكومة الأمريكية، واقتصرت فقط على الشركات الصغيرة والأفراد في الغالب. وبناء على تقارير المفتش العام لإعادة إعمار العراق اعتباراً من الربع الأول من سنة ٢٠٠٧، أوقف قسم التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي ١٩ شخصاً أو شركة ومنعت ٩ منها من العقود. للحصول على لائحة بالمتأثّرين بهذا التدبير، انظر: Special Inspector General for Iraq Reconstruction (SIGIR) (April 2007), appendix K.

(١٠٢) انظر: Special Inspector General for Iraq Reconstruction, (SIGIR) «Joint Survey of the U.S. Embassy-Iraq's Anti-Corruption Program,» (28 July 2006).

وقد سعت واشنطن في كل مناسبة للتقليل من الاحتيال والسرقة في المحاسبات. والقرار رقم ١٧ لبول بريمر (عام ٢٠٠٤) يعفي قوات التحالف من أية محاسبة قانونية أمام القضاء العراقي[١٠٣]. كذلك القرار التنفيذي الرئاسي الأمريكي رقم ١٣٠٠٣ لعام ٢٠٠٣ يعفي افتراضياً شركات النفط من المتابعة القضائية في عملياتها في العراق[١٠٤]. وقد فصّلت الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية المجلس الدولي للاستشارة والرقابة بشكل لا يسمح له بالفاعلية. أما صلاحيات المفتش العام الأمريكي الخاص بالعراق فقد انتزع منها العديد من الاختصاصات المهمة. وليس من الغريب والحال هذه أن يكون عدد من تجري محاسبته أقل من قليل، وأن يصبح العراق على صعيد انتشار الفساد وتعميمه في مستوى دولة هايتي، باعتبارها من أكثر دول العالم فساداً[١٠٥].

استنتاجات

منذ الأيام الأولى، بنت الإدارة الأمريكية ودول التحالف في العراق منظومة واسعة، فاسدة وغير قابلة للمحاسبة. إن هناك سرقات كبيرة واحتيالات ونهباً وسوء إدارة من كل الأصناف طبعت ما سمي بمشروع إعادة البناء والتفويضات وآليات الحكم. ويوجد اليوم مئات المشاريع الزائفة، وغير المنجزة، والفاشلة أو غير المنفذة التي امتصت من الموازنة العراقية عشرات مليارات الدولارات. وفي تقييم للنتائج اليوم، نجد أن المواطن العراقي لم يجن فائدة تذكر من كل هذه المشاريع. وتشكل ممارسات الفساد هذه انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد (عام ٢٠٠٣) وقرارات مجلس الأمن. ومن واجب مجلس الأمن والمجموعة الدولية أن تعمل على استرداد مليارات الدولارات المسروقة أو التي صرفت بشكل رديء، وأن تحاسب أمام العدالة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

---

(١٠٣) Coalition Provisional Authority, Order 17: «Status of the CPA, MNFI, Certain Missions and Personnel in Iraq with Annex Revised,» (27 June 2004).

(١٠٤) White House, George W. Bush, Executive Order: Protecting the Development Fund for Iraq and Certain Other Property in Which Iraq has an Interest (22 May 2003).

(١٠٥) انظر: Transparency International, Corruption Perceptions Index (2006).
وقد احتل العراق المرتبة ١٦٠ يليه ميانمار وغينيا، قبل هايتي، بين ١٦٣ بلداً تمت دراستها.

الفصل العاشر

القواعـد الطويلـة الأمـد
والمجمّـع الجديـد للسفـارة الأمريكيـة

«لم أسمع البتة في أي اجتماع، على ما أذكر، نقاشاً عن موضوع إقامة قاعدة دائمة في العراق»

ـ وزير الدفاع دونالد رامسفيلد[١]

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء قواعد عسكرية ضخمة ومكلفة في العراق، إضافة إلى مجمع مبان جديد وشاسع للسفارة في بغداد. هذه المشاريع هي مثار جدل كبير الآن. ووفق نتائج استطلاع الآراء، تعارض غالبية العراقيين وجود القواعد الأمريكية، كما يرفض الكونغرس صرف الأموال على قواعد «دائمة» في العراق. وتعتبر القواعد والسفارة على نطاق واسع رموزاً تظهر أنّ الولايات المتحدة تخطط لبسط نفوذ سياسي وعسكري على العراق ـ والمنطقة ـ لسنوات طويلة قادمة.

مرافق القواعد

أقامت القوات الأمريكية بدايةً أكثر من مئة قاعدة من مختلف الأنواع والحجوم، ومن ضمنها القواعد الجوية، ومراكز الاعتقال، ومراكز قيادات القوات البرية، ومستودعات لوجستية، والعديد من «قواعد العمليات الأمامية» الصغيرة والقريبة من ميادين القتال[٢]. وبعد الاحتلال بعام، طور البنتاغون أربع عشرة قاعدة تفوق المعسكرات المؤقتة[٣]، إذ جرى الاستغناء عن الخيام والمركبات لصالح

---

(١) US Department of Defense, «News Briefing: Remarks by Secretary of Defense Donald Rumsfeld,» (21 April 2003).

(٢) «Iraq Facilities,» < http://www.globalsecurity.org > .

(٣) Christine Spolar, «14 'Enduring Bases' Set in Iraq,» *Chicago Tribune*, 23/3/2004.

وفقاً لصحيفة **واشنطن بوست**، كان لا يزال هناك أكثر من ١٠٠ قاعدة أمريكية في البلد. انظر: Bradley Graham, «Commanders Plan Eventual Consolidation of U.S. Bases in Iraq,» *Washington Post*, 22/5/2005.

تجهيزات أكثر ديمومة للعيش. وتم إنشاء طرق، وبناء مراكز قيادة ومكاتب، ومهابط للطائرات وغيرها.

وفي نهاية عام ٢٠٠٦، أغلقت القوات الأمريكية معظم مراكزها وسلمتها لقوات الحكومة العراقية. لكن لا يزال هناك ٥٥ قاعدة أمريكية في البلاد(٤). وقد اختار القادة العسكريون عدداً قليلاً منها للاستخدام الطويل الأمد أو القابل لـ «التطوير». ويتم الآن بناء القواعد الثابتة وإنشاء الطرقات الإسمنتية السريعة والاتصالات والخدمات العامة والكثير مما يحتاج إليه الجنود لرفاهيتهم.

تقع القواعد الثابتة في مناطق مختلفة من البلاد لتتيح السيطرة العسكرية على جميع قطاعات العراق. وتتركز القواعد في المطارات العسكرية الجوية المنشأة منذ حقبة صدام حسين، بحيث تحمي القوات البرية عمليات القوات الجوية. وتؤمن المطارات للقواعد استقلالاً بعيداً عن التهديد، كما تسمح بالتنسيق بين القوى الأرضية والعمليات الجوية.

ولم يصرح البنتاغون عن المبلغ المخصص لبناء القواعد في العراق، لكن يبدو أنه تم إنفاق أكثر من بليون دولار على هذه القواعد الخاصة(٥). وفي عام ٢٠٠٦، خصصت موازنة إضافية للإنشاءات بقيمة ٣٤٨ مليون دولار(٦).

القواعد الأساسية:

- **بلد**، تدعى أيضاً معسكر أناكوندا، تقع على بعد ٦٨ ميلاً شمال بغداد. يتم تنسيق جميع نشاطات التحالف الجوية في هذه القاعدة.
- **الطليل**، تقع على بعد ١٤ ميلاً جنوب غرب الناصرية، في الجنوب.
- **الأسد**، تقع على بعد ١٢٠ ميلاً غرب بغداد، قريباً من مدينة خان البغدادي على الفرات.
- **القيارة**، تقع على بعد ٥٠ ميلاً جنوب شرق الموصل، في الشمال(٧).

---

(٤) A. Baker III [et al.], *The Iraq Study Group Report* (New York: Vintage Books, 2006).

(٥) Peter Spiegel, «Bush's Request for Iraqi Base Funding Make Some Wary of Extended Stay,» *Los Angeles Times*, 24/3/2006.

لمزيد من البحث المفصل للإنفاق ومشكلة بنود إنشاء القواعد الخفية أو السرية، انظر: Congressional Research Service, «Military Construction in Support of Afghanistan and Iraq,» (11 April 2005).

(٦) المصدران نفسهما.

(٧) Graham, «Commanders Plan Eventual Consolidation of U.S. Bases in Iraq».

● كامب فيكتوري/ معسكر التحرير، مجمع قرب مطار بغداد توجد فيه مكاتب القيادة العسكرية الأمريكية.

وهناك قواعد أخرى تم تحسينها مثل معسكر مارز قرب مطار الموصل، ومعسكر كوك في شمال بغداد، وقاعدة جديدة قرب أربيل في كردستان. وأشارت وثائق المخططات في البداية إلى أنها «قواعد ثابتة»، لكن البنتاغون غيّر التعبير، في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، إلى «قواعد العمليات الطارئة»[٨].

ويرى المخططون أن القواعد تؤدي دوراً سياسياً، وبالأخص في إمكانية «التأثير» في المناطق المتاخمة، والتدخل في النزاعات المحلية والشرق الأوسط. وقد أخبر أحد المطلعين على الخطط صحيفة **واشنطن بوست**: «نحن لا نريد انتقاء مواقع قريبة من تمركز السكان في العراق، لكننا نريد مواقع تسمح لنا بالتأثير في المنطقة وتمنحنا القدرة على نشر القوة»[٩]. وتشير عبارة «القدرة على نشر القوة» إلى احتمالات هجمات عسكرية ضد دول أخرى، مثل سوريا وإيران.

تعتبر هذه القواعد العسكرية الأمريكية الأساسية ضخمة جداً. وتمتد معسكرات بلد/ أناكوندا على مساحة ١٥ ميلاً مربعاً[١٠]، بينما تبلغ مساحة معسكري الأسد والطليل ٢٠ ميلاً مربعاً لكل منهما[١١]. أما مجمع فيكتوري القريب من بغداد فهو شاسع جداً يتسع للعب الثلاثية بمساحة ١٤٠ ميلاً[١٢]. ويقيم في هذه المعسكرات عدد ضخم من عناصر الخدمات، وفرق الإنشاءات، والعمال المتعاقدين. ويبلغ عدد العناصر العسكرية فقط في البلد/ أناكوندا ٢٠,٠٠٠ جندي[١٣]، والأسد ١٧,٠٠٠ جندي[١٤]، وفيكتوري ١٤,٠٠٠ جندي[١٥]. أما عدد طواقم التعهدات والإنشاءات فيبلغ عدة آلاف أيضاً.

ويوجد في مراكز هذه القواعد مطارات عسكرية رحبة مزوّدة بمدرجات مزدوجة تصل إلى ما بين ١٠ ـ ١٢,٠٠٠ قدم، وتتسع للعديد من الطائرات:

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) Dahr Jamail, «Permanent US Colony,» Truthout, 14 March 2006.

(١١) «Extended Presence of US in Iraq Looms Large,» Associated Press, 21/3/2006, and «Al-Talil Base,» <http://www.globalsecurity.org>.

(١٢) Sgt Andrew Miller, «Ironman Soldier Races Through Iraq,» DefendAmerica, 7/11/2005.

(١٣) Thomas E. Ricks, «Biggest Base in Iraq Has Small-Town Feel,» *Washington Post*, 4/2/2006.

(١٤) Charles J. Hanley, «Iraqis Think US in their Nation to Stay,» Associated Press, 20/3/2006.

(١٥) Joshua Hammer, «Digging In,» *Mother Jones* (March-April 2005).

الطائرات المقاتلة، والطائرات بدون طيار، والهليكوبترات وطائرات النقل الضخمة[١٦]. ويستوعب مطار بلد نحو ٢٥٠ طائرة، ومن ضمنها ١٢٠ هليكوبتر، وعدد كبير من الطائرات بدون طيار من طراز بريديتور، وتقف جميعها في مستودعات فسيحة مغطاة ومسلحة أو مدرجات[١٧]. ويتضمن التمويل الجديد لإنشاءات القواعد مواقف منحدرة لطائرت النقل غالكسي (C-5A)، ونظام إنارة متطور لعمليات على مدار الساعة. ويقال إن حركة المرور الجوي في مطار قاعدة بلد تعدّ من الأكثر ازدحاماً في العالم، بحيث يعمل على مدار الساعة طوال الأسبوع، وهو يقارن بمطار أوهير في شيكاغو[١٨]. أما قاعدة الأسد الجوية، فيتم تزويدها الآن بنظام إنارة جديد ونظام تحكم بحركة المرور الجوي[١٩].

إن جميع القواعد مزوّدة بكل ما يلزم من الخدمات، بما فيها الطاقة، والاتصالات، والتدفئة، والتكييف، والتجهيزات الطبية[٢٠]. وبينما تفتقد البلاد المياه والكهرباء والعناية الطبية، تتوفر في القواعد جميع لوازم الترفيه. ومن السخرية بمكان أن مشاريع القواعد تشارف سريعاً على الانتهاء، بينما مشاريع الإنشاء للعراقيين، مثل معامل معالجة المياه، ومحطات توليد الكهرباء، وتجهيزات العناية الصحية مبتلاة بالتأخير والعجز والفشل.

وتحاط القواعد بحدود محصنة تحميها مما حولها، ويريد البنتاغون تحسين نظام الطوق الأمني. ويبني المتعهدون في قاعدة الطليل بمبلغ ٢٢ مليون دولار سوراً أمنياً مزدوج التحصين، ونظم تحكم متطورة للبوابة، وأبراج حراسة، وخنادق حماية. أما قاعدة بلد فقد تم تحسين أسوارها المحصنة وتوسيع المنطقة العازلة[٢١].

تضم القواعد مباني من الخرسانة المسلّحة، وملاجئ حصينة، وأنظمة إلكترونية متطوّرة، نادراً ما تستخدم في القواعد المؤقتة. كما تحتوي القواعد على ثكنات إسمنتية للجنود وشبكة طرق داخلية كبيرة، ومراكز كبرى للتخطيط لتنسيق

---

(١٦) تعد فيكتوري/ ليبرتي الاستثناء لهذه القاعدة، لأنّها موجودة قرب مطار بغداد الدولي وتعتمد على ذلك المرفق بشكل رئيسي.

(١٧) Hanley, «Iraqis Think US in their Nation to Stay».

(١٨) Ricks, «Biggest Base in Iraq Has Small-Town Feel».

(١٩) Hanley, Ibid.

(٢٠) أفاد توماس ريكس في أوائل سنة ٢٠٠٦ أنّ مستشفى قاعدة بلد كانت تجري ٤٠٠ جراحة في الشهر على المصابين. انظر: Ricks, Ibid.

(٢١) «Extended Presence of US in Iraq Looms Large,» Associated Press, 21/3/2006.

التزوّد بالغذاء، والوقود، والذخيرة، والمستلزمات الأخرى للجنود في ثكناتهم في أنحاء البلاد.

تؤمن القواعد وسائل ترفيه متقنة للجنود للمحافظة على أسلوب الحياة الأمريكية. وبالإضافة إلى أربعة مطاعم في معسكر البلد، هناك متجران كبيران، ومخازن تسوق، وملاعب غولف، والعديد من مطاعم الوجبات السريعة، مثل بيرغر كينغ، وبيتزا هت، وستاربكس، وباسكن روبنز[٢٢]. ويحتوي معسكر الأسد على ملعب كرة قدم، وشركة هيرتز لتأجير السيارات، ومقهى للإنترنت، وحمام سباحة مغطى، وقاعة سينما تعرض آخر الأفلام المنتجة، بل حتى وكالة لبيع السيارات. كما تتوفر فروع بيرغر كينغ وبيتزا هت وغيرها من مطاعم الوجبات السريعة[٢٣]. ويحتوي معسكر فيكتوري أيضاً على مطاعم وجبات سريعة، وقاعة ضخمة للرياضة مجهزة بالمعدات الرياضية، وأكبر متجر للتسوق في العراق[٢٤]. ويزوّد الجنود المقيمون في هذه القواعد بأجهزة التكييف، واتصالات عبر الأقمار الصناعية، وكابلات للتلفزيون، وخدمات هواتف دولية.

وتمثل هذه القواعد مشاريع كبرى واسعة، وتكلف كل منها مئات الملايين من الدولارات. وقد أخبر المهندسون العسكريون أحد الصحافيين الذي زار معسكر بلد أنه تم استخدام ٣١,٠٠٠ شحنة رمل وحصى لتزويد ٩ معامل لخلط الإسمنت من أجل بناء القاعدة، وذلك قبل آذار/مارس ٢٠٠٦[٢٥]. وبالإضافة إلى مهابط الطائرات، وأبراج التحكم، والطرقات، والأبنية، والتحصينات، يوجد في القواعد شبكة أرضية لتمديدات أنابيب المياه وأسلاك الاتصالات.

وطالما أن الموازنة التي يخصصها البنتاغون غامضة، والموازنات «الإضافية» مبهمة، فربما لن تُعرَف أبداً الكلفة الإجمالية الضخمة لهذه المشاريع الطويلة الأمد[٢٦]. ويتوزع بناء القاعدة على عدة موازنات، بما فيها العمل غير المثمن

---

(٢٢) Ricks, Ibid.

(٢٣) Oliver Poole, «Football and Pizza Point to US Staying for Long Haul,» *Independent*, 2/11/2006.

(٢٤) Hammer, «Digging In».

(٢٥) Hanley, «Iraqis Think US in their Nation to Stay».

(٢٦) Congressional Research Service, «Military Construction in Support of Afghanistan and Iraq».

يستخدم البنتاغون أموالاً من العمليات الجارية لبناء هذه القواعد بالإضافة إلى الأموال المخصصة للإنشاءات في الموازنة. ويقدّم طلب الموازنة عادة معلومات قليلة وتتخلّى عملية الموازنة الإضافية عن عملية الإشراف المفصّل التي تعود إلى مخصّصات الموازنة المنتظمة.

بواسطة طاقم الإنشاء العسكري، والعقود مع شركات الإنشاءات الكبرى مثل هاليبورتون. ويقال إن قاعدة بلد كلفت ما لا يقل عن ٢٣٠ مليون دولار من «صندوق الطوارئ» حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وحوالى ٥٠ مليون دولار منذ ذلك الوقت[٢٧]. أما قاعدة الطليل فقد تم رصد ١١٠ ملايين دولار لنفقاتها الجديدة[٢٨]، وتنفق قاعدة الأسد ٤٦ مليون دولار لتحسين تحصيناتها الأمنية، والإنارة ونظام التحكم الجوي[٢٩].

الوجود العسكري الدائم؟

برزت قضية القواعد الأمريكية في منطقة الخليج في أواخر التسعينيات خلال جدل في واشنطن أثاره صعود المحافظين. لقد حشد مشروع القرن الأمريكي الجديد مجموعة قوية من المحافظين الجدد للضغط من أجل اتخاذ موقف عسكري أمريكي دولي قوي[٣٠]، ومن ضمنهم ديك تشيني الذي أصبح نائباً لرئيس الجمهورية، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع في إدارة جورج دبليو بوش. وقد أصرّ أصحاب المشروع، في تقرير صدر في عام ٢٠٠٠، على الحاجة إلى «وجود قوات أمريكية إضافية في الخليج» من أجل حماية إمدادات النفط وإبعاد المنافسين المحتملين[٣١]. وفي الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة التخلي عن قواعدها الأساسية في السعودية، تبيّن بوضوح أن منظمي التقرير يقترحون إنشاء قواعد جديدة في دول اخرى. لكن لم يتم تحديد الموقع البديل. وعندما بدأ غزو العراق يلوح في الأفق، في عام ٢٠٠٢، كان الأعضاء الرئيسيون في المشروع يشغلون مناصب رفيعة.

وبحسب رأي الاستراتيجيين العسكريين والسياسيين، تؤمن القواعد الأمريكية الطويلة الأمد فوائد مهمة. بُعيد سيطرة الجنود الأمريكيين على بغداد، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كتب المعلقان توم شانكر وإيريك شميت مقالة في الصفحة الأولى من **نيويورك تايمز** يشيران فيها إلى خطط البنتاغون للإبقاء على أربع قواعد

---

(٢٧) Spiegel, «Bush's Request for Iraqi Base Funding Make Some Wary of Extended Stay».

(٢٨) Hanley, «Iraqis Think US in their Nation to Stay».

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) انظر مثلاً: Letter to President Clinton, «Project for the New American Century,» (26 January 1998).

(٣١) Project for the New American Century, «Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces, and Resources For a New Century,» (September 2000).

في العراق على المدى البعيد[٣٢]. وعوضاً عن القول «قواعد دائمة»، فضل العسكريون الحديث عن «مدخل دائم» للعراق[٣٣]. في الوقت ذاته، صرح مسؤولون في الإدارة الأمريكية لصحيفة **نيويورك تايمز** بأن الولايات المتحدة تخطط لإقامة «علاقات عسكرية طويلة الأمد مع الحكومة العراقية الجديدة تضمن للبنتاغون حرية الوصول إلى القواعد العسكرية ومشروع النفوذ الأمريكي في قلب المنطقة»[٣٤].

وقد نفى وزير الدفاع رامسفيلد سريعاً هذه التقارير، وأكد للصحافة في الشهر نفسه أن الحديث عن وجود عسكري أمريكي دائم في العراق «غير دقيق وغير ملائم»[٣٥]. واستمر الرئيس بوش والوزير رامسفيلد ينفيان الموضوع على رغم أن المتعهدين كانوا قد بدأوا بتنفيذ تلك الإنشاءات الضخمة. وأخبر رامسفيلد، في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ: «أؤكد لكم أننا لا ننوي في الوقت الراهن وضع قواعد دائمة في العراق»[٣٦]. لكن أعضاء الكونغرس بدأوا يتساءلون لأنّ البنتاغون طلب تخصيص مئات الملايين من الدولارات في الموازنات السنوية لتمويل بناء القواعد.

وكانت السلطات العراقية الجديدة مهتمة بذلك أيضاً. وقد أبرمت اتفاقية، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بين مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة الخاضعة للإدارة الأمريكية تدعو إلى «اتفاقية وضع القوات» لتنظيم استعمال أي قاعدة في المستقبل. ووعدت الولايات المتحدة أن تتمم الاتفاقية في شباط/فبراير ٢٠٠٤، لكن البنتاغون لم يكن يرغب بعرض خطته الطويلة الأمد على الملإ. وكان الرد على المسؤولين العراقيين في عدة مناسبات: «لسنا جاهزين لنتكلم في هذا الموضوع». وبعد مرور ثلاث سنوات، لا يزال البنتاغون يرفض مناقشة الموضوع[٣٧].

ومن المدهش أن القادة العسكريين في العراق كانوا صريحين في الحديث عن القواعد واستخدامها للمدى الطويل. لقد قال العميد روبرت بولمان لصحافي في

---

(٣٢) Thom Shanker and Eric Schmitt, «Pentagon Expects Long-Term Access to Four Key Bases in Iraq,» *New York Times*, 19/4/2003.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) «Enduring Bases in Iraq,» Iraq News Net, 1/10/2004.

(٣٦) Sam Graham-Felsen, «Operation: Enduring Presence,» AlterNet, 28/7/2005.

(٣٧) اتصال شخصي من قبل مسؤول سابق في الحكومة الأمريكية.

عام ٢٠٠٥: «هل هي تعويض عن قواعد السعودية؟ لست أدري... عندما نتكلم عن قواعد ثابتة هنا، فنحن نتحدث عن العملية الحالية... لكن هذا ممكن. وفيه الكثير من المنطق المعقول»[٣٨]. وقد علق للصحافة الجنرال جون أبي زيد، قائد القوات الأمريكية في العراق، في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، أن الولايات المتحدة ربما تريد الاحتفاظ بوجود عسكري طويل الأمد في العراق لدعم مؤيدي أمريكا «المعتدلين» و«حماية تدفق النفط في المنطقة»[٣٩].

وقد بيّن لاري دايموند، المستشار السابق لبول بريمر في بغداد، أن إدارة بوش لن تعلن أنها لا تطلب قواعد دائمة في العراق «لأننا نبني قواعد عسكرية دائمة في العراق». كما أشار الصحافي في **نيويورك تايمز**، جيمس غلانز، أنه في غياب قوى جوية عراقية فاعلة ستكون الولايات المتحدة «مسؤولة عن الدفاع الجوي في العراق مدة من الزمن»[٤٠]. وتعلق غلوبال سيكيوريتي أن برج الاتصالات الجديد «العملاق» في قاعدة بلد هو «دلالة أخرى على الديمومة»[٤١].

وينص قانون تمويل عسكري وضعه البنتاغون وأقرّه الكونغرس في أيار/مايو ٢٠٠٥ على أنّ بعض مشاريع إنشاء القواعد في دول غير مسماة ستكون «دائمة». وقيل إن التمويل سيغطي «مواقع دائمةً في حالات محدودة جداً» يمكن أن تشمل «ثكنات للجيش، ومواقع إدارية، ومرافق لصيانة المركبات، ومرافق للطيران، وثكنات للتعبئة العسكرية والتسريح وغيرها». باختصار، إنها ستتضمن كل ما يتم تزويد القواعد الكبرى به اليوم في العراق[٤٢].

مخاوف الكونغرس

يعتقد العديد من أعضاء الكونغرس أن القواعد الكبرى تؤجج الغضب العراقي تجاه الولايات المتحدة. كما ازدادت شكوك أعضاء الكونغرس من أن

---

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) Vicki Allen, «Abizaid Says US May Want to Keep Bases in Iraq,» Reuters, 15/3/2006.

(٤٠) James Glanz, «Rebuilding Iraq's Air Force a Challenge for US Trainers,» *New York Times*, 5/2/2007.

(٤١) Larry Diamond, «What Went Wrong in Iraq and Prospects for Democracy and Stability,» (Speech at UCLA Law School, 3 February 2005); James Glanz, «Hindered by Delays and Corruption, the Iraqi Air Force is Flying Again, But Barely,» *New York Times*, 5/2/2007, and «Al-Balad,» <http://www.globalsecurity.org>.

(٤٢) Graham-Felsen, «Operation: Enduring Presence».

مشاريع الإنشاءات مصممة للمدى البعيد. ومع ازدياد ضغط المخططين، بدأ الكونغرس يناقش إصدار تشريعات مقيدة. وقد تحدث المشرّعون من كلا الحزبين خلال عام ٢٠٠٥ عن هذا الموضوع. كما أدخل الكونغرس في تشريع الموازنة الإضافية للدفاع، في ربيع عام ٢٠٠٦، تعديلاً بمنع إقامة القواعد الدائمة(٤٣). ورد البنتاغون بحملة شديدة لإلغاء التعديل، وألمح إلى رغبة وزارة الدفاع في بناء وتشغيل قواعد دائمة(٤٤). وانصياعاً لحملات الضغط، شطب الكونغرس التعديل، وفي ما بعد أعاده. ومن المستغرب أن تشطب لجنة المؤتمر الحديث عن القواعد. لذا لم يتضح في القانون النهائي ما يشير إليها على رغم مئات الملايين من الدولارات لتكملة البناء، وبشكل رئيسي في القواعد الكبرى. لكن الكونغرس أصدر تقريراً مع التشريع يبين فيه أن التمويل كان «ضخماً ومرتبطاً بالقواعد الدائمة»(٤٥).

بعد ذلك، صوَّتَ الكونغرس بمجلسيه على فرض حظر على إقامة القواعد الدائمة في مخصصات موازنة عام ٢٠٠٧ العادية وقوانين تفويض لوزارتي الدفاع والخارجية(٤٦). وجاءت النتيجة في التصويت لهذه الخطوات ساحقة (٠ ـ ١٠٠ في مجلس الشيوخ). كما دعا الكونغرس البنتاغون إلى عرض خطة واضحة لمشروع بناء القواعد. وعلى الرغم من هذا التطور، لم يضع صناع القانون ثقلهم لوقف بناء القواعد. وهذا يتيح للإدارة متابعة مشاريع بناء القواعد ومتابعة الجدل اللفظي حول استخدام تعبير «دائمة»(٤٧).

بعد الانتخابات النصفية في عام ٢٠٠٦، كان يمكن الكونغرس الجديد زيادة الضغط حول قضية القواعد، لكنه لم يفعل ذلك. وفي أواخر أيار/ مايو ٢٠٠٧ تحدث المسؤولون الأمريكيون للمرة الأولى عن بقاء الجنود الأمريكيين في العراق

---

(٤٣) Joseph R. Biden, Jr., «Biden Asks Congress to Go on Record: No Permanent Bases in Iraq» (Press Release, 27 April 2006).

(٤٤) Friends Committee on National Legislation, «Iraq, Conferees Eliminate Ban on Permanent Bases,» (9 June 2006).

(٤٥) Becky Branford, «Iraq Bases Spur Questions over US Plans,» BBC, 30/3/2006.

(٤٦) يحظر قانون الدولة صرف الأموال للتفاوض على حقوق إقامة قواعد دائمة في العراق، في حين أنّ قانون الدفاع (H.R. 5631) يحظر صرف الأموال لإنشاء مثل هذه المرافق للإقامة الدائمة للقوات الأمريكية.

(٤٧) للاطلاع على جدول زمني للقوانين الصادرة عن الكونغرس، انظر موقع لجنة الأصدقاء الخاصة بالتشريع الوطني (Friends Committee on National Legislation) على الإنترنت على الرابط < www.fcnl.org > . انظر أيضاً: Spiegel, «Bush's Request for Iraqi Base Funding Make Some Wary of Extended Stay»; David R. Francis, «US Bases in Iraq: A Costly Legacy,» Christian Science Monitor (3 April 2006), and «Congress Heads off Permanent Iraq Bases,» Reuters, 30/9/2006.

عشرات السنين[٤٨]. قال الفريق ريموند إوديرنو، قائد عمليات القوات الأمريكية في العراق: «أعتقد أنها فكرة عظيمة»[٤٩]. وفي غضون ذلك، تستمر مشاريع الإنشاء، ويصب المتعهدون كميات أكبر من الإسمنت، وهناك ثلاث قواعد عملاقة على الأقل تشرف على الانتهاء.

معارضة العراقيين القواعد الدائمة

تعارض الغالبية العظمى من العراقيين الوجود الأمريكي الطويل في بلادهم، ويعتبرون القواعد رمزاً سلبياً للاحتلال. ويبيّن استفتاء الآراء اقتناعاً لدى العراقيين بأن الولايات المتحدة تخطط لإقامة قواعد والاحتفاظ بها حتى ولو طلبت منها الحكومة العراقية إخلاءها[٥٠].

وباستثناء قلة من القادة الأكراد الذين يوافقون على القواعد الدائمة[٥١]، هناك عدد ضخم من الساسة العراقيين والقياديين في البرلمان الذين يرفضون الفكرة بشدة. لقد قال ناطق رسمي باسم «جبهة التوافق السنية»، في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، إن الجبهة «لن تسمح بإقامة قواعد عسكرية دائمة على أراضيها بذريعة حماية العراق»[٥٢]. كما استنكر ناطق باسم جبهة الحوار الوطني وجود هذه القواعد كونها «تضرب سيادة العراق»[٥٣]. أما ردّ «جمعية علماء المسلمين السنة» فكان: «نحن ندين هذه الاقتراحات غير المسؤولة»[٥٤].

لذلك ستكون قضية القواعد الطويلة الأجل نقطة التأزم في النظام السياسي العراقي إذا أصرّت واشنطن على الاحتفاظ بالقواعد الأساسية ـ وآلاف العناصر لتشغيلها ـ لمدى طويل مستقبلاً. وستواجه أية حكومة عراقية، توافق على فكرة القواعد الدائمة، معارضة سياسية كبرى وممتدة بالتأكيد.

---

(٤٨) أثار الناطق الصحافي باسم البيت الأبيض طوني سنو هذه القضية أولاً في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٧ وتحدّث وزير الدفاع روبرت غيتس عنها إلى الصحافيين في ٣١ أيار/ مايو. انظر: Ann Scott Tyson, «Gates, US Generals Back Long Iraq Stay,» *Washington Post*, 1/6/2007.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) World Public Opinion Poll, Conducted by the Program on International Policy Attitudes, University of Maryland, «The Iraqi Public on the US Presence and the Future of Iraq,» (27 September 2006), p. 9.

(٥١) «Iraq is not in Chaos,» *Washington Post*, 25/9/2006.

(٥٢) «Iraqi MPs Condemn Talabani for Welcoming American Military Bases,» *al-Hayat*, 26/9/ 2006, as translated by Mideast Wire.

(٥٣) نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٥٤) نقلاً عن: المصدر نفسه.

مجمع السفارة الجديد

يشاد «مجمّع السفارة الأمريكية الجديد» في «المنطقة الخضراء» في مركز مدينة بغداد. وهو يحتل مساحة ١٠٤ فدادين ـ ١٠ أضعاف حجم السفارات الأمريكية الأخرى، وستة أضعاف حجم بناء الأمم المتحدة في نيويورك[٥٥] ـ وستتألف السفارة من ٢١ مبنى أساسياً والعديد من المباني الأصغر حجماً.

تقدر تكاليف البناء بأكثر من بليون دولار. وهذا يتضمن الطوق الأمني، والخدمات، وأماكن الترفيه[٥٦]. وقد مَوّل الكونغرس، في ربيع عام ٢٠٠٥، العقد الأولي البالغة قيمته ٥٩٢ مليون دولار[٥٧]. وقد احتجت لجنة الكونغرس لخدمات البحوث على أن الكلفة الحقيقية لهذا المشروع غير معروفة بالضبط بسبب الموازنات الغامضة والتي تحول دون الرقابة الفعالة للكونغرس[٥٨].

يقع المجمّع الذي يشبه القلعة في حديقة على ضفاف نهر دجلة داخل الأميال المربعة الأربعة، حيث الأمن المشدّد للمنطقة الخضراء، ومقر الحكومة العراقية، ومكاتب ومساكن المسؤولين الأمريكيين. وتحاط المنطقة الخضراء بأميال من الجدران الإسمنتية المسلّحة، والأسلاك الشائكة، وأبراج الحراسة، ومداخل بتجهيزات أمنية متطورة. لكن ضمن المنطقة الخضراء، ستزوّد السفارة الجديدة بنظام أمني أكثر تطوراً، وجدران أقوى ومضادة للانفجارات، يبلغ سمكها ١٥ قدماً. وسيتم تدعيم الأبنية بما يزيد مرتين ونصف عن المواصفات المعتادة. وستكون «مقواة» لصدّ الهجمات المباشرة القاتلة والقصف الجوي[٥٩].

وقد صمّم للسفارة معمل خاص لمعالجة مياهها، وآبار مياه، ومحطة توليد كهرباء، كي تكون مستقلة تماماً عن خدمات المدينة[٦٠].

كما وضع برنامج لافتتاح السفارة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧. وسيحتوي المجمّع على بنائين ضخمين للمكاتب، إضافة إلى ستة أبنية سكنية كبيرة لإجمالي أكثر من ٦٠٠ شقة. وسيعمل أكثر من ١٠٠٠ موظف ـ دبلوماسيين وعناصر خدمات

---

(٥٥) Charles Hanley, «US Building Massive Embassy in Baghdad,» Associated Press, 14/4/2006.

(٥٦) «New US Embassy in Iraq Cloaked in Mystery,» Associated Press, 14/4/2006.

(٥٧) كان هذا البند جزءاً من قانون المخصصات الإضافية الطارئة ووقّع عليه ليصبح قانوناً في ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٥٨) Susan B. Epstein, «US Embassy in Iraq,» Congressional Research Service (revised 24/10/ 2006).

(٥٩) Tom Engelhardt, «A Permanent Basis for Withdrawal?,» *Tom Dispatch* (14 February 2006).

(٦٠) نقلاً عن: Hanley, «US Building Massive Embassy in Baghdad».

أخرى ـ في مجمع السفارة. كما سيتوفر عدد من البيوت لكبار الموظفين، إلى جانب منزل فخم للسفير، فضلاً عن أبنية الرياضة والترفيه التي تحتوي على صالة رياضية مجهزة وخزائن وحمام سباحة[٦١]. وسيكون هناك أيضاً صالة سينما، وصالة بولنغ، وصالونات حلاقة وتجميل، وفناء لمجموعة مطاعم، ومدرسة، ومخزن للتسوق، ومصنع للطاقة، وكاراج لإصلاح السيارات، ومستودعات، وبالطبع مخازن ومحلات لجلب البضائع الأمريكية للمقيمين في المجمّع[٦٢]. وسيتم استقدام معظم ما يقدم من طعام في المجمّع من الولايات المتحدة، إضافة إلى تجهيزات باسكن روبنز للبوظة.

وسيعمل ويقيم في المجمع أكثر من ٢٠٠٠ عنصر أمن ودفاع، من ضمنهم عدد كبير من المتعهدين الخاصين مثل: الحراس الشخصيين، ووحدة قوية من المارينز مخصصة لنظام الطوق الدفاعي الخاص[٦٣]. وستقيم قوات المارينز في ثكنات مشيّدة من مبان ضخمة، وسينشرون أسلحة ثقيلة، بما فيها صواريخ أرض ـ جو للحماية من الهجمات الجوية[٦٤]. وسيكون للمجمع خمسة مداخل وحراسة أمنية مشددة، مزوّدة بأحدث الأجهزة الإلكترونية ونظم التحكم المتطورة[٦٥]. لكن المجمّع لا يزال مهدداً، وقد تعرض لهجمات بالصواريخ ومدافع الهاون، فقتل بعض عمال البناء. وفي بداية أيار/مايو ٢٠٠٧، تم الإيعاز للعناصر المدنية في السفارة لتجنب السير خارج المباني وارتداء السترات الواقية والخوذات عند الانتقال بين المباني. أما حمام السباحة والمطاعم الخارجية في الهواء الطلق فهي لا تزال مغلقة الآن[٦٦].

---

(٦١) أفيد عن أنّ مساحة مقرّ إقامة السفير ستبلغ ١٦,٠٠٠ قدم مربع وستبلغ مساحة منزل نائبه ٩٥٠٠ قدم مربع. انظر: Ed Pilkington, «One Building That's Been Built on Time and on Budget in Iraq: America's Fortress Embassy,» *Guardian*, 21/5/2007.

(٦٢) Engelhardt, «A Permanent Basis for Withdrawal?»; Hanley, Ibid., and Paul McGeough, «Bush 'Palace' Shielded from Iraqi Storm,» *Age* (28 August 2006).

(٦٣) Guy Dinmore, «US Twists Civilian Arms to Fill Fortress Baghdad,» *Financial Times*, 8/1/2007.

(٦٤) McGeough, Ibid.

(٦٥) Hanley, «US Building Massive Embassy in Baghdad».

(٦٦) على الموظفين في السفارة الذين لا يعملون في مبان «مقواة» ارتداء سترات واقية طوال الوقت على ما يبدو. انظر: Robert H. Reid, «US Embassy: Wear Flak Jackets, Helmets,» Associated Press, 9/5/2007.

ووفقاً لتقارير حديثة، قطعت هجمات المتمرّدين على القوافل في أيار/مايو ٢٠٠٧ سلسلة التموين الواسعة التي تحضر الغذاء الطازج من الولايات المتحدة إلى مجمّع السفارة في بغداد، ما يوحي بأنّه قد لا يكون من الممكن في المستقبل المحافظة على إمدادات طازجة في المثلّجات في المخزون. انظر: Karen DeYoung, «Taste of Home Runs Low in Iraq,» *Washington Post*, 4/5/2007.

وتبين التقارير في نهاية عام ٢٠٠٦ أن الإدارة ستزيد من أعداد موظفي السفارة في عام ٢٠٠٧. وبهذا لن يكون المجمّع الضخم كافياً حتى قبل إتمام بنائه[٦٧]. ويواجه نظام الخدمات الخارجية الأمريكي صعوبات في تعيين العدد الكافي من الموظفين. وتبلغ رواتب موظفي المجمّع ضعفي الرواتب العادية. ويتم التعيين لعام واحد، يحصل خلاله الموظف على أربع سفرات إلى خارج العراق[٦٨]. وقد علق أحد الدبلوماسيين بأن «بغداد تقزّم كل شيء. لقد أصبحت كالوحش الذي يجب تلقيمه كل عام بمجموعة جديدة من المتطوعين»[٦٩].

وهناك ٢٠٠ دبلوماسي بين الموظفين المختصين الحاليين، ومئات العناصر من وزارات وهيئات أمريكية أخرى (بمن فيهم عدد ضخم من وكالة الاستخبارات) وعدد كبير من السياسيين الذين يعتبرون رسمياً خبراء فنيين، ولكن بعض الدبلوماسيين يرونهم جمهوريين مخلصين من دون مهارات[٧٠]. وتبيّن بعض التقارير أن هناك ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ موظف يعملون الآن في مجمّع السفارة، بمن فيهم عناصر الأمن والخدمات وعمال الإنشاءات[٧١]. وبحسب تقرير مجموعة دراسة العراق، يوجد ستة أشخاص فقط يتكلمون اللغة العربية من بين ١٠٠٠ موظف في المجمّع[٧٢].

لقد أثار المجمّع تعليقات كثيرة في بغداد، وسمي «قصر جورج بوش الابن» في إشارة إلى الإنشاءات الضخمة التي بناها صدام حسين. وعلى عكس ما حصل مع مشاريع الإعمار الأخرى التي فشلت، تم بناء مجمّع السفارة بصورة جيدة، وسيكون جاهزاً بحسب البرنامج المخطط له[٧٣].

إن وجود السفارة الأمريكية الضخمة ـ أكبر سفارة في العالم ـ الواقعة في

---

(٦٧) Dinmore, «US Twists Civilian Arms to Fill Fortress Baghdad», and Hanley, Ibid.

(٦٨) Dinmore, Ibid.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) Hanley, Ibid.

أبلغ الناطق باسم وزارة الخارجية جستن هيغنز تلفزيون فوكس نيوز في أيار/ مايو ٢٠٠٦ أنّ قائمة موظفي السفارة تضمّ ٥٧٤٧ اسماً.

Kelley Beaucar Vlahos, «US Embassy in Iraq a Fortress City Inside a War Zone,» Fox News, 11/5/2006.

(٧٢) Baker III [et al.], *The Iraq Study Group Report*, p. 92.

أفيد عن أنّ عدد العاملين في السفارة الذين يتحدّثون العربية على أي مستوى لا يزيد على ٣٣.

(٧٣) McGeough, «Bush 'Palace' Shielded from Iraqi Storm».

المنطقة الخضراء شاخة إلى جانب الحكومة العراقية، هو رمز قوي في مركز عاصمة العراق. وبوصفها كاملة الاستقلال عن كل ما يحيط بها، ومزوّدة بجميع الخدمات والرفاهية وسط المعاناة، تبدو السفارة أكبر من جارتها الحكومة العراقية «ذات السيادة»(٧٤).

خاتمـــــة

على الرغم من المعارضة المتزايدة داخل الكونغرس الأمريكي والحكومة العراقية، تستمر إدارة بوش بالدفع قدماً وبسرعة ببرامجها الإنشائية لإقامة لقواعد الدائمة والسفارة الضخمة. إن الذين وضعوا هذه المشاريع ليس لديهم حساسية بالتأكيد تجاه العراقيين وردود أفعالهم، ولا يدركون الصورة والرمز اللذين ترسمهما الولايات المتحدة. وتبيّن هذه المشاريع العملاقة التي تكلف البلايين أن أصحابها يرون العراق دولة تابعة للولايات المتحدة، وقاعدة للعمليات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وقد قال رون بول، عضو في الكونغرس الأمريكي وجمهوري من تكساس: «هذه المنشأة (السفارة) في بغداد تبعث برسائل، مثل القواعد العسكرية التي يجري إنشاؤها، بأننا نتوقع البقاء في العراق وإدارته مدة طويلة من الزمن»(٧٥).

---

(٧٤) Hanley, «US Building Massive Embassy in Baghdad».

(٧٥) Rep. Ron Paul (R-Texas), «Why We Fight» (Speech before the US House of Representatives, 8/9/2005.

الفصل الحادي عشر

قضايـــا أخـــرى

الرأي العام العراقي والاحتلال

أجرت مؤسسات الإحصاء والمسح وحكومتا الولايات المتحدة[١] وبريطانيا[٢]، عدداً من استفتاءات الرأي في العراق منذ آذار/ مارس ٢٠٠٣، بيّنت أن العراقيين ينتقدون بشدة الوجود الأجنبي في بلادهم.

وحول استفتاء أجرته وزارة الخارجية الأمريكية، في منتصف عام ٢٠٠٦، كتبت صحيفة **واشنطن بوست** أن «الغالبية العظمى من العراقيين تريد انسحاب قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة فوراً. كما يسود الاعتقاد بأن سرعة مغادرة القوات ستجعل العراق أكثر أمناً وتقلل العنف الطائفي»[٣]. وبحسب ما ذكرت الصحيفة، بيّنت نتائج الاستفتاء في بغداد أن ثلاثة أرباع الأهالي «سيشعرون بأمانٍ أكبر إذا ما غادرت القوات الأمريكية والقوات الأجنبية الأخرى العراق»، وأيّد ٦٥ في المئة من الأهالي الانسحاب الفوري[٤].

وقد أكد استفتاء للرأي العالمي، قامت به في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ لجنة «برنامج المواقف من السياسة الدولية» في جامعة ميريلاند، نتائج الاستفتاء الذي أجرته وزارة الخارجية الأمريكية[٥]. وتبيّن أن ٧١ في المئة من العراقيين يريدون أن

---

(١) US Department of State, «Iraq Civil War Fears Remain High in Sunni and Mixed Areas,» (June-July 2006).

لم ينشر التقرير على الملإ. وقد حصلت صحيفة **واشنطن بوست** على التقرير ووصفت بعض نتائجه في: Amit R. Paley, «Most Iraqis Favor Immediate US Pullout, Polls Show,» *Washington Post*, 27/9/2006.

(٢) British Ministry of Defence, «Secret Military Poll,» (October 2005).

حصلت صحيفة **صنداي تلغراف** على التقرير ووصفت بعض نتائجه في: Sean Rayment, «Secret MoD Poll: Iraqis Supports Attacks on British Troops,» *Telegraph* (23 October 2005).

(٣) Paley, Ibid.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) World Public Opinion Poll, Conducted by the Program on International Policy Attitudes, University of Maryland, «The Iraqi Public on the US Presence and the Future of Iraq,» (27 September 2006).

تطالب حكومتهم بانسحاب القوات الأجنبية خلال عام أو أقل[٦]. ومقارنة بالاستفتاءات السابقة، يتضح ازدياد المطالبة بالانسحاب الفوري، وتراجع تأييد الوجود الأجنبي بشكل كبير[٧].

تبيّن استفتاءات الرأي باستمرار أن الغالبية العظمى من السكان يعتقدون أن وجود القوات الأمريكية صعّد من العنف في العراق. وفي الاستفتاء الذي أجرته جامعة ميريلاند وجد أن الأغلبية الساحقة من العراقيين (٧٨ في المئة) يعتبرون أن وجود القوات الأمريكية «يفجر النزاعات أكثر من إخمادها»[٨]. كذلك، بيّن استقصاء أجراه مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، أن حوالى ٦٦ في المئة من الإجابات تؤكد اعتقادها بتحسن الوضع الأمني وانحسار العنف إذا غادرت القوات الأمريكية البلاد[٩]. وهذا ما أكدته شركة الأبحاث البريطانية «أوبنيون ريسيرتش بزنس»، إذ بيّنت أن غالبية العراقيين يشعرون «بأنّ الوضع الأمني في العراق سيتحسّن خلال الأسابيع التالية لانسحاب القوات الأجنبية»[١٠].

وهناك نظرية سائدة في بغداد، وهي أن القوات الأمريكية تفتعل وتؤجج الحرب الأهلية في العراق لتجد ذريعة لبقائها[١١]. إضافة إلى ذلك، تعتقد الغالبية العظمى من العراقيين أن الولايات المتحدة ستبقى في البلاد حتى إذا طالبتها الحكومة العراقية بالانسحاب، وأن الحكومة الأمريكية تخطط لبقاء قواعد دائمة، وهو رأي عام ومشترك بين جميع الإثنيات في العراق[١٢].

وقد بيّن استفتاء عسكري سرّي قامت به وزارة الدفاع البريطانية، في عام ٢٠٠٥، أن ٤٥ في المئة من العراقيين يعتقدون أن الهجمات ضد القوات

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٤.

(٧) «تراجع التأييد للالتزام المفتوح من ٢٩ في المئة إلى ٩ في المئة». انظر: «Most Iraqis Want US Troops Out Within a Year,» WorldPublicOpinion.org, 27/9/2006.

(٨) World Public Opinion Poll, Conducted by the Program on International Policy Attitudes, University of Maryland, «The Iraqi Public on the US Presence and the Future of Iraq,» p. 5.

(٩) Iraq Centre for Research and Strategic Studies, «Public Opinion Survey in Iraq: Security & Political Situations,» (November 2006), p. 13.

(١٠) Opinion Research Business, «Public Attitudes In Iraq: Four Years On,» (March 2007).

(١١) Paley, «Most Iraqis Favor Immediate US Pullout, Polls Show».

(١٢) World Public Opinion Poll, Conducted by the Program on International Policy Attitudes, University of Maryland, «The Iraqi Public on the US Presence and the Future of Iraq,» p. 9.

الأمريكية والبريطانية هي عمليات مشروعة[١٣]. وبعد كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، ازداد تأييد الهجمات ضد القوات الأمريكية، وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ وصلت نسبة التأييد إلى ٦١ في المئة، وجاءت أغلبية الأصوات من السكان السنّة والشيعة[١٤]. ويرتبط هذا التأييد بشكل كبير بالاعتقاد السائد عن خطط الولايات المتحدة لإقامة قواعد دائمة في العراق[١٥]. ويشير استفتاء جامعة ميريلاند إلى أن «التأييد للهجمات سيضعف إذا التزمت الولايات المتحدة بالانسحاب خلال جدول زمني محدّد»[١٦].

ومن المثير للاهتمام مقارنة نتائج الاستطلاعات هذه مع وجهة النظر الأمريكية المعمّمة في الإعلام الغربي بأن انسحاب قوات التحالف سيؤدي إلى تزايد كبير في الفوضى، وإراقة الدماء والبؤس في العراق[١٧]. إلا أن معظم العراقيين لا يوافقون على وجهة النظر هذه بالتأكيد.

كذلك تعكس نتائج الاستطلاعات الاستياء السائد من أوضاع البلاد في ظل الاحتلال. لقد قدرت إحصاءات ميريلاند، في عام ٢٠٠٦، أن ٧٩ في المئة من المواطنين يعتقدون أن الولايات المتحدة لها تأثير سلبي في الأوضاع برمتها في العراق[١٨].

وقد أجرت أيضاً البي بي سي، وتلفزيون إيه بي سي نيوز، والتلفزيون الألماني «ARD»، ومجلة **يو إس توداي** (*USA Today*)، استطلاعاً بأنظمة ثلاثية الأبعاد، في عام ٢٠٠٧، بيّن أنه بالإضافة إلى العنف وفقدان الأمن يندب العراقيون رداءة أوضاعهم المعيشية، بما في ذلك، والبطالة، ونقص المياه النظيفة، والكهرباء، والعناية الصحية، ولا يتوقّعون تحسن الأوضاع في المستقبل[١٩]. وبحسب دراسة بريطانية، أنجزت في عام ٢٠٠٥، هناك ٧١ في المئة من العراقيين لا يحصلون على

---

(١٣) British Ministry of Defence, «Secret Military Poll».

(١٤) ٨٥ في المئة من الأكراد لا يؤيدون استمرار الوجود الأمريكي. انظر: World Public Opinion Poll, Ibid., p. 8.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) انظر مثلاً: Michael R. Gordonj and Alissa J. Rubin, «Chaos Is Seen in Iraq Exit, But Experts Split on Degree,» *New York Times*, 27/5/2007.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) D3 Systems, Iraq Poll 2007 conducted for the BBC, ABC News, ARD German TV and *USA Today* (March 2007)

المياه النظيفة بسهولة، و٤٧ في المئة لا يصلهم ما يكفي من الكهرباء، ولدى ٧٠ في المئة منهم نادراً ما يعمل نظام الصرف الصحي، كما يوجد ٤٠ في المئة من العراقيين في الجنوب عاطلين عن العمل[٢٠].

تكاليف الحرب والاحتلال

دفع العراق تكاليف باهظة خلال الفترة الماضية، ومع ذلك لم يبذل الاقتصاديون جهوداً كبيرة لتقدير هذه التكاليف. وقد قام كولن روات، من جامعة بيرمنغهام، ببعض الجهود الأولية، فقد استخدم البيانات المتوفرة في صندوق النقد الدولي وبنك العراق المركزي، لدراسة التراجع الاقتصادي في العراق عن المستوى المقبول لإجمالي الإنتاج المحلي في أوقات السلم[٢١]. وقد وجدت آنا بيرناسك، من **نيويورك تايمز**، بناء على إحصاءات روات أن الخسارة الاقتصادية للعراق في عام ٢٠٠٦ بلغت حوالى ٢٤ بليون دولار[٢٢]، أي أنه، بحسب هذا المعدل، خسر العراق خلال أربع سنوات من القتال حوالى ١٠٠ بليون دولار أو أكثر. لكن الكلفة الحقيقية أعلى بكثير من إجمالي الإنتاج المحلي، إذ يجب إدراج التكاليف الاقتصادية لوفيات الأجنة، والعاهات الدائمة، والاستنزاف البشري، وتدمير المدن، والبنية التحتية، وهجرة ونزوح السكان، وعوامل أخرى كثيرة.

لذلك يوجد عمل كثير في هذا الصدد للاقتصاديين. لكن في النهاية لا يمكن قياس هذه المآسي بتعابير اقتصادية فقط.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، كان هذا النزاع مكلفاً جداً، وأكثر بكثير مما توقع صناع السياسة في البداية. وقد أعلن ميتش دانيلز، مدير مكتب الإدارة والموازنة، قبل الغزو أن كلفة الحرب ستبلغ حوالى ٥٠ بليون دولار[٢٣]. لكن واشنطن أنفقت حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ حوالى ٤٠٠ بليون دولار من

---

(٢٠) British Ministry of Defence, «Secret Military Poll».

(٢١) «Iraqi GDP Since 2003: Some Simple Calculations,» مسوّدة قدّمها المؤلّف مؤرّخة في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٧.

(٢٢) Anna Bernasek, «An Early Calculation of Iraq's Cost of War,» *New York Times*, 22/10/2006. استندت هذه المقالة إلى نسخة مبكّرة من بحث روات.

(٢٣) نقلاً عن: US Department of Defense, «Donald Rumsfeld Media Stakeout,» (19 January 2003).

المخصصات الحكومية المباشرة من أجل الحرب. وتتصاعد هذه التكاليف بسرعة في عام ٢٠٠٧، ويبدو أنها ستستمر في الارتفاع في الفترة القادمة[٢٤].

وقد توارت تكاليف حرب الفدرالية الأمريكية في موازنات البنتاغون المعقّدة، لكننا نعرف أنها ازدادت من ٤ بلايين دولار في الشهر في عام ٢٠٠٣ إلى ٨ بلايين دولار في نهاية عام ٢٠٠٦[٢٥]. وفي عام ٢٠٠٦ وصلت نفقات الحرب السنوية في العراق إلى حوالى ١٢٠ بليون دولار. وتبيّن التوقعات أن الإنفاق السنوي في عام ٢٠٠٧ قد يصل إلى ١٧٠ بليون دولار[٢٦]. كذلك يجب أن يضاف إلى هذه النفقات موازنة إعادة إعمار العراق، ونفقات حشد القوات العسكرية في العراق، ونفقات عمليات الاستخبارات السرية وغيرها.

وستعتمد تقديرات التكاليف المستقبلية لحرب العراق على عدد الجنود الموجودين، وطبيعة العمليات العسكرية، وطول مدة النزاع. وبما أن واشنطن أرسلت ٢٠,٠٠٠ جندي أو أكثر في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، فسترتفع النفقات بالتأكيد وربما إلى أكثر من ١٢ بليون دولار شهرياً. لذا قد تقترب النفقات في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٦٠٠ بليون دولار، وقد تصل إلى تريليون دولار.

إن أرقام الموازنة الفيدرالية، مهما كانت كبيرة، تبقى أقل بكثير من الرقم الحقيقي لتكاليف الحرب. ويشير الاقتصاديان ليندا بيلمس وجوزف ستغليتز إلى أن التكاليف لا تتضمن في حساباتها التأثير الاقتصادي للقتلى والجرحى والإصابات بين أفراد الجيش (قتل أكثر من ٣٠٠٠ جندي أمريكي، وأصيب أكثر من ٢٣,٠٠٠ آخرين)[٢٧]، إذ إن هناك نفقات التأمين على الحياة والعلاج الطبي لمدة طويلة[٢٨]. كما لا تتضمن النفقات المتزايدة لتجنيد أو تسريح أفراد القوات المسلحة. ويعتقد بيلمز وستغليتز أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان أيضاً مجموعة

---

(٢٤) James A. Baker III [et al.], *The Iraq Study Group Report* (New York: Vintage Books, 2006).

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٦) Caren Bohan, «Costs for the Iraq War Approach Record - US Official,» Reuters, 19/12/ 2006.

(٢٧) US Department of Defense, «Personnel and Military Casualties Statistics,» (February 2007).

(٢٨) Linda Bilmes and Joseph Stiglitz, «The Economic Cost of the Iraq War: An Appraisal Three Years After the Beginning of the Conflict,» paper presented at: American Social Science Association (Meeting, January 2006).

واسعة من التكاليف الأخرى التي تتراوح بين استبدال المعدات العسكرية أو استهلاكها[٢٩] وتكاليف الاقتصاد الكلي مثل ارتفاع أسعار النفط، والفوائد المدفوعة على الدين القومي[٣٠]، والتأثيرات الأخرى السلبية الأخرى على الاقتصاد القومي في المدى البعيد[٣١]. وقد قدّر بيلمز وستغليتز أنّ التكلفة الإجمالية تتراوح ما بين تريليون و٢,٢ تريليون دولار، وقدمت هذه النتائج في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦[٣٢]. ولكنهما استنتجا بعد مرور تسعة أشهر أن التكاليف أعلى بكثير من ٢ تريليون دولار، وأن التقدير الأولي كان «منخفضاً»[٣٣]. أما تقرير مجموعة دراسة العراق، الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، فقد اعتبر ٢ تريليون رقماً نهائياً[٣٤].

كما يجب أخذ التكاليف التي تكبدها أعضاء التحالف الآخرين على فرقهم في الحسبان أيضاً. لكن حساب كل ذلك صعب جداً، لوجود عدد من الفرق الصغيرة المشاركة والموازنات غير الشفافة للكثير من الحكومات المشتركة في التحالف. وتقدّم المملكة المتحدة، الشريك الأكبر لواشنطن، لمحة عن تكاليف التحالف الأخرى. ومع أنّ بريطانيا أخفت نفقاتها في العراق عن البرلمان والإعلام، لكن الباحثين الذين استخدموا قانون حرية المعلومات اكتشفوا أنها أنفقت ٤,٥ بليون جنيه استرليني (حوالى ٩ بلايين دولار) على التدخل العسكري في العراق في نهاية عام ٢٠٠٥)[٣٥].

وبحسب بعض التقديرات، وعلى رغم انسحاب القوات الجزئي، فإن كل

---

(٢٩) وفقاً لصحيفة **واشنطن بوست**، دمّر نحو ٤٠ في المئة من المعدّات العسكرية، ما تصل قيمته إلى ١٧ بليون دولار. انظر: Ann Scott Tyson, «US Army Battling to Save Equipment,» *Washington Post*, 5/12/2006.

(٣٠) من المفارقة أنّ الحكومة الأمريكية تدفع تكاليف الحرب بتمويل العجز، وهو ما يغطى بالاقتراض من المقرضين والمستثمرين الدوليين. ونظراً لنقص المدخرات في الولايات المتحدة، فإنّ على الحكومة الأمريكية الاقتراض من مثل هذه المصادر، ما يعمّق صافي الدين الأجنبي للبلد بطريقة يرى العديد من الاقتصاديين بأنّها قد تخل بالاستقرار.

(٣١) Bilmes and Stiglitz, «The Economic Cost of the Iraq War: An Appraisal Three Years After the Beginning of the Conflict».

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٣) Linda Bilmes and Joseph E. Stiglitz, «Encore,» *Melkin Institute Review*, Fourth Quarter (2006).

(٣٤) Baker III [et al.], *The Iraq Study Group Report*, p. 32.

(٣٥) نقلاً عن: Iraq Analysis Group, «The Rising Costs of the Iraq War,» (March 2006).

سنة إضافية في العراق ستكلف الخزينة البريطانية بليون دولار إضافية[٣٦]. وهكذا فإن تكاليف بريطانيا حتى نهاية عام ٢٠٠٦ بلغت حوالى ١١ بليون دولار. وهذه التقديرات لا تتضمن استبدال المعدات العسكرية التي يتوجب على وزارة الدفاع البريطانية تغطيتها[٣٧]. كما لا تأخذ بعين الاعتبار النفقات الأخرى الطويلة الأجل مثل تعويضات القتلى والعناية الصحية للمحاربين القدامى.

إن النفقات المتصاعدة للحرب تستهلك الموارد القومية الثمينة التي يمكن أن توظف للمدارس، والمشافي، والنقل، والطاقة، والكثير من أولويات المواطنين. وبما أنّ تكاليف الحرب الأمريكية تموّل بعجز الموازنة الفدرالية، فسوف يتحتم على الأجيال المقبلة دفع الفاتورة.

(٣٦) House of Commons, «Defence Select Committee, Sixth Report: Chapter 4, Challenges in Southern Iraq,» (16 March 2005).

(٣٧) Iraq Analysis Group, «Rising Costs».

الفصل الثاني عشر

استنتاجـات وتوصيـات

يبيّن هذا التقرير كيف قدمت واشنطن وبريطانيا معلومات مبالغة ومزوّرة ومضللة للرأي العام والأمم المتحدة، وكيف شنّتا الحرب من دون تصريح من مجلس الأمن، وفي انتهاك لشرعة الأمم المتحدة. لقد استخدمت الولايات المتحدة في عملياتها العسكرية الأسلحة الخطرة والعشوائية. وفي البداية، دمرت قوات التحالف دولة العراق وأباحت النهب وإحراق الممتلكات والعنف وتدمير المشافي، والجامعات، والمتاحف، وجميع الهيئات الوطنية. ثم بدّد مشروع «إعادة الإعمار» البلايين من الدولارات بسبب الفساد والاحتيال والأعمال غير المشروعة.

وضّح التقرير أيضاً كيف استخدمت قوات التحالف القوة العسكرية الساحقة ودمرت العشرات من المواقع العراقية. كما احتجزت الآلاف من العراقيين من دون أمد محدّد أو محاكمة، وعرّضتهم للتحقيق والإيذاء والتعذيب. وتقتل قوات التحالف المدنيين روتينياً على الحواجز، وخلال تفتيش المنازل، وفي أثناء جميع أشكال العمليات العسكرية. لقد اقترفت الجرائم الوحشية والقتل المتعمد، كما شكلت الميليشيات العراقية ووحدات المغاوير وفرق الموت التي جرّت العنف والأذى على البلاد.

قُتل مئات الآلاف من العراقيين، ووقعت أعداد كبيرة من المصابين والمشوّهين. كما نزح أكثر من أربعة ملايين شخص، بينهم مليونان هربوا إلى خارج البلاد. إن الفقر منتشر، ونسبة المرضى والوفيات بين الأطفال مرتفعة جداً، والحاجة إلى الغذاء في تصاعد مستمر.

يعارض العراقيون بشدة القواعد الأمريكية الطويلة الأمد التي تقيمها الولايات المتحدة ومجمّع السفارة الضخم الذي يرمز إلى سيطرة الولايات المتحدة على البلاد حتى مدى بعيد. وتريد الأغلبية الساحقة من العراقيين انسحاب قوات التحالف، كما بيّنت الاستطلاعات المتكررة لآراء المواطنين. وتزداد في الولايات المتحدة الأصوات المعارضة التي تفضل الانسحاب، وكذلك هي الحال في بريطانيا أيضاً. لذلك يجب على حكومات التحالف أن تعي الحقيقة، فقد حان الوقت لكي تتجاوب مع رغبات شعوبها وتكفّ عن النهج الذي ينتهك القوانين يومياً.

لقد شكلت الولايات المتحدة حصانة قانونية واسعة لجيشها في العراق، ولعناصر الأمن الخاصة، وللجيوش الأجنبية، وللمتعهدين المدنيين، وحتى لشركات النفط التي تتعامل مع العراق، فمهما ارتكبت جيوش التحالف من جرائم سيجد العراقيون، سواء الآن أو في المستقبل، عوائق قانونية تمنعهم من المطالبة بالمحاسبة. ويحمي الأمر الرئاسي الأمريكي رقم ١٣٣٠٣، والأمر رقم ١٧ لسلطة التحالف المؤقتة، وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦، والمراسيم الرسمية الأخرى عناصر التحالف من الاحتجاز، والاعتقال، والإدانة أو العقاب. وبينما طبقت الولايات المتحدة وحلفاؤها التزامات قانونية محدودة في بعض الحالات الوخيمة، إلا أن العقاب كان خفيفاً جداً. أما القادة المسؤولون فلم تصل إليهم يد القانون. لذلك لا يمكن السماح باستمرار هذه الحصانة، وعلى المجتمع الدولي فرض القوانين وضمان تحقيق العدالة.

إن الطريق إلى الأمام شائك جداً، ولن يسترجع العراق قوته واستقراره بسهولة. لكن هناك خطوات واضحة للبدء بحل النزاع. وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التوقف عن المشاركة بمؤامرة الصمت، والاجتهاد في معالجة أزمة العراق. وعلى مجلس الأمن أن يتولى مسؤولياته ويأخذ بعين الاعتبار الخيارات المستقبلية. كما يجب على الكونغرس الأمريكي أن يراعي إرادة الناخبين ويعمل على تلبيتها. ويجب أيضاً على المحاكم في جميع أنحاء العالم المثابرة على تعزيز نظام العدالة والمحاسبة.

وتقترح التوصيات التالية سبيلاً فورياً إلى الأمام:

- على المجتمع الدولي الاهتمام الكامل بالأزمة الإنسانية في العراق ومعالجتها.
- على مجلس الأمن أن ينهي تفويض التحالف بأسرع فرصة، وأن يخطط لانتقال مستقرّ في العراق ومن خلال احترام القانون الدولي.
- على قيادة التحالف الأمريكية سحب جميع قواتها من العراق فوراً.
- يجب أن يتم الانسحاب طبقاً لجدول واضح وسريع، ويجب أن يكون انسحاباً تاماً من دون ترك أي قوات أو قواعد ومن دون أي شروط.
- يمكن في المرحلة الانتقالية أن تساعد قوات من الأمم المتحدة لحفظ السلام، متميزة تماماً عن قوات التحالف، من خلال مراقبة وقف إطلاق النار، ودعم قوات الشرطة المحلية والنظام القضائي، وتنظيم انتخابات ذات صدقية تامة.

- على قوات التحالف الأمريكية احترام القوانين الدولية تماماً طيلة فترة بقائها في العراق.
- على قوات التحالف الأمريكية والحكومة العراقية الإسراع في الإفراج عن «المعتقلين الأمنيين»، الذين لم يدانوا بأي جريمة. كما يجب أيضاً دراسة إصدار عفو عن السجناء الآخرين الذين تم سجنهم تحت ظروف الغزو والاحتلال.
- على العراقيين الانخراط في مفاوضات شاملة للوصول إلى خطة تضمن الأمن والأمان في البلاد، ويمكن أن تساعد الأمم المتحدة في هذا السياق.
- على جميع الجماعات والميليشيات المسلحة الاتفاق على وقف إطلاق النار ونزع السلاح. كما يجب على قوات الحكومة العراقية تأدية واجبها، مع الكثير من التحفظ واحترام أحكام القانون. وحالما تنسحب قوات التحالف، يجب على المقاتلين غير النظاميين تسليم أسلحتهم وحلّ تجمعاتهم كجزء من عملية تحقيق السلام الوطني والمصالحة.
- يجب إجراء انتخابات جديدة في العراق بعد انسحاب قوات الاحتلال، استناداً إلى المعايير الدولية للانتخاب وبوجود مراقبين دوليين. وسيكون من الضروري وضع دستور جديد (أو تعديله) ليتوافق مع المصالحة المنشودة.
- يجب عدم وضع قوانين جديدة للنفط أو إبرام عقود جديدة إلى أن يعمّ السلام بعد انتهاء الاحتلال وضمان حوار ديمقراطي وطني حول مستقبل العراق وثرواته الطبيعية المهمة.
- على المجتمع الدولي أن يساعد في إعمار وترميم البنية التحتية والمدن المدمرة في العراق. كما يجب الإسراع في إعادة توطين النازحين (وضمان أمنهم).
- على المحاكم الوطنية والدولية ملاحقة الذين يتحمّلون المسؤولية لمحاسبتهم على الانتهاكات الشديدة للقوانين الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان.

المراجـع الأجنبيـة

Books

Annual Report: Iraq. New York: Human Rights Watch, 1989.

Bogdanos, Matthew. *Thieves of Baghdad: One Marine's Passion for Ancient Civilizations and the Journey to Recover the World's Greatest Stolen Treasures*. with William Patrick. New York: Bloomsbury Pub., 2005.

Clarke, Richard A. *Against all Enemies: Inside America's War on Terror*. New York: Free Press, 2004.

Hiro, Dilip. *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict*. New York: Routledge, 1991.

Landmine Monitor Report 2003: Toward a Mine-Free World. [n. p.]: Human Rights Watch, 2003.

Meyer, Christopher. *DC Confidential: The Controversial Memoirs of Britain's Ambassador to the U.S. at the Time of 9/11 and the Iraq War*. London: Weidenfeld and Nicolson, 2005.

Miller, T. Christian. *Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq*. New York: Little, Brown and Company, 2006.

Park, Milbry and Angela M. H. Schuster. *The Looting of the Iraq Museum, Baghdad: The Lost Legacy of Ancient Mesopotamia*. New York: Harry N. Abrams, 2005.

Phythian, Mark. *Arming Iraq: How the U.S. and Britain Secretly Built Saddam's War Machine*. Boston, MA: Northeastern University Press, 1997. (Northeastern Series in Transnational Crime)

Scahill, Jeremy. *Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army*. New York: Nation Books, 2007.

Periodicals

Archaeological Institute of America (AIA). «Resolution Regarding War and the Destruction of Antiquities.» *Archeology Magazine*: January-February 2003.

Austin, Ian. «Iraq Reconstruction is Doomed Ex-Chief of Global Fund Says.» *New York Times*: 3/5/2007.

Babcock, Charles R. «Contractor Fraud Trial to Begin Tomorrow.» *Washington Post*: 13/2/2006.

Bahrani, Zainab. «Looting and Conquest.» *Nation*: 26 May 2003.

Bailey, Martin. «After the Looting Was Over.» *Apollo*: May 2004.

Baker, Peter. «Bush Estimates Iraqi Death Toll in War at 30,000.» *Washington Post*: 12/12/2005.

Baldauf, Scott. «The Battle of Najaf.» *Christian Science Monitor*: 9 August 2004.

Beaumont, Peter. «Abu Ghraib Abuse Firms are Rewarded.» *Observer*: 16 January 2005.

_____ and Martin Bright. «UK Air Funds Iraqi Torture Units.» *Observer*: 3 July 2005.

_____, _____ and Paul Harris. «British Quizzed Iraqis at Torture Jail.» *Observer*: 9 May 2004.

Bernasek, Anna. «An Early Calculation of Iraq's Cost of War.» *New York Times*: 22/10/2006.

Bilmes, Linda and Joseph E. Stiglitz. «Encore.» *Melkin Institute Review*: Fourth Quarter, 2006.

Birch, Douglas. «In North Iraq, and Ancient Past Falls Victim to a Modern War.» *Baltimore Sun*: 18 April 2003.

Blomfield, Adrian. «Police Fire at Reporters as US Tanks Roll Up To Shrine.» *Telegraph*: 16 August 2004.

Borenstein, Seth. «Sweetheart Deal of Iraq Contract.» *Knight Ridder*: 27 March 2004.

Borger, Julian. «Jailed Iraqis Hidden from Red Cross, Says US Army.» *Guardian*: 5/5/2004.

Brady, Brian. «Furious Iraq Demands Apology as US Troops are Cleared of Massacre.» *Scotland on Sunday*: 4 June 2006.

Breitkopf, Susan. «Lost: The Looting of Iraq's Antiquities.» *Museum News* (American Association of Museums): January-February 2007.

Brinkley, Joel. «Ex-C.I.A. Aides Say Iraq Leader Helped Agency in 90's Attacks.» *New York Times*: 9/6/2004.

Brown, Colin and Andy McSmith. «Diplomat's Suppressed Document Lays Bare the Lies Behind Iraq War.» *Independent*: 15/12/2006.

Brown, Paul. «Uranium Hazard Prompts Cancer Check on Troops.» *Guardian*: 25/4/2003.

Burnham, G. [et al.]. «Mortality after the 2003 Invasion of Iraq: A Cross-Sectional Cluster Sample Survey.» *Lancet:* vol. 368, issue 9545, October 2006.

Burns, John F. «Pillagers Strip Iraqi Museum of its Treasure.» *New York Times*: 12/4/2003.

Cave, Damien. «American Colonel Accused of 'Aiding Enemy' at Prison in Iraq.» *New York Times*: 26/4/2007.

Chan, Sewell. «Rumsfeld Thanks Kazakhstan.» *Washington Post*: 26/2/2004.

Cloud, David S. «Inquiry Suggests Marines Excised Files on Killings.» *New York Times*: 18/8/2006.

_____. «Marines Have Excised Evidence on 24 Iraqi Deaths.» *New York Times*: 18/8/2006.

Cobb, James T., Christopher A. LaCour and William H. Hight. «The Fight for Fallujah.» *Field Artillery Magazine*: March-April 2005.

_____, _____ and _____. «TF 2-2 IN FSE AAR: Indirect Fires in the Battle of Fallujah.» *Field Artillery Magazine*: March-April 2005.

Cockburn, Patrick. «US Soldiers Bulldoze Farmers' Crops.» *Independent*: 12/10/2003.

Collier, Robert. «Black Market Drains Iraq Oil: Pentagon Out to Stop Ships Plying Booming Trade.» *San Francisco Chronicle*: 22 October 2003.

_____. «Iraq Links Cancers to Uranium Weapons.» *San Francisco Chronicle*: 13 January 2003.

Crawley, James W. «Officials Confirm Dropping Firebombs on Iraqi Troops.» *San Diego Union-Tribune:* 5/8/2003.

Curtis, John. «Report on Meeting at Babylon 11-13th December, 2004.» *British Museum*: 2005.

Daragahi, Borzou and Julian E. Barnes. «Officers Allegedly Pushed 'Kill Counts'.» *Los Angeles Times*: 3/8/2006.

Darcy, David. «Legal Group to Fight 'Retentionist' Policies.» *Art Newspaper*: 24/10/2002.

«Dead Bodies are Everywhere.» *Sydney Morning Herald*: 22/3/2003.

DeYoung, Karen. «Taste of Home Runs Low in Iraq.» *Washington Post*: 4/5/2007.

Dickey, Christopher. «Reality Checkpoints.» *Newsweek*: 11 March 2005.

Dinmore, Guy. «US Twists Civilian Arms to Fill Fortress Baghdad.» *Financial Times*: 8/1/2007.

Dreazen, Yochi J. and Christopher Cooper. «Behind the Scenes, US Tightens Grip on Iraq's Future.» *Wall Street Journal*: 13/5/2004.

Dodge, Toby. «Staticide in Iraq.» *Le Monde diplomatique*: février 2007.

Dominick, B. «In Fallujah, US Declares War on Hospitals, Ambulances.» *New Standard*: 12 November 2004.

Dreyfuss, Robert. «Phoenix Rising.» *American Prospect*: vol. 15, no. 1, January 2004.

Edsall, Thomas B. and Juliet Eilperin. «Lobbyists Set Sights On Money-Making Opportunities in Iraq.» *Washington Post*: 2/10/2003.

Engelhardt, Tom. «A Permanent Basis for Withdrawal?.» *Tom Dispatch*: 14 February 2006.

Eskander, Saad. «The Tale of Iraq's 'Cemetery of Books'.» *Information Today*: vol. 12, no. 21, December 2004.

Fainaru, Steve. «After Recapturing N. Iraqi City, Rebuilding Starts from Scratch.» *Washington Post*: 19/9/2004.

Farley, Maggie and Richard Boudreaux. «Mexico's Envoy to UN Leaves, With Defiance.» *Los Angeles Times*: 22/11/2003.

Farrell, Stephen and Rana Sabbagh-Gargour. «For Sale: A Nation's Treasures.» *Times*: 2/7/2005.

Fielding, Nick and Ian Cobain. «British Firms Face Fraud Allegations over 'Phantom' Armoured Vehicles.» *Guardian*: 20/3/2007.

Filkins, Dexter. «Vote Totals Under Inquiry in 12 Iraqi Provinces, Panel Says.» *New York Times*: 17/10/2005.

Finer, Jonathan. «US Forces Chase Ghost Fighters Amid Iraqis.» *Washington Post*: 9/9/2005.

_____. «With Death at their Doors, Few Leave Iraqi City.» *Washington Post*: 7/9/2005.

Fisher, Mark. «Tomb Raiders.» *Guardian*: 19/1/2006.

Francis, David R. «US Bases in Iraq: A Costly Legacy.» *Christian Science Monitor*: 3 April 2006.

Geis, Sonya. «Hearings Begin for Marines Accused of Killing Iraqi.» *Washington Post*: 31/8/2006.

Gillan, Audrey. «Allegations of Ill-Treatment After Protest by Iraqi Detainees.» *Guardian*: 24/12/2005.

_____. «Senior Behavior Infected Soldiers.» *Guardian*: 11/2/2005.

Glanz, James. «Billions in Oil Missing in Iraq, U.S. Study Funds.» *New York Times*: 12/5/2007.

_____. «Congress Tells Auditor in Iraq to Close Office.» *New York Times*: 3/11/2006.

_____. «Hindered by Delays and Corruption, the Iraqi Air Force is Flying Again, But Barely.» *New York Times*: 5/2/2007.

_____. «Rebuilding Iraq's Air Force a Challenge for US Trainers.» *New York Times*: 5/2/2007.

_____. «Rebuilding of Iraqi Pipeline as Disaster Waiting to Happen.» *New York Times*: 25/4/2006.

_____. «Series of Woes Mar Iraq Project Hailed as Model.» *New York Times*: 28/7/2006.

_____. «U.S. Agency Finds New Waste and Fraud in Iraqi Rebuilding Projects.» *New York Times*: 1/2/2007.

Gordon, Avery. «D'où viennent les tortionnaires d'Abu Ghraib?.» *Le Monde diplomatique*: novembre 2006.

Gordonj, Michael R. and Alissa J. Rubin. «Chaos Is Seen in Iraq Exit, But Experts Split on Degree.» *New York Times*: 27/5/2007.

«Governing Council Blasts Fallujah 'Genocide'.» *Financial Times:* 10/4/2004.

Graham, Bradley. «Commanders Plan Eventual Consolidation of U.S. Bases in Iraq.» *Washington Post*: 22/5/2005.

_____. «US to Expand Prison Facilities in Iraq.» *Washington Post*: 10/5/2005.

_____ and Robin Wright. «Aid to Iraq Ministries to Shift to Pentagon.» *Washington Post*: 26/9/2005.

Grier, Peter. «Funds for Iraq Run Low.» *Christian Science Monitor*: 15 June 2006.

Gugliotta, Guy. «Iraq War Could Put Ancient Treasures at Risk.» *Washington Post*: 3/3/2003.

_____. «Looted Iraqi Relics Slow to Surface.» *Washington Post*: 8/11/2005.

_____. «Pentagon Was Told of Risk to Museums: US Urged to Save Iraq's Historic Artifacts.» *Washington Post*: 14/4/2003.

Gupta, A. K. «Iraq: Militias and Civil War.» *Z Magazine*: December 2006.

Hammer, Joshua. «Digging In.» *Mother Jones*: March-April 2005.

Harriman, Ed. «Cronyism and Kickbacks: The Economics of Reconstruction in Iraq.» *London Review of Books*: 26 January 2006.

_____. «Where Has All the Money Gone?.» *London Review of Books*: 7 July 2005.

Hersh, Seymour. «Chain of Command.» *New Yorker*: 9 May 2004.

_____. «Moving Targets.» *New Yorker*: 15 December 2003.

_____. «Torture at Abu Ghraib.» *New Yorker*: 10 May 2004.

Hinsliff, Gaby. «Blair Envoy Reveals Plight of Iraqis Left in Jail Maze.» *Observer*: 9 April 2006.

Hirsh, Michael and John Barry. «The Salvador Option.» *Newsweek*: 14 January 2005.

_____ and _____. «Special Forces May Train Assassins, Kidnappers in Iraq.» *Newsweek*: 14 January 2005.

Hondros, Chris. «A Shooting after Nightfall.» *Newsday*: 19/1/2005.

Human Rights First. «American Civil Liberty Union.» *Enduring Abuse*: April 2006.

«Hussein-Qaeda Lind 'Inappropriate,' Report Says.» *Bloomberg News*: 6 April 2007.

«Iraq Faces Dire And Long-Term Humanitarian Crisis, Un Official Warns.» *UN News*: 5 February 2007.

«Iraq Rape Soldiers Given Life Sentence.» *Guardian*: 17/11/2006.

«Iraqi MPs Condemn Talabani for Welcoming American Military Bases.» *al-Hayat*: 26/9/2006.

Jaffe, Greg. «Bands of Brothers-New Factor in Iraq: Irregular Brigades Fill Security Void.» *Wall Street Journal*: 23/2/2005.

_____. «New Factor in Iraq: Irregular Brigades Fill Security Void.» *Wall Street Journal:* 16/2/2005.

Jamail, Dahr. «Fallujah Delux.» *ZNet*: 15 June 2006.

Jehl, Douglas. «Earlier Jail Seen as Incubator for Abuses.» *New York Times*: 15/5/2004.

Jervis, Rick and Andrea Stone. «Four More Soldiers Accused of Rape, Murder in Iraq.» *USA Today*: 9/7/2007.

Johnson, Larry. «Iraq Cancers, Births Defects Blames on US Depleted Uranium.» *Seattle Post Intelligencer*: 12 November 2002.

Johnston, David. «US Inquiry Falters on Civilians Accused of Detainee Abuse.» *International Herald Tribune*: 19/12/2006.

Knickmeyer, Ellen. «Abuse Cited in 2nd Jail Operated by Iraqi Ministry.» *Washington Post*: 12/12/2005.

_____. «Iraqi Museum Sealed Against Looters.» *Washington Post*: 27/8/2006.

_____. «Iraq's Head of Antiquities Quits After Looting of Ancient Treasures.» *Washington Post*: 28/8/2006.

_____. «US Airstrikes Take Toll on Civilians.» *Washington Post*: 24/12/2005.

_____ and Salih Saif Aldin. «US Raid Kills Family North of Baghdad.» *Washington Post*: 4/1/2006.

Lawler, Andrew. «Impending War Stokes Battle Over Iraqi Antiquities.» *Science*: 31 January 2003.

Levy, Jason E. «TTPs for the 60mm Mortar Section.» *Infantry Magazine*: May-June 2004.

Lifton, Robert Jay. «Doctors and Torture.» *New England Journal of Medicine*: 29 July 2004.

Lynch, Colum. «US Won't Turn Over Data for Iraq Audits.» *Washington Post*: 16/7/2004.

Maass, Peter. «The Way of the Commandos.» *New York Times Magazine*: 1 May 2005.

Mackey, Neil. «Iraq's Child Prisoners.» *Sunday Herald*: 1/8/2004.

MacLeod, Donald. «Scholars Move to Protect 'Priceless' Iraqi Heritage.» *Guardian*: 21/3/2003.

_____. «US Lobby Could Threaten Iraqi Heritage.» *Guardian*: 10/4/2003.

Macrae, Callum and Ali Fadhil. «Iraq Was Awash in Cash. We Played Football with Bricks of $100 Bills.» *Guardian*: 20/3/2006.

«Marine Sentenced Over Iraq Civilian Killing.» *Guardian*: 16/11/2006.

Marshall, Carolyn. «Corpsman Who Failed to Halt Killing of Iraqi Receives Prison Sentence.» *New York Times*: 7/10/2006.

McCarthy, Rory and Maev Kennedy. «Babylon Wrecked by War.» *Guardian*: 15/1/2005.

McCartney, Robert K. «Expert Thieves Took Artifacts, UNESCO Says.» *Washington Post*: 18/4/2003.

McGeary, Johanna. «Who Will Call the Shots?.» *Time*: 14 April 2003.

McGeough, Paul. «Bush 'Palace' Shielded from Iraqi Storm.» *Age*: 28 August 2006.

Mennonite Central Committee. «Use of Cluster Munitions in Iraq after the Initial Invasion».

Milbank, Dana. «Rumsfeld's War on 'Insurgents'.» *Washington Post*: 30/11/2005.

Miles, Steven H. «Abu Ghraib: Its Legacy for Military Medicine.» *Lancet*: vol. 364, August 2004.

Morin, Monte. «US Troops Razing Ramadi Buildings to Renew Security.» *Stars and Stripes*: 2 September 2006.

Nygaard, Jeff. «The Secret Air Wars in Iraq and Afghanistan.» *Z Magazine*: June 2007.

Oppel, Richard A. (Jr.). «Iraqi Assails US for Strikes on Civilians.» *New York Times*: 2/6/2006.

_____ and Omar Al-Neami. «US Strike on Home Kills 9 in Family, Iraqi Officials Say.» *New York Times*: 4/1/2006.

«The Other Prisoners.» *Guardian*: 20/5/2004.

Packer, George. «The Lesson of Tal Afar.» *New Yorker*: 10 April 2006.

Paddock, Richard. «Shots in the Heart of Baghdad.» *Los Angeles Times*: 25/7/2005.

Paley, Amit. «Heralded Iraq Police Academy a 'Disaster'.» *Washington Post*: 28/9/2006.

_____. «Most Iraqis Favor Immediate US Pullout, Polls Show.» *Washington Post*: 27/9/2006.

Parker, Laura. «Jury Fines Defense Contractor in Iraq $10M.» *USA Today*: 10/3/2006.

Parker, Ned. «Divided Iraq Has Two Spy Agencies.» *Los Angeles Times*: 15/4/2007.

Partlow, Joshua. «New Detainees Strain Iraq's Jails.» *Washington Post*: 15/5/2007.

Perito, Robert. «Reforming the Iraqi Interior Ministry, Police and Facilities Protection Service.» *US Institute of Peace*: February 2007.

Peterson, Scott. «Kurds Ready to Be Next N. Alliance.» *Christian Science Monitors*: 28 March 2002.

_____. «Remains of Toxic Bullets Litter Iraq.» *Christian Science Monitor*: 15 May 2003.

Philip, Catherine. «US Troops Face Murder Charges.» *Times*: 20/6/2006.

Pilkington, Ed. «One Building That's Been Built on Time and on Budget in Iraq: America's Fortress Embassy.» *Guardian*: 21/5/2007.

Pincus, Walter. «British Intelligence 'Warned of Iraq War'.» *Washington Post*: 3/5/2005.

_____. «US Holds 18,000 Detainees in Iraq.» *Washington Post*: 15/4/2007.

Poole, Oliver. «Football and Pizza Point to US Staying for Long Haul.» *Independent*: 2/11/2006.

Priest, Dana and Josh White. «Before the War, CIA Reportedly Trained a Team of Iraqis to Aid US.» *Washington Post*: 3/8/2005.

Rappert, B. and R. Moyes. «Out of Balance - The UK Government's Efforts to Understand Cluster Munitions and International Law.» *Landmine Action*: November 2005.

Rayment, Sean. «Secret MoD Poll: Iraqis Supports Attacks on British Troops.» *Telegraph*: 23 October 2005.

Reid, Tim. «How US Lost Billions in Wild West Gamble to Rebuild Iraq.» *Times*: 26/1/2006.

Reis, C. [et al.]. «Physician Participation in Human Rights Abuses in Southern Iraq.» *Journal of the American Medical Association* (JAMA): vol. 291, 2004.

Ricks, Thomas E. «Biggest Base in Iraq Has Small-Town Feel.» *Washington Post*: 4/2/2006.

_____. «Gen. Petraeus Warns Against Using Torture.» *Washington Post*: 11/5/2007.

_____. « Probe Into Iraq Deaths Finds False Reports.» *Washington Post*: 1/6/2006.

_____ and Ann Scott Tyson. «Troops at Odds with Ethics Standards.» *Washington Post*: 5/5/2007.

Roberts, L. [et al.]. «Mortality Before and After the 2003 Invasion of Iraq: Cluster Sample Survey.» *Lancet*: vol. 364, issue 9448, November 2004.

Rose, Mark. «A Conversation with Matthew F. Bogdanos.» *Archaeology Magazine*: 16 October 2003.

Royce, Knut. «A Start-Up Company with Connections.» *Newsday:* 15/2/2004.

Rubin, Trudy. «Hidden Toll: Civilians Killed Accidentally.» *Philadelphia Inquirer*: 12 July 2006.

Sengupta, Ken. «Onslaught in Samarra Escalates in 'Dress Rehearsal' for Major US Assault on Rebels'.» *Independent*: 3/10/2004.

Schmitt, Eric and Carolyn Marshall. «In Secret Unit's 'Black Room', a Grim Portrait of U.S. Abuse.» *New York Times*: 19/3/2006.

Schofield, Mathew. «Iraqi Policy Report Details Civilians' Deaths and Hands of US Troops.» *Knight Ridder*: 19 March 2006.

«Shake and Bake.» *New York Times*: 29/11/2005.

Shanker, Thom. «General in Abu Ghraib Case Retires After Forced Delay.» *New York Times*: 1/8/2006.

_____ and Eric Schmitt. «Pentagon Expects Long-Term Access to Four Key Bases in Iraq.» *New York Times*: 19/4/2003.

Al Sheibani, Bassim Irheim Mohammed, Najah R. Hadi and Tariq Hasoon. «Iraq Lacks Facilities and Expertise in Emergency Medicine.» *British Medical Journal*: October 2006.

Shishkin, Philip. «Pipeline Thefts Cripple Iraqi Oil Production.» *Wall Street Journal*: 5/5/2007.

Shumway, Chris. «More Reports of US War Crimes in Najaf as Major Assault Looms.» *New Standard*: 11 August 2004.

«'Simple Failures' and 'Disastrous Results': Excerpts from Army Maj. Gen. Eldon A. Bargewell's Report.» *Washington Post*: 21/4/2007.

Smith, R. Jeffrey. «General is Said to Have Urged Use of Dogs.» *Washington Post*: 27/5/2004.

Smyth, Gareth and Thomas Catan. «UN Auditors Attack US Occupiers over Spending of Iraq's Oil Revenues.» *Financial Times*: 22/6/2004.

Shanker, Thom. «Special Operations in Iraq: High Profile But in the Shadow.» *New York Times*: 29/5/2007.

Spiegel, Peter. «Bush's Request for Iraqi Base Funding Make Some Wary of Extended Stay.» *Los Angeles Times*: 24/3/2006.

Spinner, Jackie. «Remote Facility in Iraq Shows New Face of US Prison System.» *Washington Post*: 21/6/2004.

_____, Karl Vick and Omar Fekeiki. «US Forces Battle Into Heart of Fallujah.» *Washington Post*: 10/11/2004.

Spolar, Christine. «14 'Enduring Bases' Set in Iraq.» *Chicago Tribune*: 23/3/2004.

Stannard, Matthew B. «Special Forces Have Scoped Iraq for Weeks.» *San Francisco Chronicle*: 12 March 2003.

Sunday Times: 1/5/2005.

Tavernise, Sabrina. «US Military Now Quietly Tracking Iraqi Deaths.» *New York Times*: 30/10/2005.

Tresilian, David. «'Cultural Catastrophe' Hits Iraq.» *Al-Ahram*: 24/4/2003.

Turse, Nick. «The Secret Air War in Iraq.» *Nation*: 11 June 2007.

Tyler, Patrick E. «U.S. May Let Kurds Keep Arms, Angering Shiites.» *New York Times*: 24/5/2003.

Tyson, Ann Scott. «Gates, US Generals Back Long Iraq Stay.» *Washington Post*: 1/6/2007.

_____. «US Army Battling to Save Equipment.» *Washington Post*: 5/12/2006.

«US Admits It Used Napalm Bombs in Iraq.» *Independent*: 10/8/2003.

«US Army Officers Accused of Reconstruction Scam in Iraq.» *Evening News*: 8/2/2007.

«US Forces Used 'Chemical Weapon' in Iraq.» *Independent*: 16/11/2005.

«US Intelligence Teaming up with Kurds.» *Houston Chronicle*: 22/12/2002.

Verkaik, Robert. «Human Rights in Iraq: A Case to Answer.» *Independent*: 29/5/2007.

_____. «Kidnap and Torture: New Claims of Army War Crimes in Iraq.» *Independent*: 18/5/2007.

Vick, Karl. «Fallujah Strikes Herald Possible Attack.» *Washington Post*: 16/10/2004.

«Violence Subsides for Marines in Fallujah.» *North County Times*: 10 April 2004.

Von Zielbauer, Paul. «G. I.'s Say Officers Ordered Killing of Young Iraqi Men.» *New York Times*: 3/8/2006.

Vulliamy, Ed. «Red Cross Denied Access to PoWs.» *Observer*: 25 May 2003.

White, Josh. «Death in Haditha.» *Washington Post*: 6/1/2006.

_____. «Documents Tell of Brutal Improvisation by GI's.» *Washington Post*: 3/8/2005.

_____. «Report on Haditha Condemns Marines.» *Washington Post*: 21/4/2007.

_____, Charles Lane and Julie Tate. «Homicide Charges Rare In Iraq War.» *Washington Post*: 28/8/2006.

_____ and Scott Higham. «Army Calls Abuses 'Aberrations'.» *Washington Post*: 23/7/2004.

_____ and Sonya Geis. «8 Troops Charged In Death Of Iraqi.» *Washington Post*: 22/6/2006.

Whittle, Richard. «Rules of Engagement: What Were They at Haditha?.» *Christian Science Monitor*: 10 October 2006.

Wilding, Jo. «Getting Aid Past US Snipers Is Impossible.» *Guardian*: 17/4/2004.

Wilkins, Dexter. «In Ramadi, Fetid Quarters and Unrelenting Battles.» *New York Times*: 5/7/2006.

_____. «Tough New Tactics by US Tighten Grip on Iraq Towns.» *New York Times*: 7/12/2003.

Wiltenburg, Mary. «'Pit Bull' Dogs Iraq Looters.» *Christian Science Monitor*: 20 February 2004.

Wiseman, Paul. «Cluster Bombs Kill in Iraq, Even After Shooting Ends.» *USA Today*: 16/12/2003.

Witte, Griff. «Iraq Contractor's Work is Further Criticized.» *Washington Post*: 29/9/2006.

_____. «Reservist Pleads Guilty in Iraq Bribery Scheme.» *Washington Post*: 26/8/2006.

Wong, Edward. «US Jails in Iraq Are Bursting with Detainees.» *New York Times*: 4/3/2005.

Woolf, Marie. «Desecration of the Cradle of Civilization.» *Independent*: 15/4/2007.

Worth, Robert F. «Lawyers for 4 Accused Soldiers Say They Acted on Orders.» *New York Times*: 23/7/2006.

Younge, Gary. «If Wanton Murder is essential to the US Campaign in Iraq, It's Time to Leave.» *Guardian*: 26/6/2006.

Youssef, Nancy A. «Abu Ghraib No Longer Houses any Prisoners, Iraqi Officials Say.» *McClatchy Newspapers*: 26/8/2006.

Conference

American Social Science Association (Meeting, January 2006).

Documents and Reports

Abdul-Zahra, Qassim. «Iraq PM Criticizes US-Led Attack.» Associated Press: 7/8/2006.

«Aid Required as Displacement Increases in Talafar.» United Nations Integrated Regional Information Networks (14 September 2004).

Alkadiri, Raad and Chris Toensing. «The Iraqi Governing Council's Sectarian Hue.» (Middle East Research and Information Project, 20 August 2003).

Allen, Vicki. «Abizaid Says US May Want to Keep Bases in Iraq.» Reuters: 15/3/2006.

American Civil Liberty Union. «ACLU to Seek Public Accountability in Haditha Investigations.» (22 June 2006).

_____. «Enduring Abuse.» (April 2006).

American Friends Service Committee. «The Price of Forgetting.» (20 January 2005).

Amnesty International. «Beyond Abu Ghraib.» (March 2006).

_____. «Iraq: Civilians under Fire.» (8 April 2003).

_____. «Iraq: End Bloodshed and Killing of Children.» (1 October 2004).

_____. «Killing of Civilians in Basra and al-Amara.» (14 May 2004).

_____. «United Kingdom Briefing for the Committee Against Torture.» (26 November 2004).

Amnesty International USA. «Human Rights Responsibilities of Private Companies Operating in Iraq».

Arieff, Irwin. «Work Set on Oil Metering System.» Reuters: 25/3/2006.

Army's Command and General Staff College at Fort Leavenworth, KS. *The Battle Book*. ST 100-3 (July 1999).

«Art Loss in Iraq: An Update.» (Edited Proceedings, International Foundation for Art Research (IFAR), 28 October 2004).

Asian National Exchange for New Alternatives. «Open Letter to UN Secretary General Kofi Annan on the Elections in Iraq.» (26 January 2005).

Beehner, Lionel. «Iraq: Militia Groups.» (Council on Foreign Relations, 9 June 2005).

Bejjaly, Joanne Farchakh. «History Lost in Dust of War-Torn Iraq.» BBC: 25/4/2005.

Bennett-Jones, Owen. «Iraqi Deaths Survey Was Robust.» BBC: 26/3/2007.

Biden, Joseph R. (Jr.). «Biden Asks Congress to Go on Record: No Permanent Bases in Iraq.» (Press Release, 27 April 2006).

Bohan, Caren. «Costs for the Iraq War Approach Record - US Official.» Reuters: 19/12/2006.

Bowen, Stuart W. (Jr.). «Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Statement before the U.S. House Committee on Governmental Reform, Oversight Hearing on: «Reconstruction Contracting in Iraq».» (28 September 2006).

British Ministry of Defence. «Secret Military Poll.» (October 2005).

British Parliament. «Defense Minister Adam Ingram Denies US Use of Firebombs.» (Written Answers to Questions, 11 January 2005).

_____. _____. (Written Answers to Questions, 28 June 2005).

Branford, Becky. «Iraq Bases Spur Questions over US Plans.» BBC: 30/3/2006.

Brookings Institutions. «Iraq Index.» (19 March 2007).

Brown, Hillary. «Pregnant Iraqi Woman Shot near Security Checkpoint.» ABC News: 31/5/2006.

«Bush: Iraqi Democracy Making Progress.» CNN: 12/12/2005.

Bush, George W. «President Discusses War on Terror and Operation Iraqi Freedom.» (Speech, Renaissance Cleveland Hotel, March 2006).

_____. Speech at the US Army War College, Carlisle, Pennsylvania, 24 May 2004.

Chatterjee, Pratap. «Mystery of the Missing Meters.» CorpWatch: 22/3/2007.

Christian Aid. «Fuelling Suspicion: The Coalition and Iraq's Oil Billions.» (June 2004).

Christian Peacemaker Teams. «Iraq: Report and Recommendations on Iraqi Detainees.» (January 2004).

«CID Report of Investigation.» Department of the Army, 10th Military Police Detachment, Third Military Police Group, Camp Bucca, Um Qasr (8 June 2003).

Cluster Munitions Coalition, «Technical Analysis of Cluster Munitions.» < http://www.stopclustermunitions.org/dokumenti/dokument.asp?id = 24 > .

Coalition Provisional Authority (CPA). «Order Number 2: Dissolution of Entities.» (23 May 2003).

_____. Order 17: «Status of the CPA, MNFI, Certain Missions and Personnel in Iraq with Annex Revised.» (27 June 2004).

«Concern for Cultural Heritage in Iraq.» (Archaeological Institute of America, 18/12/2002).

«Congress Heads off Permanent Iraq Bases.» Reuters: 30/9/2006.

Congressional Research Service. «Military Construction in Support of Afghanistan and Iraq.» (11 April 2005).

Conley, Brian. «Ramadi Becomes Another Fallujah.» Inter Press Service, 5/6/2006.

«Contractor Gets 46 Months for Iraq Bribery.» Associated Press: 17/2/2007.

«Convictions in US Cases Rare in Iraq.» United Press International: 28/8/2006.

Council on Foreign Relations. «Iraq: Militia Groups.» (9 June 2005).

Deeb, May-Jane [et al.]. «The Library of Congress and the U. S. Department of State Mission to Baghdad: Report on the National Library and the House of Manuscripts.» (27 October-3 November 2003).

Department of the Army, The Inspector General. «Detainee Operations Inspection.» (Mikolashek Report, 21 July 2004).

Detainee Abuse and Accountability Project (Human Rights Watch, Human Rights First and the New York University School of Law Center for Human Rights and Global Justice. «By the Numbers.» (April 2006).

Development Fund for Iraq. «Financial Reporting Matrix.» (26 June 2004).

Diamond, Larry. «What Went Wrong in Iraq and Prospects for Democracy and Stability.» (Speech at UCLA Law School, 3 February 2005).

Donald Rumsfeld, Secretary of Defense, Testimony to the Senate Armed Services Committee (7 May 2004).

al-Dulaimi, Yasin and Daud Salman. «Ramadi: Mass Exodus Amid Rising Tensions.» Institute for War and Peace Reporting (15 June 2006).

Dunham, Will. «Troops Cleared in Iraqi Deaths in Ishaqi.» Reuters: 2/6/2006.

_____. «US Holds Bulging Prisoner Population in Iraq.» Reuters: 28/12/2005.

«Dutch Military in Iraq Abuse Row.» BBC: 17/11/2006.

«Enduring Bases in Iraq.» Iraq News Net: 1/10/2004.

Engel, Richard. «What Happened in Haditha.» NBC News: 30/5/2006.

Epstein, Susan B. «US Embassy in Iraq.» Congressional Research Service (revised 24/10/2006).

European Parliament. «Resolution on Non-Proliferation of Weapons of Mass Destruction: A Role for the European Parliament (2005/2139(INI)), P6_TA-PROV(2005)0439».

«Extended Presence of US in Iraq Looms Large.» Associated Press: 21/3/2006.

Friends Committee on National Legislation. «Iraq, Conferees Eliminate Ban on Permanent Bases.» (9 June 2006).

«Full Transcript of Evidence Given to the Butler Inquiry, Supplementary Evidence Submitted by Mr. Carne Ross, Director, Independent Diplomat.» (Dated 9 June 2004).

Garamone, Jim. «More than 100,000 Coalition Troops in Iraq.» American Forces Press Service: 31/3/2003.

Glantz, Aaron. «GIs in Iraq Could Be Stripped of Immunity After Rape -Murder Allegations.» OneWorld: 12/7/2006.

Global Policy Forum [et al.]. «Iraq Sanctions: Humanitarian Options and Implications for the Future.» (Report, August 2002).

Global Security. «US Military Occupation Facilities - Umm Qasr.» (April 2006).

«Governing Council of Iraq.» (Coalition Provisional Authority Regulation, no. 6, 13 July 2003).

Graham, Bradley. «Prisoner Uprising In Iraq Exposes New Risk for US.» (21 February 2005).

Graham-Felsen, Sam. «Operation: Enduring Presence.» AlterNet: 28/7/2005.

Gupta, A. K. «Let a Thousand Militias Bloom.» (NYC Indymedia Center, 22 April 2005).

Handicap International. «Fatal Footprint: The Global Human Impact of Cluster Munitions.» (November 2006).

Hanley, Charles J. «Can Iraq Fill the Reconstruction Gap?.» Associated Press: 15/10/2006.

_____. «Iraqis Think US in their Nation to Stay.» Associated Press: 20/3/2006.

_____. «US Building Massive Embassy in Baghdad.» Associated Press: 14/4/2006.

«Health Effects of Depleted Uranium (Report by the Secretariat).» (54th World Health Assembly, Provisional Agenda Item 13.10, A54 19 Add. 1, 26 April 2001).

Higgins, Alexander G. «UN Exec Decries Illegal Iraq Detainees.» Associated Press: 21/4/2006.

Ho, Cindy. «Heritage Lost: Looting of Archeological Sites Continues in Iraq.» Savingantiquities.org, 2004.

«Hostage Recounts US Shooting.» CNN: 6/3/2005.

House of Commons. «Defence Select Committee, Sixth Report: Chapter 4, Challenges in Southern Iraq.» (16 March 2005).

Human Rights First. «Behind the Wire.» (March 2005).

_____. «Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan.» (Report, February 2006).

_____. «Ending Secret Detentions.» (June 2004).

Human Rights Watch. «Hearts and Minds.» (October 2003).

_____. «Iraq: Checkpoints Lack Basic Safety Measures.» (17 June 2005).

_____. «Joint Letter from Human Rights Watch and the Committee to Protect Journalists to Secretary Rumsfeld.» (17 June 2005).

_____. «Leadership Failure: Firsthand Accounts of Torture of Iraqi Detainees by the U.S. Army's 82nd Airborne Division.» (September 2005).

_____. «Minimize Civilian Casualties in Iraq.» (17 March 2006).

_____. «The New Iraq.» (January 2005).

_____. «No Blood, No Foul.» (July 2006).

_____. «Nowhere to Flee: The Perilous Situation of Palestinians in Iraq.» (September 2006).

_____. «Off Target: The Conduct of the War and Civilians Casualties in Iraq.» (December 2003).

_____. «Private Military Contractors and the Law.» (5 May 2004).

_____. «The Road to Abu Ghraib.» (June 2004).

_____. «US Checkpoints Continue to Kill.» (May 2005).

_____. «US Using Cluster Munitions in Iraq.» (1 April 2003).

_____. «Violent Response: The U.S. Army in al-Falluja.» (Report, 17 June 2003).

Husum, H. Gilbert and T. M. Wisborg. «Save Lives, Save Limbs: Life Support for Victims of Mines, Wars and Accidents.» Third World Network (2003).

«Incendiary Weapons: White Phosphorus.» < http://www.globalsecurity.org > .

«Inmates Transferred out of Abu Ghraib as Coalition Hands Off Control.» Associated Press: 3/9/2006.

Internal Displacement Monitoring Center. «Iraq: A Displacement Crisis.» (30 March 2007).

_____ /Norwegian Refugee Council. «Iraq: Sectarian Violence, Military Operations Spark New Displacement, as Humanitarian Access Deteriorates.» (23 May 2006).

International Advisory and Monitoring Board on the Development Fund for Iraq. «Press Conference.» (New York, 28 December 2005).

_____. «Press Release.» (18 December 2006).

International Committee of the Blue Shield (7 March 2003). «The Open Declaration on Cultural Heritage at Risk in Iraq.» (21 March 2003).

International Committee of the Red Cross. «Report of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on the Treatment by the Coalition Forces of Prisoners of War and Other Protected Persons by the Geneva Conventions in Iraq during Arrest, Internment and Interrogation.» (February 2004) [«ICRC Report»].

International Federation of the Red Cross and Red Crescent Societies. «Iraq: Response to Humanitarian Crisis.» (12 February 2007).

_____. «Iraq: Response to Humanitarian Crisis.» (2 April 2007).

International Medical Corps. «Iraqis on the Move: Sectarian Displacement in Baghdad.» (January 2007).

International Mission for Iraqi Elections. «Final Report Assessment of the January 30, 2005, Election Process.» (2005).

«Investigation of the 800th Military Police Brigade.» (Taguba Report, March 2004).

«Iraq Abuse Ordered From the Top.» BBC: 15/6/2004.

Iraq Analysis Group. «Fire Bombs in Iraq: Napalm by Any Other Name.» (Briefing Summary, March-April 2005).

_____. «The Rising Costs of the Iraq War.» (March 2006).

Iraq Body Count. «A Dossier on Civilian Casualties in Iraq.» (2003-2005).

Iraq Centre for Research and Strategic Studies. «Public Opinion Survey in Iraq: Security & Political Situations.» (November 2006).

«Iraq Coalition Troops.» February 2007, < http://www.globalsecurity.org > .

«Iraq: Displaced in the West Need More.» United Nations Integrated Regional Information Networks (16 November 2005).

«Iraqi Detainees Tell of Torture.» BBC: 24/11/2005.

«Iraqi Governing Council Members Denounce US Action.» Radio Free Europe: 9/4/2004.

«Iraqi Officials 'Stole Millions'.» BBC: 24/10/2006.

«Iraqi Viewpoint: Iraqis Fear US Troops.» BBC: 1/6/2006.

«Iraq Evicts Reporters from Najaf.» Associated Press: 16/8/2004.

«Iraq Oil Hit by Graft and Attacks.» BBC: 25/4/2006.

«Iraq Oil Metering System Mysteriously Delayed.» Reuters: 9/2/2006.

Iraq Oil Ministry, Office of the Inspector General. «Smuggling Crude Oil and Oil Products: Second Transparency Report.» (2006).

Iraq Operational Update. «Gulf Regional Division of the US Army Corps of Engineers.» (Briefing by Major General William McCoy, Commander, 10 July 2006).

«Iraq: Prime Minister's Meeting, 23 July [2002].» (Secret Memorandum of a Meeting of Senior UK Civil Servants and Ministers at 10 Downing Street).

Iraq Revenue Watch. «Audit Finds More Irregularities and Mismanagement of Iraq's Revenues.» (Briefing no. 9, December 2004).

_____. «Auditors Find Poor Practices in Management of Iraqi Oil Revenue.» (Briefing no. 8, June 2004).

_____. «Disorder, Negligence and Mismanagement: How the CPA Handled Iraq Reconstruction Funds.» (Report no. 7, September 2004).

_____. «Racing the Deadline: The Rush to Account for Iraq's Public Funds.» (Report no. 6, April 2004).

«Iraq's Weapons of Mass Destruction.» (Assessment of the British Government, 24 September 2002).

«Iraq to Clear 'Insurgent Town'.» BBC: 9/9/2005.

«Iraq Vote Counts 'Points to Fraud'.» BBC: 18/10/2005.

«Italy Disputes US Shooting Account.» CNN: 8/3/2005.

Jamail, Dahr. «Permanent US Colony.» Truthout: 14 March 2006.

_____ and Ali Fadhil. «Rebuilding? Not for Fallujah.» Inter Press Service (25 June 2006).

«Jordan Tightens Iraqi Immigration.» BBC: 28/2/2007.

Karouny, Mariam. «Iraq to Ask UN to End US Immunity after Rape Case.» Reuters: 2/7/2006.

_____ and Alastair Macdonald. «Iraq Slams US Detentions, Immunity For Troops.» Reuters: 14/9/2005.

Katzman, Kenneth. «Iraq: US Efforts to Change the Regime.» (Congressional Research Service, 22 March 2002).

Kelley, Matt. «US Holds About 10,500 Prisoners in Iraq.» Associated Press: 30/3/2005.

Khalaf, Ziad. «Raid Kills 11, Mostly Women and Children.» Associated Press/Army Times: 15/3/2006.

«Kofi Annan's Letter: Fallujah Warning.» BBC: 6/11/2004.

Loughlin, Sean. «Rumsfeld on Looting in Iraq.» CNN: 12/4/2003.

Medact. «Iraq Health Update.» (Spring 2006).

_____. «The Question of the Legality of Inhumane Weapons Used During the 2003 Iraq Conflict.» (Working Paper; no. 2).

Medialens. «Burying the Lancet - Part 2.» (6 September 2005).

«Members of Designated Iraqi Interim Government with Annex A.» (Coalition Provisional Authority Regulation, no. 10, 9 June 2004).

«Military: Depleted Uranium.» < http://www.globalsecurity.org > .

Miller, Sgt Andrew. «Ironman Soldier Races Through Iraq.» DefendAmerica: 7/11/2005.

Mohammad, Maher. «Iraq Urges US Troops to Leave Najaf.» Reuters: 11/8/2004.

«Most Iraqis Want US Troops Out Within a Year.» WorldPublicOpinion.org, 27/9/2006.

Multinational Force in Iraq and US Army Medical Command, Final Report: Mental Health Advisory Team IV Operation Iraqi Freedom 05-07 (17 November 2006).

Multinational Force in Iraq. «Central Criminal Court of Iraq.» (28 November 2005).

_____. «New Theater Internment Facility Opens in Northern Iraq.» (30 October 2005).

«Najaf Officials Quit in Protest.» al-Jazeera: 13/8/2004.

Nebehay, Stephanie. «ICRC Still Seeking Access to Iraqi-Run Prisons.» Reuters: 24/5/2007.

«New 'Iraq Massacre' Tape Emerges.» BBC: 2/6/2006

«New US Embassy in Iraq Cloaked in Mystery.» Associated Press: 14/4/2006.

Office of the High Commissioner for Human Rights. «Statement Read by José Luis Dias, Spokesperson, at the Regular Press Briefing Held at the UN Office in Geneva.» 16 November 2004.

O'Huiginn, Daniel and Alison Klevnas. «Denial of Water to Iraqi Cities.» (Briefing, Cambridge Solidarity with Iraq, November 2004).

Opinion Research Business. «Public Attitudes in Iraq: Four Years On.» (March 2007).

Parliamentary Assembly of the Council of Europe. «Environmental Impact of the War in Yugoslavia on Southerneast Europe, Recommendation 1495 (2001).» (24 January 2001).

Perito, Robert. «Reforming the Iraqi Interior Ministry, Police and Facilities Protection Service.» (United States Institute for Peace, February 2007).

«Poland Apologizes for Damage Troops Inflicted on Babylon.» History News Network: 3 August 2005.

«Powell Calls Pre-Iraq U.N. Speech a 'Blot' on his Record.» Associated Press: 8/9/2005.

Quinn, Patrick. «US War Prisons Legal Vacuum for 14,000.» Associated Press: 16/9/2006.

Rai News 24. «Fallujah: La Strage Nascosta.» [Fallujah: The Hidden Massacre] (November 2005).

Ramey, Spc. Joshua. «Together Forward Restores Life to Ameriyah.» Official MNF-I Website (20 September 2006).

Refugees International. «Iraqi Refugee Crisis: International Response Urgently Needed.» (5 December 2006).

Reid, Robert H. «US Embassy: Wear Flak Jackets, Helmets.» Associated Press: 9/5/2007.

«Report of the Select Intelligence Committee on Postwar Findings on Iraq's WMD Programs and Links to Terrorism and How They Compare with Prewar Assessments.» (US Senate, 109th Congress, 2nd Session, 8 September 2006).

Reporters Without Borders. «New Blackout in Najaf Deplored.» (15 August 2004).

Riedlmayer, Andras. «Yes the Oil Ministry Was Guarded.» Iraq War and Archeology: (7 May 2003).

Riggs, Robert. «Meters Cost Iraq Billions in Stolen Oil.» CBS News: 8/2/2007.

The Royal Society. «The Health Hazards of Depleted Uranium Munitions.» (Report, 2001).

Saadi, Abdul-Qader. «Fallujah Death Toll for Week More than 600.» Associated Press: 12/4/2004.

Savidge, Martin. «Protecting Iraq's Oil Supply.» CNN: 22/3/2003.

Senanayake, Sumedha. «Iraq: Antiquities Continue to be Pillaged, Destroyed.» Radio Free Europe/Radio Liberty: 12/10/2006.

Schlesinger, James R. [et al.]. «Final Report of the Independent Panel to Review DoD Detention Operations.» [Schlesinger Report], (August 2004).

«State Department: Issues Affecting Funding of Iraqi National Congress Support Foundation.» (Report to Congressional Requesters, US General Accounting Office, April 2004).

Sterling, Fitzroy. «Still Seeking Answers in US Checkpoint Killing.» Inter Press Service: 24/6/2006.

Special Inspector General for Iraq Reconstruction (SIGIR). «Audit Report on Management of the Primary Healthcare Centers Construction Projects.» (29 April 2006).

_____. «Development Fund for Iraq Cash Accountability Review: Joint Area Support Group - Central/Falluja.» (28 April 2006).

_____. «Al Fatah Pipe River Crossing, Al Fatah, Iraq.» (7 March 2006).

_____. «Joint Survey of the U.S. Embassy-Iraq's Anti-Corruption Program.» (28 July 2006).

_____. «Lessons in Human Capital Management.» (January 2006).

_____. «Quarterly Report to Congress.» (30 January 2005).

_____. _____. (January 2007).

Spurr, Jeffrey B. «Indispensable yet Vulnerable: The Library in Dangerous Times, Preface to a Report on the Condition of Iraqi libraries and Efforts to Provide Assistance to them.» (Middle East Librarians Association, Iraq Crisis Website, May 2005).

_____. «Iraqi Libraries and Archives in Peril.» (Middle East Librarians Association, April 2007).

Swannack, Charles H. (Jr.). «Special Operational Briefing from Baghdad.» (18 November 2003).

al-Tikriti, Nabil. «Iraq Manuscript Collections, Archives & Libraries Situation Report.» (Oriental Institute, University of Chicago, 8 June 2003).

UK. «Iraq: Its Infrastructure of Concealment, Deception and Intimidation.» (Report, 10 Downing Street, 3 February 2003).

UK Working Group on Landmines. «Cluster Bombs: the Military Effectiveness and Impact on Civilians of Cluster Bombs.» (2003).

UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI). «Human Rights Report.» (1 September- 31 October 2005).

_____. _____. (1 November-31 December 2005).

_____. _____. (1 January- 28 February 2006).

_____. _____. (1 July- 31 August 2006).

_____. _____. (1 January- 30 April 2007).

«UN Condemns Iraq Charter Change.» BBC: 4/10/2005.

«UN Food Envoy Says Coalition Breaking Law in Iraq.» Reuters: 14/10/2005.

UNHCR. «Asylum Levels and Trends in Industrialised Countries, 2006.» (23 March 2007).

_____. «Briefing Notes.» (3 November 2006).

_____. «Iraq: A Humanitarian Crisis that Will Go for Years.» (2 February 2007).

_____. «Iraq Displacement.» (3 November 2006).

_____. «Iraq: UNHCR Deeply Disturbed By Security Forces Raid in Palestinian Area.» (16 March 2007).

_____. «Palestinians in Iraq: More Fleeing, Statement by Jennifer Pagonis.» (30 January 2007).

_____. «Press Briefing by UNHCR Spokesperson Ron Redmond.» (13 October 2006).

_____. _____. (20 March 2007).

_____. «Q&A: Iraq: A Humanitarian Operation that Will Go on for Years. Interview with Andrew Harper, Senior Operations Manager for UNHCR's Iraq Operation Unit.» (2 February 2007).

_____. «Statistics on Displaced Iraqis around the World.» (April 2007).

_____. «Supplemental Appeal Iraq Situation Response.» (January 2007).

_____. «UNHCR Appeals to Countries to Provide Humanitarian Solution for Palestinians Fleeing Iraq.» (14 December 2006).

_____. «Update on the Iraq Situation.» (November 2006).

UN Integrated Regional Information Networks. «Aid Agencies Unable to Enter Samarra.» (22 March 2006).

_____. «Child Prisoners Left Without Support.» (30 July 2006).

_____. «Civilians Killed Near al-Qaim in Air Strike, Doctors Say.» (1 November 2005).

_____. «Clean-up Process Starts in Najaf Following Fighting.» (31 August 2004).

_____. «Cost of Iraq Reconstruction Calculated.» (8 September 2004).

_____. «Iraq: Fallujah Situation Improving Slowly.» (21 March 2006).

_____. «Medical Need Massive in Fallujah - Red Crescent.» (10 November 2004).

United Nations. «Emergency Working Group - Falluja Crisis «Update Note».» (11 November 2004).

_____. _____. (13 November 2004).

_____. _____. (22 November 2004).

_____. _____. (19 December 2004).

_____. «Report of the Special Rapporteur on the Right to Food, Jean Ziegler, to the Human Rights Commission.» (24 January 2005), Document E/CN.4/2005/47.

United Nations Environment Programme (UNEP). «Assessment of Environmental «Hot Spots» in Iraq.» (November 2005).

_____. «Depleted Uranium in Bosnia and Herzegovina.» (March 2003).

US Army Corps of Engineers. «ABOT Isolation Spools Installed Ahead of Time.» (20 January 2007).

US CENTCOM. «International Contributions to the War on Terror.» (10 January 2005).

US Central Intelligence Agency. «Comprehensive Report of the Special Advisor to the DCI on Iraq's WMD.» (30 September 2004).

US Department of Defense. «Donald Rumsfeld Media Stakeout.» (19 January 2003).

_____. «News Briefing: Remarks by Secretary of Defense Donald Rumsfeld.» (21 April 2003).

_____. «News Briefing by Secretary of Defense Donald Rumsfeld and General Richard Meyers.» (11 April 2003).

_____. «Personnel and Military Casualties Statistics.» (February 2007).

_____, News Transcript, Defense Department Regular Briefing with Lawrence DiRita, Pentagon Spokesman; and Lieutenant General James T. Conway, Director, Operations, Joint Staff (5 May 2005).

_____. Office of the Assistant Secretary of Defense (Public Affairs), News Briefing with Secretary of Defense Donald Rumsfeld and Gen. Peter Pace, 9 November 2005.

_____. «Remarks by Secretary of Defense Donald Rumsfeld, Update Briefing.» (4 March 2004).

US Department of Justice Office of Legal Counsel. «Memo from Deputy Assistant Attorney General John Yoo to the White House Counsel on Interrogation Methods that Do Not Violate Prohibitions against Torture.» (1 August 2002).

_____. «Memorandum for Alberto R. Gonzales, Counsel to the President.» (1 August 2002).

US Department of Justice, Press Release. «Former DoD Contractor Sentenced in Case Involving Bribery, Fraud and Money-Laundering Scheme in al-Hillah, Iraq.» (29 January 2006).

US Department of State. «Iraq Civil War Fears Remain High in Sunni and Mixed Areas.» (June-July 2006).

_____, Office of the Coordinator for Counterterrorism. «Patterns of Global Terrorism.» (29 April 2004).

«US Held Youngsters at Abu Ghraib.» BBC: 11/3/2005.

US House of Representatives, Committee on Government Reform. «Minority Staff, Rebuilding Iraq: U.S. Mismanagement of Iraqi Funds.» (June 2005).

«Use of DU Weapons Could Be War Crime.» CNN: 14/1/2001.

US Government Accountability Office. «Rebuilding Iraq: Actions Still Needed to Improve the Use of Private Security Providers.» (Testimony Before the Subcommittee on National Security, Emerging Threats, and International Relations, Committee on Government Reform, Statement of William Solis, Director Defense Capabilities and Management, 13 June 2006).

«US Military Trial Ordered in Iraq Murder Cases.» Reuters: 19/10/2006.

Verbatim Transcript S/PV.4701 (5 February 2003).

Vlahos, Kelley Beaucar. «US Embassy in Iraq a Fortress City Inside a War Zone.» Fox News: 11/5/2006.

Wells, Marc. «An Interview with Sigfrido Ranucci, Director of The Hidden Massacre.» World Socialist Website: 14/12/2005.

White House. «Memorandum: Humane Treatment of Al Qaeda and Taliban Detainees.» (7 February 2002).

_____. «Press Briefing by National Security Advisor Dr. Condoleezza Rice.» (4 April 2003).

_____. «Press Conference by the President.» (11 October 2006).

_____. «Remarks by the President in Address to the Nation, the Cross Hall.» (17 March 2003).

White House Press Release. «Iraq Coalition.» (27 March 2003).

_____. Remarks by the President to the Military Personnel and their Families Marine Corps Base Camp Lejeune, North Carolina (3 April 2003).

Whitmire, Tim. «Ex-Soldier Charged with Rape, Murder.» Associated Press: 3/7/2006.

World Food Programme. «Food Security and Vulnerability Analysis in Iraq.» (11 May 2006).

World Health Organization. «Detailed Situation Report in Talafar.» (19 August 2005).

World Public Opinion Poll, Conducted by the Program on International Policy Attitudes, University of Maryland. «The Iraqi Public on the US Presence and the Future of Iraq.» (27 September 2006).

فهـــــــرس

ـ أ ـ

آربور، لويز: ٨٥، ١٢٤
آغريستو، جون: ٥١
آلس، راندولف (العقيد): ٥٧-٥٨
الإبراهيمي، الأخضر: ٣٥
أبي زيد، جون (الجنرال): ١٩٤
اتحاد الحريات المدنية الأمريكي: ١٣٠
اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية (١٩٧٢): ٦٤
اتفاقية الأسلحة الكيميائية (١٩٩٣): ٦٤
اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد (٢٠٠٣): ١٨٣
اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب (٤: ١٩٤٩): ٦٦
اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (١٩٨٠): ٥٩، ٦٢
اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (١٩٩٦): ٦٤
الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري: ٨٦
اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب صراح مسلّح (١٩٥٤): ٤٢، ٥٤
اتفاقية مناهضة التعذيب: ١٠٧
اتفاقية وضع القوات (العراق) (٢٠٠٣): ١٩٣
الاحتجاز الانفرادي: ٧٧، ٨٥-٨٦
الاحتجاز السري: ٧٧
الاحتجاز من دون محاكمة: ٨٢
الإخلاء الإجباري للسكان: ١١٣
الإرهاب العالمي: ٢٥
الاستخبارات البريطانية: ٣١، ١٠٤
الاستخدام المفرط للقوة: ٩٢
استفتاءات الرأي في العراق: ١٨٧، ٢٠٣

أسرى الحرب: ١٠٥
إسكندر، سعد: ٥٠، ٥٢، ٥٤
أسلحة الدمار الشامل: ٢٣-٢٥، ٦٣
الأسلحة العشوائية: ٣٧، ٥٥، ٦٣، ٦٧، ٢١٣
الأسلحة العنقودية: ٥٧
الأسلحة المحظورة: ١١
الاضطهاد الديني: ١٤٩
إعادة إعمار العراق: ٣٠، ٣٧، ١٢٣، ١٤٨، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٧-١٧٨، ٢١٣
إعادة إعمار قطاع النفط: ١٧٥
الاعتقال التعسفي: ١١، ٧٦، ٨٥-٨٦
الاعتقال الجماعي: ٨٥
اعتقال الصحافيين: ١١٦
الاعتقال غير الشرعي: ١١
الاعتقالات في المنازل: ٧١
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨): ١٠٧
الاغتيالات: ٢٣
الاغتيالات الموجهة: ٣٤
الأمم المتحدة: ١٠، ١٣-١٥، ٢٢، ٢٤-٢٥، ٢٧-٢٩، ٣٥، ٦٢-٦٤، ٦٦-٦٧، ٧٨، ٨٥-٨٧، ٩٦-٩٧، ١٠٢، ١١٣-١١٦، ١١٩-١٢٢، ١٢٤، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٨-١٥٥، ١٥٧-١٥٩، ١٦٤-١٦٥، ١٨١، ١٨٣، ١٩٧، ٢١٣-٢١٥
- برنامج النفط مقابل الغذاء: ٢٨-٢٩، ١٦٤
- بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (UNAMI): ١٢١، ١٥٤-١٥٥، ١٥٧-١٥٨
- قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العراق: ١٥، ٢١٤
- لجنة حقوق الإنسان: ٦٣
- مجلس الأمن الدولي: ١٠، ١٤-١٥، ٢٢-٢٤، ٢٧-٢٨، ٣٥، ٦٧، ٨٦، ١٠٣، ١٤٢، ١٦٣-١٦٦، ١٧٠، ١٨١، ١٨٣، ٢١٣-٢١٤
-- القرار رقم (١٤٨٣): ٢٨
-- القرار رقم (١٥١١): ٢٨
-- القرار رقم (١٥٤٦): ١٤، ٨٦، ١٠٣، ٢١٤
- مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين: ١٤٨-١٥٣
- الميثاق: ٢٤
الأمن الغذائي: ٣٧
أنان، كوفي: ٨٥-٨٦، ١٢٤
أندرسون، روي (سير): ١٥٧
إنغرام، آدم: ٥٩
أوديرنو، ريموند (الفريق): ١٩٦
إيغلند، يان: ٦٧

- ب -

الباجه جي، عدنان: ١٢٣
بارغويل، إيلدون (اللواء): ١٣٩
باركر، جيمس: ١٣٧
باول، كولن: ٢٣-٢٤، ٨٦
بترايوس، ديفيد (الجنرال): ٩٧
برايان، جون: ١١٣
البرلمان الأوروبي: ٦٤
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): ١٥٥، ١٥٧
برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP): ٦٢، ٦٤
بريمر، بول: ٢٩-٣٠، ٣٥-٣٦، ٥٢، ١٦٨، ١٧٠-١٧١، ١٧٥، ١٨٣، ١٩٤
البطالة: ٣٠، ١٤٧، ١٦٠، ٢٠٥
البعثة الدولية لانتخابات العراق: ٣٦
بلوم، فيليب: ١٧٧
بلير، طوني: ٢٤، ١٢٤
بنك التنمية العربي: ١٦٥
البنك الدولي: ١٦٥
البورصة الجديدة في العراق: ٣٠
بوش (الابن)، جورج: ٩، ٢٤، ٢٦، ٤٣، ١٠٤-١٠٥، ١٢٤، ١٤٧، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٧-١٦٨، ١٩٢-١٩٤، ١٩٩-٢٠٠
بوش، لورا: ١٧٤
بوغدانوس، ماثيو: ٥١
بول، رون: ٢٠٠
بولمان، روبرت (العميد): ١٩٣
بوين، ستيوارت: ١٦٧
بيرناسك، آنا: ٢٠٦
بيلمس، ليندا: ٢٠٧-٢٠٨

- ت -

تاتل، روبرت: ٦١
تاغوبا، أنطونيو (الجنرال): ٨٤، ٩٢، ١٠٦، ١٠٨
التخريب الثقافي للعراق: ٤٥، ٥٤
تخصيب اليورانيوم: ٦٢
التدمير الشامل للمباني الحكومية العراقية: ٤٤
التراث الثقافي للعراق: ١٠
تسريح الجيش العراقي: ٢٧، ٤٤
تشيني، ديك: ١٧٣، ١٩٢
التصفيات الطائفية: ٢١
التطرف الإسلامي: ٢١
التعذيب: ١١، ٣١، ٣٧، ٧٦، ٧٩-٨٠، ٨٢، ٩١-٩٣، ٩٥-٩٩، ١٠١-١٠٣، ١٠٥-١٠٨، ١٨١، ٢١٣
التعذيب في سجن أبو غريب: ٧٩
تعذيب المعتقلين: ١١، ٩٢، ١٠٣

التفجيرات الإرهابية: ٢١
تنظيم القاعدة: ٢٥، ١٣٥
تيغلر، رينيه: ٥١-٥٢

- ج -

جرائم التحقيق التعسفي: ١٠٤
جرائم التعذيب: ٩١، ٩٥، ١٠٧
جرائم الحرب: ٦٤، ١٤٣
جرائم العنف: ١٤
الجعفري، إبراهيم: ١٢٣
الجلبي، أحمد: ٣٢-٣٣، ٣٥، ١٧٩
الجنابي، عبير قاسم: ١٣٧
جورج، دوني: ٥٣
جويل، تيسا: ٥٣

- ح -

حالة الطوارئ الإنسانية في العراق: ١٥٩-١٦٠
حديثي، كمال: ٦٠
الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣): ٤١، ٦٢، ٦٥، ١٤٧
حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١): ٦٢
الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ٢٢
الحرب على الإرهاب: ١٠٥
حرب فيتنام: ٥٨
حسين، صدام: ٩، ٢١-٢٢، ٢٥-٢٦، ٢٩، ٣١، ٥٠، ٥٢، ٦١، ١٧١، ١٨٨، ١٩٩
حظر التجول: ١١٢-١١٣، ١١٩، ١٣٤
حقوق الإنسان: ١١، ١٦، ٢٢، ٢٥، ٣٦، ٥٩، ٦٣، ٦٧، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٩٦-٩٩، ١٠٢-١٠٤، ١٠٦-١٠٧، ١١٦، ١٢١-١٢٢، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٢-١٤٣، ١٥٤-١٥٥، ١٥٧، ١٨٠، ٢١٥
حقوق المعتقلين: ٧٤
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٦٣
حماية إمدادات النفط: ١٩٢، ١٩٤

- خ -

خصخصة الموارد النفطية: ٣٠
خطة مارشال لإعمار أوروبا (١٩٤٧): ١٦٣
خليل زاد، زلماي: ١٠٢

- د -

دانيلز، ميتش: ٢٠٦
داوود، قاسم: ١٢٢
دايموند، لاري: ١٩٤
دل بونتي، كارلا: ٦٤

دي ميللو، سيرجيو فييرا: ٢٨
ديرلوف، ريتشارد: ٢٤
ديريتا، لورنس: ١٣٠
ديل غاوديو، إندرو (النقيب): ١٢٩
الديمقراطية: ٤، ٩-١٠، ٢١، ٢٥، ٣٠، ٣٦، ١٢٢

- ر -

راسل، جون مالكولم: ٤٩
الراضي، راضي: ١٨٠
رامسفيلد، دونالد: ٢٧، ٤١، ٩١، ١٠١، ١٨٧، ١٩٢-١٩٣
الرأي العام العالمي: ٩٢، ١٢٣
الرأي العام العراقي: ١٣، ٢٠٣
رايس، كوندوليزا: ٢١، ١٧٤
روات، كولن: ٩، ٢٠٦
روس، كارن: ٢٤

- ز -

زيغلر، جين: ١١٦
زينسر، أدولفو أغيلار: ٢٩

- س -

ساسامان، ناثان (المقدم): ١١٢
ستاين، روبرت: ١٧٧
ستغليتز، جوزف: ٢٠٧-٢٠٨
ستيل، جيمس: ٣٣
سجن أبو غريب: ١١، ٧٣، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٩١-٩٧، ١٠٦، ١٠٨، ١٣٧
سجن الجادرية: ١٠٢
سجن المحمّدية: ٧٥
السجناء العراقيون: ٧٥
السجون السرية: ٧٦، ١٠٦
السجون العراقية: ١١، ٧٤-٧٥، ٩١، ٩٦، ١٠١-١٠٢، ١٠٥
السجون العسكرية المحلية: ٩٦
السجون المركزية: ١١، ٧٧، ٧٩، ٩١، ٩٣، ٩٦
السطو المسلح: ٣٤
سغرينا، جوليانا: ١٣١
سْلم، وليام (فايكونت): ١١١
سوء التغذية: ١٦٠
سواناك (الابن)، تشارلز هـ.: ١١١
سوليس، غاري: ١٤١
سوليفان، مارتين: ٤٥

- ش -

شانكر، توم: ١٩٢
الشرطة الفدرالية الأمريكية: ٥١، ١٣٧
الشركات الأمريكية: ٣٠، ١٦٤
الشركات البريطانية: ٣٠

شركة الأبحاث البريطانية «أوبنيون ريسيرش بزنس»: ٢٠٤
شركة إكسون: ٣٠
شركة الإنشاءات الأمريكية «هاليبورتون»: ٢٩، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٣-١٧٥، ١٨٢، ١٩٢
شركة بارسونز: ٢٩، ١٧٠، ١٧٤-١٧٥، ١٧٩، ١٨٢
شركة بريتيش بتروليوم: ٣٠
شركة بكتيل: ١٧٤
شركة بلاك ووتر: ٣١
شركة بيرينغ بوينت الاستشارية: ١٧٣
شركة تيتان للحراسة والترجمة وخدمات التحقيق: ٩٥
شركة دين كورب: ٣١
شركة زيرولاين: ١٧٦
شركة سان دييغو: ١٧١
شركة سي. إيه. سي. آي. للحراسة والترجمة وخدمات التحقيق: ٣١، ٩٥-٩٦
شركة شل: ٣٠
شركة غلوبال سيكيوريتي: ١٩٤
شركة فلور: ٢٩، ١٧٤
شركة كاستر باتلز: ١٧٦
الشعلان، حازم: ١٧٩-١٨٠
شليسنغر: ١٠٧
شميت، إيريك: ١٩٢
شندل، عبد الحسين: ٨٥

- ص -

الصدر، مقتدى: ٣٤
الصراع الطائفي: ٢٣، ٣٥، ١٤٨، ١٥٣
الصليب الأزرق: ٤٨
صندوق إعادة إعمار العراق: ١٦٧، ١٨١
صندوق تنمية العراق: ١٦٣-١٦٤، ١٦٦، ١٧٠-١٧١، ١٧٦، ١٧٩
الصندوق العالمي للآثار: ٤٩
صندوق النقد الدولي: ١٦٥، ٢٠٦

- ع -

عائدات النفط العراقي: ١٣، ٢٨-٢٩، ١٦٣، ١٧٠
العراق
- الأكراد: ٣٢، ٥٤، ٦١، ١٩٦
- البشمركة الكردية: ٣٢
- بنك العراق المركزي: ٢٠٦
- التركمان: ١٤٩
- جبهة التوافق السنية: ١٩٦
- جبهة الحوار الوطني: ١٩٦
- جمعية علماء المسلمين السنة: ١٩٦
- جمعية الهلال الأحمر العراقية: ١١٤، ١٢٠

ـ جهاز المخابرات العراقي: ٣٦
ـ جيش المهدي: ٣٤، ٤٩
ـ حرس الحرية العراقي: ٣٤
ـ الحكومة العراقية المؤقّتة: ٣٥، ٧٣، ١٦٤، ١٧٢، ١٧٩
ـ الدستور العراقي المؤقت: ٣٦
ـ السريان: ١٤٩
ـ سلطة التحالف المؤقتة: ١٤، ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٤٨-٤٩، ٥١-٥٢، ٦٦، ١٦٤-١٦٨، ١٧٠-١٧٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٩٣، ٢١٤
ـ السنة: ٣٢، ٣٦، ٥٤، ٢٠٥
ـ الشيعة: ٣٢، ٥٤، ٢٠٥
ـ الصابئة المندائيون: ١٤٩
ـ فرق الموت: ١٢، ٢٣، ٣٢، ٣٤، ١٥٨، ١٨١، ٢١٣
ـ قاعدة الأسد الجوية: ١٨٩-١٩٠، ١٩٢
ـ قاعدة بلد: ١٨٨-١٩٢، ١٩٤
ـ قاعدة الطليل: ١٨٨-١٩٠، ١٩٢
ـ قاعدة العمليات تايغر: ٩٩
ـ قاعدة المثنى الجوية: ٧٥
ـ قانون اجتثاث البعث: ٢٧، ٣٤
ـ قوات العراق الحرّ: ٣٢
ـ قوة العقارب العراقية: ٣٣
ـ لواء بدر: ٣٤
ـ لواء الذئاب: ٣٤
ـ لواء العمارة: ٣٤
ـ مجلس الآثار العراقي: ٥١
ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية: ٣٤
ـ مجلس الحكم العراقي: ١٢٣، ١٩٣
ـ المجلس العراقي للتراث والآثار: ٥٣
ـ المجلس الوطني العراقي: ٣٦
ـ المسيحيون: ١٤٩
ـ المقاومة: ٢٩-٣٠
ـ المكتبة الوطنية العراقية: ١٠، ٢٧، ٤١، ٤٤-٤٦، ٥٠، ٥٢-٥٣
ـ المنطقة الخضراء: ٢٩، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ١٦٦، ١٧١، ١٩٧، ٢٠٠
ـ المؤتمر الوطني العراقي: ٣٢-٣٣
ـ نظام توزيع الحصص الغذائية: ١٦٠
ـ هيئة العراق لإحصاء الوفيات: ١١٨، ١٥٤، ١٥٧
ـ الهيئة العليا العراقية للمراقبة: ١٨٠
ـ وزارة النفط: ٢٧، ٤٤، ١٦٩
العصابات المسلحة: ٣٤
العفو عن السجناء: ١٥، ٢١٥

العقوبات الدولية المفروضة على العراق (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣): ٢٢
علاوي، إياد: ٣٥
علاوي، علي: ١٨٠
عمليات الاختطاف: ٣٤
عمليات التحقيق: ٩٢، ١٠٧
عمليات التهريب: ١٦٨-١٦٩
عملية الستار الحديدي (٢٠٠٥): ١٢١
عملية الشبح الغاضب (٢٠٠٤): ٦٠، ١٢٢
عملية معاً إلى الأمام (٢٠٠٦): ١٣٣
العنف الطائفي: ١٤، ١٤٨-١٤٩، ٢٠٣
العنف الموجّه نحو المهنيين: ١٥٠
العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية: ٨٥، ١٠٨
العيساوي، رفيع: ١٢١

ـ غ ـ

غسيل الأموال: ١٧٧
غلانز، جيمس: ١٩٤
غولدسميث (لورد): ١٠٦
غيبسون، ماكغواير: ٤٢، ٤٩

ـ ف ـ

فاست، باربارا (الجنرال): ١٠٦
فالدس، جوان غابرييل: ٢٩
الفساد: ١٢، ٢٣، ٢٩، ٣٧، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧-١٦٨، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٨-١٨٣، ٢١٣
الفقر: ٣٠، ٣٧، ١٤٧، ٢١٣
فوس، جيسيكا (الرائدة): ١٠٠
الفوضى الاقتصادية: ٢٣

ـ ق ـ

القانون الإنساني الدولي: ١٦، ٦٠، ٦٧، ١٠٧، ١٢٥
القانون الدولي: ٩-١١، ١٤-١٦، ٢٢-٢٣، ٢٨، ٣٨، ٤١-٤٢، ٥٩، ٦١-٦٢، ٦٦، ٧٥-٧٧، ٨٥-٨٦، ٩٢، ١٠٥، ١٠٧-١٠٨، ١٢٤، ١٨٣، ٢١٤
القتل العشوائي للمدنيين: ١٢٥
القتل المتعمد: ١٢، ١٠٠، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٣، ٢١٣
القريشي، جودت كاظم نجم: ١٢٣
القطاع النفطي: ٣٠، ١٧٣
القمع: ٣٠، ٣٢
قوات البحرية الأمريكية (المارينز): ٥١، ٥٧-٥٨، ١٢٩، ١٣٦-١٤١، ١٤٣، ١٩٨
القوات العراقية غير النظامية: ٣٣
القوات المتعددة الجنسيات: ١٠، ٢٨-٢٩، ٨٢، ١٢٣، ١٤٢

القواعد الأمريكية الدائمة في العراق: ١٣، ٣٨، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٢-١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٣
القواعد الأمريكية في منطقة الخليج العربي: ١٩٢

ـ ك ـ

كاربنسكي، جانيس (الجنرال): ٧٣، ٩٢، ١٠٦
الكاظمي، عدنان: ١٤٢
كالباري، نيكولا: ١٣١، ١٤٠
كلاي، بن (الملازم الأول): ١٢٢
كورتيس، جون: ٥٠
كولن، دومينيك: ٤٣
الكونغرس الأمريكي: ١٠، ١٣-١٤، ٣٣، ٥١-٥٢، ٦٦، ١٦٧، ١٧٢، ١٨٧، ١٩٣-١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠، ٢١٤
كيسي، جورج (الجنرال): ١٣١، ١٥٦

ـ ل ـ

اللاجئون العراقيون: ١٥٢
اللاجئون الفلسطينيون في العراق: ١٤٩
اللجنة الاستشارية لحماية الملكية الثقافية (الأمريكية): ٤٥
اللجنة الدولية للدرع الأزرق: ٤٢
اللجنة الدولية للصليب الأحمر: ٦٧، ٧١-٧٢، ٧٤، ٧٧-٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٦، ٩٢، ٩٧-٩٨

ـ م ـ

ماغازيني، جياني: ٩٦
ماكليلان، سكوت: ١٥٦
ماكوي، ويليام (اللواء): ١٦٣
المالكي، نوري: ٣٧، ١٢٤، ١٤٢
المتعاقدون العسكريون الخاصون: ٣١
مجزرة الحديثة (٢٠٠٥): ١٢، ١٣٧، ١٣٩
مجلس أوروبا: ٦٣
المجلس الدولي للاستشارة والرقابة: ١٣، ١٦٤-١٦٦، ١٦٩-١٧٠، ١٧٢، ١٨١، ١٨٣
مجلس الشيوخ الأمريكي: ٢٥
المجلس العالمي للمتاحف: ٤٢
مجلس العموم البريطاني: ٥٩
المجلس المشترك للمراجعة والإفراج (CRRB): ٧٦
المجمّع الجديد لمباني السفارة الأمريكية: ١٣، ٣٧-٣٨، ١٩٧-٢٠٠، ٢١٣
المجموعات الإثنية: ٣٤

المجموعات الدينية: ٣٤
مجموعة دراسة العراق: ٢٢، ١٦٩، ١٩٩، ٢٠٨
المحاربون الأمريكيون القدامى: ٦٢-٦٣، ٩٨، ٢٠٩
المحاسبة القضائية: ١٠٤
المحافظون الجدد: ٢٩، ١٩٢
المحاكم العرفية: ٨١
المحاكمة العسكرية: ١٠٣
المحتجزون الأمنيون: ١٥، ٧٥، ١٠٥، ٢١٥
المحتجزون الجنائيون: ٧٥، ٨٥
المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة: ٦٤
المخابرات العسكرية: ٩٥، ١٠٤
المرتزقة: ١٠، ٣١
مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية (العراق): ١٢٢
مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية: ٢٠٤
مشروع القرن الأمريكي: ١٩٢
المعاني، فلاح: ١٢٠
معاهدة حظر الانتشار النووي (١٩٦٨): ٦٤
معتقل غوانتانامو: ١٠٣، ١٠٦
المعتقلات الأمنية: ١١
المعتقلات السرية: ٩٧
معسكر بوكا: ٧٩-٨٠، ٩٣
معسكر التحرير: ١٨٩، ١٩١
معسكر ديامونديباك: ٨٢، ٩٣
معسكر الشعيبة: ٨١، ٩٣
معسكر فورت سوسة: ٨٠
معسكر القيارة: ١٨٨
معسكر كروبر: ٧٩-٨١، ٩٣
معسكر كوك: ١٨٩
معسكر مارز: ١٨٩
معسكر ناما: ٧٦، ٨٢-٨٣، ٩٣، ٩٥، ٩٨
المعسكرات السرية: ٣١
المعسكرات المرتجلة: ٨٢
المعسكرات المؤقتة: ١٨٧
المعهد الأمريكي للسلام: ١٨١
مكاين، جون: ١٧٦
مكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي): ٥١، ٩٥، ١٠٤
المنظمات غير الحكومية: ٢٢، ٦٦، ١٤٧
منظمة أطباء من أجل الخدمة الاجتماعية: ٥٩
المنظمة الأمريكية لمراقبة عائدات العراق: ١٦٦
منظمة حقوق الإنسان أولاً: ٩٨-٩٩
منظمة الصحة العالمية: ٦٣
منظمة العفو الدولية: ٦٦-٦٧، ٧٣،

٨٠، ٩٦-٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٢١، ١٣٠، ١٣٤
منظمة مراسلون بلا حدود: ١١٧
منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش): ٦٥، ٦٧
منع التغطية الإعلامية: ١١٦
منع الزيارات العائلية للمعتقلين: ٨٢
منع المساعدات الإنسانية: ١١٩، ١٢٥
مهاوش، عبد الحميد (اللواء): ٩٩-١٠٠، ١٠٣
موريس، مايك: ١٦٨
موسل، روبرت: ٥٩
موسى، بهاء: ١٠٤
ميخائيل، وجدان: ١٤٢
الميدان، حسن (المقدم): ١١٦
ميكولاشك، بول (الجنرال): ٨٣
ميلر، جيوفري (الجنرال): ٧١، ٩٢، ١٠٦-١٠٧
الميليشيات الطائفية: ١٤٩، ١٥٨
الميليشيات العراقية: ٣٣، ٢١٣

- ن -

النزاعات المذهبية بين العراقيين: ٢١
النزعة الانفصالية الكردية: ٣٢
النزوح الجماعي للسكان: ١٢٥
نيغروبونتي، جون: ٣٦، ٥٢، ١٣١

- هـ -

هاربر، آرنولد: ١٥٣
هاريسون، ديبرا (المقدم): ١٧٧-١٧٨
هالبواش، جان بيير: ١٦٦
هوبكينز: ١٣٦
هوفنغاردنر، بروس: ١٧٧
هوكينز، آشتون: ٤٣
هوندروس، كريس: ١٣٤
هيئة تسويق النفط العراقية: ١٦٩
هيئة تعداد سكان العراق: ١٥٧
هيئة العمل لمكافحة الألغام الأرضية (لاند ماين آكشن): ٦٧

- و -

واكسمان، هنري: ١٧٢
وايتفورد، كورتيس (الكولونيل): ١٧٧
وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون): ٢٩، ٣٢-٣٣، ٤٢-٤٣، ٥٩، ٦١، ٦٦، ٩١-٩٣، ٩٧، ١٠٧، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٥، ١٤٠، ١٥٦-١٥٧، ١٦٧، ١٧٣-١٧٤، ١٧٩-١٨٠، ١٨٧-١٩٥، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩
وزارة شؤون المحاربين القدامى الأمريكية: ٦٢
وفيات الأطفال في العراق: ٣٧

الوفيات في المعتقلات: ٩٨

وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (C.I.A.): ٣١، ٣٣، ٣٥-٣٦، ٩٤-٩٥، ٩٨، ١٠٠-١٠١، ١٠٤

وكالة التنمية الدولية الأمريكية: ٥٢

ويلر، ميشيل (المقدم): ١٧٧

ويلشوفر، ويليس: ١٠٠، ١٠٣

ويليس، فرانك: ١٧١

- ي -

الياور، غازي: ١٢٣